جامعة وهران 2
محمد بن أحمد
Université d'Oran 2
Mohamed Ben Ahmed

جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية العلـــــوم الإجتماعية

قسم الديمغرافيا

أطروحـــــــــة

لنيل شهـــــادة دكتوراه علوم في الديمغرافيا

دراسة سوسيو– ديمغرافية لواقع الزواج الأول بالجزائر

الطالبة: طويل شهر زاد (السيدة لومي) تحت إشراف الأستاذ الدكتور صالحي محمد

أعضاء لجنـــــة المناقشـــــة

أ.د. قـويدري محمـد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	رئيـــسا
أ.د. صـالـحـي محمـد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	مقـــررا
أ.د. داودي نـــور الديـن	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	منـــاقشا
د. سـعـــدي رابـــح	أستاذ محاضر–أ–	جـامعة البليـدة 2	منـــاقشا
أ.د. بدرونـي محمـد	أستاذ التعليم العالي	جـامعة البليـدة 2	منـــاقشا
أ.د. حمزة شريف علي	أستاذ التعليم العالي	جـامعـة تـلـمسان	منـــاقشا

الســـــــنة الجامعية: 2017–2018

جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية العلـــــوم الإجتماعية

قسم الديمغرافيا

أطروحـــــــــــة

لنيل شهـــــــادة دكتوراه علوم في الديمغرافيا

دراسة سوسيو–ديمغرافية لواقع الزواج الأول بالجزائر

الطالبة: طويل شهر زاد (السيدة لومي) تحت إشراف الأستاذ الدكتور صالحي محمد

أعضاء لجنـــــــة المناقشـــــــة

أ.د. قـويدري محمـد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	رئيـــسا
أ.د. صـالـحـي محمـد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	مقـــررا
أ.د. داودي نـــور الديـن	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	منـــاقشا
د. سـعـــدي رابـــح	أستاذ محاضر–أ–	جـامعة البليـدة 2	منـــاقشا
أ.د. بـدرونـــي محمـد	أستاذ التعليم العالي	جـامعة البليـدة 2	منـــاقشا
أ.د. حمزة شريف علي	أستاذ التعليم العالي	جـامعـة تـلـمسان	منـــاقشا

الســـــــنة الجامعية: 2017–2018

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضله وبتوفيقه تم إنجاز هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل وبتحية إحترام وتقدير إلى الأستاذ الدكتور صالحي محمد الذي كان له الفضل الكبير بعد الله عز وجل في تحقيق هذا النجاح.

وبكل إحترام ووفاء وبأسمى عبارات الشكر والثناء،

أتقدم لكل أساتذتي الكرام من معهد الديمغرافيا بجامعة وهران2،

وأستسمح الجميع لأخص بالذكر

الأستاذ حمزة شريف علي والأستاذة بن عبد الله فتيحة

على إصرارهم وحرصهم الكبير على إتمام هذا العمل.

كما لا يفوتني أيضا أن أشكر كل الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، على قبول مناقشة هذه الرسالة وتقديم نصائحهم وتوجيهاتهم وملاحظاتهم القيمة.

بدون أن أنسى أيضا تقديم الشكر الجزيل للأستاذ بوعسرية لطفي رئيس شعبة الديمغرافيا بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان على التشجيع وعلى كل المساعدات والتسهيلات التي منحها لي من أجل إنجاز هذه الأطروحة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى:

سبب وجودي ومن كان لهما فضل نجاحي وتفوقي

أبي وأمي أطال الله في عمرهما

إلى رفيق دربي وسندي زوجي العزيز

إلى إخوتي و أخواتي الأعزاء و أزواجهم المحترمين

إلى أبناء أخواتي حفظهم الله

إلى كل أفراد عائلة مداني وعائلة لومي

إلى كل صديقاتي وأصدقائي بشعبة الديمغرافيا

بكل من جامعة تلمسان وجامعة وهران

وإلى كل من أعانني بدعاء خالص وبكلمة طيبة

شهر زاد

«دراسة سوسيو– ديمغرافية لواقع الزواج الأول بالجزائر»

الملخص:

قمنا في هذه الدراسة بعرض للتغيرات التي مست مفهوم ونظام وتنظيم الزواج والحياة الأسرية والزواجية في الجزائر، وتلك التي مست التركيبة العمرية ومؤشرات الزواج، إضافة إلى التغيرات التي مست مؤشرات العمل والتعليم بإعتبارهما أهم العوامل التي دفعت عجلة التغيير بدعم دولي ووطني كبير. كما قمنا أيضا بتوضيح تأثير تطور مؤشرات العمل والتعليم على الزواج في الجزائر، وعرض أهم نتائج دراسة ميدانية قمنا بها حول إختيار المرأة بين العمل والتعليم وبين الزواج في الجزائر، وفي الأخير قمنا بدراسة واقع الحالة الزواجية وسن الزواج، والظروف الإجتماعية والإقتصادية التي يعيش فيها كل من العزاب والمتزوجين باختلاف السن والجنس في الفئة العمرية 15–49 سنة، إضافة إلى واقع حالات التوافق والفروق بين الزوجين، وحالات تعدد الزواج وإعادة الزواج في الجزائر حسب ما توفر من بيانات في قاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع في الجزائر.

كلمات مفتاحية:

عقد الزواج; الحالة الزواجية ; سن الزواج ; العزوبة ; الزواج ; الزواج الأول ; الحياة الأسرية.

« Etude socio-démographique de la primo-nuptialité en Algérie »

Résumé :

Nous avons procédé, durant cette recherche, à la présentation des modifications qui ont concerné le modèle de nuptialité et de la vie familiale et conjugale en Algérie. Nous avons également passé en revue les transformations qui sont intervenues au niveau de la composition par âge de la population et des indicateurs concernant la nuptialité. Nous nous sommes aussi intéressés aux tendances concernant l'éducation et l'emploi, ces deux facteurs étant des plus essentiels parmi ceux qui sont à la base des changements que l'on a enregistrés ces dernières décennies. Nous avons ainsi explicité leur impact sur la nuptialité des algériens. Dans ce cadre nous avons présenté les résultats d'une études de terrain que nous avons mené auprès des femmes en ce qui concerne le dilemme du choix de celles-ci entre la formation et l'emploi d'une part et le mariage d'autre part.

Enfin, sur la base des données de l'enquête nationale MICS4, nous avons analysé tant la réalité du mariage et de son calendrier que les conditions sociales et économiques dans lesquelles vivent aussi bien les célibataires que les mariés des deux sexes dans la tranche d'âge 15-49 ans. Nous avons également analysé les profils des couples constitués dans le cadre du mariage ainsi que la réalité de la polygamie et de du remariage.

Mots clés : acte de mariage ; situation matrimoniale ; âge du mariage ; célibat ; mariage ; premier mariage ; la vie familiale.

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

الملخص

الفهرس

المقدمة العامة.....1

المفاهيم الإجرائية المتعلقة بالبحث: 13

الفصل التمهيدي: التعريف بالزواج وأهميته وبالمسح العنقودي وطريقة استغلاله في الدراسة

تمهيد.....17

I. الزواج وأهميته. 18

1. تعريف الزواج..... 18

2. شروط الزواج في الإسلام..... 21

3. أشكال الزواج 22

4. أنواع الزواج 22

5. أهداف الزواج..... 25

6. أضرار تأخير سن الزواج 27

II. المسح العنقودي متعدد المؤشرات واستغلال بياناته في دراسة ظاهرة الزواج..... 42

1. تعريفه وأهدافه..... 42

2. الاستمارات المستعملة بالمسح الوطني العنقودي الرابع..... 45

3. التقسيم الجغرافي بالمسح الوطني العنقودي الرابع..... 46

4. عينة المسح الوطني العنقودي الرابع..... 47

5. استغلال قاعدة المسح العنقودي الرابع بالجزائر في الدراسة الحالية 47

6. البيانات المستغلة والبيانات الناقصة من قاعدة البيانات 50
خلاصة.....52

الفصل الأول: الزواج والحياة الأسرية في الجزائر

تمهيد:.....53

I. عقود الزواج في الجزائر 54
1. تسجيل عقود الزواج بمصلحة الحالة المدنية 54
2. علاقة عملية تسجيل عقد الزواج بتغير مفهوم الزوج في الجزائر 58
3. المستندات المطلوب تقديمها في عقد الزواج في الحالات العادية..... 59
4. بيانات عقد الزواج..... 60
5. أهمية بيانات الزواج بمصلحة الحالة المدنية 61
6. الشروط الأساسية لصحة عقد الزواج 61

II . التعليم والإهتمام الدولي بتحسين وضع المرأة والقضاء على الزواج المبكر 65
1. القوانين والسياسات والبرامج المنتهجة لتحسين وضع المرأة..... 65
2. الإهتمام الدولي بالقضاء على الزواج المبكر للإناث..... 71
3. أثر التعليم على الزواج والحياة الأسرية 73

III. مستجدات الحياة الأسرية والزواجية في الجزائر..... 77
1. تراجع السلطة الذكورية..... 77
2. تقلص حجم الأسرة وتراجع الأسر الموسعة..... 77
3. تغير مكانة المرأة في المجتمع ودورها في الأسرة 78
4. الزواج قبل السن القانوني في الجزائر 80
5. تقلص الفارق بين الزوجين 81
6. زواج القرابة في الجزائر..... 82
7. إختيار شريك الحياة في الجزائر 83

8. الغلاء في المهور والتباهي في الولائم..... 84
9. إستقلال أسر الأبناء عن أسر الآباء..... 85
10. تراجع تعدد الزيجات وإعادة الزواج 88
خلاصة.....91

الفصل الثاني: النمو السكاني ومؤشرات كل من الزواج، التعليم، والعمل في الجزائر

تمهيد.....92

I. تطور نسب كل من الذكور والإناث في الجزائر 93

II. تطور مؤشرات الزواج والعزوبة في الجزائر 96
1. تطور الحالة الزواجية في الجزائر 96
2. تطور عدد الزيجات في الجزائر بين 1966 و2015 98
3. تطور معدل الزواج في الجزائر بين 1966 و2015 99
4. تطور متوسط سن الزواج 101
5. العزاب في الجزائر 107
6. تطور نسب غير العزاب حسب السن والجنس بين التعدادات.....112
7. شدة الزواج والعزوبة النهائية 116

III. تطور التعليم في الجزائر.....118
1. تنمية وتعميم التعليم في الجزائر 118
2. تطور المؤسسات التعليمية 119
3. تطور المتعلمين في الجزائر.....121

IV. تطور السكان النشطين، المشتغلين والبطالين في الجزائر. 133
1. السكان النشطين في الجزائر 133
2. السكان المشتغلين في الجزائر 137

3. السكان البطالين في الجزائر 142

V. إختيار المرأة في الجزائر بين الزواج وبين العمل والدراسة.....148

خلاصة.....153

الفصل الثالث: تحليل نتائج الدراسة من خلال بيانات المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات

تمهيد.....155

I. أهم المميزات الديمغرافية والسوسيو اقتصادية للأفراد بين 15-49 سنة.....156

1. حسب السن والجنس.....156

2. حسب مكان الإقامة 157

3. حسب المنطقة الجغرافية.....159

4. حسب المستوى الدراسي 163

5. حسب الحالة الفردية.....166

II. واقع الحالة الزواجية.....169

1. الحالة الزواجية للأفراد حسب السن والجنس.....169

2. الحالة الزواجية ومكان الإقامة.....171

3. الحالة الزواجية والمنطقة الجغرافية 172

4. الحالة الزواجية والمستوى الدراسي 173

5. الحالة الزواجية والحالة الفردية 174

6. الحالة الزواجية والوضعية في المهنة 175

7. الحالة الزواجية والنشاط الإقتصادي 177

8. الحالة الزواجية ومستوى مؤشر الرفاه.....178

9. الحالة الزواجية وعدد أفراد الأسرة المعيشية 179

10. الحالة الزواجية ونوع المسكن.....181

11. الحالة الزواجية وملكية المسكن.....182
12. الحالة الزواجية وعدد الغرف المستعملة للنوم.....183
13. الحالة الزواجية وجنس رب الأسرة.....184
14. الحالة الزواجية والعلاقة برب الأسرة.....185

III. واقع الزواج في الجزائر 190
1. متوسط سن الزواج الأول 190
2. العزوبة 193
3. مستوى العزوبة النهائية في الجزائر.....194
4. الزواج الأول 196

IV. مقارنة الظروف السوسيو اقتصادية للعزاب والمتزوجين حسب السن والجنس 205
1. توزيع العزاب والمتزوجين 205
2. المستوى الدراسي للعزاب والمتزوجين 210
3. الظروف الإقتصادية ومستوى مؤشر الرفاه للعزاب والمتزوجين 212
4. علاقة العزاب والمتزوجين برب الأسرة المعيشية 220
5. مميزات المسكن الذي يعيش فيه العزاب والمتزوجين 222
6. إستقلالية أسر الأبناء عن أسر الآباء.....227

V. واقع حالات الإرتباط تعدد الزواج وإعادة الزواج في الجزائر.....238
1. التوافق الزواجي 238
2. فارق السن بين الزوجين 240
3. متوسط فارق السن العام بين الزوجين 248
4. الحالة الزواجية الحالية والسابقة للنساء.....250
5. عدد مرات الزواج أو التعايش كأزواج.....252
6. حالات إرتباط الزوج بأكثر من إمرأة.....254
خلاصة:.....256

الخاتمة العامة.....257
الملاحق
قائمة المراجع
قائمة الجداول
قائمة الرسومات البيانية

المقدمة العامة:

الأسرة هي المؤسسة الإجتماعية الأولى المنتجة للفرد، وهي النتيجة والغاية الأساسية التي يسعى الإنسان البالغ العاقل السوي إلى تحقيقها. فهي لبنة المجتمع. فقد شبه أنصار المدرسة البيولوجية في علم الإجتماع المجتمع بالكيان العضوي المكوّن من ملايين الخلايا وشبه الأسرة بالخلية البشرية، وهي النطفة الأمشاج المركبة بالتلقيح من خلية ذكرية وأخرى أنثوية وتسمى (الزايجوت) التي تحمل العوامل الوراثية وتساهم مع تكاثر الخلايا في تشكيل الجنين، كذلك الأسرة التي تتكون بزواج شخصين من جنسين مختلفين، وينتج عن زواجهما ذرية يكتمل بها بناء الأسرة ويصبح لها وظائف متعددة، وبإتصال كل أسرة بغيرها يتشكل المجتمع وتحدد أساليب التعامل بينها والنظم الإجتماعية الخاصة بها وعلى رأسها نظام الزواج (حسن الساعاتي، 1996، ص37).

للأسرة أهمية كبيرة في حياة الفرد كونها نظام إجتماعي يكسب الفرد وجوده وهويته وشخصيته، وهي الوسيلة الوحيدة والآمنة للتناسل الشرعي ولإشباع الغرائز الإنسانية (جنس، أمومة، أبوة) بطريقة شرعية، صحية، قانونية، أخلاقية، وفي حدود العادات والتقاليد السائدة. وهي الإطار العام الذي يحدد تصرفات الأفراد وينقل إليهم قيم المجتمع وإتجاهاته وتقاليده وعاداته المتوارثة، وكذلك قواعد السلوك والآداب، وفيها يتعلم الأبناء عمليات التكيف الإجتماعية وعلاقات التعامل مع باقي الأفراد (محمد أحمد عقلة المومني وآخرون، 1997، ص106).

الأسرة وسيلة من وسائل الضبط الإجتماعي وتغذية الضمير الجمعي، يتعلم الفرد فيها حقوقه وواجباته، وآداب وسلوك الحب والود والتعاون والإحترام والطاعة والعطف، وفيها تهذب النفس والغريزة البشرية لضمان النمو العقلي والجسمي والنفسي السوي للأفراد، ويتعلم فيها الفرد أيضا مبادئ الإنفاق والإدخار والإنتاج والإستهلاك، من أجل تكوين الأبناء وتهيئتهم ليكونوا آباء وأمهات من جهة ومنتجين إجتماعيا وإقتصاديا من جهة أخرى، لضمان إستمرار وإستقرار الأسرة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة. حيث يرى الدكتور حسن الساعاتي أن تكامل الأسرة وقيام كل من الزوجين بدوره في تنشئة الأبناء وتربيتهم وضبط سلوكهم وفق القيم والمعايير الإجتماعية السائدة، شرطان أساسيان لحفظ النظام العام وإستقرار المجتمع وإنتشار الأمن فيه (حسن الساعاتي، 1996، ص33).

وبذلك تتبين لنا الوظائف والمهام النفسية والعاطفية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية والبيولوجية التي كانت ولازالت الأسرة تقوم بها في المجتمع، والتي من أجلها خص المشرع الزواج ليكون وحده نصف الدين، وحث على ضرورة قيامه وفق نظام خاص كأساس تكوين الأسرة، حيث ينظم الزواج السلوك الجنسي والحمل والإنجاب حفاظا على الأنساب والأفراد، وهو نظام صالح لكل زمان ومكان في كل المجتمعات وفي كل الديانات. كونه الإطار الذي يباح فيه إتصال الذكر بالأنثى إتصالا منظما له صفة الإستدامة في مسكن شرعي تتوفر فيه شروط الحماية والإستقرار والأمان (حسن الساعاتي، 1996، ص4).

رغم حفاظ الأسرة على أهميتها، وظائفها وعلى أساس قيامها في الجزائر، إلا أنها تأثرت بعدة عوامل أفقدتها خصائصها التقليدية وأضعفت فيها مبدأ التكافل الإجتماعي وروح الإنتماء والولاء والطاعة ودفعت إلى تغيير نظام الأسرة ونظام الزواج. حيث أدت المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والديمغرافية، مع ظهور المدن الجديدة، إضافة إلى توفر وسائل النقل والإتصال والتبادل الثقافي، خاصة مع الإلحاح الدولي على القضاء على الزواج المبكر وحماية حقوق الإنسان، وتحسين وضع المرأة وتعزيز مساهمتها في عملية التنمية والتنمية المستدامة، وغيرها من العوامل إلى انتشار التعليم عند الجنسين والإستقلال المادي للمرأة بخروجها للعمل، وأدى أيضا إلى حب الإستقلالية وفك القيود على الحرية الشخصية، وإرتباط هذا النظام الإلهي بالجانب المادي مما دفع أيضا إلى زعزعة نظام الزواج التقليدي ورفع سن الزواج من جهة وتقليص حجم الأسرة وتغيير نمطها من جهة أخرى.

فقد تجاوز متوسط سن الزواج في الجزائر عتبة الثلاثين في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء بعدما كان مرتبطا بسن البلوغ، وأصبح مرتبطا بالنضج الإجتماعي والمادي والفكري أكثر من إرتباطه بالنضج البيولوجي لكل من الذكر والأنثى، وطغت نسب العزاب على نسب المتزوجين من السكان في سن الزواج القانوني، وتراجع نظام تعدد الزوجات، وأصبح الفرد يميل إلى التحرر والإستقلالية والتي تجسدت في حرية إختيار شريك الحياة وإستقلال أسر الأبناء عن أسر الآباء، نتيجة ما سماه علماء الإجتماع بصراع الأجيال، وأدى ذلك إلى تراجع في حجم الأسرة بعدما كان الأفراد في المجتمع الجزائري في الماضي القريب يميلون إلى أسرة ممتدة تحوي أكثر من أسرة نووية.

أهمية الزواج كأساس بناء أسرة، وكونه أهم العقود التي يمضيها الإنسان في حياته، وكذا التغيرات التي شهدها المجتمع والتي أثرت على سوق الزواج بالجزائر، إضافة إلى الحاجة الملحة لدراسة حالة سن الزواج والحالة الزواجية في الجزائر ولدراسة الظروف الديمغرافية، الإجتماعية والإقتصادية المحيطة بالأفراد في سن الزواج بالجزائر، والحاجة الملحة أيضا لدراسة واقع العلاقات الأسرية والزواجية كلها كانت من بين الأسباب التي دفعتنا لإختيار موضوع دراسة سوسيو ديمغرافية لواقع الزواج الأول في الجزائر، لتوضيح المميزات الديمغرافية والسوسيو إقتصادية للأفراد بين 15-49 سنة في الجزائر، ودراسة واقع الزواج والحالة الزواجية لديهم، كما نسعى أيضا إلى المقارنة بين الظروف السوسيو إقتصادية لكل من العزاب والمتزوجين في كل فئة سن عند كل من الذكور والإناث، ودراسة علاقة المتزوجين برب الأسرة المعيشة لمعرفة مميزات الأفراد المستقلين عن أسرهم الأصلية والتابعين لها، وفي الأخير دراسة واقع حالات الإرتباط تعدد الزواج وإعادة الزواج في الجزائر. ولمعرفة ما إذا كان مشكل ارتفاع سن الزواج مرتبط بمسألة تأخير أو تأخر لسن الزواج وواقع العلاقات الزواجية والأسرية في الجزائر وعلى هذا الأساس إخترنا أن يكون التساؤل الرئيسي للدراسة كالتالي:

ماهي المميزات السوسيو ديمغرافية للأفراد في سن الزواج وما هو واقع الحالة الزواجية، سن الزواج، والروابط الزواجية بالجزائر؟

وبذلك يتبين لنا أن تحليل واقع الزواج الأول في الجزائر من خلال هذا التساؤل الرئيسي يعتمد على أربعة عناصر رئيسية هي:

* الحالة السوسيو ديمغرافية للأفراد في سن الزواج والتي نستطيع الوصول بها إلى حالة التوازن أو إختلال التوازن بين الجنسين في الجزائر إضافة إلى المستوى الإجتماعي والإقتصادي والتعليمي الذي يعيش فيه الأفراد في سن الزواج في المجتمع الجزائري والذي يمكن أن يكون ملائما للزواج وتكوين أسرة أو عائقا يحول دون زواج الأفراد.

* واقع الحالة الزواجية لمعرفة ما إذا كانت الحالة الزواجية للأفراد تختلف باختلاف السن والجنس عند الأفراد بين 15-49 سنة، وما إذا كان للعوامل والظروف الإجتماعية والإقتصادية التي يعيشها الأفراد في المجتمع نفس التأثير على حالتهم الزواجية عند كل من الإناث والذكور وفي كل فئة سن.

* واقع سن الزواج في الجزائر الذي يمكننا من معرفة متوسط سن الزواج والزواج الأول في الجزائر، وعلاقتهما بالجنس وبمختلف الظروف السوسيو اقتصادية للأفراد في الفئة 15–49 سنة، إضافة إلى فارق السن بين الزوجين وأساس الإختيار الزواجي لشريك الحياة لعلاقته بالمميزات الخاصة بالمتزوجين.

* واقع الروابط الزواجية تمكننا من الوصول إلى أساس الإختيار الزواجي والتوافق الزواجي بين الجنسين وحالات التعدد وإعادة الزواج، وإلى علاقة كل من الزوج والزوجة برب الأسرة المعيشية كدليل لحالة إستقلال أسر الأبناء عن أسر آبائهم والظروف المعيشية المساعدة عليها أو التي تمنعها.

وذلك إعتمادا على قاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات، والبيانات المتوفرة بها، والتي يمكن تلخيصها في كل من السن، الجنس، الحالة الزواجية، المستوى الدراسي، مكان الإقامة، المنطقة الجغرافية، مستوى مؤشر الرفاه، العلاقة برب الأسرة، الحالة الفردية، الوضعية في المهنة والنشاط الإقتصادي إضافة إلى مميزات المسكن (عدد الأفراد في المسكن، عدد الغرف، نوع السكن، ملكية المسكن) وجنس رب الأسرة.

وعلى هذا الأساس تمت بلورة فرضيات الدراسة كالتالي:

1- يتباين توزيع كل من الذكور والإناث حسب السن ومكان الإقامة والمنطقة الجغرافية للأفراد وكذا حسب مستواهم الدراسي وحالتهم الفردية، تأثرا بالتغيرات الكبيرة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر... والتي أدت إلى تغير في التركيبة السكانية وتوزيع السكان.

2- للظروف الإقتصادية والإجتماعية للأفراد علاقة بحالتهم الزواجية وتأخير سن زواجهم، حيث تختلف الحالة الزواجية باختلاف سن وجنس والحالة الإقتصادية والإجتماعية للأفراد، وتختلف الظروف السوسيو اقتصادية لكل من العزاب والمتزوجين باختلاف الجنس والسن.

3- يتراجع عدد ومعدلات العزوبة والعزوبة النهائية بتحسن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للأفراد، بإعتبارها السبب الرئيسي في بقاء الأفراد في حالة العزوبة.

4- يتأثر كل من سن الزواج الأول ومتوسط سن الزواج بالخصائص السوسيو اقتصادية للأفراد، حيث يختلف كل منهما بإختلاف المستوى الدراسي والسن والجنس ومكان الإقامة والمنطقة الجغرافية وبإختلاف الظروف الإقتصادية للأفراد.

5- يتأثر فارق السن بين الزوجين بمميزاتهما السوسيو ديمغرافية، حيث يؤثر السن عند الزواج الأول، وكل من مكان الإقامة والمنطقة الجغرافية، إضافة إلى المستوى الدراسي للزوجين وحالتهما الفردية على فارق السن بينهما.

6- بتحسن المستوى الإقتصادي والإجتماعي والمستوى الدراسي للزوجين يزيد إستقلال أسرهم عن أسر آبائهم، حيث تختلف نسب أسر الأبناء التابعة لأسر آبائهم باختلاف المنطقة ومكان السكن، وتنخفض بارتفاع المستوى الدراسي والمستوى الإقتصادي للزوجين، كما تتأثر أيضا بالمستوى الدراسي لرب الأسرة وبنوع وملكية المسكن وعدد الغرف في المسكن.

وبذلك يمكن تلخيص الهدف من البحث في النقاط التالية:

- دراسة سوسيولوجية شاملة يتم فيها تعريف الزواج وشروطه وأهدافه وأهميته في المجتمع إضافة إلى أشكاله وأنواعه ومعايير الإختيار الزواجي في الجزائر، وكذلك عملية تسجيله بمصلحة الحالة المدنية أهميتها، طريقتها وأهمية تسجيل بيانات الزواج والزوجين بمصلحة الحالة المدنية والشروط الأساسية لصحة عقد الزواج بالجزائر.
- إبراز التغيرات والتطورات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والديمغرافية التي أثرت على سوق الزواج بالجزائر وعلى أفواج العزاب والمتزوجين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 سنة وغيرت من العادات الأسرية والزواجية في الجزائر.
- ونسعى لدراسة المميزات السوسيو ديمغرافية للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 سنة، ودراسة سن ومعدلات العزوبة والزواج، والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي يعيشها الأفراد في سن الزواج بإختلاف حالتهم الزواجية.
- وكذلك إبراز الإختلاف بين الجنسين، وبين المتزوجين والعزاب في كل فئة سن حسب مميزاتهم السوسيو ديمغرافية، وإبراز مميزات المتزوجين في فئة السن 15-19 سنة و19-35 سنة من جهة، ومميزات العزاب في فئة السن 19-35 سنة و35-49 سنة من جهة أخرى.
- كما نسعى أيضا إلى دراسة واقع حالات الإرتباط، تعدد الزواج وإعادة الزواج في الجزائر ودراسة واقع التوافق الزواجي وفارق السن بين الزوجين.

- وإلى دراسة حالة إستقلالية أسر الأبناء عن أسر الآباء وعلاقتها بظروف وبمميزات المتزوجين لمعرفة مميزات الذكور المسئولين عن أسرهم المعيشية والذين يعيشون تحت مسؤولية أسرهم الأصلية، ومميزات الإناث اللواتي يعشن تحت مسؤولية رب الأسرة واللواتي يعشن مع أسرة الزوج، لمعرفة الظروف السوسيو إقتصادية التي تسمح للأفراد بالإستقلال بأسرهم عن الأسرة الأصلية للزوج أو التي تدفعهم للعيش مع أهل الزوج.

تكمن أهمية الدراسة في كون الأسرة مجتمع إنساني ووحدة أساسية تضمن مستوى الإحلال لإستمرار واستقرار المجتمع، إضافة إلى كونها المنتجة والمربية والمكونة للأجيال. وعلى هذا الأساس لا بد من توفر معلومات وبيانات خاصة بواقع وظروف الزواج وأحواله لأنه أول وأهم خطوة تضمن النشأة السليمة للأسرة ولأفرادها، فأي إختلاف في سن الزواج والحالة الزواجية وفي عاداته، تقاليده أو السياسات المرتبطة به تؤثر مباشرة على تكوين الأسرة، حجمها ووحدتها مما يؤثر على إستقرار المجتمع. كما أن خطر إنتشار العزوبة في المجتمع يختلف بدرجة إنتشار الرغبة في الزواج بين الشباب، لأن تأخير سن الزواج يكون برغبة من الشخص لإنشغاله بأمور يرى فيها الأولوية (لا يشعر الإنسان بحاجته الماسة للطرف الآخر)، أما عن التأخر فهو فعل غير إرادي يرغب الشخص في الزواج إلا أنه لا يملك القدرة على تحقيق رغبته نتيجة ظروف إجتماعية أو إقتصادية أو صحية... . بتأخير سن الزواج أي عندما يكون برغبة من الأفراد يخف الضرر بخفة حاجة الشخص للطرف الآخر، أما إن كان التأخر ناتج عن ظروف لا إرادية وشق على الفرد العيش بدون زواج يصبح الفرد يعيش حالة لا إستقرار ويعاني من أمراض نفسية وعقد وتبدأ الآفات الإجتماعية في الإنتشار داخل المجتمع. إضافة إلى ذلك فإن لتأخير أو تأخر سن الزواج ضعف في النسل وخطر كبير على صحة وحياة الأم والطفل لإرتباطه بتأخر الإنجاب.

إضافة إلى ذلك تعتبر البيانات الخاصة بالحالة الزواجية وسن الزواج وكذا التغيرات التي مستهما والنتائج المترتبة عنها، مؤشرات هامة على مدى إستقرار الأسرة والمجتمع وعن الأخطار التي تحدق به لوضع السياسات والبرامج الإجتماعية والإقتصادية التي تحول دون حدوثها.

إختلافات الحالة الزواجية ومتوسط سن الزواج تؤثر بالدرجة الأولى على الخصوبة الشرعية في المجتمع، لأن إرتفاع نسب العزاب ومتوسط سن الزواج يؤدي إلى تراجع الخصوبة الشرعية وإنتشار العلاقات غير الشرعية وحالات الإعتداءات الجنسية وغيرها من الآفات التي تهدد إستقرار المجتمع...

للتحقق من فرضيات البحث وتحقيق أهدافه إرتأينا إستعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الدراسة لوصف واقع وخصائص سن الزواج والحالة الزواجية والسكان في سن الزواج والتطورات التي عرفها سوق الزواج بالجزائر، من خلال مجموعة من المراجع والمقالات الوطنية والأجنبية والقوانين والسياسات الدولية والوطنية، ومصادر إحصائية مختلفة ثم الإعتماد على تحليل البيانات المتوفرة في قاعدة البيانات الخاصة بالمسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات كونه آخر مسح وطني أجري سنة 2012-2013 يحمل بيانات هامة حول الأسر والأفراد في سن الزواج ولم يتم بعد إستغلال بياناتها ونشر نتائجها الخاصة بدراسة ظاهرة الزواج.

وإستعنا بمجموعة من الجداول والرسومات البيانية التي تبين التوزيع والعلاقة بين الحالة الزواجية، سن الزواج، سن الزواج الأول بمختلف المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية للأفراد، وأيضا لتوضيح علاقة سن وجنس الأفراد بحالتهم الزواجية، وكذا إستقلالية أسر الأبناء عن أسر الآباء وعلاقتها بالظروف السوسيو- إقتصادية الخاصة بكل فئة.

كما إستعملنا مجموعة من الأساليب والعمليات الإحصائية المتمثلة في

- أسلوب الإنحدار الخطي البسيط لتوضيح تأثير زيادة عدد المشتغلين لكل جنس على حدا على عدد الزيجات، ثم لتوضيح تأثير معدلات البطالة على معدلات الزواج عند كل من الذكور والإناث.

- وإستعملنا أيضا إختبار كا^2 لإختبار العلاقة بين سن أول زواج عند المرأة بمجموعة من الخصائص الإجتماعية والإقتصادية التي تميزها.

- حساب متوسط سن الزواج حسب الجنس بالطريقة غير المباشرة لأجنال وطريقة المتوسطات الحسابية المرجحة حسب مجموعة من المميزات الإجتماعية والإقتصادية الخاصة بالأفراد.

– إيجاد معدلات العزوبة النهائية حسب الجنس ومجموعة من المميزات الإجتماعية والإقتصادية الخاصة بالأفراد

– حساب معدل الزيجات الأولى عند الإناث في كل فئة سن حسب سن الزواج الأول.

– إستعمال مقاييس النزعة المركزية (المتوسط، الوسيط والمنوال) والإنحراف المعياري لمعرفة متوسط فارق السن بين الزوجين، والسن المنوالي والوسيط ودرجة إنحراف فارق السن عن المتوسط حسب المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية الممكنة.

– إضافة إلى النسب المئوية التي بينا من خلالها حجم العزاب باختلاف سنهم وجنسهم في كل ظرف من الظروف الإقتصادية والإجتماعية المدروسة، وحجم غير العزاب بإختلاف السن والجنس حسب سن أول زواج والظروف الإقتصادية والإجتماعية التي يعيشونها، وحجم كل من العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس وفئات العمر الكبرى... إلخ.

يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي إعترضت طريقنا في البحث في النقاط التالية:

1- الإهتمام بظاهرة الزواج كظاهرة ديمغرافية في الجزائر ضعيف جدا مقارنة بظاهرة الوفيات والخصوبة، رغم تأثيرها الكبير على الحياة الطبيعية للأفراد في المجتمع، إضافة إلى ذلك مصادر البيانات الديمغرافية لا تساهم في فهم ظاهرة الزواج وعلاقتها بالحالة الإجتماعية والإقتصادية للأفراد. من خلال بيانات مصلحة الحالة المدنية لا يتمكن الديوان الوطني للإحصائيات من توفير بيانات عن الزواج غير معدل الزواج وعدد الزيجات المسجلة، كما يعاني الديوان الوطني للإحصائيات من مشكلة جمع وتحليل فحوى الإستمارة الخاصة بالزواج في عملية البحث بالعينة التي يجريها على عينة من البلديات في كل ثلاثي من السنة، هذه الإستمارة بها بيانات دقيقة حول الزوجين وحول الزواج، يتم ملؤها من طرف ضباط مصلحة الحالة المدنية غير مؤهلين لعملية جمع البيانات وغير مخولين قانونيا لهذه العملية، لذلك ترسل في غالب الأحيان ناقصة وغير واضحة ولا ترسل في الوقت المحدد إن أرسلت أصلا.

ومن خلال بيانات المسوحات بالعينة والتي يهتم معظمها بصحة المرأة والطفل وبالأسرة يتم الإهتمام في عملية التحليل وعرض النتائج بمميزات المرأة وزواجها بصفة خاصة، ولا يتم التطرق لمميزات

المتزوجين من الذكور إلا للحديث عن التوافق والفارق بين الزوجين، وللحديث عن تعدد الزيجات وإعادة الزواج. (في التقرير الخاص بالمسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات لم يتم التطرق لموضوع الزواج إلا للحديث عن الزواج المبكر للإناث، وتعدد الزيجات بإعتبارهما هتكا لحقوق الإنسان حسب المنظمة الممولة والمنظمة القائمة على تنظيم المسوحات العنقودية متعددة المؤشرات). أما عن بيانات التعدادات فالمدة بينها تساوي أو تزيد عن العشر سنوات، آخر تعداد كان سنة 2008، البيانات الخاصة بالزواج والمتعلقة بالتعداد الأخير غير متوفرة مثل البيانات الخاصة بتوزيع عدد السكان حسب السن والجنس والحالة الزواجية.

2- صعوبة معرفة متوسط سن الزواج وسن الزواج الأول عند الأفراد، حيث لا يزال الأول يحسب بالطريقة غير المباشرة لأجنال بالإعتماد على معدلات العزاب والثاني إن وجد يكون خاص بالنساء فقط. إضافة إلى ذلك سن أول زواج يتعلق بتاريخ تسجيل الزواج بمصلحة الحالة المدنية وليس تاريخ بداية الحياة الزوجية بالإعتماد على الوثائق الرسمية في جمع المعطيات، وإن تم الاعتماد على تصريحات الأفراد فيختلف مفهوم الزواج وإعتبار الشخص متزوجا من شخص لآخر (من تاريخ قراءة الفاتحة أو من تاريخ العقد القانوني أو من تاريخ بداية الحياة الزوجية) إضافة إلى الأخطاء التي يرتكبها الأفراد أثناء التصريح بالسن.

3- صعوبة الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بالمسح الوطني من مديرية السكان بوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، التي تنقلنا إليها أكثر من مرة، ولم يشأ رئيس المديرية منحنا إياها إلا بعد سنتين من الإنتظار كنا نتصل فيها باستمرار بالمديرية وفي الأخير تحصلنا عليها وعلمنا بعد ذلك بفترة وجيزة أننا تحصلنا عليها بعد أن نشرت في الموقع الخاص بالمسوحات العنقودية التابع لمنظمة اليونيسيف.

4- رغم أن بيانات المسح العنقودي الرابع متعدد المؤشرات مملوءة بشكل أفضل بكثير من بيانات المسح العنقودي الثالث، إلا أنها تعاني من عدة نقائص منها ما تمكنا من تجاوزها (كما هو مبين في القسم الثاني من الفصل التمهيدي) كالبيانات الخاصة بالمستوى الدراسي، ومنها ما لم نستطع الحصول عليه كالبيانات الخاصة بعلاقة القرابة بين الزوجين ونوعها.

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وترتيبها تم تقسيم البحث إلى أربع فصول موزعة كالتالي:

الفصل التمهيدي: التعريف بالزواج وأهميته وبالمسح العنقودي وطريقة إستغلاله في الدراسة

خصصنا القسم الأول من الفصل التمهيدي للمفاهيم الخاصة بالزواج، شروطه، أشكاله وأنواعه، ثم توضيح أهمية الزواج من خلال أهداف الزواج والأضرار التي يخلفها إرتفاع سن الزواج.
القسم الثاني خصص لتعريف المسح العنقودي متعدد المؤشرات وأهدافه على المستوى الدولي والوطني، ووصف للإستمارات المستعملة، وللتقسيم الجغرافي، ولعينة المسح العنقودي ثم وصف طريقة إستغلال قاعدة بيانات المسح العنقودي الرابع بالجزائر في الدراسة الحالية والبيانات المستغلة والبيانات الناقصة في قاعدة البيانات.

الفصل الأول بعنوان: الزواج والحياة الأسرية في الجزائر.
تم تقسيمه إلى ثلاث أقسام رئيسية:
الأول: تسجيل عقود الزواج في مصلحة الحالة المدنية تم فيه عرض شروط وإجراءات عقد الزواج بمصلحة الحالة المدنية وأهمية بيانات الزواج بها.
الثاني: خاص بالتعليم والإهتمام الدولي بتحسين وضع المرأة والقضاء على الزواج المبكر، قمنا فيه بعرض مختلف القوانين والسياسات والبرامج المنتهجة لتحسين وضع المرأة، والإهتمام الدولي بالقضاء على الزواج المبكر، ومختلف المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والزواج المبكر، ثم توضيح تأثير التعليم على الزواج والحياة الأسرية.
الثالث: خاص بمستجدات الحياة الأسرية والزواجية في الجزائر.
تم فيه عرض لمختلف التغيرات التي مست الأسرة الجزائرية وعاداتها، وعرض للتطورات التي عرفتها مكانة المرأة، وأهم التغيرات التي عرفها الزواج والعلاقات الزواجية في الجزائر والخاصة بزواج القرابة وتعدد الزيجات، وبإختيار شريك الحياة والفوارق بين الزوجين، آفة الغلاء في المهور، وتزايد رغبة الأبناء في إستقلال أسرهم عن أسر آبائهم.
الفصل الثاني: النمو السكاني ومؤشرات كل من الزواج، التعليم والعمل في الجزائر.
تم فيه دراسة تطور نسب كل من الذكور والإناث في الجزائر بين 1966 و2008، من خلال قراءة وتحليل رسومات بيانية خاصة بتوزيع نسب كل جنس على حدى حسب العمر في كل تعداد من التعدادات الخمس في الجزائر بعد الإستقلال.

ثم تطور مؤشرات الزواج والعزوبة في الجزائر المتمثلة في الحالة الزواجية، عدد ومعدلات الزواج، متوسط سن الزواج، نسب العزاب وغير العزاب وكل من شدة الزواج والعزوبة النهاية.

وإنتقلنا إلى دراسة تطور مؤشرات التعليم والشغل في الجزائر، إستنادا على الآراء التي تؤكد أن أهم أسباب إرتفاع سن الزواج وتفشي ظاهرة العزوبة غلاء المعيشة وتعدد لوازم الأسرة بالنسبة للزوج مع إرتفاع معدلات البطالة، إضافة إلى تعليم الإناث مقارنة بالأجيال السابقة. حيث تم فيه عرض لتطور التعليم والمؤسسات التعليمية وللمتعلمين في الجزائر في كل الأطوار وعرض تطور مؤشر التعليم والتكافؤ بين الجنسين في الجزائر، ثم تطور المؤشرات المرتبطة بالفئة النشطة في الجزائر بعرض تطور السكان النشطين في الجزائر حسب الجنس والسن والمستوى الدراسي والشهادة المتحصل عليها وكذلك حسب الوضعية في المهنة.

وفي الأخير تم عرض نتائج دراسة ميدانية قمنا بها بمدينة وهران، يدور موضوعها حول إختيار المرأة في الجزائر بين الزواج وبين العمل والدراسة، والتي حتى وإن لم تكن ممثلة للمجتمع الكلي فهي تعطينا فكرة حول رغبة المرأة وإختيارها بين الزواج كسنة أزلية وحاجة إجتماعية وإنسانية وبين العمل والتعليم كضرورة عصرية.

في الفصل الثالث: تحليل بيانات المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2012-2013

قمنا في هذا الفصل بعرض لأهم المميزات الديمغرافية والسوسيو اقتصادية للأفراد في سن الزواج (بين 15-49 سنة) وبمقارنة عدد الذكور وعدد الإناث حسب مكان الإقامة وحسب المنطقة الجغرافية في كل فئة سن. ثم دراسة واقع الحالة الزواجية من خلال دراسة توزيع الأفراد حسب الحالة الزواجية ومختلف المتغيرات الإجتماعية والديمغرافية الممكنة والمتوفرة في قاعدة البيانات.

وإنتقلنا إلى واقع الزواج في الجزائر الذي تعرضنا من خلاله إلى متوسط سن الزواج حسب مجموعة من المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية لكل من الذكور والإناث، وإلى معدلات العزوبة حسب السن والجنس والعزوبة النهائية عند الجنسين، والمقارنة بين عدد العزاب وعدد العازبات الأصغر بـ5 سنوات. وتعرضنا أيضا من خلاله إلى معدل الزواج الأول وسن الزواج الأول عند المرأة وإلى توزيع نسب النساء غير العازبات حسب سن الزواج الأول ومجموعة من المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية.

كما إرتأينا أيضا دراسة الحالة السوسيو ديمغرافية لكل من العزاب والمتزوجين الذكور والإناث في الجزائر بتقسيمهم إلى 3 فئات عمرية (15–19 سنة، 19–35 سنة و35–49 سنة) وتوزيعهم حسب منطقة السكن والمنطقة الجغرافية والمستوى الدراسي وكذلك حسب ظروفهم الإقتصادية، كما قمنا أيضا بمقارنة أعداد العزاب الذكور بالعازبات في كل فئة سن وكل منطقة جغرافية وبمقارنة عدد العزاب بعدد المتزوجين في كل فئة سن وكل منطقة جغرافية أيضا. ودراسة علاقة كل من العزاب والمتزوجين برب الأسرة المعيشية في كل فئة سن ولكل جنس، ومميزات المسكن الذي يعيش فيه كل من العزاب والمتزوجين. ودراسة واقع إستقلالية أسر الأبناء عن أسر الآباء والمميزات السوسيو ديمغرافية للمتزوجين بالإعتماد على علاقة كل من الذكور والإناث برب الأسرة المعيشية.

وفي الأخير إخترنا دراسة واقع حالات الإرتباط، تعدد الزواج وإعادة الزواج للحديث عن حالات التوافق الزواجي بين الزوجين وفارق السن بين الزوجين حسب مجموعة من المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية، ثم دراسة الحالة الزواجية السابقة للنساء وعدد مرات الزواج ودراسة حالة زواج النساء برجال لهم أكثر من زوجة.

المفاهيم الإجرائية المتعلقة بالبحث:

الخطبة:

الخِطبة لغة بكسر الخاء هي طلب الزواج من إمرأة معينة، يقال: خَطب المرأة وإختطبها فهو خاطب، ومعنى الخِطبة الشرعي فهو مطابق لمعناها اللغوي، فهي طلب الرجل الزواج بإمرأة معينة، بأن يتقدم إلى أهلها يطلب الزواج منها، وحسب ما جاء في المادة 5 من قانون الأسرة أن الخطبة وعد بالزواج أي أنها ليست عقداً بل هي وعد بالعقد.

شرعت الخطبة قبل الزواج ليتمكن المخطوبان من رؤية بعضهما بحضور بعض أو أحد الأقارب الراشدين رؤية شرعية بهدف توصيل روابط المودة والألفة(حسن الساعاتي، 1996، ص7)

الحالة الزواجية:

حالة الزوج في علاقته بالزواج، قد يتعلق الأمر بحالة العازب célibataire، والمتزوج marié، والأرمل veufأو الأرملةveuve، والمطلق أو المطلقة (divorcé, divorcée) وتؤخذ أحيانا في الإعتبار حالة المنفصل séparé الذي يفتقد مضمونه إلى التحديد. (رولان بريسا، ترجمة حلا نوفل رزق الله، 1990، ص116)

الإختيار الزواجي:

حدد الإسلام لكل شخص مقبل على الزواج أساسا يتم به إختيار شريك حياته، ضمانا لتجسيد المعنى الحقيقي من الزواج في تكوين أسرة وتحقيق المودة والرحمة بين الزوجين لسلامة الأسرة وأفرادها، فقد قال صلى الله عليه وسلم مخاطبا الذكور " تنكح المرأة لأربع: لمالها, ولجمالها, ولحسبها, ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك" أي أن أهم الصفات التي تُرغب في الزواج بالمرأة وتدفع الشباب لإختيارها هي المال والجمال والحسب والدين، وشدد على أن إختيار الدين هو أسلم إختيار تنجح به العلاقة الزوجية. كما خاطب المرأة بالرضا بالرجل حسن الخُلق والمتدين بقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض، وفساد عريض".

ويرى الدكتور حسن الساعاتي فيما يخص الإختيار الزواجي أن منطق الإختيار في الزواج قائم على أساس إختلاف البشر ذكورا وإناثا، في القوام والبنية والمظهر والقدرات العقلية والمهارات والطباع

والأمزجة والبيئة والدرجة الإجتماعية والثقافية، فظلا عن عامل السن الذي يدخل في الإعتبار إلى درجة بارزة، خاصة وأن للنضج الجسمي والإقتصادي والعقلي سنا يختلف من فرد لآخر، ويرى أن الإختيار عملية آنية لحياة مستقبلية مديدة ليس لشريكي الحياة فحسب بل أيضا لما تنتجه شركتهما من ذرية، تؤثر على جوانبها العضوية والعقلية والنفسية والإجتماعية تأثيرا يزداد شدة وحدة بتزايد عددها وإجتياز أفرادها مراحل النمو المختلفة (حسن الساعاتي، 1996، ص5).

فكل شخص مقبل على الزواج يسعى للإرتباط بشريك حياة يرى فيه نصفه الآخر لضمان السير الحسن للحياة الزوجية وسعادة الزوجين، وكذا لسلامة نشأة الأسرة والأبناء وقد حث الإسلام على وجوب الإختيار في الزواج وأعطى المرأة حق رفض أو قبول الزواج ولا يحق لأي أحد إجبارها على الزواج بمن لا تريد.

ظهرت عدة نظريات في علم الإجتماع الأسري تفسر عملية الإختيار الزواجي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-نظرية المعيار: للمفكر Katz و Hill اللذان حاولا إثبات أن الزواج معياري، انطلاقا من فكرة أن المعيار هو الفكرة التي توجد في عقل أفراد الجماعة، والتي تحدد ما يجب على الفرد القيام به، وأن المعايير الثقافية تؤثر على الإختيار الزواجي، وقد اهتما بالدين، العمر والطبقة الإجتماعية كأساس لتحديد معيار الإختيار(عبد الرؤوف الضبع، 2003، ص21)

2-نظرية الحاجة المكملة: التي يرى فيها المفكر Winch أن عملية الإختيار الزواجي ترتكز على بعدين هامين البعد الأول الحاجة والبعد الثاني التكامل (عبد الرؤوف الضبع، 2003، ص23)، ويرى أن أساس الإختيار الزواجي يتمثل في إيجاد شريك حياة مناسب غير مماثل وإنما يختلف عن الطرف الآخر لسد حاجة الإشباع والرضا وجوانب النقص فيه (بلخير حفيظة، العدد9، الجزء الأول، 2012، ص299)

3- نظرية التجانس: التي تقر أن الزواج تجانسي يميل الناس فيه شعوريا ولا شعوريا لإختيار شريك تتشابه خصائصه بخصائص الطرف الآخر، كتشابه بين الشريكين في الدين، المستوى الدراسي، المستوى الإجتماعي والإقتصادي، التقارب في السن والحالة الزواجية ... الخ (عبد الرؤوف الضبع، 2003، ص26)

4-نظرية التجاور المكاني: يقول Wolz أن الفرد لا يختار زوجته من بين كل من يمكن الزواج بهم، بل إنه يختار زوجته فقط من بين مجموعة النساء اللواتي يعرفهم، والتي تسمح له الفرصة بالتواصل والإختلاط بهن(عبد الرؤوف الضبع، 2003، ص26)، عملية الإختيار الزواجي تتم في نطاق جغرافي معين من البيئة التي يعيش فيها الفرد كمكان السكن، أو المدرسة أو العمل التي تزيد فيها فرصة الإحتكاك بالجنس الآخر وتتيح فرصة إختيار شريك الحياة من بينهم.(بلخير حفيظة، العدد9، الجزء الأول، 2012، ص302).

العزوف عن الزواج:

هو عملية إحجام ورفض أو إنصراف عن الزواج كفكرة أو مشروع وكدور إجتماعي، قد يكون إستجابة إرادية لعوامل داخلية في شخصية الفرد أو إستجابة قسرية نتيجة ضغوط خارجية. ولا يعتبر التأجيل للزواج أو تأخير سن الزواج لغرض نبيل ثم تحقيق الزواج عزوفا طالما وجدت الرغبة في الزواج متى سمحت الظروف.(نجلاء اسماعيل أحمد، 2017، ص110)

نسبة العزوبة النهائية:

هي نسبة الأشخاص في جيل من الذكور أو الإناث الذين لا يمكنون إطلاقا من الزواج في غياب الوفاتية، وتماثل هذه النسبة نسبة العزوبة في العمر الأخير لجدول زواجية الجيل أي 50 أو 60 سنة على العموم(رولان بريسا، ترجمة حلا نوفل رزق الله، 1990، ص319)

زواج أول:

يقصد بهذا المصطلح زواج العازب أو العازبة (رولان بريسا، ترجمة حلا نوفل رزق الله، 1990، ص159)

مصلحة الحالة المدنية في الجزائر:

تعتبر الحالة المدنية أكثر إتصالا بشخصية الإنسان لإرتباطها بالهوية الوطنية، يسهر على تنظيمها ضباط وهم رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه وفي الخارج رؤساء البعثات الديبلوماسية المشرفون على الدائرة القنصلية ورؤساء المراكز القنصلية حددت مهامهم بموجب قانون خاص بمصلحة الحالة المدنية.(شهرزاد طويل، 2005، ص66)

تتلخص مهام ضابط الحالة المدنية في تلقي التصريحات بالولادات، الوفيات، الزيجات وتسجيل وتقييد جميع العقود والأحكام في سجلات الحالة المدنية، وكذا المحافظة على جميع السجلات المودعة بمحفوظات البلدية والبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية، حتى يتمكن كل من له الحق في طلب نسخة أو ملخص للعقد المدرج في السجل أن يتحصل عليه. ويلزم ضابط الحالة المدنية أيضا بتنظيم هذه العقود وتصميم جداول سنوية لكل حدث، منها ما تحمل الترتيب الهجائي للأسماء المدرجة في السجل ومنها ما تحمل بيانات إحصائية حول العقود المدرجة في السجل. (شهرزاد طويل، 2005، ص66)

وتشكل مصلحة الحالة المدنية قاعدة هامة لمختلف الدراسات الخاصة بالتحليل السكاني والإسقاطات والتنبؤات في مجالات واسعة التي تمس واقع الأفراد ومستقبلهم. وبفضلها أيضا يمكن رسم السياسات الناجعة والتخطيط في مجالات مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات، حيث تعتبر مصلحة الحالة المدنية مصدرا مهما للبيانات وتعتبر الإحصائيات التي تقدمها مرجعا هاما للباحثين ومختلف الإدارات الحكومية والخاصة التي تحتاج البيانات السكانية من أجل التخطيط لتنظيم الحياة من جميع الجوانب وتحقيق الإستقرار والإستمرار للأفراد بداخل المجتمع.

الفصل التمهيدي:

التعريف بالزواج وأهميته،

وبالمسح العنقودي وطريقة إستغلاله في الدراسة

تمهيد

تعد المسوحات الأسرية بالعينة من أكثر الوسائل شيوعا ونجاعة لجمع البيانات في مجالات العلوم الإجتماعية المختلفة، ومن أهم الطرق لجمع البيانات عن المؤشرات الصحية والإجتماعية والإقتصادية وغيرها من أجل رسم السياسات وصناعة القرارات، كما يعتمد عليها لجمع البيانات حول درجة التقدم في تطبيق برامج ما، وعن التباينات في المؤشرات الإجتماعية عبر الزمن وبين المجتمعات، لأنها قادرة على جمع معلومات مفصلة ومصنفة.

ومن أجل ذلك قامت الجزائر بتنفيذ أربعة مسوحات عنقودية وطنية متعددة المؤشرات، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولةUNICEF كان آخرها سنة 2012-2013. تم فيها جمع البيانات الخاصة بالأسر والأفراد المكونين لها مع التركيز على الحالة الصحية والإجتماعية للأطفال والنساء. وتعتبر هذه المسوحات رغم النقائص وبغض النظر عن الخلفيات السياسية، قاعدة بيانات هامة جدا وحقلا خصبا للدراسات الديمغرافية والإجتماعية المختلفة. وما زادها أهمية أنها عنقودية شاملة لمختلف شرائح المجتمع وتحمل بيانات دقيقة حول الواقع الإقتصادي والإجتماعي والصحي للأسر والأفراد المنتمين لها.

وبما أن الزواج هو الخطوة الأولى التي تتكون منها هذه الأسر وأنه يخص أفراد هذه الأسر، إرتأينا الإعتماد على آخر مسح عنقودي وطني متعدد المؤشرات لسنة 2012-2013، في دراسة وتحليل ظاهرة الزواج عند الأفراد من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 سنة، وإخترنا أن تكون لهذه الدراسة فصل تمهيدي يتم فيه التعريف بكل من الزواج والمسح العنقودي متعدد المؤشرات، حيث قمنا فيه بإبراز تعاريف مختلفة للزواج وشروطه وأشكاله وأنواعه ثم إبراز أهميته من خلال عرض لأهداف الزواج وللأضرار الإجتماعية والصحية التي تنجم عن تأخيره.

ثم الإنتقال إلى تعريف المسح العنقودي متعدد المؤشرات والأهداف الدولية والوطنية منه، وإعطاء لمحة عن الإستمارات المستعملة فيه وبياناتها، وعن التقسيم الجغرافي المعتمد، وطريقة إختيار العينة، ثم طريقة إستغلاله في الدراسة الحالية، مع توضيح للبيانات المستغلة والبيانات الناقصة في قاعدة البيانات.

I. الزواج وأهميته:

1. تعريف الزواج:

لغة هو تثنية الشيء بآخر من جنسه، أي ضم الشيء لمثله (فضيل سعد، 1986، ص43) وبهذا المعنى ورد لفظ الزواج في القرآن الكريم "و إذا النفوس زوجت" سورة التكوير الآية 7 وهو الإقتران والإختلاط قُرن بعضها ببعض أي قرنت بأبدانها وأعمالها.

وإستعمل لفظ الزواج وإقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام والإستقرار لتكوين أسرة (العربي بلحاج، 1999 ص29).

إصطلاحا:

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم الزواج وإختلفت، إلا أنها إتفقت في مجملها على أن الزواج والحياة الزوجية تقام من أجل راحة الفرد من الجنسين النفسية والإجتماعية والبيولوجية، وأن الزواج هو الوضع السوي لكل من الرجل والمرأة، تنشأ به رابطة الحياة المشتركة والنسل في شكل منتظم حضاري.

فقد عرّفه أغلب الفقهاء بتعاريف متقاربة تنتهي إلى القصد أن الزواج هو ملك متعة وحلّها، والغرض الأسمى من الزواج هو حفظ النوع الإنساني، وأن يجد كل طرف في العقد لدى صاحبه الأنس الروحي وسط متاعب الحياة، فقد قال عز وجل في سورة الروم الآية 21 " ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون" فالزواج ميثاق ترابط وتماسك شرعي بين رجل وإمرأة على وجه البقاء، غايته الإحصان والعفاف مع تكثير الأمة بإنشاء أسرة تحت رعاية الزوج على أسس مستقرة، تكفل للمتعاقدين تحمل أعبائها في طمأنينة وسلام وحب وإحترام (العربي بلحاج ، 1999، ص31).

ومن الناحية القانونية تنص المادة 4 من قانون الأسرة رقم 11/84 الصادر سنة 1984 (وزارة العدل، 1994، ص2) على أن "الزواج عقد بين رجل وإمرأة على الوجه الشرعي من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب". بعد التعديل في الأمر رقم 02/05 الذي نشر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 2005/02/27

أضيف ركن الرضا وأصبحت المادة 4 تنص على أن الزواج عقد رضائي يتم بين رجل وإمرأة على الوجه الشرعي..." وبقيت الأهداف ثابتة بدون تغيير.

ويرى فضيل سعد (فضيل سعد، 1986، ص47) أن تعريف الزواج يجب أن يتضح فيه مصدر العقد والجهة التي شرعت قواعده بذكر المشرع وطرفي العقد، وعلى ذلك فهو يرى أن تعريف الزواج يكون كما يلي: " عقد الزواج وضعه المشرع بين رجل وإمرأة تحل له شرعا، يخول لهما حق الإستمتاع المتبادل لينفرد بها دون أن تنفرد به" ومعنى ينفرد بها دون أن تنفرد به أنه يحق له التعدد دونها.

وفي المادة 6 من قانون الأسرة الجزائري المعدلة بالأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 (الجريدة الرسمية،2007، ص2) ورد أن إقتران الفاتحة بالخطبة لا يعد زواجا غير أن إقتران الفاتحة بالخطبة بمجلس العقد يعتبر زواجا متى توافر ركن الرضا وشروط الزواج المنصوص عليها في القانون.

ونصت المادة 22 المعدلة بالأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 (الجريدة الرسمية،2007، ص4) على أن الزواج يثبت بمستخرج من سجل الحالة المدنية وفي حالة عدم تسجيله يثبت بحكم قضائي.

عرّفه محمد عاطف غيث في قاموس علم الإجتماع " أنه علاقة جنسية مقررة إجتماعيا بين شخصين أو أكثر ينتميان إلى جنسين مختلفين، يتوقع أن تستمر لمدة أطول من الوقت الذي تتطلبه عملية حمل وإنجاب أطفال" أو " هو مؤسسة إجتماعية أو مركب من المعايير الإجتماعية تحدد العلاقة بين رجل وإمرأة تفرض عليهما نسقا من الإلتزامات والحقوق المتبادلة الضرورية لإستمرار حياة الأسرة وضمان أدائها لوظائفها"(عبد الفتاح تركي موسى، بدون سنة، ص40)

وعرّفته الدكتورة سناء الخولي في كتابها أزمة السكن ومشاكل الشباب " أنه النمط الإجتماعي الذي يجد قبولا واسعا ومشروعية لإقامة علاقة بين الجنسين، فإقتصار العلاقة الجنسية مع شخص واحد كنوع من العفة والنقاء والتعاون من أجل البقاء على الحياة الوالدية والحياة المنزلية المستقرة والقيم المتشابهة" وقد أكدت أيضا على ضرورة الفصل بين الزواج والتزاوج للإحتفاظ بمعنى الشرعية.(الخولي سناء، 2002، ص123)

وأكد الإمام محمد أبو زهرة في كتابه الأحوال الشخصية أن الزواج مظهر من مظاهر الرقي الإنساني وهو راحة النفس الفاضلة ومستقرها وأمنها وسكنها وهو تكاليف إجتماعية، فمن أحجم عنه فقد فرّ من الواجبات الإجتماعية ونزل إلى أدنى درجات الحيوان. (العربي بلحاج، 1999، ص34)

فالزواج نظام إجتماعي أساسي يتحقق من خلاله الأمن الإجتماعي والإستقرار النفسي والتوازن البيولوجي في إطار المحبة والتعاون، يمارس في إطاره كل طرف حقوقه ويقوم بواجباته لضمان مستقبل الأسرة، لأن الزواج يعني أكثر من إستجابة نظامية لدافع الجنس خاصة وأنه يخضع لمجموعة متناسقة من العادات والتقاليد والإتجاهات والأفكار.

وهو من العقود المستمرة غير المقيدة بزمان المقصود منه ليس الإستمتاع فحسب بل تكوين أسرة والتناسل ودوام العشرة الزوجية وإشتراكهما وتعاونهما في الحياة وفي تربية الأبناء(بدران أبو االعينين بدران، سنة 1968، ص9)

حسب الديوان الوطني للإحصائيات الزواج هو القاعدة الأساسية للإنتاج الديمغرافي والإجتماعي (ons, 1987, p26). وجاء في معجم مصطلحات الديمغرافيا أنه عقد بين رجل وإمرأة تبعا للأشكال التي يحددها القانون أو العرف (رولان بريسا، ترجمة حلا نوفل رزق الله، 1990، ص158).

إلا أننا نرى التعريف الكامل والشامل الذي يجمع المعنى الديني والقانوني والإجتماعي للزواج، هو التعريف الذي ورد في كتاب الدكتورة نجلاء إسماعيل أحمد بعنوان قضايا إعلامية وثقافية، والذي جاء فيه أن "الزواج عملية إنسانية ودور اجتماعي في نفس الوقت يتميز بها الإنسان تتم بإتحاد عضوي، عاطفي، جنسي بين ذكر وأنثى لائقين للزواج من كافة النواحي اللازمة لتحقيق جودة الحياة الزوجية من خلال عقد شرعي قانوني يعطي للزوجين حق إستمتاع كلاهما بالآخر في إطار شرعي قانوني، ويحدد لكليهما حقوقه على الآخر وواجباته إتجاهه، ويعطي للمولود مشروعية الوجود الشرعي القانوني والإجتماعي، والرعاية اللازمة لضمان سلامته العقلية والنفسية والجسمية (نجلاء اسماعيل أحمد، 2017، ص109).

إذ يجب الإلمام بالجانب الديني والإجتماعي والشرعي ليكون مفهوم الزواج صحيحا دينيا وإجتماعيا وقانونيا بإعتباره عقد شرعي، ديني وإجتماعي بين رجل وإمرأة يتم باستهلاك الزواج الهدف منه إنشاء

أسرة وإنجاب أطفال لا يخضع إلى أي شرط عدى الإستمرارية ودوام المحبة شرعي لأنه عقد قانوني موثق يحمي حقوق الطرفين يتم بحضور الزوجين، ولي الزوجة، الشهود والصداق، ديني لأنه يتم على أسس الشريعة الإسلامية يستوجب استكمال شروط النكاح وأركانه، واجتماعي لأنه يتم حسب الأعراف والعادات والتقاليد السائدة يتم إعلانه بوليمة ويختتم بإنتقال الزوجة إلى بيت الزوجية لتبدأ بذلك الحياة الجنسية والأسرية السليمة الآمنة، لأن الزواج خاضع لضوابط وقوانين إجتماعية وقانونية وإلهية ولا يتحقق معناه وهدفه إلا بتلاحم شرعي بين شخصين من جنسين مختلفين مؤهلين إجتماعيا وشرعيا لتكوين أسرة وتربية الأبناء، وفي ذلك خدمة كبيرة ودقة في تسجيل الزواج.

2. شروط الزواج في الإسلام:

يمكن تلخيص أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في الزوجين قبل الزواج في المجتمعات الإسلامية كالتالي:

- العدالة والقدرة على الإنفاق: شرط في كل زواج لكي يتمكن الزوج من جلب قوت لأهله وعلى تقويم نفسه وتهذيبها، والعدالة هي حسن المعاشرة (محمد أبو زهرة، 1988، ص68)
- شرط دوام الزواج أن تكون المودة والرحمة بين الزوجين قائمة مستمرة بإستمراره ليؤدي مقاصده وأغراضه وليكون رحمة للعباد ولتكون الخلطة النفسية الكاملة والعشرة السليمة (محمد أبو زهرة، 1988، ص71) وقد شرط الدوام في الزواج لأن مقاصده المتعلقة بالإنجاب، ورعاية الأبناء، وإقامة دعائم الأسرة لا تتحقق إلا إذا كان دائما. وقد إتفق الفقهاء على بطلان الزواج إذا كان مرتبطا بمدة زمنية محددة.
- الكفاءة: يرى المالكية أن الكفاءة هي الدين والتقوى والأخلاق، ويرى الحنفية وجمهور الفقهاء أن الكفاءة في المال ومعناه القدرة على الإنفاق وتقديم معجل الصداق (محمد أبو زهرة، 1988، ص89)
- الولي: النكاح بولي تكريما للمرأة المسلمة فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكون للمرأة وليا حفاظا عليها وتقديرا للأسرة المسلمة (سامية منيسي، 1996، ص19)
- الصداق: يقدم الصداق في الإسلام للمرأة تقديرا وتكريما لها، غير محدد ولكنه يقدم حسب المستوى الإجتماعي والإقتصادي للزوجين، وقد جاء النهي في الإسلام على زواج الشغار أو

البدل أي بغير الصداق (أن يقول الرجل للرجل زوجني إبنتك أو أختك على أن أزوجك إبنتي أو أختي وليس بينهما صداق (سامية منيسي، 1996، ص19،20)

- إعلان الزواج: يجب أن يكون الزواج في الإسلام علنا وليس في الخفاء حرصا على كيان الأسرة، وحفاظا على الأنساب وحفاظا أيضا على حقوق كل من الزوجين (سامية منيسي، 1996، ص20) يتم الإعلان عن الزواج في الأصل بوليمة خاصة.

3. أشكال الزواج:

المجتمعات العربية والإسلامية تقر بنظامين فحسب، هما نظام أحادية الزوج والزوجة ونظام تعدد الزوجات حسب ما جاء به الإسلام بإعتبارهما نظامان يتماشيان والفطرة البشرية السليمة، ويحفظان كيان الأسرة والمجتمع من الضياع.

- نظام أحادية الزوج والزوجة أو ما يسمى بالزواج الأحادي (Monogamie) وهو أكثر الأنظمة شيوعا، يكون فيه لكل شخص قرين واحد.
- نظام تعدد الزيجات Polygamie: وهو ارتباط رجل بامرأتين أو أكثر، عرف هذا النظام في فترات عديدة من تاريخ البشرية، وأقره الإسلام، كان شائعا في الأسر العربية التقليدية إلا أنه تراجعا كثيرا نتيجة التغيرات العميقة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي عرفتها هذه المجتمعات.

يمكن أن يكون زواج أول 1^{er} mariage خاص بزواج الشخص لأول مرة بعد حالة العزوبة، أو إعادة زواج (زواج تالٍ) remariage أي زواجا يلي الزواج الأول.

كما يمكن أن يكون زواج خارجي (exogamie) عقد زواج من شخص خارج الجماعة أو زواج داخلي (endogamie) الذي يكون فيه الزواج بين أعضاء الجماعة.

4. أنواع الزواج:

أدى تأخر سن الزواج والصعوبات التي تعترض الشباب لتكوين أسرة من أجل سلامتهم النفسية والإجتماعية والصحية إلى ظهور أنواع جديدة للإرتباط تعويضا للنظام الطبيعي المتعارف عليه، تنتشر هذه الأنواع في المجتمعات الغربية إنتشارا واسعا، بينما لا نعلم مدى إنتشارها في مجتمعنا لقلة

الإهتمام من جهة بالدراسات الإحصائية الخاصة بموضوع الزواج ومن جهة أخرى لإعتباره من الطابوهات والمواضيع الحساسة غير قابلة للنقاش. ومن أهم هذه الأنواع نذكر:

– الزواج العرفي: أي ما تعارف عليه الناس وتلقوه بالقبول، وهو من المعروف الذي لا يحتاج إلى بيان، وهو عقد شرعي صحيح مستوفي الشروط والأركان، ولكنه غير موثق رسميا أمام القاضي أو المحكمة الشرعية. هذا الزواج صحيح شرعا، إلا أنه يستوجب التوثيق ليصبح قانونيا حفاظا على حقوق الزوجين وتفادي إنكار الزوجية. كان هذا النوع الوحيد في المجتمع الجزائري قبل أن يدخل نظام تسجيل عقود الزواج في الجزائر، إلا أنه تراجع كثيرا لإرتباط نظام التسجيل بتحديد هوية الزواج والذرية الناتجة عنه ولأنه أصبح ضرورة من ضروريات الحياة العصرية. لم يعد يلجأ إليه الناس إلا للتحايل على القانون أو كوسيلة للهروب والتخفي، كأن تكون الزوجة قاصر، أو يكون الزوج متزوجا بإمرأة أخرى ويرغب في إخفاء زواجه الجديد.

– الزواج السري: وهو الزواج الذي يتم بدون حضور الولي والشهود ولا حتى مهر يقوم فيه الطرفان بتسجيل للإيجاب والقبول على شريط كاسيت أو كتابته في ورقة يحتفظ كل واحد منهما بنسخة من الشريط أو الورقة دليلا على الإرتباط، أو عن طريق الوشم بكتابة كل واحد منهما على جلده فلان لفلانة. وهو زواج باطل وغير صحيح بالإجماع.
يخلط الكثير بين الزواج العرفي والزواج السري، العرفي مستوفي الأركان والشروط إلا أنه غير رسمي وغير موثق إداريا، أما السري فيكون في الخفاء وهو زواج محرم.

– زواج المسيار: سمي بذلك لأن الرجل هو الذي يسير فيه إلى المرأة، بعد أن تتنازل عن بعض حقوقها كحقها في النفقة، أو المبيت عندها بحريتها وإختيارها لا ظلما منه، طلبا في العفة والحصانة وهروبا من العزوبة ومن النظرة السلبية للمجتمع. أجازه بعض العلماء إذا كان مستوفي الشروط والأركان بشرط أن لا يكون قد إقترن بشرط فاسد كأن يشترط على المرأة أن لا ترثه في حال وفاته. رغم تغييب صفة القوامة في هذا النوع من الزواج إلا أن بعض العلماء يرون أنه عقد صحيح وحالة إستثنائية قد تعالج مشكل تأخر سن الزواج والعزوبة النهائية، وفي الحفاظ على عفة العازبات والأرامل والمطلقات رغم ما يحمله من مساوئ.

– الزواج عبر الإنترنت: (عبر الشبكة العنكبوتية) نظرا لتطور وسائل الإتصال الحديث وإتساع رقعة الأرض، أصبحت الإنترنت وسيلة للتواصل والتعارف وحتى للإتفاق على الزواج، فقد يتم الإيجاب والقبول عبر النت وقد يكون هناك شهود ومهر وإيجاب وقبول، إلا أن هذا النوع من الزواج يكون فيه مكان العقد مجهولا وقد تجهل فيها هوية الشهود ما جعله من العقود غير الصحيحة لأن الزواج ميثاقا غليظا ومن أخطر العقود، لا يمكن أن يكون فيه أحد الزوجين أو الشهود، أو المهر مجرد صورة أو مقطع فيديو.

– زواج فرند: أو زواج الأصدقاء هو من أنواع الزواج الميسرة يكون فيه العقد شرعي صحيح بإيجاب وقبول، بمهر وولي الزوجة ويتم العقد، إلا أنه يختلف عن الزواج العادي على أن الزوجة تبقى في بيت أهلها، وتغيب فيه الغاية من مشروعية الزواج والتي تتعلق بالسكن والأمان والمحبة والألفة التي يتميز بها الزواج تحت سقف بيت الزوجية، وتبقى الغاية منه بيولوجية بحتة بعيدة عن معنى الإنسانية.

– زواج المصياف أو الزواج السياحي: وهو أن يكون الرجل في سفر ويتزوج إمرأة أثناء هذا السفر إلى أجل معين مؤقتا وليس بنية الدوام بحجة تحصين النفس، إلا أن هذا الزواج باطل بإتفاق الفقهاء والعلماء، الذين يرون فيه نوعا من الزنا، ظاهره حلالا وباطنه حرام.

– زواج المسلمة من غير المسلم: زيادة الحرية الفردية للمرأة وإرتفاع سن الزواج إضافة إلى إستفحال ظاهرة العزوبة والعزوف عن الزواج في المجتمع مع نقص الوازع الديني لدى الشباب، كلها عوامل دفعت إلى لجوء المسلمات للزواج بالأجانب غير المسلمين، وهو زواج غير جائز ومخالف للشريعة الإسلامية.

– زواج المسلم من غير المسلمة: أجاز الإسلام زواج المسلم بالكتابية شرط أن تكون عفيفة وأن يكون الزوج هو المسيطر على الأسرة، وأن لا يكون مرتبطا بمصلحة كأن يكون من أجل تسوية الوضع القانوني في البلد الأجنبي حيث تنتهي العلاقة بإنتهاء المصلحة.

5. أهداف الزواج:

ترى الدكتورة سناء الخولي أن قواعد الزواج قد تختلف من مجتمع إلى آخر، ومهما كانت هذه القواعد فهي عادة ما تطبق بنوع من الصرامة ولها خلفيات متباينة من قواعد الرأي العام، القانون والدين. ومن الناحية المثالية فإن كل فرد في المجتمع له الحق في حياة جنسية عادية عند وصوله إلى سن النضج البيولوجي، فكل من الصحة الجسمية والروحية يتطلب ممارسة طبيعية لهذه الوظيفة (سناء الخولي، 2002، ص12). الممارسة الطبيعية والمشروعة لهذه الوظيفة لا تتم إلا في إطار إجتماعي منظم وسليم ليبلغ مبتغاه في تحقيق الصحة الروحية والجسمية للأفراد ولا يقف عند هذا الحد فقط بل يتجاوزه ليصل إلا ضمان الحياة العادية الصحية والآمنة للأسرة والمجتمع ككل وقد جاء في الحكمة من شرعية الزواج (بدران أبو العينين بدران، 1968، ص12-13) أن:

- الزواج طريق التوالد والتناسل
- يربط الأسرة برباط وثيق قائم على المودة والرحمة
- وسيلة للإستقرار النفسي والأسري وإنتظام الأحوال المعيشية
- وسيلة من وسائل العفة ومظهر من مظاهر الرقي الإنساني
- يمنع الأفراد والمجتمع من المفاسد والإنحلال الخلقي
- يحمي الأنساب من الضياع
- يغرس في الأفراد مجموعة من الصفات النبيلة منها الإحساس بالمسئولية والإيثار على النفس وحب الغير...

وبذلك يتبين أن للزواج معاني سامية ومقاصد شريفة وأهداف كثيرة إنسانية وروحية وإجتماعية وفطرية وبيولوجية وأخرى صحية كونه سكن للنفس، ومتاع للحياة، وطمأنينة للقلب، وإحصان للنفس وللجوارح، يحمي الإنسان به فطرته وغريزته ومجتمعه كما أنه نعمة وراحة، وسنة وستر تصان به الأعراض.

فالزواج في الإسلام فطرة إنسانية، يدفع به المرء جموح الشهوة ويحميه من البغي والفساد والإنحراف ويحمي مجتمعه من الضياع، لأن إنعدامه يؤدي إلى إنحلال الأسرة وفساد المجتمع وضياع الأنساب وقواعد القرابة والمواريث ويؤدي إلى إنعدام العواطف وروح التعاون التي تنميها القرابة ووحدة الدم الأسرية حيث يقول الأستاذ البهي الخولي " الزواج ضرورة فطرية أعمق مما يتصور الناظر إلى

الوالدية وشهوة الجنس، هي نظام أزلي يلتئم به شمل الكون كله ويصلح عليه وجوده ويخرج به ثمره... وقد خلق الله تعالى حواء لآدم وما كان ليخلقها له إلا لأن خلقها تكملة لنظام وجوده وسداد لفراغ أصيل في حياته، ولتكون هي من يكمل به نسقه المعنوي والحسي جميعا" (مها عبد الله الأبرش، 1996، ص121).

وقد ورد في موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة عن رئيس قسم أصول الدين بجامعة الزرقاء بالأردن الدكتور عبد الرحيم الشريف أن الزواج في الإسلام عقد لازم وميثاق غليظ، وواجب إجتماعي، وسكن نفساني، وسبيل مودة ورحمة بين الرجال والنساء، يزول به أعظم إضطراب فطري في القلب والعقل، ولا ترتاح النفس ولا تطمئن بدونه؛ كما أنه عبادة يستكمل الإنسان بها نصف دينه، ويلقى ربه بها على أحسن حال من الطهر والنقاء فقد ورد في القرآن الكريم بأن الزواج سكن ومودة ورحمة في قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ سورة الروم الآية 21، فسكون الزوج إلى الزوج نفسيا وجنسيا سبب من أسباب سعادتهما، وهناء معيشتهما ويستوجب على كل من الزوجين حب من يحب الآخر من أهله وعشيرته وأصدقائه. كما أن كلاً من الزوجين في حاجة إلى رحمة الآخر به عند ضعفه لا يقوم بها سواه ولا يقوم مقامه فيها أي أحد.(د.عبد الرحيم الشريف،2011، الموقع: الزواج-آية-من-آيات-الله-تبارك-وتعالى/http://quran-m.com/quran/article/2822)

وأكد الأستاذ بدران أبو العينين بدران أستاذ الشريعة في كلية الحقوق بجامعتي الإسكندرية وبيروت، أن الزواج عهد وميثاق بين الزوجين يربط بينهما برباط المودة والرحمة مدى الحياة، ويحكم العلاقة حتى يصيرا شخصا واحدا يدافع كل منهما عن الآخر ويألم كل منهما بألم الآخر يظهر أثرها في التعامل والتعاون بين الزوجين وأسرة كل منهما.

وفي قوله عز وجل ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ في سورة البقرة الآية 187 هدف من الأهداف السامية للزواج، أي هن ستر لكم وأنتم ستر لهن، لأن كلا الزوجين يستر صاحبه ويمنعه من الفجور ويغنيه عن الحرام ولا تقف الحماية عند منع الوقوع في الفاحشة فحسب بل تشمل أيضاً الحماية النفسية والصحية والخُلقيَّة ... المترتبة على الوقوع في الفاحشة أو عن الوحدة.

وقد إقترن هدف الزواج بالتكاثر في قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ أي أنه الوسيلة المشروعة السليمة الوحيدة التي يسمح بها للتوالد والتناسل لحفظ النوع الإنساني وتكوين أسرة.

وقد جاء في المعنى الفقهي للزواج أنه من العقود المستمرة غير المقيدة بزمان المقصود منه ليس الإستمتاع فحسب بل تكوين أسرة والتناسل ودوام العشرة الزوجية وإشتراكهما وتعاونهما في الحياة وتربية الأولاد ذلك أن حفظ النوع الإنساني لا يتحقق إلا بالزواج وهو نعمة من نعم الخالق على الخلق (بدران أبو العينين بدران، 1968، ص11)

6. أضرار تأخير سن الزواج:

يرى الدكتور حسن الساعاتي أن الطبيعة البشرية مربعة الجوانب (طبيعة عضوية، عقلية، إجتماعية ونفسية) يتشابه فيها كل من الرجل والمرأة من حيث الشعور، التفكير، العقل والإنفعال وإن وجدت فروق فتكون من حيث الدرجة لا من حيث النوع، هذه الطبيعة تقتضي التزاوج والثنائية التي تمثل أساس الأسرة (حسن الساعاتي، 1996، ص1،2)

فالزواج فطرة طبيعية إنسانية ونقطة تحوّل هامة في حياة الفرد تنقله من حياة العزوبية إلى عالم المسئولية والإنجاب من جهة وإلى جو الإستقرار النفسي والإجتماعي والتوازن البيولوجي من جهة ثانية. بإختلال هذا النظام الإلهي ومسار الحياة الطبيعية للإنسان ظهرت عادات دخيلة على المجتمع ومشاكل إجتماعية وأخرى صحية أصبحت تهدد حياة الفرد وإستقرار المجتمع بصفة عامة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. الأضرار الإجتماعية:

من الناحية الإجتماعية إتفقت مجموعة من الدراسات على أهمية الحياة الزوجية وإستقرار الحياة الإجتماعية والجنسية للأفراد، وأكدت أن ضمان إستمرار وإستقرار المجتمع والحياة الإجتماعية والنفسية للأفراد لا تكون إلا بإشباع الحاجات النفسية والجنسية والإجتماعية في إطار إجتماعي منظم داخل الأسرة.

فالزواج صيانة للشباب من وطأة ضغط الشهوة التي تولدها التفاعلات العضوية، وتلبيها الحواس والأفكار والتصورات العقلية، فينفعل لها الوجدان وتتحفز لها الإرادة ويتحرك النزوع بالفعل. فالشحنة العضوية الجنسية تسبب إختلال القيم الروحية والأخلاقية والمجتمعية حيث تسبب التوتر نتيجة الضغط النفسي والقلق وشغل العقل بوساوس التفكير الجنسي، إختلال الأنساب وفتور العلاقات الإجتماعية، سيادة فوضى اللامعيارية (أي اللا قاعدية واللا قانونية حيث تصاب القيم والأعراف بحالة من الوهن والضعف) (حسن الساعاتي، 1996، ص3)

خاصة وأنه عادة ما يبدأ النشاط الجنسي أثناء المراهقة التي يتميز فيها الأفراد بسرعة التأثر وإنعدام المسؤولية، مما يعرض صحتهم الإنجابية والجنسية للخطر، وأنه مع تحسين فرص النمو الذاتي بإرتفاع مستويات التعليم وتزايد فرص العمل والتنمية الوظيفية يزيد البلوغ المبكر وتأخير الزواج، ويزيد من تعرض المراهقين لأخطار الجنس والحمل والإصابات بالأمراض المعدية التي تنتقل بالإتصال الجنسي والإنجاب خارج إطار الزواج، وإلى زيادة إحتمالات حدوث حمل غير مرغوب فيه والإجهاض غير المأمون(تقرير الأمم المتحدة، 2002، ص115)

في وصفه للأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، يقول الدكتور عبد القادر القصير، أن الظاهرة البارزة على صعيد الزواج في البلاد العربية حاليا هي إرتفاع سن الزواج خاصة في الأوساط الحضرية، وذلك لأسباب أهمها صعوبة الحصول على مورد ثابت للمعيشة إلا في سن متقدمة نسبيا، تقدير الأسرة الحضرية لمسؤوليات الزواج والتزاماته، رغبة الشباب في إتمام تعليمهم، وكذلك بسبب المدن التي تعتبر مرتعا للملذات التي من شأنها أن تصرف الشاب عن الزواج (عبد القادر القصير، 1999، ص147) وقد أكدت العديد من الدراسات أن مواصلة التعليم رغم أنها من العوامل التي تثبط إقبال الشابات والشبان على الزواج المبكر، إلا أنها تمنحهم مستوى من الإستقلالية التي قد تؤدي بهم إلى الدخول في علاقات جنسية مبكرة وإلى الحمل المبكر، وأن النساء المتحصلات على المستوى الثانوي أو مستويات تعليمية أعلى يقل إحتمال زواجهن أو إنجابهن في سن مبكرة، إلا أن أغلبهن يشرعن في ممارسة أنشطة جنسية قبل بلوغهن سن العشرين في معظم البلدان (تقرير الأمم المتحدة، 2003، ص27، 28).

الاحتكاك بين الجنسين ساهم مع تأخر سن الزواج وإتساع فضاء التعارف بين الجنسين (المؤسسات التعليمية والتربوية، أماكن العمل، وسائل النقل والإتصال...) إلى إرتفاع وإنتشار كبير في العلاقات خارج إطار الزواج كبديل للزواج الرسمي على المستوى العالمي بصفة عامة لكن بدرجات متفاوتة.

أكدت الدكتورة نهى القاطرجي، على أن لتأخر سن الزواج تأثير كبير على حياة وسلوكات الأفراد، حيث ترى أن من أهم المشاكل التي يسببها تأخر سن الزواج، هي الإنتشار الواسع للعزوبة بين الشباب من الجنسين التي قد تستمر لدى البعض مدى الحياة، وقد يدفع بعض الناس إلى إيجاد حل بديل عن نظام الزواج وهو مأخوذ من النظام الغربي ألا وهو المساكنة بدون زواج بشكل علني معروف، وتؤكد أيضا على أن تأخر سن الزواج يؤدي إلى إنتشار جريمة الإغتصاب، وإنتشار آفة الإدمان على الخمر والمخدرات نتيجة إنتشار الإضطرابات السلوكية التي يعجز بعض الأفراد عن السيطرة عليها.(نهى القاطرجي، 2003، ص277-285)

تؤكد الدكتورة سناء الخولي على ضرورة تيسير الزواج للشباب من أجل سلامة حياتهم الإجتماعية والنفسية، وترى أن الإنسان عندما تكبت حياته الجنسية الطبيعية ويعجز عن تحقيقها عن طريق الزواج، فإن مجموعة كبيرة من الممارسات غير الطبيعية والبدائل التي يرفضها المجتمع تبدأ في الظهور كالبغاء، الجنسية المثلية، التطرف والتعصب، اللجوء إلى الإدمان والمخدرات ...إلخ (سناء الخولي، 2002، ص13). وتضيف أيضا في نفس السياق مؤكدة أن ميزان سلوك المراهق العربي إهتز أمام الإغراءات التي غزت حواسه ومشاعره وسكنت منزله ومحيطه، وأن السلوك الإنحرافي الجنسي عند شبابنا المعاصر يرجع إلى إنعدام تقنين وعقلنة طاقته الجنسية بما يعزز طاقاتهم لمجابهة الثورة التكنولوجية ووسائل الإعلام والإعلان التي تسوق كل شيء للاستهلاك بما في ذلك الجسد المعروض كسلعة(سناء الخولي، 2002، ص186). وقد عرضت الدكتورة سناء الخولي مجموعة من المشاكل التي تدفع الشباب إلى الإنحراف والثورة ضد القيم والتقاليد، كان من أهمها خصوصية مرحلة الشباب وإحتياجاتها التي لا يمكن أن تتحقق أمام الحالة الإقتصادية المتدنية وإستفحال مشكل البطالة، وقد زاد من أزمة الشباب وإزياد مشاعر الإحباط واليأس والنظرة التشاؤمية للمستقبل، من جهة ضعف العلاقات بين الآباء والأبناء ما ترك فراغا كبيرا في حياتهم، ومن جهة أخرى الضعف التكويني للشخص والضعف الذاتي والديني والخلقي (سناء الخولي، 2002، ص155).

وقد أثبتت الإحصائيات الخاصة بالمدمنين المتكفل بهم حسب الوضع الحالة الزواجية والحالة الفردية والجنس والعمر لسنة 2014 التي نشرت في تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي الخاص بسنة 2016 (الجدول رقم 01 في الملاحق)، أن ما يقارب 79% من المدمنين من فئة العزاب، وأن نسبة 62.1% منهم من فئة العاطلين عن العمل، وقد تجاوزت نسبة الذكور منهم 93%، وأن 76% منهم يتراوح سنهم بين 16 و35 سنة وهذا ما يتوافق مع الآراء المؤكدة أن الشباب في سن الزواج (خاصة الذكور منهم لإمتلاكهم هامش أكبر من الحرية) معرض للآفات الإجتماعية إن لم يتم التكفل به ومساعدته على تجاوز العقبات التي تعترض طريقه لتأسيس أسرة يتكامل بها توازنه النفسي، العقلي، البيولوجي والإجتماعي.

وقد أدى أيضا تأخير سن الزواج وإنتشار فكرة قلة عدد الرجال إلى ظهور سلوكات غريبة عن المجتمع كأسلوب للتميز وجذب الطرف الآخر، تجسدت في اللباس وألوان الشعر والوجه والأظافر وغيرها، كما تجسدت أيضا في العلاقات بين الشباب واللقاءات بحجة التعارف قبل الزواج، إضافة إلى لجوء البعض إلى البحث في صفحات الجرائد ومواقع التواصل الإجتماعي التي وسعت دائرة التعارف ورفعتها إلى درجة عالمية، قصد الزواج وخوفا من العزوبة مدى الحياة. هذه العادات الدخيلة أدت إلى فقدان الثقة وتخوف كل طرف من الطرف الآخر، وزادت من رغبة الشباب في التعارف قبل الخطبة، خاصة مع إنعدام فهم معنى الخطبة الشرعية في المجتمعات الإسلامية عند الآباء.

يعتمد الشباب على هذا الأسلوب الجديد للتعارف قبل الخطبة لكي لا يندم كل منهما عن إختياره مستقبلا ولكي لا تكون الخسارة المادية كبيرة خاصة وسط الظروف الإقتصادية الصعبة التي يعيشها الشباب. هي خطوة جديدة ليست مكلفة تسبق الخطبة الرسمية يسعى فيها الطرفان للتعارف وإختبار مدى توافقهما فإن توافقا أقدما على الخطوات الموالية وإن لم يتفقا توقفت العلاقة وبحث كل منهما عن شريك آخر مناسب. قد يكون الهدف من التعارف الذي قد يدوم عدة سنوات إن تم هو الزواج، بينما يكون عند الكثير وسيلة لإشباع الغرائز والنزوات الجنسية والنفسية ولملأ الفراغ العاطفي الذي يعيشه الأفراد في سن الزواج. وزادت بذلك العلاقات غير الشرعية وإرتفعت معدلات الأطفال خارج إطار الزواج لكن الموضوع بقي من الطابوهات ولا يتم التطرق إليه إلا للحديث عن الأطفال الضحايا وحمايتهم.

وما ساهم أيضا في تطوير مواعيد الشباب قبل الخطبة، وإنتشار فردانية الإختيار الزواجي بين الشباب، هو إتساع الهوة بين الأبناء والآباء وعدم رضا الأبناء عن الحياة الزوجية التي عاشها أباءهم نتيجة تغير معايير الإختيار للزواج من جهة ومن جهة أخرى تزايد الفارق في السن بين الآباء والأبناء وتزايد فارق المستوى التعليمي والإختلاف الكبير في الأفكار والثقافة والتنشئة بينهما، وبالتالي تزايد الصراع بين الأجيال، دون إغفال الإنتشار الواسع والتنوع والتطور الكبير لوسائل الإتصال التي تزيد من تقارب المسافات بين الشباب وتزيد من فرص الألفة بين الجنسين.

وقد أدى هذا السلوك أيضا إلى إطالة المدة الفاصلة بين التعارف والخطبة والزواج أكبر وقت ممكن لتتاح الفرصة لكل واحد منهما إكتشاف طباع وأفكار الطرف الآخر، طمعا في حياة سعيدة هنيئة يسودها التفاهم والإحترام، وحتى يتمكن الطرفان من تفادي أخطاء أباءهم، إضافة إلى ذلك يهدف هذا الأسلوب الجديد الدخيل على مجتمعنا أيضا إلى بناء الثقة التي سحبت بين الجنسين نظرا لشيوع هذا النوع من العلاقات.

وقد أدى تأخير سن الزواج أيضا إلى إنتشار العلاقات غير الشرعية وزيادة كبير لعدد المواليد خارج إطار الزواج، فقد أثبتت الإحصائيات التي قدمها كمال كاتب في حديثه عن الأمهات العازبات أن متوسط سن الزواج في الدول الغربية أعلى من متوسط سن الإنجاب، وعلى سبيل المثال بلغت نسبة الولادات خارج الزواج46.1% من مجموع الولادات في الدانمارك وأكثر من النصف في كل من فرنسا والسويد سنة 2007، وفي غالب الأحيان يعقد الزواج المدني بعد إنجاب الطفل الأول أو الثاني. (kamel kateb, 2015, p178)

وحسب مصادر غير رسمية نتيجة تكتم المصادر الرسمية عن التصريح عن هذا النوع من البيانات، أضاف كمال كاتب أن عدد المواليد خارج إطار الزواج قدرت بما بين 3000 و6000 مولود في الجزائر، بنسبة 0.5% من مجموع المواليد الأحياء. وقد سجل سنة 1990 من مجموع الأطفال غير الشرعيين ما يقارب 120.000 طفل تم التخلي عنه تقريبا كلهم من أمهات عازبات[1](kamel kateb, 2015, p178)

[1] هذا العدد لا يخص فقط سنة 1990 بل يخص مجموعة من السنوات السابقة لم يتم تحديدها

وحسب تعداد سنة 1998، سجلت 1031 أسرة متكونة من أب فقط أو أم فقط رب الأسرة فيها في حالة عزوبة (261 ذكر و770 أنثى) وتمثل نسبة 0.2% في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.(kamel kateb, 2015, p179,180)

إضافة إلى ذلك يتفاقم الخطر ويصل إلى درجة هجر المواليد، وإلى هروب الأمهات العازبات من الأسرة خوفا من الأهل ومن العقاب والعار.

ب. تأثير الزواج والحالة الزواجية على الخصوبة والوفيات:

يؤثر إختلاف الحالة الزواجية في كل من ظاهرتي الخصوبة والوفيات، حيث يعتبر متوسط سن الزواج ونسبة السكان المتزوجين مؤشرات ومحددات هامة للخصوبة، حيث ترتفع معدلات الخصوبة بإنخفاض متوسط سن الزواج وإرتفاع نسب المتزوجين والعكس صحيح، كما تختلف معدلات الوفيات بإختلاف الحالة الزواجية حيث تنخفض معدلات الوفيات عند المتزوجين مقارنة بغير المتزوجين من نفس فئة السن وذلك راجع إلى إستقرار الحالة الصحية وإنتظام الحياة الإجتماعية والنفسية والبيولوجية لدى المتزوجين (السيد عبد العاطي السيد، 2000، ص202، 203).

وقد إستشهد السيد عبد العاطي السيد لتوضيح العلاقة بين الحالة الزواجية والوفيات بمجموعة من الدراسات الديمغرافية والسوسيولوجية وهي كالتالي:

الدراسة الأولى للعالم الفرنسي إيميل دوركايم والذي توصل فيها إلى أن ضعف الروابط الإجتماعية عاملا من العوامل الهامة المؤدية للإنتحار، وأن المتزوجون هم الأقل إقداما على الإنتحار، وأن المتزوجون الذين يعولون أطفالا أقل إقداما على الإنتحار من غيرهم. (السيد عبد العاطي السيد، 2000، ص298، 299)

الدراسة الثانية: دراسة فوكس وآخرون التي تمت الإشارة فيها إلى أن زواج الفرد يتيح له حياة متوقعة أطول، وأن المتزوجين أقل عرضة لأمراض القلب والشرايين. (السيد عبد العاطي السيد، 2000، ص299)

الدراسة الثالثة: دراسة gove سنة 1973 الذي ربط فيها العلاقة بين الحالة الزواجية وأسلوب أو نمط الحياة، والتي يؤكد فيها أن إختلاف معدلات الوفيات بين المتزوجين وغير المتزوجين ترجع إلى نوع

الحياة وطبيعة العلاقات الإجتماعية لكل منهم، ويؤكد أيضا أن حالات القتل والإنتحار والحوادث تكثر عند غير المتزوجين (عزاب، أرامل ومطلقين)، وأن المتزوجين أقل إصابة بالأمراض المميتة من غير المتزوجين خاصة الرجال منهم، لأنهم أقل إدمانا على الكحوليات والمخدرات والتدخين وغيرها ولأنهم أقل عرضة للعلاقات الجنسية العشوائية، إضافة إلى تنظيم الزواج للسلوكات الشخصية كمواعيد النوم والأكل والراحة والسياقة، والعنف ... الخ والتي من شأنها أن تؤدي إلى تفاوت معدلات الوفيات بين الأفراد حسب حالتهم الزواجية (السيد عبد العاطي السيد، 2000، ص301،299)

ت. الأضرار الصحية لتأخير سن الزواج:

- الإضطراب السلوكي والجنسي:

تؤكد الدكتورة نجلاء إسماعيل أحمد أن العاطفة والجنس أمور فطرية مغروسة في بني الإنسان وأي تعطيل للإشباعات السوية لهما يؤدي إلى التوتر والقلق والكآبة والحزن، ويدفع بهم إلى إتباع أساليب سلوكية مَرضية غير صحية، واللجوء إلى البدائل اللا سوية لتحقيق هذا الإشباع بأي صورة من الصور بعلاقات عاطفية جنسية غير مشروعة (نجلاء إسماعيل أحمد، 2017، ص116)، بتأخير سن الزواج وشيوع الأمراض النفسية بين الأفراد ظهرت وإنتشرت ممارسات شاذة لا إنسانية كالمثلية الجنسية، ظاهرة إختطاف وإغتصاب الأطفال، ظاهرة التحرش الجنسي، زنا المحارم وغيرها والتي بدأت تعاني منها حتى المجتمعات العربية والإسلامية.

- على الحياة الإنجابية وصحة الأم والطفل

بتأخر سن الزواج عند المرأة تقلصت الفترة التي تسمح لها بإنجاب أطفال في إطار شرعي قانوني (مثلا في الجزائر كان متوسط سن أول زواج عند المرأة سنة 1966 يقدر بـ18.3 سنة وكانت متوسط فترة الإنجاب تقدر بـ31 سنة، وبعد ارتفاع سن الزواج تقلصت فترة الإنجاب إلى ما يقارب 20سنة) وبتقلص فترة الإنجاب تقل فرص الحمل عند المرأة.

كما أن للمحاولات الدولية المستمرة لرفع سن الزواج تعارض كبير ومحاولات الحفاظ على صحة الأم النفسية والجسمية، وكذا صحة الأجنة والأطفال المولودين عند أمهات في سن متأخرة، لأن الزواج في سن متأخر يعني الحمل في سن متأخر ويعني ذلك وجود خطر على صحة الأم والجنين معا لأن

تقدم عمر المرأة وطول سنوات عزوبتها يؤثر على الساعة البيولوجية لديها والتي تؤثر على أداء بقية أعضاء الجسم.

خطر إرتفاع سن الزواج لا يقف عند هذا الحد بل يصل إلى خطورة الحمل والولادة عند المرأة، حيث أثرت التغيرات التي مست التوقيت الزمني للزواج بصفة مباشرة على التوقيت الزمني للولادات، وعرضت كل من صحة الأم والطفل إلى مخاطر الأمراض والمراضة والوفيات. يرى الدكتور عبد الرحيم عمران أن الفترة المثالية للإنجاب تنحصر بين 20 سنة و34 سنة وأن الحمل قبل ذلك أو بعده يسبب المرض أو العجز أو حتى الوفاة لكل من الأم والطفل، ويؤكد على ضرورة تحديد سن الزواج بـ18 سنة بالنسبة للإناث وتأجيل الحمل الأول إلى سن 20سنة، ويعتبر الحمل بعد 30 سنة وبصفة خاصة بعد سن 35 سنة بالغ الخطورة من وجهة النظر الطبية ويجب تفاديه قدر الإمكان (عبد الرحيم عمران، 1988، ص297-300)

فقد أدى إرتفاع سن الزواج إلى رفع سن الأمهات عند أول ولادة لذلك إعتمدنا في دراستنا لأهم المخاطر التي تنتج عن تأخير سن الزواج على الدراسات التي تؤكد على خطر الولادات في سن متأخرة على كل من الأم والطفل. ونظرا لندرة هذا النوع من الدراسات على المستوى الوطني ارتكزنا على الدراسة التي نشرها الدكتور Babak Khoshnood وآخرون سنة 2008، حول موضوع تأثير تأخر سن الأمهات على الخصوبة، وعلى صحة الأم وصحة الطفل، والتي أكدت أن التغيرات التي مست التوقيت الزمني للولادات ترجع للزيادة الكبيرة التي عرفتها نسبة النساء الحوامل في فئة السن 35 سنة فأكثر، وقد إرتكز في دراسته على الدراسات الديمغرافية التي أقيمت في فرنسا وأمريكا وبعض الدول الأوروبية لتوضيح تأثير تأخر سن الإنجاب على صحة وحياة كل من الأم والطفل قبل وبعد الولادة. وإعتمدنا أيضا على عدد من البيانات الإحصائية الوطنية والعربية المتعلقة بخطورة الحمل والولادة عند المرأة التي تجاوز سنها 29سنة، التي تمكنا من الحصول عليها لأنها نادرة نتيجة التركيز على الزواج والحمل المبكر أكثر من التركيز على أخطارهما في السن المتأخر للمرأة.

أكد Babak Khoshnood في هذه الدراسة على تأثير السن على العقم عند النساء، مبينا أن نسبة النساء اللواتي تعانين من العقم ترتفع بإرتفاع سن المرأة (3% في سن 20 سنة، 10% في سن 30

سنة، من 15 إلى 20% في سن 35 سنة ومن 30 إلى 40% في سن الأربعين). (Babak Khoshnood et autres, 2008, p736).

وعلى أن خطر العقم الدائم يصيب 5% إلى 6% من النساء في سن 20-24 سنة و16% في فئة السن 30-34 سنة، 30% في فئة السن 35-39 سنة ويتضاعف بعد سن الأربعين سنة ليصل إلى 64% في فئة السن 40-44 سنة.(Babak Khoshnood et autres, 2008, p737)

وقد إستدل بدراسات حول الحمل والولادة أقيمت في فرنسا تبين أن من بين 100 إمرأة ترغب في الحمل بداية من سن 30 سنة، 91 إمرأة أنجبت طفلا في فترة 4 سنوات دون اللجوء للتلقيح الصناعي، 3 نساء إستعملن التلقيح الصناعي، و6 آخرين بقوا بدون إنجاب. من بين 100 إمرأة ترغب في الحمل بداية من سن 35 سنة، 82 إمرأة أنجبت طفلا في فترة 3 سنوات دون اللجوء للتلقيح الصناعي، 4 نساء استعملن التلقيح الصناعي، و14 آخرين بقوا بدون إنجاب. في حالة بداية الرغبة في الإنجاب في سن 40 سنة 57 إمرأة نجحت في فترة سنتين، 7 نساء لجأت للتلقيح الصناعي و36 إمرأة بقيت بدون إنجاب. (Babak Khoshnood et autres, 2008, p738) :

ومن خلال المعطيات الخاصة بالمسح الخاص بالأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي قدمت بيانات حول إنعدام الحمل والإنجاب في فترة 12 شهر، عند الأزواج الذين لم يستعملوا أي وسيلة من وسائل منع الحمل خلال هذه الفترة، وبعد إقصاء الأزواج الذين يعانون من العقم. بلغت نسبة النساء اللواتي يعانون من تأخر الإنجاب 6.7% في فئة السن 20-24 سنة، 10.8% في الفئة 25-29 سنة، 16.1% في الفئة 30-34 سنة ووصلت إلى 22.9% في الفئة 35-39 سنة (Babak Khoshnood et autres, 2008, p737)

بتأثر الساعة البيولوجية عند المرأة حتى لو حصل الحمل ترتفع مخاطر الإجهاض ووفيات الأجنة حيث أكد الدكتور Babak Khoshnood أن زيادة خطر وفاة الجنين داخل الرحم تزيد بإرتفاع سن المرأة عن 30 سنة وسن الرجل عن 35 سنة (Babak Khoshnood et autres, 2008, p736).

- المضاعفات المتعلقة بالحمل في سن متأخرة تتمثل في ما يلي:

أثناء الأشهر الأولى من الحمل: حسب المعطيات الإحصائية الخاصة بالمستشفيات في الولايات المتحدة الأمريكية، من أهم المضاعفات التي تعاني منها النساء في الأشهر الأولى من الحمل في عمر متقدم هي الإجهاض والحمل خارج الرحم، وقد أثبتت هذه الإحصائيات أن إحتمال الإجهاض

يزيد بما يقارب 45% عند النساء في فئة السن 35-44 سنة مقارنة بالنساء في فئة السن 20-34 سنة. بالنسبة للحمل خارج الرحم فيشكل خطورة كبيرة على حياة الأمهات، وعلى حياتهن الإنجابية. (Babak Khoshnood et autres, 2008, p739)

حسب السجلات الخاصة بالحمل خارج الرحم في منطقة أوفرن الفرنسية، سجلت حالات الحمل خارج الرحم بين سنة 1992 و2002 بمعدل 95.3 لكل 100000 إمرأة يتراوح سنها بين 14 و44 سنة. وأثبت أن حالات الحمل خارج الرحم مع إخفاق محاولات الحمل قد زادت خلال هذه الفترة في فئة العمر 30-34 سنة .(Babak Khoshnood et autres, 2008, p739)

وفي دراسة حول الحمل خارج الرحم عند النساء الدانمركيات اللواتي حملن في الفترة بين 1988 و1992 قدر المعدل المتوسط للحمل خارج الرحم بـ2.3 في كل 100 ولادة، ويزيد معدل الحمل خارج الرحم بزيادة السن حيث قدرت بـ 1.4% في سن 21 سنة إلى غاية 6.9 في سن 44 سنة فأكثر(Babak Khoshnood et autres, 2008, p739)

وهناك فرق بين طريقة العلاج في حالة الحمل خارج الرحم حسب السن، حيث يتم العلاج عند النساء الأقل من 30 سنة بالأدوية فحسب بينما يتم اللجوء إلى الجراحة عند النساء الأكثر من 35 سنة.(Babak Khoshnood et autres, 2008, p739)

بعد 3 أشهر الأولى من الحمل: أهم الحالات المرضية المتعلقة بالعمر والتي تعاني منها المرأة الحامل هي الإصابة بالسكري المزمن أو سكري الحمل، إرتفاع ضغط الدم المزمن، أو إرتفاع ضغط الدم خلال فترة الحمل، تسمم الحمل، الجلطات...إلخ.(Babak Khoshnood et autres, 2008, p739)

حسب الدراسة التي قام بها بوبروسكي Bobrowski وبوتومز Bottoms في محاولة للمقارنة بين النساء في سن 35 سنة فأكثر والنساء في فئة السن 20-29 سنة، من بين 9556 إمرأة حامل (بجنين واحد)، تحصلوا على النتائج التالية: (Babak Khoshnood et autres, 2008, p739)

- أن إصابة النساء بسكري الحمل عند النساء المتقدمات في السن تزيد بـ4 مرات ونصف ونسبة تسمم الحمل تزيد بـ3مرات عن النساء الأقل منهن سنا.
- عند النساء في سن 40 سنة نسبة إصابتهن بإرتفاع ضغط الدم المتعلق بالحمل تزيد من 3 إلى 12 مرة عن النساء الحوامل في فئة السن 20-34 سنة.

- نسبة حدوث نزيف يزيد عند النساء في سن 40 سنة أكثر من 9مرات من نسبة حدوثها عند النساء الحوامل في سن 20 سنة.

أثناء الوضع: إحتمال الولادة بالعملية القيصرية يزداد مع إرتفاع السن، ففي دراسة قام بها رومان Roman وآخرون حول مجموعتين من النساء الأولى سنها تجاوز 40 سنة والثاني بين 20-34 سنة، نسبة الولادة بالعملية القيصرية عند النساء من المجموعة الأولى كانت أكبر بـ3 مرات من نسبتها في المجموعة الثانية من النساء. وفي دراسة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية أثبت أن معدل الولادة بالعملية القيصرية عند النساء في فئة السن 35 سنة فأكثر تتجاوز المعدل العام بـ1.5 إلى 2 مرة.(Babak Khoshnood et autres, 2008, p739, 740)

وفي دراسة حديثة في فرنسا قام بها راي وآخرون، أثبت أن احتمال حدوث مضاعفات أثناء العملية القيصرية يزيد بـ1.5 عند النساء في فئة السن 35 سنة فأكثر مقارنة بالنساء في فئة السن 20-34 سنة.(Babak Khoshnood et autres, 2008, p740)

بعد الوضع: إحتمال حدوث نزيف بعد الوضع يزيد بـ38% لدى النساء الأكثر من 35 سنة، ويزيد إحتمال حدوث نزيف في المخ بعد الوضع مرتين عند النساء بعد سن 35 سنة مقارنة بالأقل سنا.

- على حياة الأمهات:

زيادة خطر وفيات الأمهات يزداد بزيادة سن المرأة عند الإنجاب وذلك بسبب زيادة المضاعفات والمخاطر التي تتعرض لها المرأة أثناء الحمل والوضع.

فقد أثبتت دراسة Khoshnood التي إستدل فيها بالبيانات الخاصة بوفيات الأمهات في الفترة مابين 2000 و2004 في فرنسا، أن معدل وفيات الأمهات عند النساء الأقل من 30 سنة ضعيف جدا مقارنة بمعدل النساء في فئة السن 35 سنة فأكثر، حيث يزيد الخطر كلما زاد سن المرأة الحامل، وأن معدل وفيات الأمهات في فئة السن 35-39 سنة أعلى بـ1.9 مرة من فئة السن 30-34 سنة، وأعلى بـ2.4 مرة عند النساء في سن 40 سنة فأكثر من فئة السن 35-39 سنة. وأثبت أيضا أن معدل وفيات الأمهات يتضاعف من 5 إلى 10 مرات بين السن الملائم للولادة وتم تحديده بـ25 سنة وبين السن المتأخر للولادة 40 سنة فأكثر.(Babak Khoshnood et autres, 2008, p741)

وحسب تصريح البروفيسور خوجة المختص في طب النساء والتوليد بالجزائر لقناة الأرضية الجزائرية، في منتدى المجاهد بمناسبة اليوم العالمي للسكان سنة 2010، فإن الحمل الخطير يؤدي إلى وفاة 600 إمرأة من ضمن 800 ألف حالة ولادة، وأن معدل وفيات الحوامل في بلادنا يتراوح بين 95 إلى 98 حالة في كل 100ألف ولادة، وأضاف أيضا أن الجزائر لا تزال تسجل مل بين 10% و14% من الوفيات في أوساط الحوامل داخل قاعات التوليد بالمستشفيات والعيادات الخاصة، ويصنف حمل اللواتي يتراوح عمرهن بين 29 و40 سنة ضمن الحمل الخطير وبحاجة إلى رعاية دقيقة من اليوم الأول للحمل إلى تاريخ الوضع.

وهذا أيضا ما تبينه البيانات الواردة في تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي بالجزائر، الخاصة بوفيات الأمهات لسنة 2011 والخاصة بالسداسي الثاني من سنة 2014 (الرسم البياني رقم 01 في الملاحق)أعلى نسبة لوفيات الأمهات تتراوح بين 26% و30% وتتعلق بفئة السن 30–39 سنة وهي فئة السن التي تتعلق بولادة الطفل الأول(التقرير الوطني للتنمية البشرية،2016، ص108)

أكثر من نصف وفيات الأمهات تحدث في فترة ما بعد الولادة مباشرة(أقل من 24 ساعة بعد الولادة) بنسبة 52.4%، وبنسبة 20% بين 24 ساعة واليوم السابع بعد الولادة وترجع أهم الأسباب التي تؤدي إلى وفيات الأمهات إلى حدوث النزيف بنسبة 48% (التقرير الوطني للتنمية البشرية،،2016، ص109)

وقد أكدت أيضا الدراسة الميدانية حول وفيات الأمهات التي أجراها المعهد الوطني للصحة العمومية INSP سنة 1999 أن متوسط سن النساء المتوفيات قدر بـ33 سنة وأن أقصى حد للوفيات لوحظ في سن 40–44 سنة. كما توصلت الدراسة إلى أن 61% من الوفيات حدثت عند النساء اللواتي يتراوح سنهن بين 30 و39 سنة، (25% في فئة السن 30–34 سنة و36.1% في فئة السن 35–39 سنة) كما أثبتت أيضا أن ربع (¼) هذه الوفيات كانت قبل ولادة أول مولود. وأن 21% منها حدثت خلال أول حمل (Abdellaziz Bouisri, 2001, P8)

- خطر سن الأم على الحمل وصحة الجنين:

إرتفاع سن الأم يعد عامل خطر يؤدي إلى فقدان الأم للجنين بغض النظر عن عدد الأطفال، معدل الإجهاض التلقائي يزيد إبتداء من السن الثلاثين، ويتعذر القياس المباشر لمعدل الإجهاض التلقائي

لأن معظم حالات الإجهاض تتم في وقت مبكر جدا من الحمل وهي الحالات التي لا تتطلب تدخل ومراقبة طبية شديدة. (Babak Khoshnood et autres, 2008, p741)

من خلال المسح الوطني الخاص بالأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية أثبت McFalls أن معدلات الإجهاض التلقائي ترتفع بإرتفاع السن (12.8% عند فئة السن 20–24 سنة، 16.2% في الفئة 25–29 سنة، 20.3% في سن 30–34 سنة وتقريبا 27% عند الأكثر من 35 سنة).ومن خلال المعطيات التي جمعها كل من Woodو Weinsteinمن أجل قياس إنتشار الإجهاض التلقائي توصل إلى نفس النتائج التي تثبت علاقة الإجهاض التلقائي بسن المرأة أثناء الحمل، حيث وزعت معدلات الإجهاض حسب سن المرأة كالتالي، 28% في الفئة 20–24 سنة، 30% في الفئة 25–29 سنة، 35% في الفئة 30–34 سنة، 43% في الفئة 35–39 سنة و55% في الفئة 40–44 سنة.

وفي دراسة أجريت في الدانمارك حول الحياة الإنجابية، أثبت أن إحتمال فقدان الأم لجنينها قبل الولادة بما فيها وفاة الجنين قبل الولادة يزيد بزيادة عمر المرأة عن 35 سنة، (5/1 في سن 35 سنة فأكثر و2/1 عند النساء في سن 40 سنة فأكثر)، وفي نفس الدراسة أثبت أن معدل الإجهاض التلقائي قدر بـ8.1% في فئة السن 20–24 سنة، 19.7% في الفئة 35–39 سنة، 40.8% في الفئة 40–44 سنة وتتجاوز 74% عند النساء اللواتي يساوي أو يتجاوز سنهن 45 سنة.

خطر الحمل المتعدد، فاحتمال حدوث حمل بتوأم ثنائي أو بثلاث توائم يرتفع بإرتفاع السن، ويرجع على العموم إلى لجوء الأمهات إلى وسائل طبية مختلفة كإستعمال أدوية منشطة للإباضة، وحسب الإحصائيات الفرنسية إحتمال الحمل بتوأم يزيد بـ3مرات في فئة السن 35–39 سنة مقارنة بالحوامل بتوأم في سن أقل من 20 سنة. الحمل بأكثر من جنين يشكل خطرا كبيرا على صحة وحياة الأم والطفل. حيث أثبتت دراسة أوروبية أن إحتمال الوفاة عند الأم الحامل بأكثر من جنين يزيد 3مرات عن إحتمال الوفاة بجنين واحد. وذلك بسبب زيادة خطورة تعرض المرأة لإرتفاع ضغط الدم أو نزيف ما بعد الولادة، وأن إحتمال الوفاة أو المراضة عند الأجنة الثنائية والثلاثية أكبر من إحتمال الوفاة أو المراضة عند الأجنة الأحادية. في فرنسا سنة 2003 معدل الولادات المبكرة (قبل 37 أسبوع) في حالات الحمل المتعدد قدرت بـ44.9% مقابل 5.8% في حالة الحمل الأحادي (تقريبا 8مرات)،

إضافة إلى ذلك نسبة الأطفال المولودين بوزن أقل من 2.5 كلغ قدرت بـ56.3% في حالة الحمل المتعدد مقابل 6.2% في الحالة العادية. (Babak Khoshnood et autres, 2008, p742)

خطر الولادة المبكرة: حسب دراسة أجريت في فرنسا سنة 1995 بينت أن خطر الولادة المبكرة يتزايد مع إرتفاع سن الأم عن الخمسة والثلاثين سنة. حيث يقدر معدله بـ4.5% عند النساء في فئة السن 30–34 سنة، 5.6% في الفئة 35–39 سنة و6.8% عند اللواتي يزيد سنهن عن 39 سنة. خطر الولادة المبكرة عند النساء الأكثر من 35 سنة أكبر بحوالي 60% مقارنة بالنساء في سن 25–29 سنة. (Babak Khoshnood et autres, 2008, p742)

ومن خلال دراسة للمعطيات الإحصائية الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية، التي قام بها Khoshnood وآخرون تم فيها دراسة تأثير السن المتأخر للأم على وزن المولود، على مجموعتين من النساء يزيد سنهن عن 34 سنة المجموعة الأولى تضع مولودا لأول مرة والمجموعة الثانية تضع المولود الثاني أو أكثر، وتم التوصل إلى أن معدل النساء اللواتي أنجبن أول ولادة لهن في سن 35 سنة أو أكثر وضعن أطفال يقل وزنهم عن 1.5 كلغ بمعدل يفوق مرتين معدل النساء اللواتي أنجبن للمرة الثانية أو أكثر. وأثبت أن تأثير السن المتأخر على وزن المولود الأول يفوق بـ4 إلى 5 مرات تأثيره على المولود الثاني أو الثالث ... .(Babak Khoshnood et autres, 2008, p743)

كما أثبتت مجموعة من الدراسات أن الحمل في سن متأخرة تؤدي إلى إنجاب طفل مصاب بالتبلد الذهني (المنغولية) (عبد الرحيم عمران، 1988، ص295)

- تأثير سن الأم على صحة وحياة الطفل:

لسن الأم تأثير على المدى القصير والبعيد على صحة المولود مثل المراضة، وفيات الأطفال، نمو الطفل... . ففي دراسة تمت في كندا حول المواليد الجدد والأمهات، تم فيها ملاحظة مضاعفات خطيرة تتعلق بسن الأم أثناء الحمل، وأثناء الوضع وبعد الولادة وقد قدر إحتمال الوفاة أثناء الولادة بـ60% عند النساء في فئة السن 35–39 سنة. (Babak Khoshnood et autres, 2008, p744)

إضافة إلى كل هذا ترجح دراسات أوروبية وأمريكية وجود علاقة أيضا بين تأخر سن الأب وصحة وحياة المولود إلا أنها تؤكد أن تأثيره أقل درجة من تأخر سن الأم عند الإنجاب. وتؤكد أن الخطر يتزايد بتأخر سن كل من الزوج والزوجة(Babak Khoshnood et autres, 2008, p744)

- تأخر سن الزواج من أهم عوامل الإصابة بمرض سرطان الثدي:

أكدت إحصائيات مختلفة على أن سرطان الثدي من أكثر السرطانات إنتشارا بين النساء، وأن لتغير نمط الحياة إضافة لإنجاب الطفل الأول في سن متأخر علاقة كبيرة بالإختلال الهرموني بجسم المرأة ومن أهم العوامل الرئيسية المؤدية لإصابتها بمرض سرطان الثدي. ومنها الدراسة الإيبيديمولوجية الإسترجاعية التي قام بها كل من البروفيسور مجدوب والبروفيسور سمار سنة 2013 في الجزائر على مجموعة من النساء يقل أو يساوي سنهن 35 سنة بعنوان Cancer du sein de la femme jeune، وكان من نتائجها أن الإرتفاع المستمر لسن الزواج أحد أهم الأسباب التي ساعدت على انتشار سرطان الثدي. (Mohammed Medjdoub, Pr M. Semmar, 2015, N°38, p37)

والدراسة التي قام بها البروفيسور Henri Rohefort و البروفيسور Jacques Rouessé في تقرير تم نشره في جانفي سنة 2008، بعنوان cancer du sein, incidence et prévention كان الهدف منها دراسة أسباب التزايد المستمر لإنتشار سرطان الثدي في الدول المصنعة من بينها فرنسا، وإقتراح حلول وقائية للحد من هذه الزيادة، أكدت هذه الدراسات على أن التأخر المستمر لسن أول حمل عامل خطر معروف يمكن له أن يفسر لنا الزيادة المستمرة لحالات الإصابة بسرطان الثدي في السنوات الأخيرة في الدول المصنعة بالمقارنة مع الدول النامية، وأن الحماية من هذا المرض يكون بزيادة عدد مرات الحمل خاصة إذا كان سن الحمل مبكر، وأشار التقرير أن وضع أول مولود بعد سن 30 سنة يشكل خطرا كبيرا للإصابة ويتضاعف بعد سن 35 سنة. (Henri Rohefort et Jacques Rouessé, 2008, p5)

II. المسح العنقودي متعدد المؤشرات وإستغلال بياناته في دراسة ظاهرة الزواج:

1. تعريفه وأهدافه:

المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS: Multiple Indicator Cluster Surveys) هو برنامج مسح عالمي للأسرة المعيشية، يستخدم عينات عنقودية لرصد المؤشرات الإجتماعية والصحية، وضعته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) لعمل المسوحات الأسرية، يتم تنفيذه في عدة دول وبيئات مختلفة. وهو مصمم لجمع تقديرات سليمة إحصائياً، لرصد التقدم المحرز المتعلق بتحقيق الأهداف المحلية والإلتزامات العالمية التي وافق عليها جميع دول العالم والمؤسسات العالمية للتنمية، وتوفير تقديرات للمؤشرات الرئيسية الخاصة بكل بلد، والتي تسمح بتقييم حالة الأطفال والنساء في مجالات الصحة والتعليم وحماية الأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية، وتسمح أيضا بمقارنة هذه المؤشرات دولياً (موقع اليونيسيف mics.unicef.org).

يستمد محاور إهتمامه من إعلان الألفية وأهداف الألفية للتنمية (OMD)الذين صادق عليهما جميع الدول الأعضاء البالغ عددهم 191 دولة في الجلسة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في نيويورك في سبتمبر 2000. كما يستقي أيضا من أهداف برنامج عالم ملائم للأطفال الذي صادق عليه 189 دولة عضو في الجلسة الخاصة للأمم المتحدة حول الأطفال والتي عقدت في نيويورك في ماي 2002، علما بأن هذين الإعلانين يستندان إلى مؤتمر القمة العالمي من أجل الأطفال الذي عقد في نيويورك في سبتمبر 1990 وتعهدت فيه دول العالم بالإلتزام بالإعلان وبخطة عمله من أجل الأطفال(موقع اليونيسيف mics.unicef.org).

في هذا الإطار يتم دعم الدول ومساعدتها على جمع البيانات بإستخدام مسوح الأسر المعيشية لرصد التقدم في تحقيق أهداف إعلان الألفية، وخطة العمل الخاصة ببرامج عالم ملائم للأطفال ومساعدة البلدان على معرفة الواقع المعيشي للأفراد بها، خاصة فيما يتعلق بالأطفال والنساء، وعلى ترقب التغيرات السريعة الحادثة في أهم المؤشرات، كما يهدف المسح إلى توسيع قاعدة الأدلة من أجل وضع السياسات والبرامج المعنية(موقع اليونيسيفmics.unicef.org).

أ) المسح العنقودي متعدد المؤشرات في الجزائر:

تم تحقيق 4 مسوحات عنقودية متعددة المؤشرات بالجزائر لحد الآن، المسح الأول سنة 1995، الثاني سنة 2000، الثالث سنة 2006 والمسح الأخير سنة 2012-2013.

سمحت هذه المسوحات العنقودية متعددة المؤشرات ونجحت في توفير إحصاءات دقيقة عن الظروف المعيشية للأطفال والنساء والأسر من الناحية الإجتماعية، الإقتصادية والديمغرافية التي على ضوئها تسعى الجزائر إلى تحسين الظروف المعيشية للأطفال والنساء بصفة خاصة.

تتمثل الأهداف الأساسية للمسوحات العنقودية متعددة المؤشرات في الجزائر فيما يلي:

- تقييم الوضع الصحي للأطفال والنساء في الجزائر ومقارنتها عبر الزمن.
- رصد التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت في كل فترة في سبيل تحقيق الأهداف التي حددتها أهداف الألفية للتنمية وعالم ملائم للأطفال، والتي تهدف لتوفير العيش الكريم للأطفال والنساء بصفة خاصة.
- المتابعة المستمرة للواقع المعيشي للنساء والأطفال.
- تحديد الإحتياجات الخاصة بالأسر وأفرادها في كل فترة وتقدير نسبة تلبيتها من مرحلة لأخرى.
- الإسهام في تحسين مستوى نظم البيانات والمراقبة في الجزائر، وتعزيز الخبرات الفنية في تصميم وتنفيذ وتحليل تلك النظم.

ب) المسح العنقودي الرابع متعدد المؤشرات في الجزائر:

تم تنفيذ المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات الرابع في الجزائر في الفترة ما بين 21 أكتوبر 2012 إلى غاية 31 جانفي2013(MICS4, 2012-2013, p39) من قبل وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF، وبمساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكانUNFPA، في إطار البرنامج العالمي للمسوحات الأسرية المدعمة من طرف اليونيسيف(MICS4, 2012-2013, p4).

يساهم هذا المسح فيما يلي:

- توفير وتحديث البيانات حول حالة الأطفال والنساء.
- توفير المؤشرات التي تسمح للدول بمتابعة التقدم نحو تحقيق أهداف الألفية للتنمية، إلى جانب متابعة مستوى الوفاء بالإلتزامات الأخرى المتفق عليها دوليا.
- على المستوى الوطني يسمح بتقدير مستوى التنمية البشرية والإجتماعية، وتقديم إحصائيات دقيقة حول الأطفال والنساء والأسر للقائمين على تطبيق برامج التنمية الوطنية حسب القطاعات والمناطق الجغرافية... .
- يوفر إحصاءات دقيقة على المستوى الوطني في ميادين مختلفة تتعلق بالصحة والتعليم والحماية من فيروس نقص المناعة البشرية، والظروف المعيشية للسكان وذلك حسب مكان الإقامة (حضري، ريفي) والأقاليم (شمال وسط، شمال شرق، شمال غرب، الهضاب العليا وسط، الهضاب العليا شرق، والهضاب العليا غرب والجنوب)، وحسب المميزات الإجتماعية، الديمغرافية والإقتصادية لأفراد الأسرة(MICS4, 2012-2013, p19).

تتمثل الأهداف الأساسية للمسح العنقودي الرابع متعدد المؤشرات في الجزائر فيما يلي (MICS4, 2012-2013, p30):

❖ <u>على المستوى العالمي:</u>

- تحديث أهداف الألفية للتنمية
- تحديث أهداف برنامج عالم ملائم للأطفال
- ترقب التغيرات السريعة التي حدثت في أهم المؤشرات قبل سنة 2015، وهو الوقت المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- تحديث أهداف أخرى أساسية منها الخاصة بالجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGASS[2]) بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

❖ <u>على المستوى الوطني:</u>

- تحيين معطيات المؤشرات الخاصة بالتنمية خاصة تلك المتعلقة بالأطفال والنساء.

[2]United Nations General Assembly Special Session

- تقدير إحتياجات الأفراد والأسر
- توفير قائمة المؤشرات للبرامج الإقليمية
- رصد ما تم تحقيقه من الأهداف الإنمائية للألفية (OMD)
- توفير المؤشرات التي تسمح بمقارنتها دولياً

2. الإستمارات المستعملة بالمسح الوطني العنقودي الرابع

إستعمل في المسح العنقودي متعدد المؤشرات في الجزائر ثلاث إستمارات تمت مواءمتها حسب الخصوصيات الجزائرية والحاجة للبيانات الإحصائية في الجزائر وهي(MICS4, 2012-2013, p34)

- الإستمارة الخاصة بالأسرة: إستخدمت لجمع البيانات عن كل أفراد الأسرة (المقيمين داخل منزل الأسرة عادة) وعن الأسرة المعيشية، وعن المسكن

تم تقسيمها للحصول على البيانات التالية:

قائمة أفراد الأسرة، التعليم، النشاط الإقتصادي لأفراد الأسرة البالغين من العمر 15 سنة فأكثر، الأمراض المزمنة عند الأفراد البالغين من العمر 15 سنة فأكثر، الإعاقة، المياه والصرف الصحي، خصائص الأسرة المعيشية، الوفيات العامة، عمالة الأطفال، ضبط سلوك الأطفال، الحوادث، غسل الأيدي والملح المدعم باليود

- الإستمارة الخاصة بالمرأة المؤهلة: إستخدمت لجمع البيانات الخاصة بجميع الأسر لجميع النساء في فئة العمر من 15-49 سنة تشمل البيانات التالية:

بيانات المرأة، الزواج، وفيات الأطفال، تاريخ حالات الولادة، الرغبة في مولود أخير، صحة الأم والمولود الجديد، فحوصات ما بعد الولادة، أعراض المرض، وسائل منع الحمل، الحاجة غير الملباة، المواقف من العنف المنزلي ضد المرأة، فيروس نقص المناعة البشري السيدا.

- الإستمارة الخاصة بالأطفال الأقل من 5 سنوات تم فيها الإعتماد على إجابة الأمهات أو القائمات على رعاية جميع الأطفال دون سن الخامسة الذين يعيشون بهذه الأسر المعيشية شملت البيانات التالية:

سن الطفل، تسجيل الولادات، تنمية الطفولة، الرضاعة، رعاية الحالات المرضية، التطعيم، الختان عند الذكور وقياس الجسم البشري (الأنتروبوميتري).

ملاحظة: البيانات الخاصة بكل من النشاط الإقتصادي لأفراد الأسرة البالغين من العمر 15 سنة فأكثر، الأمراض المزمنة عند الأفراد البالغين من العمر 15 سنة فأكثر، الإعاقة، الوفيات العامة والحوادث الواردة في الإستمارة الخاصة بالأسرة وكذلك البيانات الخاصة بختان الذكور الواردة في إستمارة الأطفال دون الخمس سنوات أضافتها الهيئة المشرفة على تحقيق المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات وغير واردة في البيانات القياسية الأصلية للمسح العنقودي متعدد المؤشرات[3].

3. التقسيم الجغرافي بالمسح الوطني العنقودي الرابع:

من أجل الإحصاء العام للسكان، تم تقسيم جميع البلديات (1541 بلدية) إلى مقاطعات، حدد حجم المقاطعة ليتلاءم مع قدرة العداد على الإستجواب الكلي، في الفترة المحددة لجمع البيانات (15 يوم)، وتنقسم المقاطعات إلى قسمين مقاطعات التجمعات السكانية التي تحتوي على الأقل على 100 بناية، ومقاطعات المناطق المبعثرة المكونة من مجموعات سكنية (قرى ومداشر). (MICS4, 2012-2013, p35)

قسمت المنطقة الجغرافية في الجزائر إلى 7 مناطق جغرافية كل منطقة بها مجموعة من الولايات موزعة كالتالي:(MICS4, 2012-2013, p35)

منطقة شمال وسط: تشمل الولايات التالية الجزائر، البليدة، بومرداس، تيبازة، البويرة، المدية، تيزي وزو، بجاية، شلف، عين الدفلة.

منطقة الهضاب العليا وسط: الجلفة، الأغواط والمسيلة.

منطقة شمال شرق: تشمل ولايات شمال شرق البلاد وهي عنابة، قسنطينة، سكيكدة، جيجل، ميلة، سوق أهراس، الطارف، قالمة.

الهضاب العليا شرق: وهي سطيف، باتنة، خنشلة، برج بوعريريج، أم البواقي، تبسة.

منطقة شمال غرب: تحوي ولايات الشمال الغربي وهي وهران، تلمسان، مستغانم، عين تموشنت، غليزان، سيدي بلعباس، معسكر.

[3] الإستمارات القياسية الخاصة بالمسح العنقودي متعدد المؤشرات موجودة في الموقع: mics.unicef.org

الهضاب العليا غرب وهي تيارت، سعيدة، تيسمسيلت، النعامة والبيض.

منطقة الجنوب: بشار، تندوف، أدرار، غرداية، بسكرة، الواد، ورقلة، تمنراست وإيليزي.

لكننا في دراستنا الحالية قمنا بتلخيص هذه المناطق الجغرافية ودراستها حسب 4 مناطق جغرافية منطقة الوسط، الشرق، الغرب والجنوب حيث قمنا بجمع ولايات شمال وسط مع ولايات منطقة الهضاب العليا وسط، ومنطقة شمال شرق بمنطقة الهضاب العليا شرق، ومنطقة شمال غرب بمنطقة الهضاب العليا غرب، والإحتفاظ بمنطقة الجنوب كما هي لتسهيل عملية التحليل.

4. عينة المسح الوطني العنقودي الرابع:

إستخدمت العينة العنقودية الطبقية من الدرجة الثانية في كل إقليم من الأقاليم السبعة التي قسمت إليها الجزائر، الدرجة الأولى إختيار المقاطعات والثانية إختيار الأسر مع مراعاة توزيع الأسر حسب منطقة السكن، تم إختيار 160 مقاطعة في كل إقليم أي 1120 مقاطعة على المستوى الوطني من بين 41871 مقاطعة (767 مقاطعة حضرية و353 مقاطعة ريفية)(MICS4, 2012-2013, p44) وإختيار 25 أسرة معيشية من كل إقليم وبهذا يكون المسح قد مس 28000 أسرة معيشية، جمعت منها بيانات إحصائية يمكن تعميمها والوصول من خلالها إلى مؤشرات وطنية حسب الأقاليم وحسب منطقة السكن (حضري، ريفي)، وهي بيانات إحصائية ضرورية تحتاجها المصالح المعنية من أجل التخطيط، التقييم وإتخاذ القرارات في مجالات مختلفة، إستهدف في هذا المسح الأسر المعيشية، النساء في سن الإنجاب والأطفال الأقل من 5 سنوات(MICS4, 2012-2013, p44)

من بين 28000 أسرة معيشية مختارة في العينة 27643 كانت حاضرة وتم منها إستجواب 27198 أسرة معيشية، في هذه الأسر المعيشية تم إحصاء 41184 إمرأة مؤهلة يبلغ سنها بين 15 و45 سنة تم إستجواب 38548 إمرأة منهن بنجاح(MICS4, 2012-2013, p44).

5. إستغلال قاعدة المسح العنقودي الرابع بالجزائر في الدراسة الحالية:

الهدف من نموذج إستمارة الزواج بالمسح العنقودي متعدد المؤشرات على المستوى الدولي والمحلي، لم يكن دراسة ظاهرة الزواج وإنما كان لها أهداف أخرى تتمثل في تقدير إنتشار حالات الزواج المبكر قبل السن 15 سنة و18 سنة، والتباينات العمرية بين النساء وأزواجهن ومعرفة مدى انتشار حالات

تعدد الزوجات بإعتبارها ممارسة تقليدية مؤذية للنساء في البلدان التي تنتشر فيها ظاهرة تعدد الزوجات.(mics.unicef.org)

وهذا ما لاحظناه من خلال التقرير الخاص بالمسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات، حيث تم إستغلال بيانات الزواج في دراسة الزواج المبكر قبل 15سنة وقبل 18 سنة وتعدد الزوجات في الجزائر فقط لتوفير البيانات المطلوبة التي تسمح بالمقارنة الدولية.

لذلك ولكونه آخر مسح أقيم في الجزائر لحد الآن ولأن قاعدة بيانات المسح الوطني الرابع متعدد المؤشرات لسنة 2012-2013 تحمل بيانات هامة جدا تخدم موضوع البحث، ولم تستخدم بعد لدراسة واقع الزواج في الجزائر، إرتأينا إستغلالها من أجل دراسة واقع الزواج بالجزائر ودراسة المميزات الإجتماعية والديمغرافية والإقتصادية للعزاب والمتزوجين التي تسمح للشباب بالزواج أو تدفعهم إلى تأخير سن زواجهم.

تحصلنا على قاعدة البيانات الوطنية الخاصة بالمسح العنقودي الرابع متعدد المؤشرات من وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات بالجزائر وهي متوفرة حاليا أيضا بموقع منظمة الأمم المتحدة للطفولةmics.unicef.org يمكن لأي باحث تحميلها وهي مكونة من ستة ملفات مقسمة كالتالي:

- ملف خاص بالمرأة في سن الإنجاب
- ملف خاص بتاريخ الولادات
- ملف خاص بأفراد الأسرة المعيشية
- ملف خاص بالأسرة المعيشية
- ملف خاص بالأم أو القائمة على رعاية الأطفال الذين يبلغ سنهم أقل من 5 سنوات
- ملف خاص بالوفيات العامة

بعد الإطلاع على فحواها تبين لنا أننا نحتاج إلى 3 ملفات منها، الأول الخاص بالمرأة في سن الإنجاب، الثاني خاص بأفراد الأسرة المعيشية والثالث الخاص بالأسرة المعيشية.

للإستغلال الأمثل لقاعدة البيانات المذكورة وللإلمام بجميع جوانب الموضوع بقدر المستطاع حسب البيانات المتوفرة بها، قمنا ببعض التعديلات بما يخدم موضوع الدراسة، وتتمثل فيما يلي:

أولا: قمنا بإختيار الأفراد الذين يبلغ سنهم ما بين 15 و49 سنة من الجنسين بإعتباره أهم مجال سن طبيعي تحدث فيه الزيجات الأولى خاصة عند المرأة لإرتباطه بسن الإنجاب.

ثانيا: قمنا بحذف فئة الأرامل من الدراسة بإعتبارها حالة زواجية لا إرادية ولا ترتبط بشكل مباشر بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية.

ثالثا: قمنا بالإحتفاظ بالأفراد الذين وردت إجاباتهم كاملة عن السن أو تاريخ الميلاد والذين أجابوا عن الحالة الزواجية لهم، أي قمنا بحذف الأفراد الذين نجهل سنهم أو حالتهم الزواجية بإعتبارهما أهم المؤشرات التي نرتكز عليها في الدراسة الحالية حول واقع الزواج بالجزائر.

رابعا: قمنا بدمج الملف الخاص بمميزات الأسرة المعيشية مع الملف الخاص بأفراد الأسرة المعيشية، أي قمنا بربط مميزات كل فرد من الأسرة المعيشية بمميزات الأسرة التي يعيش فيها، وذلك إعتمادا على رقم العنقود (المقاطعة) ورقم الأسرة وهي بيانات موجودة في الملفين المدمجين، دامت عملية الدمج ما يفوق 4 أشهر بمعدل ربط مميزات 700 شخص في اليوم مع مميزات الأسرة المعيشية التابع لها.

بالتعديل رقم 1 و2 و3 و4 تحصلنا على الملف الأول الذي إعتمدنا عليه في الدراسة والذي به 83996 شخص، يحتوي هذا الملف على البيانات الخاصة بالأفراد بين 15 و49 سنة من الجنسين ما عدى الأرامل منهم، ومميزات الأسر الخاصة بكل فرد والذين تم الحصول على إجابتهم المتعلقة بالحالة الزواجية والسن.

وبذلك تحصلنا على مميزات الأسرة الخاصة بكل فرد من أفرادها في فئة السن بين 15-49 سنة لدراسة الواقع المعيشي للأسرة ومميزاتها وعلاقتها أو تأثيرها على زواج أو عزوبة أفرادها المؤهلين له والحالة الزواجية لهم.

قمنا بالتأكد من صحتها بجدول ثنائي خاص بتوزيع أفراد العينة في الملف الجديد حسب رقم الأسرة في البيانات المنقولة من ملف الأسرة المعيشية ورقم الأسرة في البيانات المنقولة من ملف أفراد الأسرة المعيشية وكان التطابق 100% كما هو مبين في الجدول رقم 02 في الملاحق.

التعديل الخامس: قمنا بإستخراج ملف جديد من الملف الخاص بأفراد الأسرة يحمل بيانات كل النساء المؤهلات واللواتي يبلغ سنهن بين 15 و49 سنة واللواتي تعرف حالتهن الزواجية وسنهن، ودمج هذا الملف مع الملف الخاص بالنساء في سن الإنجاب لأننا نحتاج إلى جداول ثنائية أو ثلاثية المتغيرات بعضها في الملف الأول والبعض الآخر في الملف الثاني.

وبذلك تحصلنا على الملف الثاني الذي إعتمدنا عليه في دراستنا الخاصة بواقع الزواج، به كل المتغيرات المتوفرة بالمسح والخاصة بالنساء في سن الإنجاب (ماعدا مميزات الأسرة المعيشة حيث تعذر علينا إضافة مميزات الأسرة لهذا الملف). يحتوي هذا الملف على إجابة 38547 إمرأة مؤهلة يبلغ سنها ما بين 15 و49 سنة.

الملف الثاني الجديد الذي تحصلنا عليه، يسمح لنا بربط بعض المتغيرات كسن الزواج الأول وفارق السن بين الزوجين بمختلف المميزات الخاصة بالنساء ما بين 15–49 سنة.

عملية الإدماج كانت آلية، قمنا بالتأكد من صحتها بجداول ثنائية حيث كان التطابق 100% كما هو مبين في الجدولين رقم 03 ورقم 04 في الملاحق:

- الأول خاص بالتوزيع حسب فئات السن من المميزات المأخوذة من الملف الأول والتوزيع حسب السن من المميزات المأخوذة من الملف الثاني.

أما الجدول الثاني فخاص بتوزيع النساء في الملف الجديد الخاص بالنساء المؤهلات في سن الإنجاب بين 15 و49 سنة حسب رقم الأسرة من البيانات المنقولة من ملف أفراد الأسرة المعيشية نساء ورقم الأسرة من البيانات المأخوذة من ملف النساء في سن الإنجاب.

6. البيانات المستغلة والبيانات الناقصة من قاعدة البيانات:

1) البيانات المستغلة:

فيما يخص البيانات التي نحتاجها في الدراسة في الملف الخاص بالأسرة المعيشية وأفراد الأسرة المعيشية فهي كما يلي:

- المميزات السوسيو ديمغرافية لأفراد الأسرة المعيشية (السن، الجنس، الحالة الزواجية...)
- التعليم
- النشاط الإقتصادي لأفراد الأسرة البالغين من العمر 15 سنة فأكثر
- خصائص الأسرة المعيشية والمسكن

وبالنسبة للملف الجديد الخاص بالمرأة المؤهلة في فئة العمر من 15–49 سنة فنحتاج البيانات التالية:

- المميزات السوسيو ديمغرافية للنساء من الأسرة المعيشية

- التعليم
- النشاط الإقتصادي لأفراد الأسرة البالغين من العمر 15 سنة فأكثر
- الزواج

2) البيانات الناقصة:

- في الملف الخاص بأفراد الأسرة المعيشية لم يذكر متغير المستوى الدراسي وإنما تحصلنا على الإجابة كاملة حول المستوى الدراسي من خلال متغيرين، الأول خاص بأعلى مستوى دراسي والذي لم يرد فيه الأفراد بدون مستوى دراسي، والمتغير الثاني الخاص بسؤال هل دخلت المدرسة أم لا؟ والتي كانت فيه الإجابة بنعم أو لا حيث يمثل عدد المجيبين بلا الأفراد بدون مستوى دراسي.
- في كل الملفات الخاصة بالمسح لم ترد بيانات خاصة بصلة القرابة بين الزوجين لذلك لم نتمكن من دراسة هذا المتغير رغم أهميته الكبيرة في دراسة موضوع الزواج، خاصة وأن دراسة الزواج لم تكن من بين أهداف المسح العنقودي متعدد المؤشرات، سواء على المستوى الوطني أو الدولي إلا لمعرفة حالة الزواج المبكر وإعادة الزواج في المجتمع (كما سبق وأن ذكرنا).
- لنفس السبب السابق كانت البيانات الخاصة بالزوج قليلة جدا فقد كان الإهتمام أكثر في المسح بالمتغيرات الخاصة بالمرأة، فلم ترد البيانات الخاصة بالزوج التي يمكن لها أن تساهم في وصف أعمق لواقع المتزوجين كالمستوى الدراسي للزوج، مهنته، سن زواجه الأول وغيرها. لذلك وحسب البيانات المتوفرة من أجل الحصول على المستوى الدراسي للزوج إعتمدنا على متغير المستوى الدراسي لرب الأسرة، وإخترنا الأسر التي فيها رب الأسرة هو الزوج لنستعمل متغير المستوى الدراسي لرب الأسرة كمستوى دراسي للزوج.

خلاصة:

من خلال عرض لمفاهيم الزواج وأهمية الزواج التي تجلت في أهداف الزواج والأخطار الإجتماعية والصحية المتعلقة بتأخير سن الزواج، ونظرا للتغيرات التي مست الحالة الزواجية للأفراد وسن زواجهم، تظهر لنا أهمية دراسة واقع الزواج والحالة الزواجية في الجزائر وواقع كل من العزاب والمتزوجين، للمحافظة هذا النظام الإلهي وعلى كيان الأسرة وإستمرار وإستقرار المجتمع.

ومن خلال عرض لتعريف وأهمية وأهداف المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات والبيانات الواردة فيه وما تمكنا من تعديله، تتبين لنا أهمية إستغلالها في دراسة واقع الزواج وفق الظروف الإقتصادية والإجتماعية المحيطة بالأفراد، وما زادها أهمية أنها وطنية، عينتها ممثلة للمجتمع الكلي.

وعلى هذا الأساس خصصنا الفصل الأخير من الدراسة بعد عرض للتغيرات التي مست الحياة الأسرية وسوق الزواج في الجزائر، إلى تحليل بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات من أجل دراسة الحالة السوسيو اقتصادية للأفراد بين 15-49 سنة، وللعزاب والمتزوجين بإختلاف السن والجنس، ودراسة علاقة الحالة الزواجية للأفراد وسن الزواج بمميزات الأفراد المختلفة والممكنة، وكذا دراسة حالات الإرتباط وتعدد الزيجات وإعادة الزواج في الجزائر، وفي الأخير علاقة المتزوجين من الجنسين برب الأسرة المعيشية حسب مختلف المميزات الإجتماعية والإقتصادية للأفراد كدليل على حالة الإرتباط أو الإستقلالية لأسر الأبناء عن أسر آبائهم.

الفصل الأول:

الزواج والحياة الأسرية في الجزائر

تمهيد:

تعرض الزواج في الجزائر إلى عدة تغيرات مست عقده ومفهومه وعاداته ونظامه وتنظيمه، ويعد إدخال نظام تسجيل عقود الزواج بمصلحة الحالة المدنية أول التغيرات التي مست سوق الزواج في الجزائر، فقد أضيف شرط تسجيل الزواج بمصلحة الحالة المدنية بالبلدية وإعطاء الصبغة القانونية له، كونه من أهم وأخطر العقود التي يجريها الإنسان في حياته. فقد حث المشرع في الجزائر على ضرورة قيامه على دعائم قوية حسب قواعد الشريعة الإسلامية، وعلى ضرورة تسجيله في مصلحة الحالة المدنية كضرورة من ضروريات الحياة العصرية، لضمان الهوية الشرعية للأطفال الناتجين عن هذا الزواج، ولحماية حقوق كل من الرجل والمرأة وحتى الأبناء أثناء أو في حالة تفكك الرابطة الزوجية أو وفاة أحد الزوجين.

وأصبح تسجيل عقد الزواج إلزاميا على كل المواطنين، ويساهم من جهة في توفير الوثائق اللازمة الخاصة بإثبات هوية العلاقة بين الزوجين وهوية الأفراد، وفي توفير بيانات إحصائية حول ظاهرة الزواج من جهة أخرى. وبإلزاميته تغير تدريجيا مفهوم الزواج وأصبح نظام الزواج التقليدي زواجا عرفيا يستوجب التصحيح بحكم قضائي قبل تسجيله في مصلحة الحالة المدنية.

ثم توالت التغيرات التي عقدت آلية هذا الترابط الإنساني نتيجة عوامل إجتماعية، إقتصادية، سياسية، ثقافية وديمغرافية أثرت على دور المرأة وعلى الحياة الزواجية والأسرية للأفراد، فقد تغيرت مكانة المرأة في المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات بعد عدة محاولات دولية ووطنية، وتغير توقيت الزواج وطبيعة العلاقات بين الزوجين وبين الآباء والأبناء.

لذلك إخترنا تخصيص هذا الفصل لعرض تنظيم ونظام تسجيل عقود الزواج بالجزائر، التغيرات التي مست عقود ومفهوم الزواج والتغيرات التي مست الحياة الأسرية والزواجية في الجزائر.

I. عقود الزواج في الجزائر:

1. تسجيل عقود الزواج بمصلحة الحالة المدنية

بعد عدة محاولات قامت بها الحكومة الجزائرية بعد الإستقلال، لترسيخ ثقافة تسجيل العقود الخاصة بالأحداث الديمغرافية في مصلحة الحالة المدنية في المجتمع الجزائري، نجحت في إدخال نظام تسجيل عقود الزواج في سجلات الحالة المدنية ضمن العادات والتقاليد والأعراف السائدة، وأصبحت عملية تسجيل عقد الزواج بمصلحة الحالة المدنية وتوفير الوثائق اللازمة المثبتة لصحة العقد تثبت الأنساب وتحفظ حقوق الأبناء والآباء، وأصبح عقد الزواج دليل على مشروعية العلاقة بين الرجل والمرأة وعلى صحة نسب الذرية الناجمة عن هذا الزواج، إذ تثبت هوية كل من الرجل والمرأة المقترنين وتاريخ إقترانهما لضمان حقوق الطرفين وفروعهم أثناء الزواج وبعده في حالة الطلاق أو وفاة أحد الطرفين أو أحد أبنائهم.

فحسب الأمم المتحدة "حدث الزواج يجب أن يثبت من أجل تحديد المسؤولية القانونية في مسائل الإلتزام بالتغذية، لتأسيس الحق في الميراث أو المنحة أو الشرعية أو من أجل إثبات السلف أو الخلف"(يحي لعمارة محامد، 2015، ص194)

فقد أدركت الحكومة الجزائرية أهمية الإحصائيات ودورها الكبير في التنمية، وإهتمت بمتابعة الحالة المدنية للأفراد على المستوى الوطني، وأصدرت سلسة من القوانين لإشعار المجتمع بأهمية تسجيل الأحداث الديمغرافية بصفة عامة وأهمية إثبات عقد الزواج رسميا بصفة خاصة، لأنه نقطة بداية تكوين الأسرة فتوالت القوانين والأوامر من أجل تنظيم الحياة الإجتماعية وتنظيم مصلحة الحالة المدنية

- في 1962/06/29 أصدر قانون ينص على تنظيم سن الزواج القانوني وإثبات العلاقة الزواجية
- صدر المرسوم 26/62 الصادر بتاريخ 1962/12/13 والمتعلق بالحالة المدنية المادة 1، 7 و8 تنص على ضرورة تسجيل الزيجات التي أبرمت خلال حرب التحرير
- الأمر رقم 20/70 في 1970 المتعلق بقانون الحالة المدنية المادة 71 إلى 77 الذي شكل أساس مصلحة الحالة المدنية الجزائرية الحالية عبر كامل التراب الوطني لأنه وضع ضوابط لتسجيل مختلف الأحداث السكانية.

- الأمر رقم 65/71 في 1971/09/22 الخاص بكيفية إثبات الزواج
- الأمر الصادر في 1973/07/05 الذي يلغي القوانين الفرنسية الداخلية
- إبتداءا من 1975/07/01 أصبحت جملة القوانين وطنية محضة
- القانون الصادر في 1984/06/09 كان قرارا وطنيا رسميا ينص على أن عقد الزواج الوسيلة القانونية الوحيدة لإثبات قيام الرابطة الزوجية بعد مراسيم الخطبة والفاتحة أمام جماعة من المسلمين التي تعارف عليها الجزائريين

بعد أن أصبحت عملية تسجيل العقود بمصلحة الحالة المدنية من أهم خطوات إثبات الزواج في الجزائر، صدرت مجموعة نصوص لاحقة أتمت ما كان ناقصا وعدلت ما وجب تعديله لتشكل مجتمعة نظام الحالة المدنية الحالي في الجزائر، وبذلك أصبح الزواج يسجل من طرف ضابط المصلحة بحضور الزوجين والشهود وولي الزوجة والقاضي، تسجل كل البيانات الخاصة بالزواج والزوجين ومرافقيهم ثم تنقل في سجلات خاصة.

نظمت الحكومة الجزائرية قواعد وشروط شكلية تستوجب التحقق بعد توفر الشروط الشرعية والأركان المحددة لصحة الزواج تتعلق بالإجراءات التنظيمية والإدارية، وذلك لضمان مصلحة الفرد والمجتمع من جهة ولضمان المسار الحسن لعملية التسجيل وحماية لحقوق الأفراد من جهة أخرى.

أ) تحرير العقود: حسب المادة 71 من قانون الحالة المدنية يعتبر كل من ضابط الحالة المدنية والموثق المخولين قانونا لإبرام عقد القران(يحي لعمارة محامد، نفس المصدر السابق، ص115) وحسب المادة 18 من قانون الأسرة المعدلة سنة 2005 " يتم عقد الزواج أمام الموثق أو أمام موظف مؤهل قانونا مع مراعاة أركان وشروط الزواج"(الجريدة الرسمية، القانون رقم 84-11، قانون الأسرة المعدل والمتمم، 2007، ص4).

وينص قانون الحالة المدنية الخاصة بتحرير العقود أيضا على ما يلي (شهرزاد طويل، نفس المصدر السابق، ص 69):

- المادة 30 البيانات اللازمة في عقود الحالة المدنية والمتمثلة في السنة، اليوم والساعة التي يتم فيها العقد، وكذا إسم ولقب وصفة ضابط الحالة المدنية، وأسماء وألقاب ومهن ومحل سكن كل الذين ذكروا كما تبين فيها التواريخ وأماكن ولادة الأب والأم الموجودة في عقود الميلاد. كما يبين في العقد صفة رشد الشهود ويجوز أيضا ذكر الأسماء المستعارة والكنيات.

- المادة 31 لا يجوز لضباط الحالة المدنية أن ينشروا أي مضمون تحتوي عليه العقود التي يستلمونها.
- المادة 32 جواز الوكالة في حالة الغياب.
- المادة 33 ضرورة بلوغ الشهود المذكورين في سجلات الحالة المدنية سن 21 سنة.
- المادة 37 تنص على وجوب تحرير العقود باللغة العربية
- المادة 38 تنص على وجوب وضع ضابط الحالة المدنية نشرة إحصائية يشار فيها إلى العقود المحررة بالبلدية أو تلك التي تم تسجيلها بحكم.

إذا تم تحرير العقد أمام الموثق يسلم إلى المعنيين شهادة تثبت عقد الزواج ويرسل ملخصا عنه في أجل 3 أيام إلى ضابط الحالة المدنية، الذي يقوم بنسخه في سجل الحالة المدنية خلال مهلة 5 أيام من تاريخ إستلامه (يحي لعمارة محامد، نفس المصدر السابق، ص115).

ولحرص أكثر على مصلحة الأفراد، يحرص ضباط الحالة المدنية على تدوين رقم عقد الزواج وإسم الزوج وتاريخ الزواج في سجل الميلاد الخاص بكل طرف على الهامش، ويعلم وكيل الجمهورية بالمحكمة بتدوين ذلك أيضا في النسخة الثانية من السجل المجودة على مستوى المحكمة.

ب) السجلات (شهرزاد طويل ، نفس المصدر السابق، ص 69):

لقد أصبح إستعمال سجل الزواج إلزاميا في كل ببلدية لإعطاء الصبغة القانونية والرسمية للزواج، حيث تقيد في السجل كافة عقود الزواج المبرمة سواء أمام ضابط الحالة المدنية أو أمام الموثق، وكذلك كافة القرارات القضائية المعلنة للزواج والأحكام القضائية المثبتة للطلاق على هامش عقود الزواج (يحي لعمارة محامد، نفس المصدر السابق، ص115).

فحسب المادة 22 من قانون الأسرة والمعدلة سنة 2005 يثبت الزواج بمستخرج من سجل الحالة المدنية، وفي حال عدم تسجيله يثبت بحكم قضائي، ويجب تسجيل حكم تثبيت الزواج في الحالة المدنية بسعي من النيابة العامة (الجريدة الرسمية، القانون رقم 84-11، قانون الأسرة المعدل والمتمم، 2007، ص4).

يسجل ضابط الحالة المدنية عقد الزواج في سجلاته عند تمام إبرام العقد ويسلم إلى الزوجين دفتر عائلي يثبت الزواج، حسب المادة 73 من قانون الحالة المدنية "يجب أن يبين في العقد المحرر من

قبل ضابط الحالة المدنية أو القاضي بصراحة بأن الزواج قد تم ضمن الشروط المنصوص عليها في القانون (شهرزاد طويل ،المصدر السابق، ص 70).

- تنص المواد من 6 إلى 11 من قانون الحالة المدنية، على ضرورة تسجيل عقود الحالة المدنية لكل حدث سجل خاص، يرقم كل سجل من الصفحة الأولى إلى الأخيرة، تحمل كل ورقة تأشيرة رئيس المحكمة أو القاضي.
- تحث المواد من 18 إلى 25 من نفس القانون على كيفية تسجيل العقود في السجلات والحفاظ على سلامتها، كما تنص أيضا على منع الإطلاع المباشر على السجلات والجداول من قبل الأشخاص غير أعوان الدولة المؤهلين لهذا الغرض.
- كما تنص المادة 12 على وضع جدول هجائي سنوي لوثائق الحالة المدنية لكل بلدية، وتؤكد المواد من 13 إلى 17 على كيفية إعداد الجداول وتنظيمها(عمار بقيوة، 1995، ص 45 –47).

يتم إعداد وثائق الحالة المدنية بإبراز الأسماء بوضوح وكتابتها بحروف كبيرة، بكتابة الإسم واللقب إجباريا بالحروف اللاتينية في جميع وثائق ومطبوعات الحالة المدنية في المكان المخصص لهذا الشأن، كما يجب أن يبرز رقم العقد بالأرقام بالإضافة إلى تاريخ الإزدياد والزواج والوفاة حسب الحالة، وأن يبرز تاريخ الصدور بالأرقام (السنة 4 أرقام، الشهر واليوم رقمين لكليهما) كما يجب أن تحمل وثائق الحالة المدنية إمضاء وإسم ضابط الحالة المدنية وكذلك ختم البلدية التي أصدرت العقد لتوضيح مكان الصدور.

إن سجلات الحالة المدنية سجلات رسمية، وكذلك الوثائق المسجلة بها فهي عقود رسمية يثبت فيها موظف أو ضابط عمومي مكلف بخدمة ما تلقاه من ذوى الشأن، وذلك طبقا للأشكال القانونية في حدود سلطته وإختصاصه، أما ما ورد في العقد الرسمي يعتبر حجة حتى يثبت تزويره، وهو نافد في كافة التراب الوطني وعليه فإن النسخ والملاحظات التي تستخرج عن العقود المدونة في السجلات وتحمل تاريخ إنشائها وتحريرها وخاتم وتوقيع السلطة التي حررتها تعتبر وثائق رسمية لها حجتها ولها قوة الإثبات (نعمان عبد القادر، 2016، الموقع الإليكتروني http://middi.over-blog.com/2016/03/2007.html)

2. علاقة عملية تسجيل عقد الزواج بتغير مفهوم الزوج في الجزائر:

من بين أهم التغيرات التي شهدها سوق الزواج في الجزائر، تغير مفهوم الزواج والوقت الذي يعتبر فيه الفرد متزوجا، فقد كان عقد القران عرفيا بحتا، يتم بقراءة الفاتحة ثم إنتقال الزوجة لبيت الزوجية إلى أن دخل نظام التسجيل حيز التنفيذ بعد الإستقلال، وبالترسيخ التدريجي لفكرة ضرورة تسجيل عقد الزواج بمصلحة الحالة المدنية أضيفت مرحلة جديدة للزواج يعتبر بها الفرد متزوجا.

بعد الإستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات، كان الزواج في الجزائر يتم بقراءة الفاتحة وإنتقال الزوجة لبيت الزوجية، وتأجيل عملية التسجيل بمصلحة الحالة المدنية إلى أجل لاحق قد يفوق السنة أو السنتين إن تم توثيقه، مما أدى إلى ضياع حقوق الأبناء بصفة خاصة في النسب والميراث ... إلخ. ومع بداية التسعينات وتأزم الظروف الإقتصادية والإجتماعية، أصبح الكثير من الشباب يقيمون مراسيم قراءة الفاتحة ويؤجلون الدخول بالمرأة وعقد الزواج بمصلحة الحالة المدنية، مما أدى إلى ظهور الكثير من المشاكل الإجتماعية والخلافات العائلية، وهضم لحقوق الزوجين خاصة المرأة التي كانت في كثير من الأحيان تتعرض للطلاق قبل إنتقالها لبيت الزوجية، كما كانت تحرم من حقوقها الزوجية رغم شرعية زواجها.

لهذا السبب وللحد من الزواج المبكر، "أصدرت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف سنة 2000 تعليمة وزارية لأئمة المساجد تلزمهم فيها بعدم إبرام عقود الزواج العرفية المعروفة بالفاتحة إلا بعد التأكد من إبرام عقد الزواج أمام الجهة المدنية المختصة، وذلك بتقديم شهادة العقد الإداري للزواج كي يخول لهم إتمام مراسيم قراءة الفاتحة، وأوصى المجلس الأعلى بالجزائر في دورته 31 المنعقد بين 26 و27 ديسمبر 2006، بأن الفاتحة هي مجرد تبرك فقط وأن تسجيل عقد الزواج في مصلحة الحالة المدنية يعد توثيقا للعقد الشرعي الذي تعارف الناس على تسميته بالفاتحة" (علاوة بوشوشة، المجلد4، العدد7، 2017، ص365)

وبذلك أصبح توثيق الزواج بمصلحة الحالة المدنية أول وأهم خطوة قبل قراءة الفاتحة وإنتقال الزوجة لبيت الزوجية، بل هي الدليل الوحيد على مشروعية الزواج وإثبات العلاقة الزواجية، وأي زواج عقد بدون تسجيل للعقد يعد باطلا من الناحية القانونية ويستوجب الإثبات بحكم قضائي لإعطائه الصفة القانونية، إلا أن ذلك دفع بالكثير من الأسر إلى تعجيل عقد الزواج بمصلحة الحالة المدنية فقط

وتأجيل قراءة الفاتحة والدخول بالمرأة من أجل حصول أبنائها على بعض الإمتيازات والمساعدات التي تتيحها الدولة كالحصول على منصب شغل أو على مسكن خاص، والتي تكون فيها الأولوية للمتزوجين عن العزاب. (فيما يخص السكن، تخلت الحكومة الجزائرية مؤخرا على شرط عقد الزواج للحصول على مسكن بأي صيغة من الصيغ التي تقدم فيها المساعدة للمواطنين، ومنحت العزاب حق إمتلاك السكن الخاص، وقد تكون كثرة عقود الزواج قصد الحصول على السكن سببا للعدول على هذا الشرط.)

عرفيا قراءة الفاتحة مع توفر الأركان والشروط كافية ليكون الزواج صحيحا، وتوثيق الزواج بمصلحة الحالة المدنية وحده أيضا بحضور الولي والشهود وبموافقة الطرفين يعد زواجا صحيحا. بينما من الناحية القانونية لا يتم الإعتراف بصحة الزواج إلا بالوثيقة التي تثبت صحة العلاقة الزواجية بين الطرفين بعد أن تم إقصاء خطوة قراءة الفاتحة وإعتبارها تبركا فقط وليس شرطا لإتمام الزواج.

ومن الناحية الدينية والعرفية أن عقد الزواج بمصلحة الحالة المدنية وقراءة الفاتحة فقط مع توفر شروط وأركان الزواج يعتبر زواجا صحيحا إلا أن غاية الزواج الحقيقية التي يتمتع فيها الزوجين بحقوقهم الزوجية في ظل الحياة الأسرية تحت سقف الرحمة والمودة والسكينة لا تتحقق إلا بإنتقال المرأة لبيت الزوجية، وفي ذلك ضررا كبيرا بالمرأة بصفة خاصة لأنها تبقى متزوجة في حالة عزوبة وقد لا يتم الزواج إلا بعد فترة طويلة إن تم.

لذا لا بد من الجمع بين العقد القانوني والعقد الديني وإنتقال الزوجة لبيت الزوجية بتوفر شروط وأركان الزواج حتى يعتبر الزواج زواجا صحيحا وتكتمل أهدافه وغاياته وتحفظ حقوق الأفراد، وفي ذلك أيضا أهمية كبيرة ودقة أكبر تخص عملية جمع البيانات الإحصائية حول الحالة الزواجية الحقيقة للأفراد.

3. المستندات المطلوب تقديمها في عقد الزواج في الحالات العادية

كل شخص عزم على الزواج وأراد أن يحرر عقدا بذلك وفقا للإجراءات القانونية وجب عليه لكي يثبت حالته المدنية أن يقدم إلى ضابط الحالة المدنية أو الموثق المختص بتحرير عقد الزواج المستندات التالية: (نعمان عبد القادر،2016، المصدر السابق)

- ملخص وثيقة ميلاد الطرفين، محررا بتاريخ أقل من سنة.
- الدفتر العائلي إذا تعلق الأمر بشخص سبق له وأن تزوج وترخيص رئيس المحكمة بذلك، بعد إخبار الزوجة السابقة واللاحقة طبقا لنص المادة 08 من قانون الأسرة.
- وثيقة طبية لا يزيد تاريخها عن ثلاثة أشهر تثبت خلوهما من أي مرض أو عامل قد يشكل خطرا يتعارض مع الزواج طبقا لنص المادة 07 مكرر من قانون الأسرة.

وإذا تعذر على أحد الزوجين تقديم وثيقة الميلاد أو الدفتر العائلي فإنه يمكنه بدلا من ذلك أن يقدم ما يلي:

أ) وثيقة إشهاد (مصادق عليها) محررة من قبل رئيس المحكمة، سواء إستنادا إلى تصريح مدعم بيمين الطالب وشهادة ثلاث شهود أو إستنادا إلى تصريح الطالب مدعم بالوثائق المبينة للحالة المدنية للمعني كالدفتر العائلي للأبوين أو بطاقة التعريف الوطنية أو بطاقة الخدمة العسكرية وغيرها. ويجب أن تتضمن وثيقة الإشهاد المشار إليها كل المعلومات التي تتوفر عليها عقود الميلاد وأيضا بيان المكان وتاريخ الزواج السابق أو إنحلاله عند الإقتضاء، كما يجب أن تتضمن أخيرا بيان الأسباب التي منعت الطالب من تقديم وثيقة الميلاد المشار إليها أعلاه.

ب) شهادة سكن أو إقامة إذا كان الموثق أو ضابط الحالة المدنية لا يعرف شخصيا حقيقة إقامة الزوجين أو أحدهما.

ت) أن يقدم تصريح شرفي موقع من المعني يحدد فيه مكان مسكنه أو محل إقامته عندما لا يتمكن من تقديم أية وثيقة تحدد مسكنه أو مكان إقامته.

4. بيانات عقد الزواج

لقد نصت المادة 73 من قانون الحالة المدنية على أن يتضمن العقد بما يلي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21،الأمر رقم 70-20، ص274)

-الألقاب والأسماء والتواريخ ومحل ولادة الزوجين.

-ألقاب وأسماء أبوي كل منهما.

-ألقاب وأسماء وأعمار الشهود.

-الترخيص بالزواج عند الإقتضاء.

-الإعفاء من السن القانوني للزواج الممنوح من طرف رئيس المحكمة إذا لزم الأمر.

وقبل أن يباشر الموثق أو ضابط الحالة المدنية لعقد الزواج يجب عليه أن يتأكد من توفر المستندات أو الوثائق التي أوجب القانون على الخطيبين تقديمها وذلك لإحترام الشروط القانونية اللازمة لإنعقاد هذا الزواج.

5. أهمية بيانات الزواج بمصلحة الحالة المدنية

من خلال عملية تسجيل عقود الزواج يمكن دراسة الزواج دراسة إجتماعية وديمغرافية معمقة لأنها يمكن أن تساهم في دراسة ماضي وحاضر ومستقبل ومستجدات ظاهرة الزواج والتطورات التي شهدتها الظاهرة لأنها تمكن من توفير:

- قاعدة بيانات وطنية هامة تمكن من معرفة واقع الزواج على المستوى الوطني.
- خصائص المتزوجين الجدد ومن يتزوج من؟ لمتابعة التغيرات التي تحدث على ظاهرة الزواج، خاصة فيما يتعلق بالسن والحالة الإجتماعية للطرفين... .
- بيانات حول عدد ونوع وطبيعة الأسر المستجدة مما يجعل تقدير وتوفير إحتياجات أفراد هذه الأخيرة من مساكن وشغل وتعليم وخدمات عمومية أمرا ممكنا(يحي لعمارة محامد، المصدر السابق، ص197).
- بيانات حول حركة الأفراد بين المناطق المختلفة
- بيانات تمكن من المقارنة بين البلديات فيما يخص العقود المسجلة ومميزات المتزوجين
- بيانات مفسرة لعلاقة تطور الزواج في منطقة ما بإختلاف معدلات الخصوبة
- معلومات حول العائلات مما يسمح بدراسة تاريخية في المجتمع المغلق
- مقاييس الزواج التي تمكن المؤسسات الحكومية من إجراء تخطيط إجتماعي، ورسم سياسات لتحسين الواقع المعيشي للأسر

6. الشروط الأساسية لصحة عقد الزواج:

يرى الأستاذ فضيل سعد في كتابه قانون الأسرة الجزائري أن المشرع لا يسمح لأي كان بأن يمثل طرفا في العقد، إذ لا بد من توافر شروط تجعل الشخص صالحا لأن يكون طرفا فيه، إضافة إلى شروط أخرى وجب توفرها حتى يكون العقد لازما للطرفين وأخرى لابد منها لينتج العقد أثره القانوني.

حسب المادة 9 من قانون الأسرة الجزائري وحسب الأمر الصادر في فبراير 2005 بعد تعديل قانون الأسرة لسنة 1984، الزواج ينعقد بتبادل رضا الزوجين وإعتباره مبدأ ثابت لا جدال فيه وعنصر أساسي تقوم عليه الحياة الزوجية، إذ لا يجوز زواج بدون رضا سليم وإختيار حر، على أن تكون الصيغة واضحة المعاني والدلالة وأن لا تكون مقيدة بشرط ولا أجل. وقد حددت المادة 10 من قانون الأسرة طريقة الرضا، حيث نصت على أن يكون الرضا بإيجاب من أحد الطرفين وقبول الطرف الآخر بكل لفظ يفيد معنى النكاح شرعا، ويصح الإيجاب والقبول من العاجز بكل ما يفيد معنى النكاح لغة أو عرفا كالكتابة والإشارة، وبهذا تبقى الشروط التي يجب أن تتوفر في عقد الزواج تتلخص فيما يلي:

1. أهلية الزواج الكاملة: تعتبر أهلية الزواج أحد الشروط القانونية لإبرام عقد الزواج ومن شروطها العقل والبلوغ لضمان توفر روح المسؤولية والقدرة عليها، وتنص المادة 7 من قانون الأسرة الجزائري لسنة 2005 أن أهلية الزواج تكتمل بتمام 19سنة وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة متى تأكدت قدرة الطرفين على الزواج.

2. الولي: يشترط لصحة الزواج حضور الولي، أن يكون ذكرا، عاقلا، بالغا يمثل المرأة ويعبر بإسمها على إرادتها وشروطها، فالمرأة الراشدة لا تعقد زواجها إلا بحضور وليها الذي هو حسب المادة 11 من قانون الأسرة الجزائري المعدل سنة 2005 أبوها أو أحد أقاربها أو أي شخص تختاره.(الجريدة الرسمية، القانون رقم 84-11، قانون الأسرة المعدل والمتمم، 2007، ص3)

وحسب نفس المادة من نفس القانون يتولى زواج القاصر أولياؤهم وهو الأب فأحد الأقربين الأولين والقاضي ولي من لا ولي لها، فسلطة الولي على الفتاة البكر تكون بمراعاة رأيها وإختيارها خضوعا للقوانين وللأعراف والتقاليد من جهة، وإحتراما وتمسكا بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف من جهة أخرى، والتي تؤكد كلها على بطلان الزواج بدون حضور الولي وعلى أن لا تزوج المرأة نفسها.

3. حضور الشهود: لقد أوجب الإسلام حضور الشهود في عقد الزواج لإعلان الزواج، كي لا يتمكن أحد الزوجين من إنكار هذا الزواج، ولضمان حق الطرفين في حالة وفاة أحدهما، بإعتبار الشهادة دليل إثبات أمام القاضي، ويشترط أن يتأكد الشهود من إيجاب وقبول الطرفين، كما يشترط أن يتوفر في الشهود شرط البلوغ والإسلام، الشرط الوحيد في الشهود في الإسلام هو أن يكونا رجلان أو

رجل وإمرأتان. في حين يشترط قانون الأسرة الجزائري حسب ما ورد في المادة 33 من قانون الحالة المدنية أن يكون الشهود بالغين سن 21 سنة على الأقل، بدون التمييز فيما يخص الجنس(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21،الأمر رقم 70-20، ص277).

4. الصداق: حسب المادة 14 من قانون الأسرة الصداق هو ما يدفع نحلة للزوجة من نقود أو غيرها من كل ما هو مباح شرعا، وهو ملك لها تتصرف فيه كما تشاء.(الجريدة الرسمية، القانون رقم 84-11، قانون الأسرة المعدل والمتمم،2007، ص4) وتنص المادة 15 من نفس القانون على ضرورة تحديد الصداق في العقد سواء كان معجلا أو مؤجلا، وفي حالة عدم تحديد قيمة الصداق تستحق الزوجة صداق المثل (الجريدة الرسمية، القانون رقم 84-11، قانون الأسرة المعدل والمتمم،2007، ص4) (يقصد بصداق المثل الصداق المقدر للمرأة بأمثالها من قريباتها مع الأخذ بعين الإعتبار المكان والزمان ومكانة المرأة).

يعتبر الصداق ركن من أركان عقد الزواج وشرطا لصحته، حيث يعد إشعارا بالرغبة في الزواج وقد يعبر على القوامة التي ستكون بيد الرجل، فالصداق إكراما للمرأة وليس تقويما لها، يوجب على الرجل ويشترط أن يكون مالا مقدورا على تسليمه، معلوما وحلالا يقدم للمرأة، ولا يحق له مطالبتها به.

5- فيما يخص إنعدام الموانع الشرعية فقد حددت المواد من 23 إلى 31 من قانون الأسرة الجزائري المعدل سنة 2005 هذه الموانع الشرعية حسب قواعد الشريعة الإسلامية والمصالح الوطنية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي(الجريدة الرسمية، القانون رقم 84-11، قانون الأسرة المعدل والمتمم، 2007، ص5):

- زواج المحرمات من القرابة(المادة 25): الأمهات، البنات، الأخوات، العمات، الخالات، بنات الأخ وبنات الأخت.
- المحرمات بالمصاهرة(المادة 26): أصول أو فروع الزوج بالنسبة للمرأة وأصول أو فروع الزوجة بالنسبة للرجل
- المحرمات من الرضاع(المادة 27): حيث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أو بالمصاهرة

- المحرمات مؤقتا(المادة 30): يحرم من النساء مؤقتا المحصنة، والمعتدة من طلاق أو وفاة، المطلقة ثلاثا، يحرم أيضا الجمع بين الزوجة وأختها أو عمتها أو خالتها، ويحرم زواج المسلمة من غير المسلم.
- يخضع زواج الجزائريين والجزائريات بالأجانب من الجنسين إلى أحكام تنظيمية (المادة31)

إذا تعلق الأمر بزواج أحد الرجال العسكريين فإنه زيادة على المستندات الواجب تقديمها في الحالات العادية التي سبق ذكرها، يجب عليه إذا رغب في الزواج أن يقدم نسخة من الإذن له بالزواج صادرة عن القيادة العسكرية التابع لها، سواء تعلق الأمر بالعسكريين العاملين بصفة دائمة أو الذين هم في إطار الخدمة الوطنية إذا رغبوا في الزواج أثناء مدة الخدمة الوطنية. وكذا الحال بالنسبة لرجال الشرطة ورجال الدرك الوطني ورجال السلك السياسي أو القنصلي التابعين لوزارة الشؤون الخارجية (نعمان عبد القادر،2016، المصدر السابق).

أن زواج أفراد الجيش الوطني الشعبي مثله مثل زواج موظفي الأمن الوطني وزواج الأجانب وزواج القاصرين يتطلب رخصة أو موافقة مسبقة من الجهات الإدارية أو العسكرية أو القضائية المختصة، ولقد جاء في النصوص المتعلقة بالنظام العسكري وفي منشورين صادرين عن وزارة العدل أحدهما بتاريخ 1967/06/13 رقم 329، والثاني بتاريخ 1968/06/25 رقم 364، مفاده أن أي زواج لأحد أفراد الجيش الوطني الشعبي لا يمكن إبرامه أو عقده إلا بعد تقديم رخصة بذلك ممنوحة من مصالح الدفاع الوطني ، كما يشمل العسكريين الذين هم في الخدمة الفعلية وكذلك رجال الدرك الوطني وكل المجندين الخاضعين لنظام الخدمة الوطنية(نعمان عبد القادر، 2016، المصدر السابق).

كما جاء في المادة 23 من المرسوم رقم 481/83 الصادر في 1983/08/13 المتعلق بالقواعد المطبقة على موظفي الأمن الوطني أنه لا يجوز لهم عقد زواجهم دون ترخيص كتابي مسبق من الجهة التي لها سلطة تعيينهم، وأن طالب الرخصة بالزواج يجب أن يقدم قبل ثلاثة شهور من موعد الإحتفال بالعرس، وجاء في المادة 24 منه أن موظفي الشرطة من النساء لا يستطعن عقد زواجهن إلا بعد ترسيمهن (نعمان عبد القادر، 2016، المصدر السابق).

II. التعليم والإهتمام الدولي بتحسين وضع المرأة والقضاء على الزواج المبكر

1. القوانين والسياسات والبرامج المنتهجة لتحسين وضع المرأة:

على المستوى الدولي عقدت عدة مؤتمرات وندوات عالمية وإقليمية وعدة إتفاقيات، كما أسست عدة جمعيات ومنظمات نسوية غير حكومية لتحسين وضع المرأة بداية من تنظيم الأسرة إلى الدعوة لإشراكها في كل المجالات الأساسية، ساهمت في مجملها في تحوّل وضع المرأة الأسري والإجتماعي.

وقد بذلت جهود على مشارف القرن العشرين لإصلاح وضع المرأة، وذلك قبل جهود الأمم المتحدة في عصرنا الراهن للمطالبة بمنح الحقوق للمرأة، فقد بحثت إتفاقية لاهاي عام 1902 سبل مراجعة القوانين المتعلقة بالزواج والطلاق والولاية على القصر، وإعتمدت إتفاقيتان لمقاومة ومحاربة التجارة في النساء (سامية منيسي، سنة1996، ص164،163)

وأكدت الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، على حق التمتع بجميع الحقوق والحريات دون تمييز من أي نوع ولا سيما بسبب اللون والجنس، كما أكدت ضمن بنودها على حقوق المرأة السياسية والإجتماعية وحقها في الزواج، وعلى المساواة بين الرجل والمرأة في مسألة الزواج، وفي وجوب الرضا الخالي من الإكراه (سامية منيسي،المصدر السابق، ص165)

إتفاقية حقوق المرأة السياسية لسنة 1952: تعتبر الوثيقة الأولى للقانون الدولي التي تهدف إلى منح المرأة حقوقا سياسية كحق الإنتخاب على نطاق عالمي والحفاظ على هذه الحقوق (سامية منيسي، المصدر السابق، ص166)

إتفاقية حقوق الإنسان عام 1966: وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الإتفاقية الدولية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وعلى الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1976، نصت الإتفاقيتان على المساواة بين الجنسين في الأجور والمكافآت وكذا الزواج بالرضا بين الطرفين (سامية منيسي، المصدر السابق، ص167).

في عام 1967 صدر الإعلان الخاص بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة مع توصية ببذل أقصى الجهود لتنفيذ المبادئ الواردة فيه للمنظمات غير الحكومية والأفراد،

حيث نص على حقها الدستوري في التصويت والمساواة مع الرجل أمام القانون وفي حقوقها في الزواج والتعليم وميادين الحياة الإقتصادية والإجتماعية(سامية منيسي، المصدر السابق، ص168).

وبعد إعلان طهران سنة 1968 الذي كان هدفه دائما القضاء على التمييز ضد المرأة في أنحاء العالم، عقد المؤتمر العالمي الأول للمرأة في ميكسيكو سيتي سنة 1975، حيث تم فيه وضع خطة عالمية نحو تحسين وضع المرأة على المستوى الحكومي وغير الحكومي في جميع المجالات وفي التدريب والعمل وحماية الأسرة. (سامية منيسي، المصدر السابق، ص169).

إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW[4] سنة 1979: من أهم ما جاء في نص الإتفاقية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (بالموقع الرسمي للأمم المتحدة: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf) أن التنمية الشاملة والكاملة لبلد ما، ورفاهية العالم، وقضية السلم تتطلب جميعا أقصى مشاركة ممكنة من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين، ودعت إلى كفالة الحقوق المتساوية للمرأة مهما كانت حالتها الزواجية وفي جميع الميادين، وإلى سن تشريعات وطنية تحرم التمييز وتحقق المساواة بين الرجل والمرأة، ودعت أيضا إلى تعديل الأنماط الإجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى إستمرار هذا التمييز.
تعد هذه الإتفاقية من أعظم ما قامت به الأمم المتحدة من إتفاقيات في هذا المجال، حيث إشتملت على 30 مادة وردت في ستة أجزاء، تم فيها تحديد الواجبات الملقاة على عاتق الدول الأطراف في الإتفاقية بالإلتزام بالمساواة بين الرجل والمرأة، وإتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة جميع أشكال الإتجار بالمرأة وإستغلالها، أكدت هذه الإتفاقية أيضا على الحقوق السياسية للمرأة وضرورة القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعمل، والمساواة بين الرجل والمرأة في تمثيل حكومتها على المستوى الدولي وحقها في إكتساب الجنسية والإنتخاب ومنحها الأهلية للإنتخاب. جاء في هذه الإتفاقية أيضا حق المرأة في المساواة أمام القانون وفي جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية، خاصة تلك المتعلقة بالإستحقاقات الأسرية والعائلية وفي مجال التعليم والثقافة والعمل وبالمساواة في الأجر والترقية والأمن الوظيفي والضمان الإجتماعي. ونصت أيضا بنود هذه الإتفاقية على وجوب الرعاية الصحية، وحصول المرأة على كافة الخدمات والمرافق الأساسية التي تضمن لها هذه الرعاية،

[4]The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women

كما نصت على ضرورة منح المرأة الأهلية القانونية في الأمور المدنية مثل إبرام العقود وإدارة الممتلكات وغيرها، مثلها مثل الرجل ودون إذن زوجها. ونصت أيضا على ضرورة التساوي في المسؤولية داخل إطار الحياة الأسرية، مما يتطلب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل وفي دور المرأة في المجتمع والأسرة.

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة في 1994: من أهم ما جاء فيه:

- أن نشاط المرأة في الأسرة نشاطا إقتصاديا غير مدفوع الأجر
- ضرورة تغيير الهياكل الأسرية وإلغاء الأدوار
- تحسين مركز المرأة وتنظيم الأسرة السليم عاملان أساسيان في خفض معدلات الخصوبة
- الحق في التمتع بحياة جنسية مرضية ومأمونة، وقدرتهم على الإنجاب وحريتهم في تقرير الإنجاب وموعده وتواتره(في إطار الصحة الإنجابية)، وقد تم التأكيد على حرية الجنس والحقوق الجنسية بإعتباره حقا لجميع الأفراد بما فيهم المراهقين مع مراعاة توجيههم في ذلك بالنصائح والوسائل لتفادي الحمل والأمراض بدون إكراه وتمييز وعنف.(تقرير الأمم المتحدة، 2002، ص11)

لقيت قرارات هذا المؤتمر معارضة شديدة من طرف رجال الدين والكثير من الجمعيات حتى في الدول الغربية لأنه دعا إلى حرية الجنس والإجهاض والإقتران.

المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين 1995:

كان الهدف من هذا المؤتمر إزالة كل العقبات التي بقيت تحول دون مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية في جميع مجالات الحياة الخاصة بالتنمية، كالتعليم، الصحة، العمل والإقتصاد وغيرها. وقد ورد في وثيقة عن منظمة العفو الدولية سنة 2010 بعنوان بكين+15 إحقاق حقوق المرأة (file:///C:/Users/pc%202012/Downloads/act770052010ara.pdf)، أن مجالات الإهتمام الحاسمة لإعلان ومنهاج عمل بجين هي: المرأة والفقر، تعليم وتدريب المرأة، المرأة والصحة، العنف ضد المرأة، المرأة والنزاع المسلح، المرأة والإقتصاد، المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار، آليات النهوض بالمرأة، الحقوق الإنسانية للمرأة، المرأة والإعلام، المرأة والبيئة، والطفلة.

وجاء فيها أيضا أنه لقي إستجابة 189 دولة، وأن ما جاء في هذا المؤتمر لا يختلف كثيرا عما جاءت به وثيقة مؤتمر القاهرة، غير أنه ركز على تمكين المرأة ودورها في الأسرة مع التأكيد على الحقوق الإنجابية والحقوق الجنسية بإعتباره مبدءا دوليا من مبادئ حقوق الإنسان، وعلى ضمان مشاركة المرأة في الحياة العامة وضرورة إلغاء الأدوار على أساس الإختلاف بين الجنسين. وعلى أن السبب الحقيقي والعميق الذي حصر المرأة في العمل المنزلي هو إستعبادها لوظيفة التناسل.

إضافة إلى المؤتمر العالمي بمكسيكو سنة 1975 الرامي إلى القضاء على التمييز ضد المرأة، وكوبنهاجن بالدانمرك سنة 1980 الذي تم فيه التشديد على التعليم والعمل والصحة، ومؤتمر نيروبي بكينيا سنة 1985 الذي حددت فيه إستراتيجيات خاصة للنهوض بالمرأة.

ومنذ سنة 1990، ومنظمة الأمم المتحدة تصدر تقارير سنوية بلغ عددها أكثر من 40 تقريرا إقليميا، يتعلق بالتنمية البشرية تتضمن تحاليل وتوصيات واضحة على صعيد السياسة العامة، تدور قضاياها بصفة خاصة حول موضوع التمكين السياسي وقضية عدم المساواة خاصة في البلدان العربية. وأصدرت أيضا أكثر من 700 تقرير وطني تخص 140 بلد تتعلق بالتنمية البشرية وسياستها العامة، يتم التطرق فيها للمسائل الإنمائية مثل بطالة الشباب، ومسألة عدم المساواة بسبب الجنس أو الإنتماء العرقي...، وذلك عن طريق إستشارات وأبحاث تجرى على الصعيد المحلي (تقرير الأمم المتحدة خاص بالتنمية البشرية، 2013، صفحة غير مرقمة)

ومن الرسائل الأساسية التي جاءت بها هذه التقارير الخاصة بالتنمية البشرية أن النمو الإقتصادي وحده لا يحقق تقدما تلقائيا في التنمية البشرية. فالسياسات المناصرة للفقراء والإستثمارات في إمكانات الأفراد بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة والتشغيل هي التي تتيح للجميع إمكانية الحصول على العمل اللائق وتحقيق التقدم الثابت(تقريرالأمم المتحدة خاص بالتنمية البشرية، 2013، صiv).

وقد تم إقتراح أربع مجالات في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 بعنوان "نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع" للإستمرار بزخم التقدم الإنمائي وهي المساواة بين الجنسين، إعلاء صوت المواطنين وتمكينهم من المشاركة خاصة منهم الشباب، ومواجهة الضغوط البيئية ومعالجة التغيرات الديمغرافية.

وجاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2016، بعنوان التنمية للجميع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، ص3) أن ما حققته الإنسانية من إنجازات على مدى 25 سنة الماضية يبعث الأمل في تغيرات جذرية ممكنة، حيث يشارك الناس أكثر فأكثر في التأثير على المسارات التي تطبع حياتهم، وباتت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بعدا رئيسيا في أي خطاب إنمائي، ويتسع مجال النقاش والحوار لينفتح ولو ببطء على قضايا كانت من المحرمات كالتوجه الجنسي، والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وغيرها.

وفي نفس التقرير تم التأكيد على أن العالم أمام خطة طموحة لتنفيذها في مدة أقل من 15 سنة أي قبل حلول سنة 2030، لها أهمية حاسمة في سد الفجوات في التنمية البشرية، بسعيها لصون الحريات لكل إنسان، والتركيز على العديد من المجالات الأساسية منها الحد من أوجه اللامساواة وكفالة المساواة بين الجنسين. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، ص4)

وفيما يتعلق بتحسين الفرص للنساء تم في هذا التقرير أيضا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، ص12)، أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أصبح مطلبا رئيسيا في أي خطاب إنمائي، وأن للإستثمار في الفتيات والنساء منافع متعددة الأبعاد، وتم التأكيد فيه أنه لو تمكنت الفتيات في البلدان النامية من إتمام مرحلة التعليم الثانوي لإنخفض معدل وفيات الأطفال إلى النصف، وأن النساء أيضا يحتجن إلى الدعم لمواصلة التعليم العالي لاسيما في العلوم والتكنلوجيات والهندسة والرياضيات، حيث سيتركز الكثير من الطلب على التعليم في المستقبل. وعلى المرأة أيضا أن تجمع بين العمل لقاء أجر خارج المنزل وعمل الرعاية من دون أجر داخل المنزل، وأن توازن بين دورها في الإنتاج ودورها في الإنجاب، ... . ومن تدابير تشجيع دور المرأة في زيادة المشاريع إعتماد إطار قانوني لإزالة الحواجز التي تحول دون إمتلاك المرأة للأراضي خاصة في القطاع الزراعي، ... وفي شروط التكافؤ بين الجنسين في الإختيار والتوظيف وآليات التحفيز على إبقاء المرأة في العمل، ما يحسن حضور المرأة في القطاعين العام والخاص وينبغي أن تكون معايير ترقية الرجل والمرأة إلى المناصب العليا الإدارية متعادلة، على أساس المساواة في الأجر عن العمل المتساوي، والتوجيه والتدريب والرعاية من الإجراءات التي تساعد في تمكين المرأة في مكان العمل... .

ترى الدكتورة سامية منيسي في كتابها المرأة في الإسلام، أن ما نصت عليه هذه المؤتمرات والإتفاقات الدولية المتعاقبة حث عليها التشريع الإلهي الذي لم يترك أي جانب من جوانب الحياة الخاصة بالمرأة وصيانة كرامتها وحقوقها إلا وقد شرع له وقنن له، ما يحفظ لها حقها فيه كما حدد لها واجباتها حول المحيطين بها (الأب، الإبن، الزوج، ...) لتسير الأسرة إلى الهدف المنشود في تكافل وتضامن دون تقصير. وأضافت بأن المساواة في الحقوق والواجبات هو أول وأهم ما قدم الإسلام للمرأة حيث إهتم بالمرأة ورفع قدرها وكرمها ومنح لها كافة الحقوق كونها النصف الثاني في المجتمع (سامية منيسي، المصدر السابق، ص185،187).

فقد جاء في سورة التوبة الآية 71 في قوله عز وجل: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (71)﴾

وفي سورة النساء الآية 124 في قوله عز وجل: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا (124)﴾

وأكدت الدكتورة منيسي أيضا أن الإسلام أول من أعطى المرأة حقها السياسي في المبايعة والإشتراك في نظام الدولة، كما كان أول من حرص على المساواة بين الرجل والمرأة في كافة المجالات في الحقوق والواجبات وأول من نهى عن البغاء والمتاجرة بالنساء (سامية منيسي، المصدر السابق، ص166،171)

وقد جعل الإسلام أيضا العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، ولم يمنع المرأة من الخروج للعمل ومساعدة الزوج، فقد كانت المرأة في صدر الإسلام تعمل عطارة وتاجرة وماشطة وطبيبة وشاعرة وكانت تشتغل في الدباغة والحياكة وغيرها... . وكانت تكسب أموالا وتنفق منها، وأكدت الدكتورة سامية منيسي في كتابها الموسوم بالمرأة وتنظيم الأسرة في الإسلام إلى أن خروج المرأة للعمل يجعلها تميل إلى تحديد أسرتها تحديدا وتنظمه تنظيما يتفق وظروفها، لذلك كان عمل المرأة من أكبر العوامل التي تنظم أسرتها، تؤدي أيضا إلى إرتفاع مستواها المعيشي والإجتماعي ولا جدال في أن عمل المرأة أساسي وجوهري إلا إذا تعارض مع مصلحة أسرتها وأطفالها (سامية منيسي، 1996، ص57)

ومنح الإسلام المرأة حقوقا قبل دخولها الحياة الزوجية وفي الحياة الزوجية وحتى في حالة إستحالة العشرة الزوجة (سامية منيسي، المصدر السابق، ص174) وغيرها من الحقوق والواجبات التي تصون وتضمن للمرأة حقها كأم وزوجة وأخت وكمسئولة.

2. الإهتمام الدولي بالقضاء على الزواج المبكر للإناث:

في التقرير رقم 7 الصادر في مارس2001 لمنظمة اليونيسيف حول الزواج المبكر أكدت فيه أن العديد من الدراسات التي قامت بها عن الزواج المبكر أثبتت أن من أهم أسبابه الفقر وحماية البنات (UNICEF, digest innocenti N°7, 2001, p1) وأن من أهم ما قامت به هذه المنظمة للقضاء على الزواج المبكر للفتيات، يتمثل في رفع حظوظ الأطفال في التعليم والتأهيل المهني، حيث تعتبر هذه المنظمة الزواج المبكر للإناث بصفة خاصة وسيلة من وسائل العنف وإنتهاك لحقوق الإنسان، لأن له تأثير كبير على الحالة النفسية والفزيولوجية والعاطفية، وتمنع الفرد من التعليم وتطوير الذات وهو من الناحية الديمغرافية مساعد على الأمومة المبكرة (UNICEF, digest innocenti N°7, 2001, p2).

وتؤكد مجموعة البنك الدولي[5] في مقال نشر سنة 2017 بعنوان تعليم الفتيات.. وضع نهاية لزواج الأطفال (الموقع الالكتروني لمجموعة البنك الدولي)، أنا الإناث اللواتي يقل سنهن عن 18 سنة من العناصر القوية للتغيير الإجتماعي والإقتصادي، وأنها تلتزم بإبقائهن في المدارس والتعليم بإعتبار ذلك أفضل السبل لإنهاء زواج الأطفال، وأضافت أن كل سنة تمضيها الطفلة في التعليم الثانوي تقلل من إحتمالات زواجها قبل بلوغ الثامنة عشر من عمرها بنسبة خمس نقاط مئوية أو أكثر في العديد من البلدان، وأن إنهاء زواج الأطفال يشكل أحد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وجاء فيه أيضا أن الدراسات التحليلية لمجموعة البنك الدولي تشير إلى أن إنهاء زواج الأطفال أمر مفيد إقتصاديا لأنه يمكن من وضع حد للحمل في سن مبكرة ويقلص معدلات الخصوبة والنمو

[5] هي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، تتألف من خمس مؤسسات هي " المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار، الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، مؤسسة التمويل الدولية، المؤسسة الدولية للتنمية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير" يجمعها إلتزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة. تعمل من أجل تقديم حلول مستدامة لتقليص الفقر وبناء الرخاء المشترك في البلدان النامية.

السكاني بمقدار العشر في البلدان التي يتفشى فيها. وأنه يساهم في زيادة المكاسب المحتملة التي تجنيها المرأة في سوق العمل. وبتخفيض نسب الأمهات القاصرات ستنخفض مخاطر وفيات الأطفال قبل بلوغ السن الخامسة ومخاطر تأخر النمو الجسماني عند مواليدهم.

- المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والزواج المبكر:

صدرت مجموعة من المعاهدات الدولية تحدد القوانين الخاصة بالزواج تتعلق بالسن، الموافقة على الزواج والمساواة في الزواج(UNICEF, digest innocenti N°7, 2001, p3) يمكن تلخيصها فيما يلي:

- المادة 16 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان DUDH[6] لسنة 1948 حدد سن البلوغ عند الرجل والمرأة للزواج وشدد على ضرورة المساواة في الحقوق فيما يتعلق بالزواج (أثناء الزواج، وبعد فسخه) وعلى حرية الإختيار في الزواج لكلا الطرفين.
- المادة 1، 2 و3 من الإتفاقية الخاصة بالقبول بالزواج، السن الأدنى للزواج، وتسجيل عقود الزواج لسنة 1964 نصت على مايلي: *لا يمكن عقد أي زواج دون رضا الطرفين، *يحدد السن الأدنى للزواج بـ15 سنة ولا يسمح بعقد الزواج قبل 15 سنة إلا للضرورة *ضرورة تسجيل عقود الزواج
- المادة 1.16 من المعاهدة الخاصة بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة لسنة 1979 وتنص على تحقيق المساواة بين الرجال والنساء * نفس الحقوق في الزواج * نفس الحق في الإختيار الحر لشريك الحياة الزوجية * لا يتم عقد الزواج إلا برضا الطرفين رضاء كاملا لا إكراه فيه.
- المادة 21 من الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاه الطفل لسنة 1990 ألحت على ضرورة منع زواج الأطفال وإتخاذ التدابير القانونية اللازمة لذلك، وعلى تحديد سن 18 سنة كحد أدنى للزواج بإعتبار أن كل شخص أقل من 18 سنة يعد طفلا.

وفي الوقت الذي تنادي فيه هذه القرارات مشددة على ضرورة تأخير سن الزواج وإحترام الحقوق والحريات، تنادي منظمة العفو الدولية والعديد من المنظمات غير الحكومية لضمان الحقوق الجنسية

[6] Déclaration universelle des droits de l'homme

لجميع النساء، عن طريق إتاحة وإدامة الظروف الضرورية لهن لتقرير هويتهن الجنسية والعيش في أشكال متنوعة من الأسر، وممارسة إستقلالهن في صنع القرار، وإختيار حياة جنسية مرضية وآمنة وممتعة، والعمل مع الحركات الإجتماعية التي تدافع عن حقوق الأشخاص الذين لا يتسق تعبيرهم الجنسي والخاص بالنوع الإجتماعي مع النماذج الجنسية المعهودة، والتمتع بالمساواة في النوع الإجتماعي وعدم التعرض للتمييز بسبب أي جانب من جوانب الهوية، كالعنصر والأصل العرق، والنوع الإجتماعي والعمر وغير ذلك، كما جاء في توصيات منظمة العفو الدولية في الوثيقة رقم ACT 2010/005/77 الصادرة في فبراير 2010 بعنوان بكين+15: إحقاق حقوق المرأة. (موقع منظمة العفو الدولية)

3. أثر التعليم على الزواج والحياة الأسرية:

تطور التعليم وتحسن المستوى الدراسي ساهم بشكل كبير في تمديد فترة العزوبة وتأخير سن الزواج وبالتالي تقليص معدلات الزواج وزيادة معدلات العزاب، كما منح أيضا الشباب من الجنسين فرصة التخطيط لحياة زوجية ناجحة وفرصة إختيار سن الزواج وشريك الحياة.

يرى الدكتور حسن الساعاتي أن إنتشار التعليم بين الجنسين في المدارس والمعاهد والجامعات هو الظاهرة الأبرز التي أثرت أعمق تأثير في الأفكار والمعتنقات، فغيرت كثيرا من عادات الناس وأعرافهم وتقاليدهم، وظهر ذلك بشكل واضح في علاقاتهم الإجتماعية وتعاملاتهم في مختلف الهيئات الإجتماعية وعلى رأسها الأسرة، إذ سادت صفات الفردية والتحرر وإستقلالية السكن والفكر عن الآباء الكبار الذين يعدون من وجهة نظر أبناءهم جيلا مختلفا عنهم.(حسن الساعاتي، 1996، ص24)

وقد أكد تقرير إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة الموسوم بالسكان والتعليم والتنمية، أن التعليم يؤدي دورا رئيسيا في التنمية الوطنية، إلى جانب كونه عنصرا هاما جدا بالنسبة لرفاه الفرد، فمن خلال التعليم تصبح للأفراد القدرة على الإختيار وإتخاذ القرارات في مجالات مثل العمل ومكان الإقامة وحجم الأسرة والصحة وأسلوب الحياة والنمو الشخصي، وعلى مجموع هذه الخيارات والقرارات الفردية التي تترتب عليها نتائج هامة جدا بالنسبة للسكان (تقرير الأمم المتحدة، 2003، صiii).

وجاء فيه أيضا أن المستوى التعليمي شرطا أساسيا للحصول على الوظائف المرغوب فيها وتحقيق الإرتقاء الإجتماعي، بينما يتسبب الزواج المبكر في إضاعة فرص هامة. كما أشارت النتائج التي توصل إليها هذا التقرير إلى أن الأمية مؤشر من المؤشرات القوية لتفشي الفقر وأن التعليم الإبتدائي يقوم بدور حافز في تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في أواسط أفقر فئات المجتمع بمن فيها من الفتيات وسكان القرى والأقليات. وأن توسيع إمكانيات التعليم يشكل إحدى أقوى الوسائل لتحسين هذه الأوضاع، وهي أقوى الوسائل التي تستعين بها الحكومات من أجل تشجيع نمو الدخل والمساواة (تقرير الأمم المتحدة، 2003، ص60،61).

وقد إتضح جليا من خلال عرضنا لأهم القوانين والسياسات والبرامج المنتهجة لتحسين وضع المرأة على التركيز على عنصر التعليم ورفع المستوى التعليمي للإناث بصفة خاصة لتمكين المرأة من المشاركة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وغيرها، وقد كان التقليل من الإنجاب هو الغاية الأولى للمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومختلف القرارات والمؤتمرات والسياسيات التي سعت لتحقيقه، من خلال إشراك المرأة في جميع مجالات الحياة جنبا إلى جنب مع الرجل للوصول إلى أهداف التنمية وتحقيق التنمية المستدامة.

فقد أثبتت العديد من الدراسات، أن للتعليم علاقة مباشرة بتوقيت بداية الدخول في الحياة الإنجابية وبتأخير سن الزواج، وله دور إيجابي على الخصوبة وإستعمال موانع الحمل، نتيجة مشاركة المرأة في سوق العمل، فالتعليم يزيد من فرصة الحصول على دخل من سوق العمل ومنه تقليل فرص الحمل والإنجاب، (كلما كان المستوى التعليمي للمرأة مرتفعا كلما كانت فرصها في العمل أكبر وكلما قلت نشاطاتها غير السوقية أي داخل البيت بما في ذلك تربية الأبناء ومن تم التقليل من الإنجاب)(فيصل بوطيبة، أطروحة دكتوراه، ص36).

وتم التأكيد في تقرير إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية التابع للأمم المتحدة، على أن للتعليم صلة متينة بمجموعة كبيرة من أوجه السلوك الديمغرافي، وأن لإنتشار التعليم أهمية محورية في التحول الديمغرافي وإنتقال الخصوبة من مستويات عالية إلى مستويات منخفضة، وأن للتحصيل التعليمي صلة وثيقة بالتفاوت بين البلدان في مستويات الخصوبة والوفيات(تقرير الأمم المتحدة، 2003،

ص1،2). وتم فيه التأكيد أيضا على أن التعليم يؤثر تأثيرا كبيرا على توقيت الولادات الأولى وعلى البقاء بدون أطفال أكثر مما يؤثر على مستوى الخصوبة (تقرير الأمم المتحدة، 2003، ص42).
عملية تعليم المرأة وتمكينها وإدماجها في جميع القطاعات لم تؤثر على الخصوبة والإنجاب فقط، بل أدت أيضا إبتعاد الأفراد عن التفكير النمطي في الحياة الأسرية، وأثر على حياتهم فرادى وجماعات. فقد أثر على العادات والتقاليد والأعراف السائدة وسمح بتغيير الأدوار كونه مصدرا للقوة.

أكد الدكتور عبد القادر القصير في حديثه عن أبرز التغيرات التي ظهرت آثرها في تركيب الأسرة في كل مكان في العالم، أن التعليم هو الذي دفع عجلة التغيير النسوي دفعة قوية وأدى إلى ما سماه بالإنقلاب النسوي، لأنه أوجد لدى المرأة وعيا واضحا بذاتها ومركزها ومكانتها ودورها في الأسرة والمجتمع على حد سواء، وهو الذي دفع بها للوصول إلى مناصب ووظائف كانت في زمن ليس ببعيد حكرا على فئة الذكور، وأضاف في نفس السياق إلى أن تعليم المرأة مكنها من التحرر بالتدريج من سيطرة الرجل وسلطان التقاليد والحرمان السياسي الذي كان مفروضا عليها (عبد القادر القصير، 1999، ص83). فقد فتح لها الدخل المادي ومساهمتها في نفقات الأسرة الأبوية وأسرتها الخاصة مجال المساهمة في إتخاذ القرارات وتسيير الشؤون الأسرية، من أهمها قرار إختيار الزوج وشروط الزواج وسن الزواج والإنجاب وغيرها.

وفي تأثير التعليم على الزواج المبكر جاء في دراسة الدكتور عبد الرحيم عمران، أن التعليم هو السبيل الوحيد لتغيير الطابع البدوي عند أولئك الذين لا يعيشون في الريف، والذين يميلون إلى طابع الزواج المبكر والأسرة الكبيرة(عبد الرحيم عمران، 1988، ص379)، وكما سبق وأن ذكرنا عما جاء في تقرير مجموعة البنك الدولي سنة 2017 حول تعليم الفتيات كحد لزواج الأطفال، لأنه يقلل من إحتمال زواج الإناث قبل سن 18 سنة، وجاء فيه أيضا الفتيات اللائي أكملن تعليمهن الثانوي يتمتعن بصحة أفضل ومشاركة في سوق العمل الرسمي، وقدرة على زيادة دخلهن ثم التزوج لاحقا وإنجاب أطفال أقل، وتوفير رعاية صحية وتعليم أفضل للجيل القادم وهذه العوامل مجتمعة يمكن أن تساعد في إنتشال الأسر والمجتمعات المحلية والأمم من براثن الفقر(موقع البنك الدولي :http ://www.albankaldawli.org/).

وفي تغيير صيغة تقرير التنمية البشرية إلزام واضح للحكومات من أجل تمديد سنوات الدراسة للرفع من مؤشر التنمية البشرية، حيث كان يعتمد في حسابه قبل سنة 2010 على كل من معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ونسب الإلتحاق الإجمالية بالمدارس الإبتدائية والثانوية والعليا، ثم تم تغيير صيغته منذ تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 ليصبح المعدل الحسابي للمدة المتوسطة للتمدرس والمدة المتوقعة للتمدرس.

III. مستجدات الحياة الأسرية والزواجية في الجزائر:

عرف نظام الزواج والأسرة تغيرات عميقة بعد المجهودات الكبيرة المبذولة لتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية، والتي ركزت أساسا على تعميم التعليم ومجانيته، وتطبيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات ومبدأ تكافؤ الفرص والقضاء على كل أشكال التمييز حسب الجنس، من أجل الحصول على اليد العاملة المؤهلة التي يمكن أن ينجح بها مشروع التنمية والتنمية المستدامة من جهة، وإشراك المرأة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية وفي إتخاذ القرارات من جهة أخرى، من أهم هذه التغيرات نذكر.

1. تراجع السلطة الذكورية

فقد تقلصت السلطة الذكورية على المرأة سواء كانت إبنة أو زوجة أو أخت، نتيجة إرتفاع مستواها التعليمي وإستقلالها المادي بعد أن كانت الأسرة الجزائرية التقليدية تتميز بالهيمنة الذكورية، حيث كانت سلطة الأسرة نشاطاتها الإجتماعية والإقتصادية وكذا تسيير ممتلكاتها بيد الأب والإبن الأكبر، كما كانت تتميز أيضا بضعف تمدرس الإناث وإنحصار نشاطاتهن داخل البيت، وبالمراقبة والسيطرة الكبيرة على المراهقين والعزاب النساء منهم بصفة خاصة، وقد كان نظام الأسرة في الجزائر يركز على قيمة الشرف والمكانة الإجتماعية للعائلة أو العشيرة، ولهذا كانت تسمح بزواج أبنائها حتى بدون موافقة الطرفين وفي سن مبكر جدا، وبزواج القرابة، إضافة إلى ذلك كانت فيها المرأة تتميز بالضعف وكثيرا ما تخير بين العيش مع زوجة أخرى لزوجها أو الطلاق، نتج عن هذا النظام الزواجي إرتفاع شدة الزواج، عزوبة نهائية نادرة جدا، وإرتفاع معدلات الطلاق. (Kamel Kateb, 2011, p2)

2. تقلص حجم الأسرة وتراجع الأسر الموسعة

كانت الأسرة الممتدة نموذجا سائدا يميز الأسرة الجزائرية يعيش فيها مجموعة من الأسر النووية، يتشاركون في حياة إجتماعية وإقتصادية واحدة كل فرد فيها وصل سن الزواج يمكن له أن يضم أسرته الصغيرة إلى أسرته الأصلية دون مشقة وعناء في البحث عن مسكن، فقد عرّف الأستاذ بوتفنوشنت الأسرة الجزائرية التقليدية على أنها: "وحدة إجتماعية حيث الأبناء والأحفاد لا يتركون الأسرة الأم، يشكلون أسرا زواجية صغيرة تابعة للعائلة ويعيشون تحت سقف واحد"(بوتفنوشنت، 1986، ص30) إلى أن التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وحتى السياسية التي تعرض لها المجتمع غيرت من

نمط الأسرة إلى أسر نووية مستقلة تهدف إلى مستوى معيشي أفضل، وساهمت بدرجة كبيرة في رفع سن الزواج الأول وزيادة معدلات العزوبة وبالتالي تراجع في معدلات الزواج.

عملية التغير ووتيرة التغير في نمط الأسرة زادت من حدة أزمة السكن وجعلت من مسألة السكن أحد أهم المشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي تواجهها الأسر الجزائرية، (رغم أن أزمة السكن وضيق المساكن من أهم الأسباب التي دفعت إلى تغيير نمط الأسرة) حيث فاقت طلبات السكن الإمكانيات المادية الوطنية المتوفرة مما أثر بشكل مباشر على السلوكات الديمغرافية للعائلات الجزائرية كالزواج والطلاق والإنجاب....

فحسب نتائج التعدادات الخمس(الديوان الوطني للإحصائيات ONS) تبين أن متوسط حجم الأسرة قد إرتفع بين 1966 و1987 من 5.9 شخص في الأسرة إلى 7.1 شخص/الأسرة، ثم بدأ في التراجع ليصل إلى6.6 شخص في الأسرة سنة 1998 و5.9 شخص/الأسرة سنة 2008، تراجع متوسط حجم الأسرة مع نهاية الثمانينات لم يكن بسبب تراجع الولادات فحسب وإنما إلى كثرة تفكك الأسر الممتدة إلى أسر نووية، فقد أثبتت الإحصائيات الوطنية أن نسبة الأسر الممتدة كانت تقدر سنة 1966 وسنة 1977 بحوالي21% مقابل تقريبا59% من الأسر النووية، وفي 1987 قدرت نسبة الأسر النووية بـ65.1% وتراجعت نسبة الأسر الممتدة إلى20.8%، وفي سنة 1998 تجاوزت نسبة الأسر النووية71% ووصلت نسبة الأسر الممتدة إلى أقل من 14%. وحسب المسح الوطني حول صحة الأسرة لسنة 2002، فقد تجاوزت نسبة الأسر النووية 74% في حين بقيت نسبة الأسر الممتدة تقدر بحوالي 14%، وبذلك تكون نسبة الأسر النووية قد زادت بحوالي 15 نقطة على حساب الأسر الموسعة بين 1977 و2002 بزيادة رغبة الأبناء في الإستقلال عن أسر آباءهم.(راشدي خضرة، 2013، ص150)

3. تغير مكانة المرأة في المجتمع ودورها في الأسرة:

على المستوى الوطني يعتبر ميثاق طرابلس في سنة 1962 وميثاق 1976 من أهم المبادرات التي تم فيهما الإقرار بدور المرأة وضرورة مشاركتها في الحياة السياسية والإجتماعية، وبذلت الجزائر جهودا كبيرة لتحسين وضع المرأة الجزائرية وإشراكها في شتى مجالات التنمية، كما سعت إلى محاربة

كل أشكال العنف التي تمس حياة وحرية المرأة، عن طريق سن قوانين وعقوبات من جهة ورفع مستواها التعليمي والإجتماعي والصحي ... من جهة أخرى.

وفي رد على الإستبيان الذي قدمته الأمم المتحدة والموجهة للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين 1995، ونتائج الدورة الإستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة سنة 2000، أكدت الحكومة الجزائرية على إصرارها وجهودها الكبيرة الرامية إلى إشراك المرأة في التنمية الوطنية تحقيقا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وإلتزاما بالمبادئ والقرارات الدولية، حيث تسعى الجزائر إلى تقليص الهوة بين الدور الذي يقوم به الرجل والذي تقوم به المرأة في عملية التنمية، إضافة إلى تعزيز دور المرأة وضمان حقوقها في المجتمع، وأكدت أيضا دعمها الكبير لعمل المرأة بإستحداثها آليات تشغيل كان فيها للمرأة نصيب معتبر (منها: 65% من عقود ما قبل التشغيل، 30.5%من القروض المصغرة، 12.1%من المؤسسات المصغرة)، كما جاء فيه أيضا أن تدعيم تشغيل المرأة طال أيضا المرأة الماكثة بالبيت حيث تم إنشاء أسواق لبيع منتوجات المرأة الماكثة بالبيت بهدف تحسين مستواها المعيشي. (موقع الأمم المتحدة www.un.org:)

ساهمت مختلف القوانين والمراسيم الدولية والوطنية الرامية إلى تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين، إلى ولوج المرأة عالمي التعليم والشغل بإختلاف نشاطاته وقطاعاته، وقلص الهوة بين الدور الذي يقوم به كل من الرجل والمرأة لدفع عجلة التنمية، كما سمح لها بتعزيز دورها وضمان حقوقها في المجتمع. فقد تراجعت نسب الأمية لدى النساء وإرتفع مستواهن الدراسي، وعرفت نسب إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي والجامعي إرتفاعا كبيرا وصلت إلى أكثر من 58%. هذا ما شجع المرأة وسمح لها بالإستحواذ على 31.8% من المناصب في الوظيف العمومي، وأن تمثل نسبة 53% من هيئة التدريس ونسبة 62% تقريبا من مجموع المؤطرين في مجال التربية الوطنية، 65% في قطاع الصحة، 41.4% من العدد الإجمالي للقضاة، إضافة إلى توليها منصب رئاسة المحكمة ومجلس الدولة ومجلس القضاء ومنصب محضر قضائي، ومنصب محافظ بيع بالمزاد العلني وترجمان رسمي ومناصب عدة في المجال العسكري والأمن الوطني وحتى في المجالس المنتخبة... (تركي حسان، حجام العربي، 2016،العدد الثالث، ص8) والتي كان أغلبها حكرا على الرجال.

سمح إرتفاع المستوى التعليمي للإناث أيضا بالإستفادة من مختلف المشاريع الوطنية المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM وجهاز دعم الإدماج المهني DAIP وغيرها.

وبذلك أضيف للمرأة دورا جديدا تشارك به في المجتمع داخل وخارج الأسرة، ومنحها قوة رفض وفرض وقبول القرارات المتعلقة بها وإختيار ما تراه مناسبا لحياتها الإقتصادية والإجتماعية والنفسية... . مما أدى إلى تغير كبير في العادات والتقاليد والأعراف المرتبطة بالزواج، وكان لذلك أثر كبير على معدلات العزوبة وسن الزواج الأول عند الإناث وإلى تقليص الفارق بين الزوجين.

4. الزواج قبل السن القانوني في الجزائر:

بعد أن كان الزواج في الجزائر مسموحا بداية من سن البلوغ، توالت المحاولات الوطنية والدولية للرفع منه ومنع زواج الأطفال، من أهمها تلك المتعلقة بمجانية وتعميم التعليم وإجبارية التعليم الأساسي، فقد تراجع كثيرا الزواج المبكر وتقريبا إختفى الزواج في سن البلوغ حيث تراجعت نسبة الزواج عند النساء في سن أقل من 15 سنة إلى أن وصلت إلى أقل من 1% حسب نتائج آخر مسحين عنقوديين وطنيين (MICS4, MICS3). وحسب آخر تعديل في قانون الأسرة الجزائري سنة 2005، حدد السن القانوني للزواج في الجزائر بـ19 سنة للجنسين فعرفت بذلك نسبة النساء المتزوجات قبل سن 18 سنة تراجعا بـ1.8 نقطة بين 2006 و2012 (7.8% و6%)

سجل التراجع في المناطق الريفية (بـ2.2 نقطة) أكثر من المناطق الحضرية (بـ 1.3 نقطة) حيث قدرت نسبة المتزوجات في سن أقل من 18 سنة في المناطق الحضرية بين 2006 و2012 بـ6.6% و5.3% على التوالي، بينما قدرت بـ 9.4% و7.2% في المناطق الريفية في نفس الفترة الزمنية. وقد كان لتحسن المستوى التعليمي للإناث دورا كبيرا في هذا التراجع، حيث أثبتت نتائج نفس المسحين أن نسبة المتزوجات في سن أقل من 18 سنة تنخفض كلما قل سن النساء، وأن نسبة المتزوجات في هذا السن من اللواتي ليس لديهن مستوى دراسي قدرت بـ17.6% سنة2006 و16.4% سنة 2012، وكلما زاد المستوى الدراسي قلت نسبة المتزوجات في هذا السن فقد قدرت بأقل من 5% في كل من المستوى المتوسط، الثانوي والجامعي في كل مسح.(MICS4, MICS3)

وتؤكد نتائج المسحين أيضا أن للزواج في سن أقل من 18 سنة علاقة وطيدة بمستوى الفقر، حيث قدر فارق نسبة المتزوجات في هذا السن بين الأكثر فقرا والأكثر ثراء بـ5.3 نقطة سنة 2006 و4.1 سنة 2012.(MICS4, MICS3)

تراجع نسبة النساء المتزوجات في السن الأقل من 18 سنة وتزايد نسبة النساء المتزوجات من فئة السن 15–19 سنة تثبت تأثير تحديد قانون سن الزواج على الأفراد الراغبين في الزواج المبكر. حيث عرفت نسبة النساء المتزوجات في فئة السن 15–19 سنة زيادة بما يقارب مرتين (1.7 مرة) بين 2006 و2012، مست هذه الزيادة المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية ووصلت إلى 4.2% في المناطق الريفية مقابل 2.5% في المناطق الحضرية بينما كانت تتراوح بين 1.8% و1.7% في المنطقتين على التوالي سنة 2006. (MICS4, MICS3)

كما زادت نسبة المتزوجات في هذه الفئة من السن عند كل النساء في مختلف المستويات الدراسية، إلا أنها مست أكثر اللواتي ليس لديهن مستوى دراسي فقد إرتفعت نسبتهن من 6.2% إلى 11.9% في نفس الفترة الزمنية.(MICS4, MICS3)

5. تقلص الفارق بين الزوجين

تعميم التعليم وإرتفاع المستوى الدراسي للإناث سمح بتقليص الفارق بين الزوجين في المستوى الدراسي، فقد أثبتت البيانات الإحصائية السنوية الخاصة بالفترة مابين 1978 و1986 أن نسبة 30% إلى 40% من النساء الجامعيات تزوجن برجال أقل منهن مستوى دراسي، بينما تبين من خلال المسح الوطني الخاص بالأسرة(PAPFAM) لسنة 2002 أن 1 من 5 نساء جامعيات يتراوح سنهن بين 15 و49 سنة تزوجن برجال من المستوى الدراسي أقل من الثانوي. كما أن نسبة النساء الجامعيات اللواتي تزوجن برجال من المستوى الدراسي الإبتدائي أو رجال بدون مستوى تعليمي تراوحت بين 4% و10% سنة 1978 و1986، وقدرت حسب نتائج مسح 2002 بـ4.8%.

إضافة إلى ذلك فقد تزوج ⅓ من الذكور الجامعيين في الفترة السابقة بنساء بدون مستوى دراسي أو لديهم مستوى إبتدائي، بينما قدرت هذه النسبة سنة 2002 بـ21%. إضافة إلى ذلك فالأمهات أصبحن يفضلن أن يتزوج أبنائهن خاصة المتعلمين منهم من زوجات أكثر تعليما (Kamel Kateb, 2011, p10).

بإرتفاع متوسط سن الزواج، وحرية الإختيار الزواجي إضافة إلى توسع فضاء الإختيار تقلص متوسط فارق السن بين الزوجين إلى حوالي 6 سنوات وقد ساهم في ذلك تراجع الزواج المبكر لدى الإناث وإرتفاع مستواهن التعليمي. حيث أثبتت نتائج المسح الوطني لسنة 2006 و2012 أن نسبة النساء المتزوجات في سن 15–19 سنة واللواتي وصل فارق السن بينهن وبين أزواجهن 10 سنوات أو أكثر بلغت 47.8% سنة 2006 و43.5% سنة 2012، بينما تتقلص هذه النسبة إلى 33.9% و28.5% على التوالي عند المتزوجات في فئة السن 20–24 سنة بتقلص الفارق بين الزوجين إلى ما بين 5 إلى9 سنوات.(MICS4, MICS3)

6. زواج القرابة في الجزائر:

بعد أن كان الزواج وسيلة من وسائل التماسك العائلي في المجتمع الجزائري التقليدي، وبعد أن كانت المرأة تعيش في دائرة شبه مغلقة لا تتوفر لها فرصة الزواج إلا في حدود القرابة بعيدة عن فرصة الإختلاط العام، أدى إرتفاع المستوى الدراسي وتزايد حرية الفرد في إختيار شريك الحياة خاصة عند الإناث إلى إكتساب الأفراد القوة القانونية والثقافية والمعرفية والمادية والتي ساهمت في إرتفاع وشيوع الزواج الخارجي من فئات إجتماعية أخرى وتراجع زواج القرابة.

وحسب نتائج المسح الوطني حول الأسرة لسنة 2002، أثبت أن 33.3% من الأزواج تربطهم علاقة قرابة بزوجاتهم، وأنه كما إرتفع المستوى الدراسي للمرأة كلما قلت نسبة زواج القرابة، حيث قدرت نسبة النساء الجامعيات في فئة السن 15 و49 سنة اللواتي لا تربطهن علاقة قرابة بأزواجهن 87.3%، كما ساهمت الهجرة للمناطق الحضرية في إضعاف الروابط القرابية لإرتباط زواج القرابة أيضا بمكان الإقامة حيث يرتفع في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية وقد يرجع ذلك إلى إرتفاع المستوى الدراسي في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية(Kamel Kateb, 2011, p12)

ويزيد إحتمال زواج القرابة كلما قل سن الزواج عند المرأة، إذ يمثل 36% عندما يكون سن المرأة أقل من 18 سنة، وتمثل 3% عندما يفوق سن المرأة 21 سنة، كما يرتبط زواج القربة إرتباطا وثيقا بضعف المستوى الدراسي والحالة السوسيو إقتصادية غير الملائمة، بإعتباره حلا مناسبا لتجاوز الصعوبات المتعلقة بالزواج ولا يمكن إعتباره إختيارا حر (kouaouci ali, 1992, p116, 120)

في حديثه عن زواج القرابة في الأسرة العربية أكد الدكتور عبد القادر القصير أن الزواج من الأقارب كان يمثل الإتجاه السائد للزواج في المجتمعات العربية لأسباب عدة منها: العلم بأخلاق الفتاة، كونه أكثر ضمانا وتجنبا للطلاق في حالة عدم الإنسجام، وسيلة للمحافظة على وشائج القرابة وبقاء الروابط الدموية، قلة المهر، إضافة إلى البعد المادي المتمثل في الإحتفاظ بالثروة داخل العائلة. كما يرى أن زواج القرابة تراجع للأسباب التالية: التحول من القيم الإجتماعية إلى القيم الفردية، إرتفاع المستوى الثقافي في الدول العربية، تراجع سيطرة الآباء عن الأبناء في موضوع زواجهم، الهجرة وتوفر وسائل المواصلات، وإنتشار فكرة إمكانية ولادة أطفال معاقين نتيجة زواج القرابة، إضافة إلى ضعف العلاقات القرابية لإختلاف المصالح وتباعد في الجانب الفكري والمكاني بين الأفراد (عبد القادر القصير، 1999، ص128-137)

7. إختيار شريك الحياة في الجزائر:

كان الإختيار في الزواج في المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية من إختصاص الوالدين تراعى فيه مصالح وطموحات الأسرة، وكان ذلك نتيجة الإرتباط المادي للأبناء بالآباء، حيث كان الابن تابعا لأبيه يعمل معه وتحت إمرته ويسكن معه في البيت العائلي، نشأ على الطاعة والولاء التام، ومجبر على مسايرة الوالدين من أجل ضمان المسكن والعمل ولقمة العيش. وبعد أن كان الزواج والزوج يفرض على المرأة وفي سن مبكر جدا، حاولت الحكومة الجزائرية وإستجابة للمطالب الدولية رفع سن الزواج، ومنح المرأة حق رفض الزواج أو رفض الرجل الذي تراه غير مناسب، حيث فرض على الآباء موافقة بناتهم على الزواج قبل عقده، وقد ساهم في تطبيق هذه القوانين تعميم وإنتشار التعليم خاصة عند الإناث، وإرتفاع مستواهن الدراسي.

وبذلك زادت حرية الأفراد في إختيار شريك الحياة خاصة عند المتعلمين، وتراجعت سلطة أسر الأفراد على زواج أبنائهم، فكلما توفر لدى الشاب مستوى ثقافي وعلمي معين وإستقلالية مادية أصبح قرار زواجه ملكه، وقد زادت الرغبة في حرية إختيار شريك الحياة وزادت الزيجات المبنية على الحب المتبادل والتعارف قبل الخطبة وقبل إستشارة الأهل خاصة عند الإناث. وحسب نتائج المسح الوطني الخاص بالأسرة لسنة 2002 النساء هن الأكثر رغبة في إختيار شريك حياتهن أكثر من الرجال بنسبة 76.4% إناث و74.2% ذكور (kamel kateb, 2015, p184) وأنه كلما إرتفع المستوى

الدراسي للمرأة زادت رغبتها في الإختيار الحر لشريك حياتها، حيث قدرت نسبة الإناث الراغبات في إختيار شريك حياتهن من الإناث اللواتي يتراوح سنهن بين 15 و29 سنة 91% عند ذوات المستوى الجامعي مقابل 41.6% عند الإناث بدون مستوى دراسي من نفس فئة السن (Kamel Kateb, 2011, p15). وتتقلص حرية الشخص في إختيار وقت الزواج والزوجة المناسبة كلما كان تابعا ماديا لأسرته الأصلية، حيث تكون الظروف المادية له تتطلب تدخل ومساهمة الآباء في المصاريف المتعلقة بالتحضيرات الخاصة بالزواج، كما قد يضطر لتكوين أسرته داخل أسرة آبائه إلى حين تحسن الظروف الإقتصادية أو حصوله على مسكن منفرد.

ملكية إختيار شريك الحياة وقرار الزواج عند الأفراد في المجتمع الجزائري لا تعني إقصاء رأي الأهل، فمهما إرتفع المستوى الدراسي وزاد الإستقلال المادي وإستقلالية أسر الأبناء عن أسر الآباء تبقى سلطة المحيط الأسري تلعب دورا هاما في نشأة أسر الأبناء، إذ لا بد من موافقة الأهل على الزواج وتأييد ومرافقة الراغبين في الزواج، ولا بد أيضا أن يكون الأهل مشرفين على عملية تنظيم وترتيب مراسيم الخطبة والزواج حسب العادات والتقاليد.

فبدل الزيجات التقليدية التي كان فيها رأي الأهل أول وأهم مراحل عقد الزواج، ظهرت زيجات مبنية على أساس التعارف والحب والتآلف بين المخطوبين قبل الزواج تتطلب موافقة الآباء ومساندتهم لأبنائهم من أجل الإستقرار وتكوين أسرة.

8. الغلاء في المهور والتباهي في الولائم:

من أهم غايات المهر والوليمة إدخال الفرح والسرور في نفوس الزوجين وأهلهما وزيادة رابطة المودة والرحمة والألفة بينهم، وقد حث الإسلام على ضرورة تيسير المهر وتجنب الإسراف في الولائم، وقد كانت هذه أهم الصفات التي كان يتم بها الزواج في المجتمع التقليدي، إلا أن التحولات والتغيرات التي مست التنظيم الإجتماعي عقدت نظام الزواج وآلية الترابط الإنساني، حيث أصبح المهر وتكاليف الخطبة وحفل الزفاف عبئا ثقيلا على الشباب في سن الزواج، تتم بمظاهر كاذبة كثيرا ما تتسبب في وقوع الأفراد في شباك الديون مما يفسد سعادة الزوجين. فقد أسيئ إستعمال المهر عبر الزمن وأصبح صفقة تجارية أكثر منها تعبيرا عن رباط مقدس (عبد القادر القصير، 1999، ص144)

يرجع السبب في غلاء المهور من جهة إلى محاولة الأسر والآباء إلى تكييف المهور بما يتلاءم والمستوى الثقافي والعلمي والمهني لبناتهم، ومن جهة أخرى إلى غلاء الأسعار وظهور عادات جديدة ومستلزمات إضافية نتيجة التنافس في حفلات الأفراح بين الأسر.

كما ترجع الزيادة الكبيرة في تكاليف الأفراح، إلى تحسن المستوى المعيشي للأفراد، الإستقلال المادي لنسبة كبيرة من المقبلات عن الزواج عن آبائهم، وإلى التغير الثقافي وظهور عادات جديدة نتيجة التبادل الثقافي بين الأمم وتطور وإنتشار وسائل النقل ووسائل الإتصال ووسائل الإعلام المختلفة.

9. إستقلال أسر الأبناء عن أسر الآباء

من بين أهم الأسباب التي ساهمت في تغير النمط الأسري، أن الشباب في سن الزواج حاليا يختلفون ثقافيا عن الشباب في الأجيال السابقة وبروز ما يسمى بصراع الأجيال، فقد تغيرت القيم والأدوار داخل الأسرة تحت تأثير ما وصفه الأستاذ بوتفنوشنت بريح التحرير في العلاقات الإجتماعية والعائلية(بوتفنوشنت، 1986، ص242)، ولم تعد فكرة إنتقال الزوجة للعيش مع أسرة الزوج وفكرة تكوين الإبن أسرته الخاصة وسط الأسرة الممتدة محبذة في أوساط الشباب إلا لظروف قاهرة، خاصة وأن نسبة كبيرة من الزوجات عاملات ولا يمكن لهن الخضوع لقوانين الأسرة الموسعة والتوفيق بين الشغل وبين الضوابط التي تحددها هذه الأسرة، مما يولد توترات متعاقبة بين أفراد وأسر الأسرة الممتدة.

فقد أصبح للمرأة دور إجتماعي جديد نشاطاتها فيه تتجاوز أعمال البيت وتربية الأبناء إلى المساهمة في تنمية الوضع الإجتماعي والإقتصادي للأسرة نتيجة إرتفاع المستوى الدراسي لنسبة كبيرة من النساء من جهة ونتيجة التكاليف المتزايدة لمتطلبات الحياة اليومية من جهة أخرى(طويل شهرزاد،2005، ص55).

أمر آخر شجع على الإهتمام بالمسكن المستقل بعيدا عن الأسرة الموسعة وأسرة أهل الزوج، هو تراجع زواج القرابة وزيادة حرية الإختيار الزواجي بين الأزواج الجدد نتيجة الإحتكاك بين الجنسين في الثانويات والجامعات وسوق الشغل، والذي كان تقريبا منعدما في السنوات الأولى بعد الإستقلال. أي أن الزوجين غالبا ما يكونان من عائلتين مختلفتين، مما يجعل عدم التوافق أمرا محتملا لإختلاف العادات وأسلوب العيش والتربية بين الأسرتين، وكثيرا ما لا تتوافق الزوجة مع طبيعة عيش أسرة

الزوج، مما يؤدي إلى الخلاف الدائم الذي يهدد الحياة الزوجية ويدفع بقوة إلى إشتراط المسكن لإستمرار العلاقة الزوجية.

في ورقة عمل خاصة بالمرأة والأسرة بين الحق والحقيقة في الجزائر لزهية وضاح بديدي ونور الدين سعدي، تم التأكيد على أن زواج القرابة تراجع بين الأزواج الجدد بين 1992 و2002 خاصة عند النساء المتعلمات، وأكدا أيضا على أن نموذج الزواج الجديد يقترب من النموذج الزواجي الأوربي. (بديدي وسعدي، 2014، ص 19)

وكان ما عانته الزوجات في وقت ليس ببعيد من الظلم وسيطرة وإضطهاد أيضا سببا مباشرا على إصرارهن على حصول بناتهن على أعلى الشهادات العلمية وإستقلالهن المادي عن أزواجهن، وكذلك على إستقلال أسر بناتهن عن أسر أهل أزواجهن كي لا يعشن ما عاشته أمهاتهن، حيث يؤكد الدكتور عبد القادر القصير أن زواج المرأة العربية لم يكن يعني فقط دخولها في علاقات إجتماعية وأسرية مع زوجها، بل يعني أيضا دخولها في العلاقات مع أسرته الأصلية حيث تصبح خاضعة خضوعا تاما لأم زوجها بصفة خاصة(عبد القادر القصير،1999، ص126). وقد ترتب على تحرير المرأة تخلصها تدريجيا وبدرجات متفاوتة من سيطرة الرجل وسلطان التقاليد (سامية حسن الساعاتي، 1999، ص44)

التحضر بمعناه الإجتماعي ومعناه الديمغرافي، ساهم بدرجة كبيرة في إستقلال أسر الأبناء عن أسر الآباء، حيث ساهم التغير في العادات والتقاليد والسلوكات الإجتماعية للأفراد إلى الميل للفردانية وتلاشي الروح الإجتماعية وروح التكافل بين أفراد الأسرة، كما أدى أيضا تمركز السكان في المناطق الحضرية إلى الضغط على موارد العيش بها من جهة ولإختلاف نمط الحياة بها من جهة أخرى، حيث سجلت نسبة الإقامة في المناطق الحضرية إرتفاعا كبيرا بين 1966 و2008 حسب البيانات الصادرة من الديوان الوطني للإحصائيات من 30% إلى70%.

مشكلة النزوح الريفي وضيق سكنات المدن أيضا من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم أزمة السكن بالجزائر وتفكك الأسر، فقد عرفت الجزائر بعد الإستقلال توافدا كبيرا لسكان الأرياف على المدن، بحثا عن الأمن والعمل وللتقرب من المرافق الضرورية للعيش التي كانت تكاد تنعدم في

الأرياف كالمدارس والمستشفيات. ومنذ ذلك الوقت لم تعد مساكن المدن كافية لسد حاجة السكان المتزايدة، كما أنها لم تعد تتسع لكل أفراد الأسرة الموسعة وأصبح من اللازم أن يستقل كل فرد بأسرته بعد الزواج.

حيث أثبتت الإحصائيات أن معل شغل المسكنTOLومعدل الأفراد في الغرفة الواحدة TOP، لايزال مرتفعا رغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في مجال الإسكان، ورغم التراجع الكبير لمعدلات المواليد ورغم التراجع أيضا في معدلات الأسر الممتدة فقد وصل معل شغل المسكن إلى 6.4 فرد في المسكن سنة 2008 ووصل معل شغل الغرفة إلى 2.2 فرد في الغرفة بعدما كانت سنة 1992 تقريبا 7.7 فرد في المسكن و2.9 فرد في الغرفة(ouadah rebrab saliha ،2012).

كل ذلك ساهم في تزايد رغبة الشباب في الإنفراد بأسرهم عن أسر أبائهم، ودفع ببعض الشباب إلى تأخير سن زواجهم إلى حين تحسن الظروف المادية والإقتصادية التي تضمن لهم العيش الكريم، في حين فضل البعض الآخر الزواج تحصينا للنفس واللجوء إلى العيش مع الأسرة الأصلية، لكن بمجرد تحسن الظروف المادية وإنجاب أطفال، يسعى الزوجان للإنتقال إلى بيت مستقل بحثا عن الإستقرار بعيدا عن المشاكل الأسرية الموجودة أو المتوقعة خاصة بين الزوجة وأسرة الزوج.

وقد جاء في تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي، أن رحيل شاب من منزل العائلة يدل على الإستقلال الذاتي، وأن الحصول على وظيفة أو سكن يعد نقطة حساسة تتلخص في الحكم الذاتي للشباب. وأكد هذا التقرير على أن الشباب الجزائري غير قادر على التمتع بهذا الإستقلال حيث يجد نفسه مقيدا للبقاء أطول فترة ممكنة في منزل الوالدين، ويعتمد بشكل كبير على التضامن العائلي من أجل تلبية إحتياجاته الخاصة.(التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2016، ص144)

على الرغم من إرتفاع عدد الشباب، إلا أن قليلا منهم فقط يتحملون مسؤولية أسرهم حيث أثبتت إحصائيات سنة 2012 أن نسبة 5% من الشباب دون 30 سنة صرحوا بأنهم مسئولون عن أسرهم، مقابل 20% من فئة السن 30-39 سنة و75.1% من الذين يبلغ سنهم 40سنة فأكثر، مما يعكس صعوبة تولي مسئولية الأسرة وفي الوقت ذاته صعوبة مغادرة الشباب لبيت الوالدين(التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2016، ص35).

ومن خلال توزيع أرباب الأسر حسب السن والوسط السكني حسب نتائج التحقيق الوطني متعدد المؤشرات لسنة 2006، وتحقيق جدول التوقيت الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2012 (كما هو مبين في الجدول الموالي) يتضح لنا أن نسبة الشباب الأقل من 40 سنة المسئولون عن أسرهم في الوسط الريفي أكثر من الوسط الحضري، بينما نلاحظ العكس عند الذين يزيد أو يساوي سنهم 40 سنة. ويتضح لنا أيضا أن نسبة الشباب الذين يتحملون مسئولية أسرهم إرتفعت سنة 2012 مقارنة بسنة 2006 عند الذين يقل سنهم عن 40 سنة خاصة في المناطق الريفية، إلا أنها إنخفضت في الفئة 40 سنة فأكثر في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. ويمكن تفسير ذلك ببساطة الحياة الأسرية في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية وبتزايد الرغبة في الإستقلال عند الشباب

جدول رقم (01): بنية أرباب الأسر حسب السن والوسط السكني 2006 و2012

السن	الوسط الحضري		الوسط الريفي		المجموع	
	2006	2012	2006	2012	2006	2012
أقل من 30 سنة	2.3	3.7	3.7	7.4	2.9	4.9
30-39 سنة	17	18.1	21.7	23.8	19	20
40 سنة فأكثر	80.8	78.2	74.6	68.9	78.2	75.1
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: التقرير الوطني للتنمية البشرية،2016، ص35

وبما أن إستقلالية الشباب تعتمد بالدرجة الأولى على إمكانية الحصول على النشاط المهني للحصول على فرص العمل اللائقة والمستقرة، إتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من التدابير وخطط الدعم من أجل إدماج الشباب الذين يجدون صعوبة في التوظيف(التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2016، ص144).

10. تراجع تعدد الزيجات وإعادة الزواج:

إرتفاع المستوى الدراسي والإستقلال المادي للإناث، وإرتفاع تكاليف الزواج، إضافة إلى تزايد حرية كل من الذكور والإناث في إنتقاء شريك الحياة وتقليص حرية الذكور في تعدد الزوجات بضرورة التصريح القضائي وعلم الزوجة الأولى، مع تزايد أزمة السكن ... الخ، كلها عوامل ساهمت في تراجع نسب تعدد الزيجات، فحسب المسح الوطني الخاص بصحة الأسرة (PAPFAM) لسنة 2002، نسبة النساء المتزوجات برجال متزوجين سابقا قدرت بـ3.1% من مجموع النساء اللواتي يتراوح سنهن بين

15 و49 سنة، وقدرت سنة 2006 حسب المسح العنقودي الثالث متعدد المؤشرات بـ4.4% ووصلت حسب آخر مسح وطني عنقودي سنة 2012 إلى 2.9%. كما أثبتت بيانات المسوحات العنقودية أيضا أن نسبة النساء المتزوجات برجال لهم أكثر من زوجة ترتفع بإرتفاع السن حيث قدرت نسبتهن في الفئة 45–49 سنة بـ6.1%سنة 2006، وحوالي 4.5% سنة 2012، بينما قدرت نسبتهن عند الأقل من 30 سنة بأقل من 3% سنة 2006 و1.5% سنة 2012. وأن نسبتهن كانت مرتفعة في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية سنة 2006 بنسبة 4.9% مقابل 3.9%، إلا أنها تراجعت سنة 2012 بنسبة كبيرة في المناطق الحضرية التي وصلت فيها النسبة إلى 2.9% ولم تتراجع فيها هذه النسبة في المناطق الريفية إلا بـ0.8 نقطة في نفس الفترة.

وأكد كمال كاتب أن نسبة النساء المتزوجات لكل رجل متزوج تناقصت حيث قدرت بـ105.8 في المناطق الريفية و103.6 في المناطق الحضرية سنة 1987 ووصلت نسبتهما إلى 101.7 إمرأة لكل 100 رجل سنة 2008 (kamel kateb, 2015, p66)

نسبة المتزوجات برجال لهم أكثر من زوجة تختلف بإختلاف المستوى الدراسي، حيث بلغت نسبتهن 6.5%سنة 2006 و5% سنة 2012 عند النساء بدون مستوى دراسي وأقل من 2%عند ذوات المستوى الجامعي، وتختلف أيضا بإختلاف مستوى مؤشر الرفاه إذ قدرت بـ5.1% سنة 2006 و3.7% سنة 2012 عند الأسر الأكثر فقرا وهي أعلى النسب مقارنة بالنساء الأكثر ثراء. وبذلك يمكن القول أن نسبة زواج المرأة من رجل متزوج ترتفع عند النساء المنتميات للأجيال السابقة أكثر من الأجيال الحالية، وذلك راجع إلى إرتفاع المستوى التعليمي ومستوى الرفاه لدى الإناث من الأجيال الجديدة ونتيجة خروجهن للعمل وإستقلالهن المادي.

نسبة النساء المتزوجات أكثر من مرة هي الأخرى تراجعت بين 2006 و2012 من 4.6% إلى 3.3%، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تراجع نسب الطلاق والترمل من جهة وإلى الإرتفاع الكبير لنسب النساء في حالة عزوبة، إضافة إلى تفضيل الذكور للمرأة البكر على الثيّب (البكر التي لم تتزوج سابقا والثيب من سبق لها الزواج). فقد تراجعت وتقاربت نسبها بين المناطق الحضرية والريفية

ووصلت سنة 2012 إلى 3.4% في المناطق الحضرية و3% في المناطق الريفية، بعد أن كانت تقدر بـ 5.2% و3.9% في المنطقتين على التوالي سنة 2006.

وقد أثبتت نتائج المسحين العنقوديين الأخيرين أن النساء المتزوجات أكثر من مرة من فئة السن الأقل من 30 سنة تقدر بأقل من 1.5%، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بهذه النسبة عند النساء في فئة السن 45-49 سنة، والتي وصلت فيها نسبة النساء المتزوجات أكثر من مرة 9.8% سنة 2006 و6.1%سنة 2012. وأثبتت أيضا أن لتحسن المستوى الدراسي أثر كبير على تراجع نسب النساء المتزوجات أكثر من مرة، حيث تزيد كلما قل مستواهن الدراسي، فحسب المسح الوطني العنقودي لسنة 2006 قدرت نسبتهن بـ6.7% عند غير المتعلمات وأقل من 3% عند ذوات المستوى التعليمي المتوسط فأكثر، وبعد التراجع سنة 2012 قدرت نسبتهن بـ4.7% عند غير المتعلمات وأقل من 2.5% عند النساء ممن لديهن مستوى متوسط فأكثر.

وقد يرجع ذلك إلى إستقرار الحياة الزوجية نتيجة حرية الإختيار في الزواج الأول لدى الإناث، وتقارب المستوى الدراسي، والمهني وكذا إلى تقارب السن بين الأزواج، وأيضا إلى الإستقلال الفكري والمادي للأسر الجديدة عن أسرهم آبائهم مما يزيد من فرص التقارب بين الزوجين ومنع التفكك الأسري، ومنه تقليص نسب إعادة الزواج.

خلاصة:

حدثت تغيرات عميقة في العادات والتقاليد والأعراف التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري، فقد ساهم الإهتمام الدولي والوطني الكبير بالقضاء على الزواج المبكر مع التغير الثقافي والإجتماعي وصعوبة الحياة الإجتماعية والإقتصادية، وإنتشار وسائل الإتصال والنقل بين الشعوب في تجاوز مرحلة الزواج في سن البلوغ والزواج التقليدي البسيط، إلى نظام أكثر تعقيدا ويستوجب التوثيق.

وقد إرتفع المستوى الدراسي للمرأة وأصبحت تتحصل على شهادات تعليمية ومهنية، جنبا إلى جنب ومساواة مع الرجل بدعم دولي ووطني كبير، مما غير النظرة للمرأة كونها زوجة وأم فقط إلى المرأة كشريك في الرأي والقرار وكطرف إقتصادي هام داخل الأسرة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، ومكنها مركزها الإقتصادي والإجتماعي من الإستقلال الفكري والمادي بعيدا عن السلطة الذكورية، والممارسات التقليدية عليها ومن تقليص حالات تعدد الزوجات وإعادة الزواج.

وبتفاعل مختلف الظروف سابقة الذكر، نتجت ظروف معيشية جديدة تميزت بإستقلال أسر الأبناء عن أسر آبائهم وتقلص حجم الأسرة بزيادة الأسر النووية وتراجع الأسر الموسعة، كما تراجع زواج القرابة بعد أن كان رمزا للطاعة والولاء ووسيلة للتماسك الأسري، وأصبح إختيار شريك الحياة مسألة شخصية عند الجنسين، وزادت أسعار المهور وتكاليف الأفراح، مما جعل من الزواج مشكلة يصعب على الشباب تخطيها.

الفصل الثاني:

تطور النمو السكاني،

ومؤشرات كل من الزواج، التعليم والعمل في الجزائر

تمهيد:

إضافة إلى التغيرات التي مست دور ومكانة المرأة وعادات وتقاليد الأسرة ونظام الزواج في الجزائر، نتيجة التغيرات والأزمات الديمغرافية والإقتصادية والإجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري بعد الإستقلال، تأثر أيضا وبصفة مباشرة كل من متوسط سن الزواج ومعدلات العزاب وغير العزاب في الجزائر، وتغيرت تركيبة وتوزيع السكان حسب السن والحالة الزواجية والمستوى التعليمي والمهني والحالة الفردية للأفراد.

لذلك إرتأينا في هذا الفصل، دراسة التغيرات التي حدثت على نسب كل من الذكور والإناث في كل فئة سن وتأثيرها على الفئة 15-49 سنة في الجزائر، والتغيرات التي مست الحالة الزواجية وكل من العزوبة وسن الزواج. وبعدها دراسة التغيرات التي مست التعليم كمؤشر هام لتغيير نمط الزواج التقليدي، ودراسة التغيرات التي مست سوق العمل وواقع العمل عند كل من الذكور والإناث، كونه شرط أساسي لإقدام الذكور على الزواج، وعلى أن إنخراط المرأة في سوق العمل بشكله الحديث ظاهرة حديثة فرضتها مختلف القوانين والمراسيم الدولية والوطنية من جهة والظروف الإجتماعية والإقتصادية من جهة أخرى. كما حاولنا أيضا ربط العلاقة بين تطور كل من التعليم والعمل وتطور سن ومعدلات الزواج في الجزائر. وفي الأخير إرتأينا عرض نتائج دراسة ميدانية قمنا بها في مدينة وهران حول إختيار المرأة بين العمل والدراسة وبين الزواج لمعرفة ما إذا كان تأخير سن الزواج عند المرأة إختياريا أم إجباريا.

I. تطور نسب كل من الذكور والإناث في الجزائر:

من خلال الرسم البياني الموالي والذي يمثل تطور نسب كل من الذكور والإناث في الجزائر حسب السن عبر التعدادات، نلاحظ أن هرم السكان في الجزائر في أول تعداد بعد الإستقلال تميز بقاعدة عريضة مثلت فيها نسبة الإناث في فئة السن 0-4 سنوات 19.27% من مجموع الإناث، وقدرت نسبة الذكور من نفس فئة السن 20.49% من مجموع الذكور، نتيجة الزيادة الكبيرة في معدلات الولادات تعويضا للخسائر البشرية التي عرفتها الفترة الاستعمارية، وكذلك نتيجة تحسن الظروف الإقتصادية والإجتماعية والأمنية بالجزائر في هذه الفترة.

نسبة السكان في الفئة العمرية 5-9 سنوات و10-14 سنة، هي الأخرى كانت تتميز بالإرتفاع، حيث قدرت في الفئة الأولى بـ14.7% عند الإناث و15.7% عند الذكور، وقدرت في الفئة الثانية بـ12.1% و13.4% عند الجنسين على التوالي.

هذا الإرتفاع في نسبة السكان الأقل من 15 سنة في أول تعداد (49.5% ذكور و46% إناث)، أدى بعد 10 سنوات إلى توسيع فئة السن 10-25 سنة، حيث وصلت نسبة الإناث سنة 1977 في هذه الفئة 31.74% عند الذكور و32.43% عند الإناث، وأدى أيضا إلى توسيع فئة السن بين 20-35 سنة حسب تعداد 1987 إلى 22.95% إناث و23.25% ذكور، وتوسيع فئة السن 30-45 سنة حسب نتائج تعداد 1998 إلى 17.78% إناث و17.63% ذكور، ليصل التوسيع إلى فئة السن 40-55 سنة في آخر تعداد (14.93% إناث و14.7% ذكور).

بعد أن إحتفظ هرم السكان في الجزائر بقاعدته العريضة سنة 1977 و1987 رغم التراجع النسبي الذي عرفته فئة السكان الأقل من 15 سنة خاصة عند الذكور، حيث وصلت إلى 49.1% سنة 1977 و44.6% سنة 1987 بينما قدرت عند الإناث بـ46.5% و43.5% في نفس الفترة الزمنية على التوالي، مما أدى إلى ارتفاع في نسبة السكان بين 10-35 سنة في تعداد 1998 والفئة 20-45 سنة في تعداد سنة 2008.

وبذلك يمكن القول أن إتساع الفئة 20-55 سنة في تعداد 2008، راجع بالدرجة الأولى إلى الزيادة الكبيرة التي عرفتها فئة السن 0-15 سنة في التعدادات الثلاث الأولى بعد الإستقلال، ثم عرفت هذه الفئة تراجعا كبيرا لأسباب عدة أهمها تكثيف المجهودات والمحاولات الوطنية والدولية لتنظيم النسل

وتقليل عدد المواليد، الأزمة الإقتصادية جراء إنهيار أسعار البترول التي عاشها المجتمع الجزائري نهاية سنوات السبعينات، تلتها الأزمة الأمنية والسياسية منتصف سنوات الثمانينات والتي إستمرت إلى نهاية سنوات التسعينات، إضافة إلى ذلك إرتفاع سن الزواج وإنخراط المرأة في سوق الشغل بعد حصولها على شهادات التعليم والتأهيل المهني، وأيضا بسبب التراجع الكبير الذي عرفته نسبة السكان في فئة السن 0-10 سنوات حسب تعداد 1998 حيث قدرت بـ 22.98% عند الإناث و23.48% عند الذكور، والتي أدت بدورها إلى تقليص نسبة السكان في فئة السن 10-20 سنة في 2008، لتصبح 20.31% إناث و20.57% ذكور بعدما كانت نسبة نفس الفئة 24.8% و25.2%عند الجنسين على التوالي في التعداد السابق.

من خلال ما سبق يتبين لنا التراجع الكبير الذي عرفته نسبة السكان في فئة السن 0-15 سنة والذي قدر بـ 21 نقطة عند الذكور و18.2 نقطة عند الإناث بين أول وآخر تعداد، وتظهر لنا الزيادة الكبيرة التي عرفتها نسبة السكان في فئة السن 15-49 سنة، حيث زادت بـ19.2 نقطة عند الذكور و16.2 نقطة عند الإناث، مما زاد من حجم الفئة المعرضة للزواج أو العزوبة، وأدى في نفس الوقت إلى خلق ضغط كبير على سوق الشغل وعلى المساكن وبرامج الإسكان، خاصة مع الثورة الثقافية والإجتماعية وثورة العادات والتقاليد والأعراف التي يعيشها المجتمع الجزائري، والتي غيرت نمط الحياة الأسرية ونظام نشأتها به.

رسم بياني رقم 01: تطور نسب كل من الذكور والإناث في الجزائر حسب السن عبر التعدادات

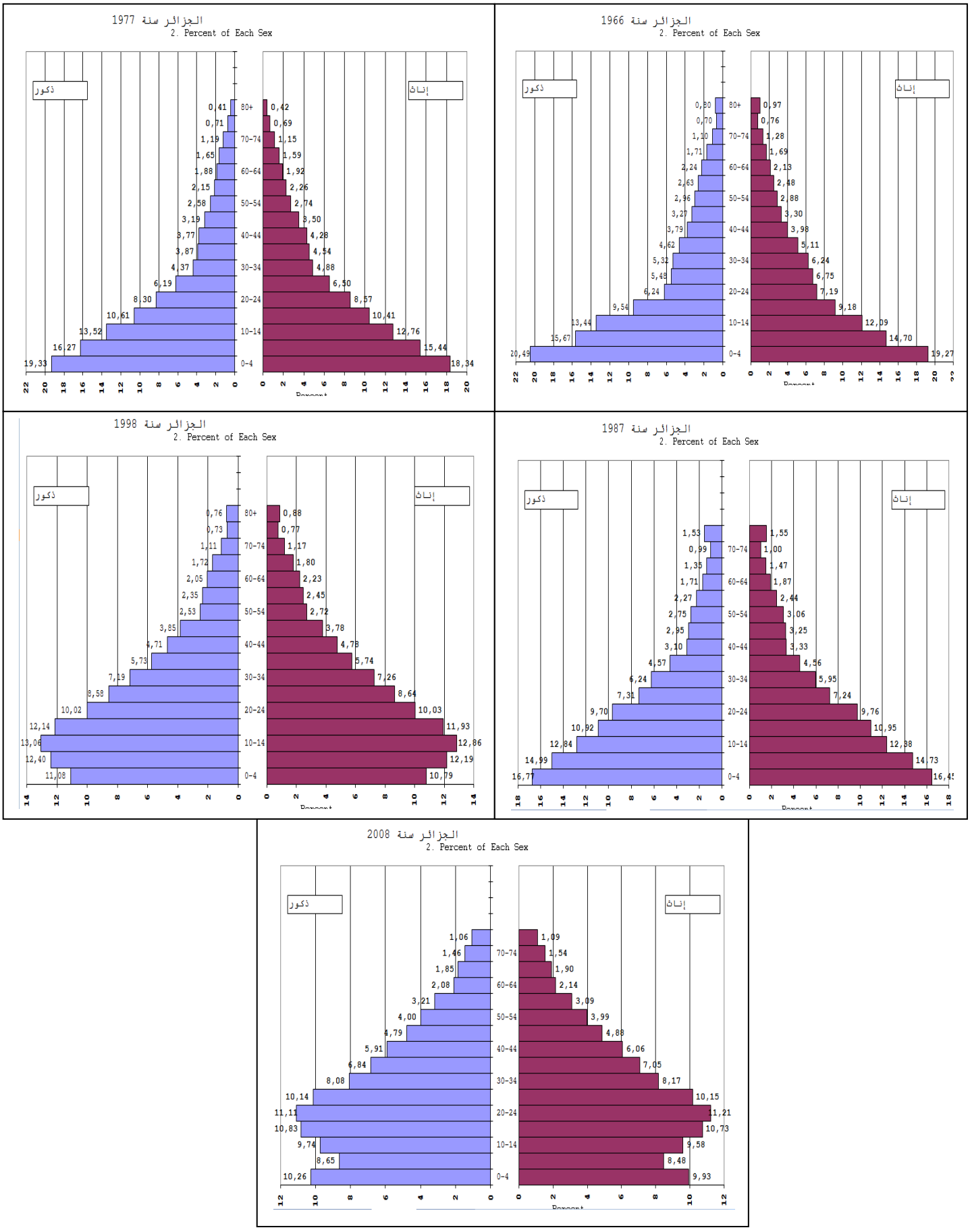

المصدر: عمل شخصي من خلال بيانات الجدول رقم.05 في الملاحق

II. تطور مؤشرات الزواج والعزوبة في الجزائر

1. تطور الحالة الزواجية في الجزائر:

من خلال توزيع الحالة الزواجية عند الذكور بين 1966 و2012 تتبين لنا العلاقة العكسية بين نسب العزاب ونسب المتزوجين وتفاوت نسبهما من تعداد لآخر، ففي سنة 1966 كانت نسبة المتزوجين أعلى من نسبة العزاب بـ21.9 نقطة، وفي سنة 1977 إرتفعت نسبة العزاب عن نسبة المتزوجين بـ2.7 نقطة، ثم زاد هذا الإرتفاع في نسب العزاب ليصل الفارق إلى 11.5 نقطة سنة 1987 وليصبح أكثر بـ2.3 مرة عن نسب المتزوجين سنة 1998 نتيجة مرحلة اللا إستقرار في المجال الإقتصادي والأمني والإجتماعي التي عاشتها الجزائر في هذه الفترة.

في سنة 2008، بعد مرحلة من الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والأمني ونتيجة المجهودات الوطنية الكبيرة التي بذلت لتحسين الأوضاع المعيشية للأفراد، عرفت نسب العزوبة تراجعا بـ18 نقطة والتي أضيفت لنسب المتزوجين، مما أدى إلى تقلص الفارق بين نسب العزاب ونسب المتزوجين إلى 3.2 نقطة، وواصلت نسب المتزوجين إرتفاعها لتصبح أعلى من نسب العزاب بحوالي 3نقاط، حسب نتائج المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات لسنة 2012-2013.

نسب المطلقين الذكور ضعيفة جدا إذ أنها لم تتجاوز نسبة 1% منذ أول تعداد وسجلت نسبة 0.9% كأعلى حد لها سنة 1966 وسجلت أدنى نسبة لها سنة 1977، بين 1987 و1998 تراوحت بين 0.4% و0.3% لتستقر من سنة 2008 على نسبة 0.4%.

نسبة الأرامل تراوحت بين 1.7% و1.6% بين 1966 و1977، ثم إنخفضت إلى 0.7% سنة 1987 و0.4% سنة 1998 ثم عادت للإرتفاع منذ سنة 2008 إذ قدرت بـ0.6% سنة 2008 وبـ0.9% سنة 2012.

رسم بياني رقم 02: تطور الحالة الزواجية للذكور في فئة السن 15 سنة فأكثر بين 1966 و2012

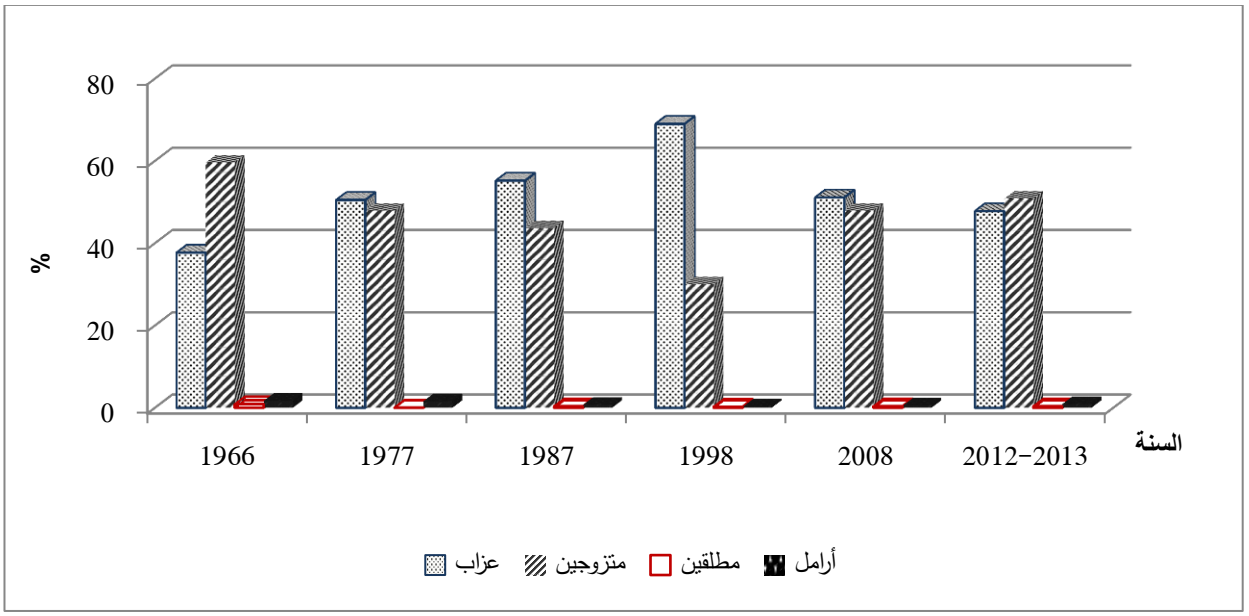

المصدر: معطيات جدول رقم 06 في الملاحق

نفس العلاقة العكسية نلاحظها بين نسب العزاب ونسب المتزوجين عند الإناث، كما نلاحظ أن نتائج تعداد 1998 هي الوحيدة التي أثبتت زيادة في نسبة الإناث في حالة عزوبة عن نسبة المتزوجات منهن بما يقارب 2 مرة بعد أن عرفت نسب المتزوجات تناقصا تدريجيا بين 1966 و1987 من 60% سنة 1966 إلى 50.2% سنة 1977 ثم 46.4% سنة 1987. بعد سنة 1998 عادت نسبة المتزوجات للإرتفاع من جديد لتصل إلى 49.4% سنة 2008 و53.5% سنة 2012، نتيجة تحسن الأوضاع المعيشية والإقبال الكبير على الزواج للعزاب الذين وصلوا سن الزواج في هذه المرحلة، والذين تعذر عليهم الزواج لسبب أو لآخر في سنوات التسعينات وبداية الألفية الجديدة، نتيجة الظروف الإقتصادية والإجتماعية والأمنية العصيبة التي عاشتها الجزائر.

نسب المطلقات من الإناث عرفت تراجعا بما يفوق 4 مرات بين 1966 و1977، حيث وصلت إلى 0.6% بعدما كانت تقدر بـ2.5% سنة 1966، ثم عادت للإرتفاع بأكثر من 3مرات سنة 1987 (2%)، وبعد الإنخفاض الذي عرفته نسبة المطلقات سنة 1998، إرتفعت مجددا لتصل إلى 2% سنة 2008 و2.6% في 2012.

نسبة الأرامل من النساء قدرت بـ 15.4% سنة 1966 و12.3% سنة 1977 أكثرهن زوجات شهداء، سنة 1987 و1998 تقلصت نسبة الأرامل لتصل إلى 8% و5.1% على التوالي ثم عادت

للإرتفاع مجددا إلى 7% و7.5% في 2008 و2012 نتيجة الظروف العصيبة التي عاشتها الجزائر في مرحلة العشرية السوداء.

رسم بياني رقم 03: تطور الحالة الزواجية للإناث في فئة السن 15 سنة فأكثر بين 1966 و2012

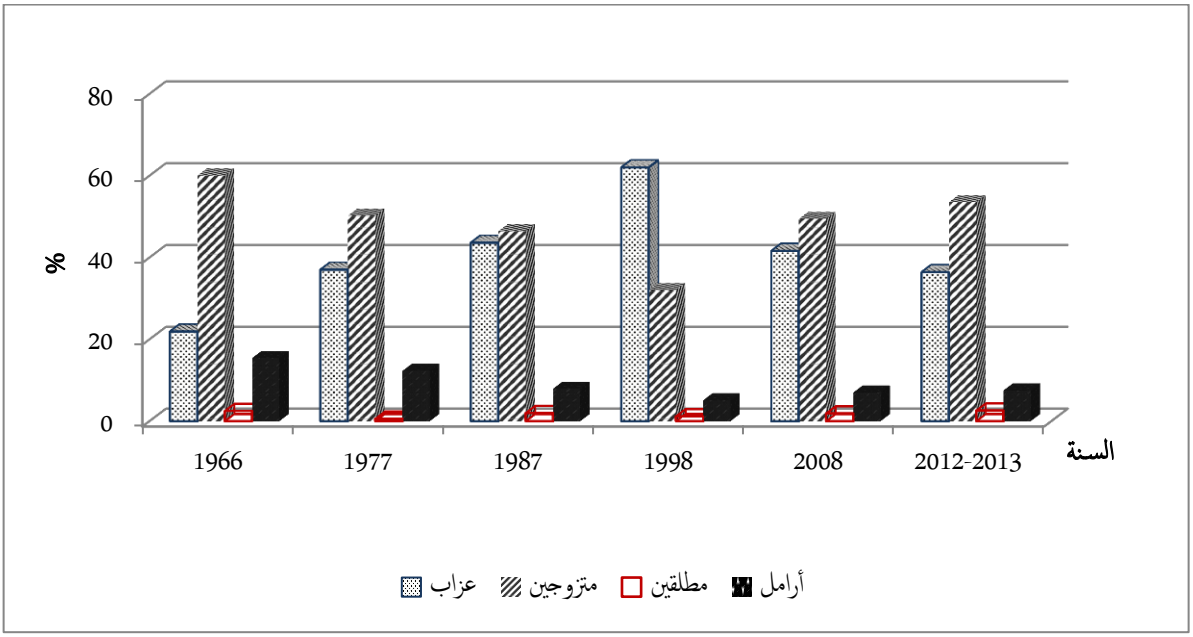

المصدر: معطيات الجدول رقم 06 في الملاحق

2. تطور عدد الزيجات في الجزائر بين 1966 و2015

يتزايد عدد الزيجات في الجزائر منذ سنة 1966 كنتيجة للتزايد المستمر لعدد السكان الأكثر من 15 سنة، إلا أن وتيرة الزيادة تختلف من فترة زمنية لأخرى يمكن تقسيمها إلى ستة مراحل:

المرحلة الأولى من 1966 إلى 1977، التي تضاعفت فيها عدد الزيجات بأكثر من2 مرة نتيجة تحسن الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والظروف المعيشية للأفراد بعد الإستقلال.

المرحلة الثانية بين 1977 و1992، تثاقلت فيها وتيرة زيادة عدد الزيجات حيث سجلت زيادة 31158 زواج في فترة 15 سنة بعد أن قدرت الزيادة في المرحلة الأولى بـ62924 زواج في غضون 11 سنة تقريبا.

المرحلة الثالثة 1992-1999 وهي مرحلة العشرية السوداء، التي بقيت فيها عدد الزيجات تقريبا ثابتة حيث قدرت فيها الزيادة بـ6746 زواج فقط. ومع حلول الألفية الجديدة بدأت المرحلة الرابعة التي تمتد من سنة 1999 إلى 2008 والتي تضاعفت فيها عدد الزيجات من جديد وزادت بما يفوق 2مرة سنة

2008 عما كانت عليه سنة 1999، نتيجة تراكم أفواج الزواج من مرحلة الأزمة الإقتصادية والإجتماعية والأمنية ومن الذين وصلوا سن الزواج في هذه المرحلة، ونتيجة زيادة نسبة السكان من فئة السن 15-24 سنة بأكثر من الثلث (37%) سنة 2008 عما كانت عليه سنة 1966(التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2016، ص33).

وفي المرحلة الخامسة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2013، تباطأت زيادة عدد الزيجات من جديد، نتيجة إنخفاض حدة تراكم الأفواج التي شهدتها المرحلة السابقة وسجلت زيادة 56757 زواج.

المرحلة السادسة والأخيرة من 2013 إلى 2015 تشهد انخفاضا نسبيا في عدد الزيجات قدر بـ1525 زواج بين سنة 2012 و2014 و17348 زواج بين 2014 و2015، ويبدو أن ذلك راجع إلى وصول أفواج مواليد نهاية السبعينات وبداية الثمانينات إلى سن الزواج في هذه الفترة.

رسم بياني رقم 04: تطور عدد الزيجات في الجزائر بين 1966 و2015

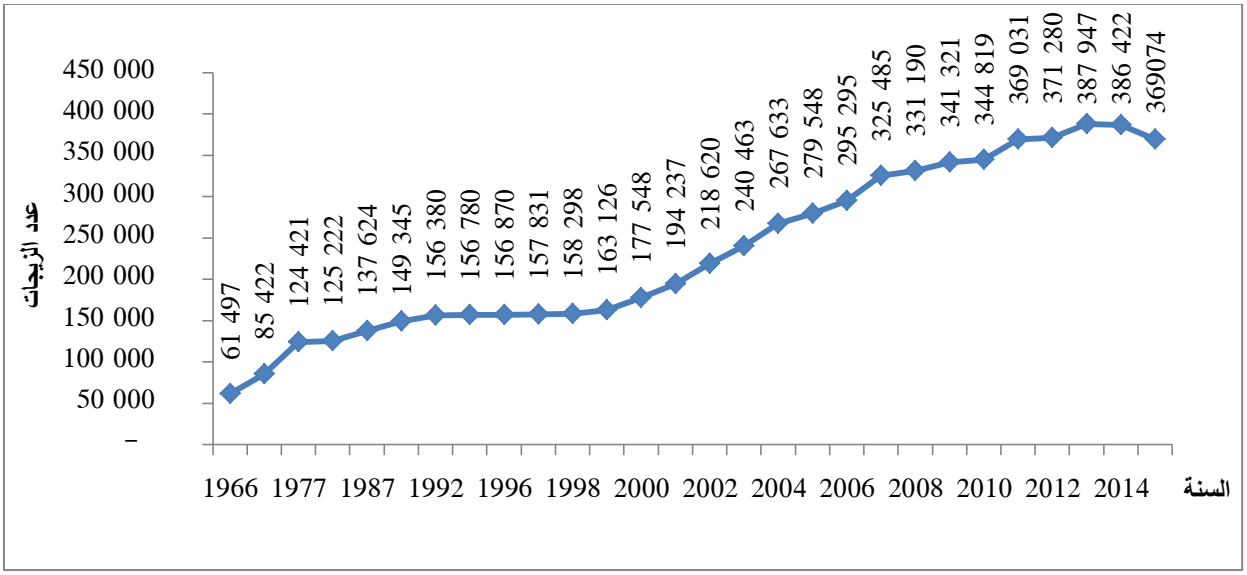

المصدر: معطيات الجدول رقم 07 في الملاحق

3. تطور معدل الزواج في الجزائر بين 1966 و2015.

مع زيادة عدد الزيجات سنة 1977 وصل معدل الزواج إلى 7.3‰ بعد أن كان سنة 1966 يقدر بـ5.1‰، ثم تراجعت معدلات الزيجات وإستقرت على حوالي 6‰ إلى غاية سنة 1992، نتيجة تثاقل زيادة عدد الزيجات والزيادة الكبيرة التي عرفها إجمالي عدد السكان في هذه الفترة خاصة بعد الأزمة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر في منتصف الثمانينات.

في فترة التسعينات، زاد تراجع معدلات الزواج إلى حوالي 5‰ نتيجة زيادة حدة توتر الوضع الأمني والإقتصادي والإجتماعي الذي أدى إلى إرتفاع سن الزواج وإستقرار عدد الزيجات إضافة إلى تقلص وتيرة الزيادة السكانية. ومع حلول الألفية الجديدة وإستقرار الوضع الأمني زادت عدد الزيجات وتواصل تثاقل معدلات الزيادة السكانية بإنخفاض عدد المواليد، مما أدى إلى زيادة معدلات الزواج من 5.8‰ إلى 9.6‰ سنة 2007.

بين 2007 و2010 عرفت معدلات الزواج إستقرارا عند حوالي 9.6‰ نتيجة إنخفاض حدة تراكم أفواج العزاب، التي شهدتها بداية سنة 2000 وتثاقل زيادة عدد الزيجات إضافة إلى الزيادة النسبية التي عرفها نمو عدد السكان في هذه المرحلة نتيجة زيادة عدد المواليد من زيجات بداية سنوات الألفين.

بين 2011 و2013 إرتفع معدل الزيجات نسبيا ووصل إلى حوالي 10‰ نتيجة إنخفاض سن الزواج عما كان عليه سنة 2008، حسب نتائج المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات. وفي سنة 2014 و2015 تراجعت معدلات الزواج إلى 9.9 ‰ و9.2‰ على التوالي نتيجة التراجع النسبي لعدد الزيجات والإنخفاض النسبي لعدد المواليد.

رسم بياني رقم 05: تطور معدل الزواج في الجزائر بين 1966 و2015 (‰)

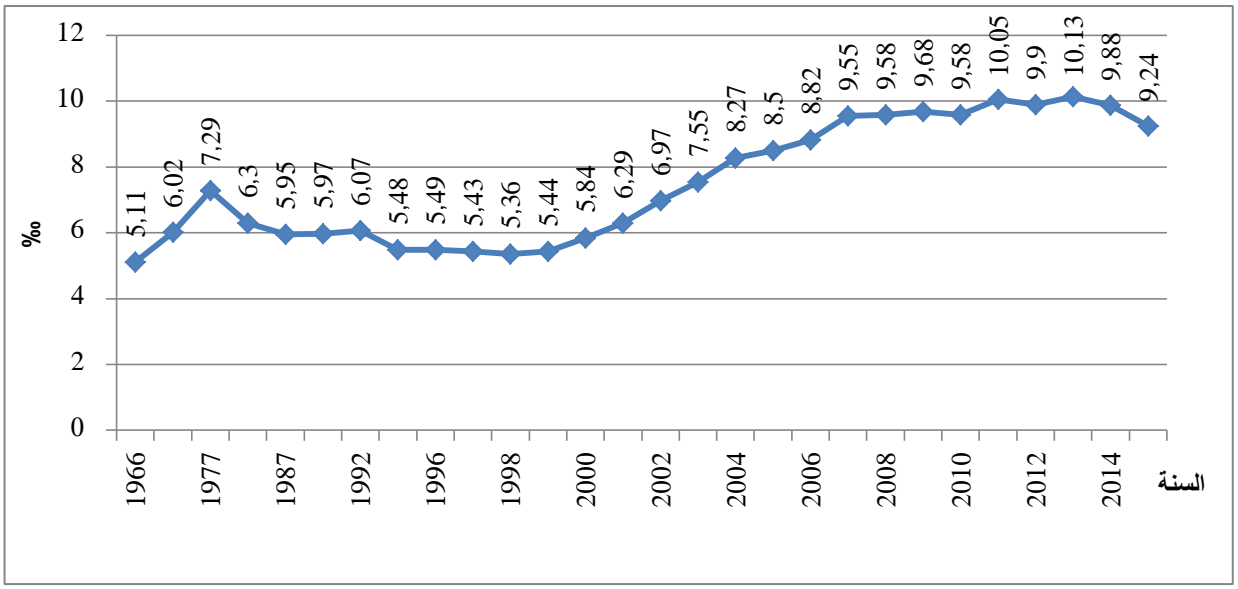

المصدر: معطيات الجدول رقم 07 في الملاحق

4. تطور متوسط سن الزواج

- حسب الجنس

عرف متوسط سن الزواج في الجزائر، إرتفاعا تدريجيا عند كل من الذكور والإناث قبل أن يستقر عند حوالي 29 سنة إناث و33 سنة ذكور إبتداء من سنة 2002، بعدما كان سنة 1966 18.3 سنة عند الإناث و23.8 سنة عند الذكور. وتيرة الزيادة كانت أسرع عند الإناث أكثر من الذكور خاصة بين 1966 و1977 حيث زاد سن الزواج عند الإناث بـ2.6 سنة مقابل 1.5 سنة عند الذكور.

أكبر وتيرة زيادة في متوسط سن الزواج كانت بين 1987 و1998 حيث قدرت بـ3.9 سنوات عند الإناث و3.6 سنوات عند الذكور نتيجة الأزمة الإقتصادية والأمنية والإجتماعية التي عاشتها الجزائر في هذه المرحلة.

بالنسبة لفارق متوسط سن الزواج بين الذكور والإناث فنلاحظ أن أكبر فارق كان سنة 1966 وقدر بـ5.5 سنوات، بين 1977 و1992 تراوح الفارق بين 4 سنوات و4.4 سنوات، وبين 1998 و2008 تراوح بين 3.4 سنوات و3.7 سنوات ووصل حسب نتائج المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات 2012-2013 إلى 4 سنوات.

رسم بياني رقم 06: تطور متوسط سن الزواج في الجزائر ما بين 1966 و2012 حسب الجنس.

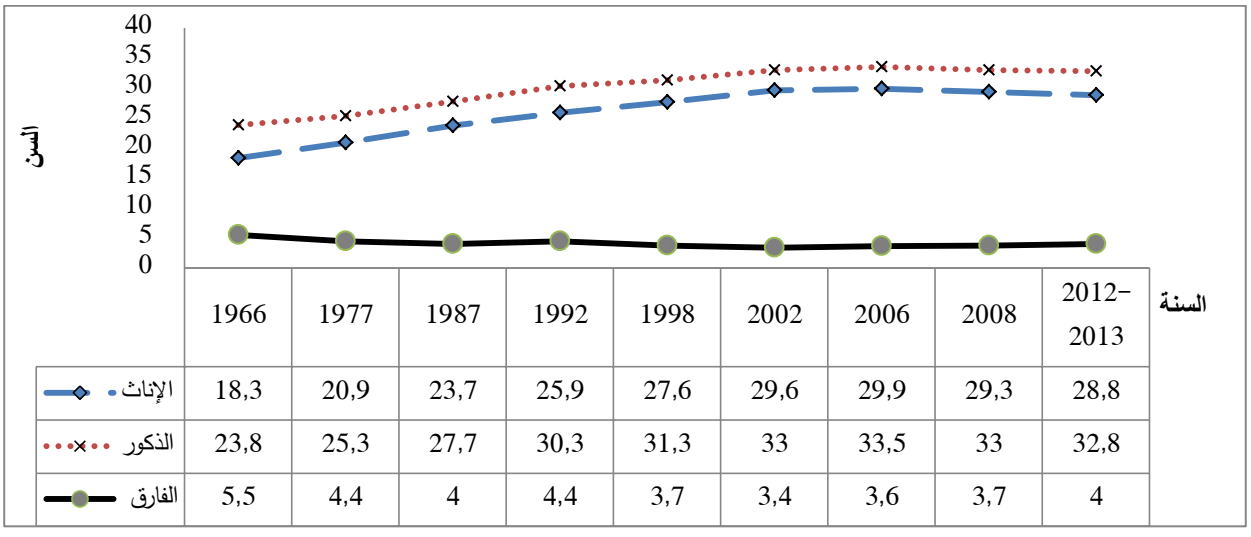

	1966	1977	1987	1992	1998	2002	2006	2008	2012-2013
الإناث	18,3	20,9	23,7	25,9	27,6	29,6	29,9	29,3	28,8
الذكور	23,8	25,3	27,7	30,3	31,3	33	33,5	33	32,8
الفارق	5,5	4,4	4	4,4	3,7	3,4	3,6	3,7	4

السنة

المصدر: EASME 1992, EASF 2002, MICS3 2006

2012-2013استغلال شخصي لقاعدة بيانات المسح العنقودي الرابع متعدد المؤشرات

نتائج التعدادات 1966, 1977, 1987, 1998,2008 الديوان الوطني للإحصائيات

- حسب مكان الإقامة

إرتفع متوسط سن الزواج الأول في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، حيث قدر الفارق بين آخر مسح وطني لسنة 2012-2013 والمسح الوطني لسنة 1992 بـ2 سنة في المناطق الحضرية و3.1 سنة في المناطق الريفية، وقد تقلص الفارق في متوسط سن الزواج في المناطق الحضرية والريفية من 2.4 سنة في سنة 1992 إلى أقل من 2 سنة في سنة 2006 ليصل إلى 1.3 سنة في 2012.

بالتركيز على مراحل تطور متوسط سن الزواج الأول في المناطق الحضرية والريفية، نجد أنه إنخفض سنة 2012 مقارنة بسنة 2006 بـ1سنة في المناطق الحضرية و0.7 سنة في المناطق الريفية، بعدما إرتفع بين 1992 و2002 بـ2.5 سنة في المناطق الحضرية و3.1 في المناطق الريفية، وواصل الإرتفاع بين 2002 و2006 بـ0.5 سنة و0.7 سنة في المناطق الحضرية والريفية على التوالي. وهذا يعني أن وتيرة الإرتفاع كانت أسرع في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية، بينما وتيرة الإنخفاض كانت أبطأ في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية، ويبقى دائما متوسط سن الزواج أعلى في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية.

رسم بياني رقم 07: تطور متوسط سن الزواج الأول عند الذكور حسب مكان الإقامة عبر المسوحات

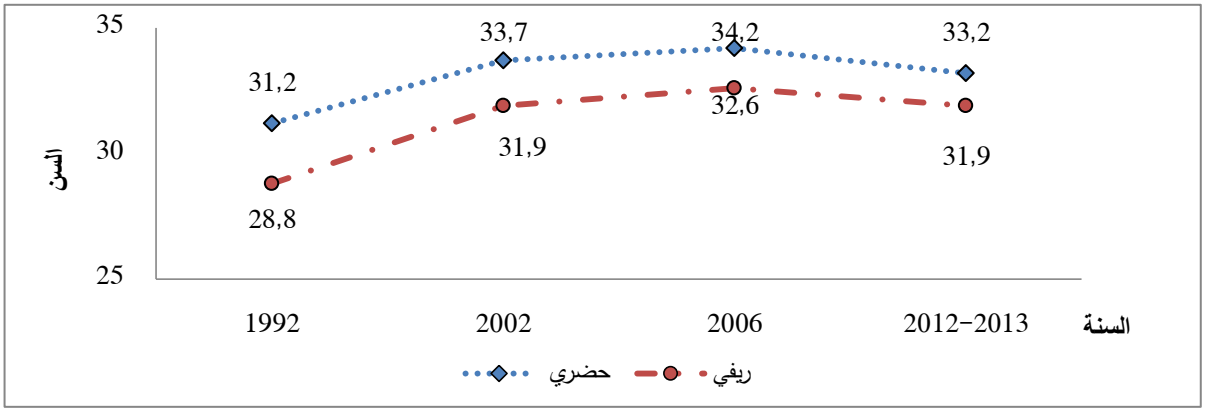

المصدر: بيانات الجدول رقم 08 في الملاحق

عند الإناث كانت زيادة متوسط سن الزواج الأول في المناطق الريفية أكبر من زيادة متوسط سن الزواج عند الذكور، حيث قدرت الزيادة بـ 4.1 سنة بين أول وآخر مسح وطني، يمكن إرجاع ذلك إلى

حركة الهجرة الريفية التي عرفها المجتمع الجزائري خاصة عند الذكور، وإرتفاع نسبة النساء في حالة عزوبة في المناطق الريفية طالما أنه يقاس بالطريقة غير المباشرة لـ Hajnal.

سجل أكبر فارق بين المناطق الحضرية والريفية في متوسط سن الزواج في سنة 1992 (2.4 سنة) وإنخفض إلى أقل من 1 سنة في سنة 2002 ثم 0.3 و0.2 في 2006 و2012. وحسب البيانات الخاصة بالتعدادات الوطنية فإن أكبر فارق في متوسط سن الزواج عند الإناث بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية سجل في سنتي 1977 و1987 بـ3.3 سنة و2.6 سنة على التوالي حيث تراوح متوسط سن الزواج في المناطق الحضرية في هذه الفترة بين 23.1 سنة و24.9 سنة بينما قدر في المناطق الريفية بـ 19.8 سنة و22.3 سنة.(Zahia Ouadah-Bedidi, 2012, p35)

متوسط سن الزواج في الجزائر عرف إنخفاضا بحوالي 1 سنة بين 2006 و2012 بعد أن كان قد إستقر على 30 سنة في المناطق الحضرية وحوالي 29 سنة في المناطق الريفية بين 2002 و2006. أكبر زيادة عرفها متوسط سن الزواج الأول في الجزائر عند الإناث كانت بين 1992 و2002 حيث إرتفع في المناطق الحضرية بـ3.1 سنة في المناطق الريفية وبـ4.6 سنة كنتيجة لحالة اللا إستقرار التي عاشها الشعب الجزائري في تسعينات الألفية الماضية.

رسم بياني رقم08: تطور متوسط سن الزواج الأول عند الإناث حسب مكان الإقامة عبر المسوحات

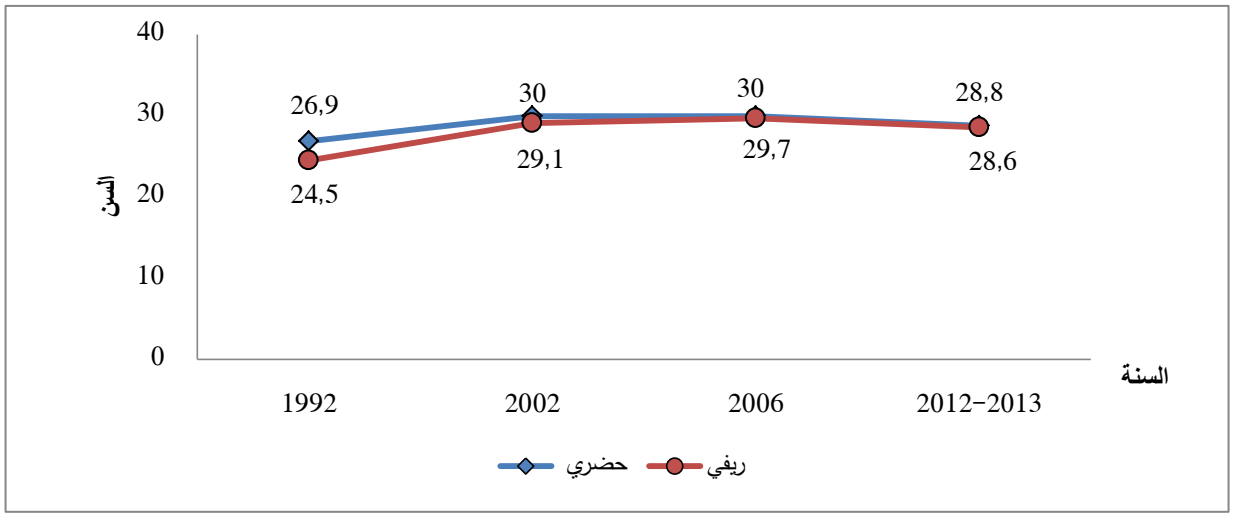

المصدر: بيانات الجدول رقم 08 في الملاحق

- حسب المستوى الدراسي

عرف متوسط سن الزواج الأول عند الذكور إرتفاعا ملحوظا في كل المستويات الدراسية بين 1992 و2012، خاصة الأميين، حيث إنتقل متوسط سن الزواج من 27.4 سنة إلى 30.6 سنة بزيادة تفوق 3 سنوات، بينما قدرت الزيادة في المستويات الأخرى بما بين 1.4 سنة و1.9 سنة في نفس الفترة الزمنية.

إرتفع متوسط سن الزواج الأول عند الذكور سنة 2002 بـ3.6 سنة و3.9 سنة عند الأميين والذين لديهم مستوى ثانوي فأكثر على التوالي، وبـ 2.4 سنة و2.3 سنة عند ذوي المستوى الإبتدائي والمتوسط. ورغم إرتفاع متوسط سن الزواج عند الذكور عما كان عليه سنة 1992 إلا أنه إنخفض في كل المستويات سنة 2012 مقارنة بـ2002 خاصة عند ذوي المستوى الثانوي والجامعي الذي عرف متوسط سن الزواج فيه إنخفاضا بـ2.1 سنة (من 35.5 سنة إلى 33.4 سنة)

رسم بياني رقم 09: تطور متوسط سن الزواج الأول حسب المستوى الدراسي عند الذكور عبر المسوحات

المصدر: بيانات الجدول رقم 09 في الملاحق

بالنسبة للإناث أيضا نلاحظ تأثير مرحلة اللا إستقرار في العشرية السوداء على متوسط سن الزواج الأول في الجزائر، فبين سنة 1992 و2002 إرتفع متوسط سن الزواج الأول بحوالي 3 سنوات عند

الجامعيات، وبـ3.7 سنوات و3.8 سنوات عند ذوات المستوى الإبتدائي والمتوسط، ووصلت الزيادة إلى 5 سنوات تقريبا عند الأميين.

في المستويات الثلاث الأقل من الثانوي كانت الزيادة في متوسط سن الزواج الأول عند الإناث أكبر من الذكور بين 1992 و2002، في حين كانت زيادة متوسط سن الزواج عند الإناث أكبر بسنة واحدة من الذكور عند ذوي المستوى الثانوي والجامعي في نفس المرحلة الزمنية.

في سنة 2012 مقارنة بسنة 2002 عرف متوسط سن الزواج عند الإناث إنخفاضا ملموسا نتيجة تحسن المستوى المعيشي والإجتماعي والأمني في الجزائر، رغم تواصل إرتفاع معدلات المتمدرسين عند الإناث وتواصل إقبالهن عن العمل. حيث تراجع متوسط سن الزواج بـ2.4 سنة عند ذوي المستوى الإبتدائي و4.4 سنة عند ذوي المستوى المتوسط وبـ3.3 سنوات عند ذوي المستوى الثانوي فأكثر.

إلا أنه عرف إرتفاعا عند غير المتعلمات بـ2.2 سنة مما يدل على تغير ثقافي وإجتماعي كبير ساعد على تقبل وتفضيل المجتمع للزوجة المتعلمة وخاصة من المستوى الثانوي والجامعي، إضافة إلى ذلك يرجع التراجع في متوسط سن الزواج عند المتعلمات خاصة من المستوى المتوسط والمستوى الثانوي فأكثر، إلى إحتكاكهن بالطرف الآخر في الثانويات والجامعات وحتى في مناصب الشغل وفي الشارع، مما سمح لهن بإقامة علاقات وتعارف قبل مرحلة الخطبة، ومنحت لهن حرية إختيار أزواج من نفس الوسط الدراسي أو المهني أو الإجتماعي ... .

رسم بياني رقم 10: تطور متوسط سن الزواج الأول حسب المستوى الدراسي عند الإناث عبر المسوحات

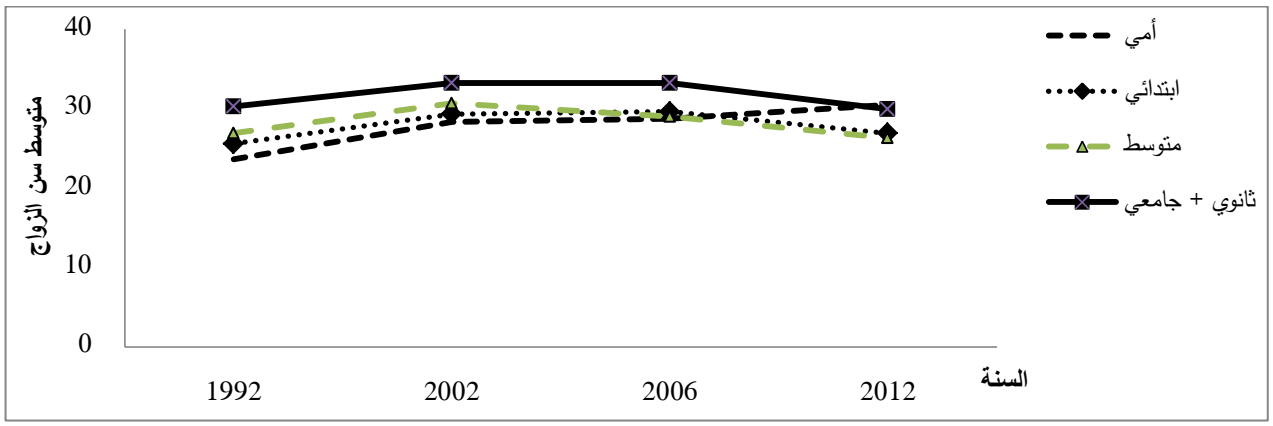

المصدر: بيانات الجدول رقم 09 في الملاحق

- حسب الحالة الفردية

من خلال توزيع متوسط سن الزواج عند الإناث حسب الحالة الفردية بين 1987 و2012 نلاحظ أن وتيرة زيادة متوسط سن الزواج عن البطالات كان أسرع من متوسط سن الزواج عند المشتغلات والماكثات بالبيت حيث قدرت زيادته بـ 8.1 سنة عند البطالات بينما قدرت الزيادة بـ6 سنوات وبـ2.4 سنة عند كل من المشتغلات والماكثات بالبيت.

إضافة إلى ذلك نلاحظ أن متوسط سن الزواج عن البطالات أعلى من متوسط سن الزواج عند المشتغلات والماكثات بالبيت طيلة هذه الفترة، كما نلاحظ أن الفارق بين متوسط سن الزواج عند الماكثات بالبيت والبطالات أعلى ويزيد إتساعا عن فارق سن الزواج بين البطالات والمشتغلات، حيث إرتفع من 5.4 سنة حسب تعداد 1987 إلى 6.4 سنة 1992 ثم إلى 9 سنوات في 1998 ليصل سنة 2012 حسب النتائج التي تحصلنا عليها من خلال تحليل بيانات آخر مسح وطني إلى 11.1 سنة بينما لم يتجاوز الفارق في متوسط سن الزواج بين البطالات والمشتغلات 4 سنوات طيلة هذه المدة.

رسم بياني رقم 11: تطور متوسط سن الزواج الأول حسب الحالة الفردية عند الإناث بين 1987 و2012

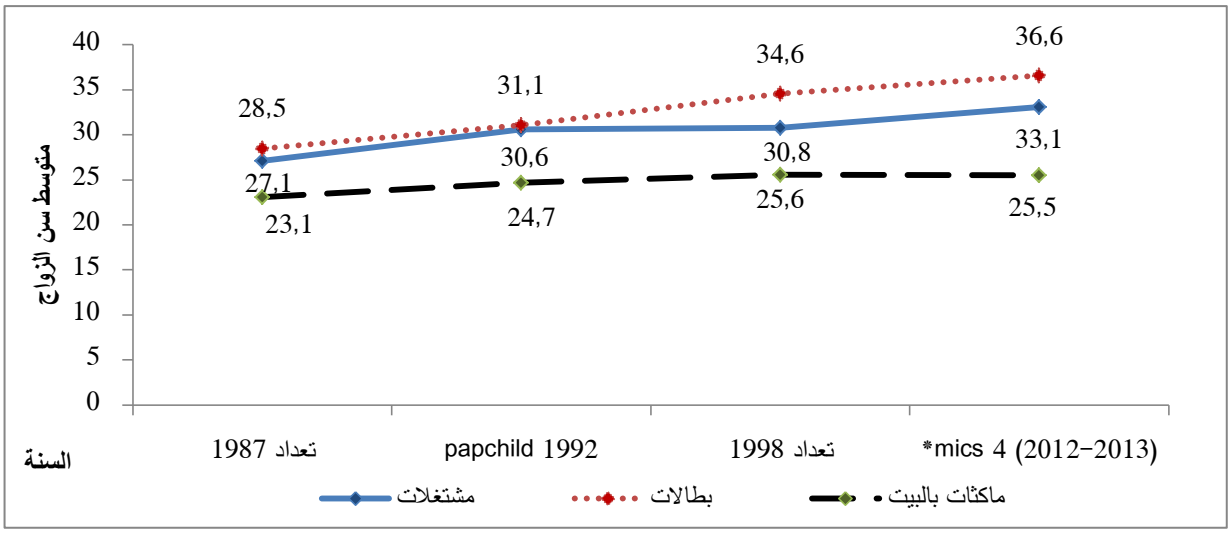

المصدر: Zahia Ouadah-Bedidi, 2012, p38

*حساب شخصي بالطريقة غير المباشرة لـ Hajnal من خلال بيانات المسح العنقودي الرابع متعدد المؤشرات

5. العزاب في الجزائر:

- تطور نسب العزاب عبر التعدادات في كل فئة سن حسب الجنس

ترتفع نسب العزاب من تعداد لآخر وفي كل فئات السن بين 15 و49 سنة عند الجنسين معا، كما يوضحه الرسم البياني رقم 12 ورقم 13 الخاص بتوزيع نسب كل من الذكور والإناث حسب السن عبر التعدادات. حيث نلاحظ وصول نسب العزاب إلى ما يقارب 100% عند الذكور في فئة السن 15-19 سنة و20-24 سنة منذ سنة 1998 بينما إستقرت نسبة العازبات عند 97% في فئة السن 15-19 سنة وعند حوالي 77% في فئة السن 20-24 سنة بين 1998 و2008.

كما نلاحظ تباطؤ وتيرة زيادة نسب العزاب في الفئة 25-29 سنة عن الجنسين بين 1998 و2008، بينما واصلت النسب في باقي الفئات الإرتفاع خاصة بعد السن 35 حيث زادت نسبة العزوبة بمرتين في 2008 عما كانت عليه سنة 1998 عند الجنسين معا.

رسم بياني رقم 12: تطور نسب الذكور العزاب في الجزائر عبر التعدادات حسب السن

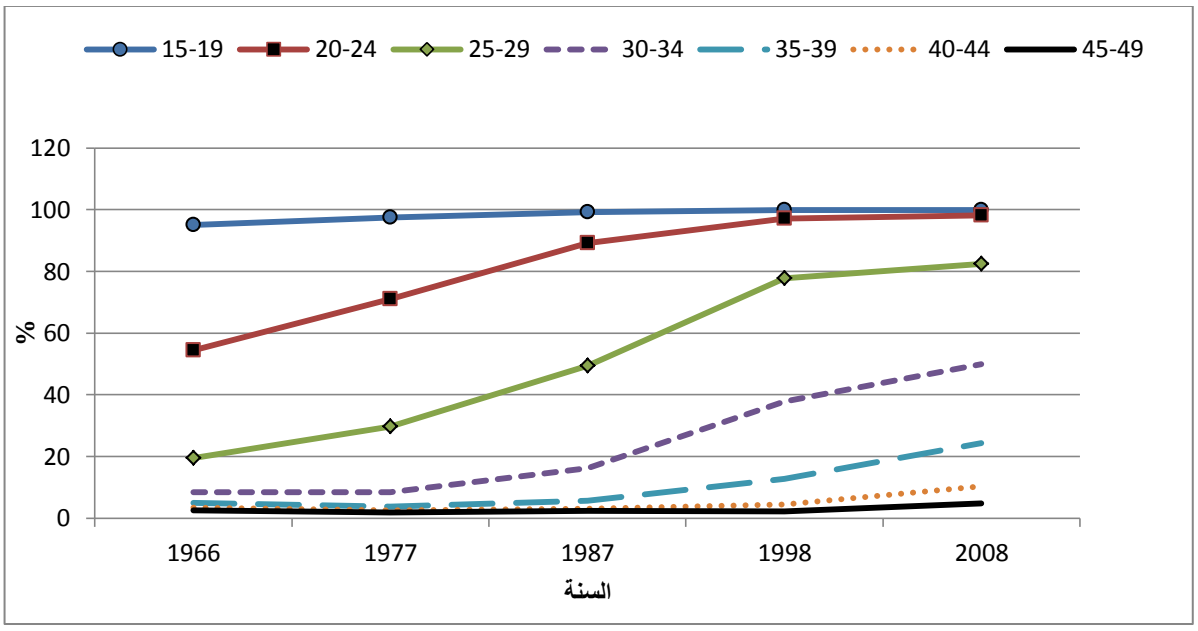

المصدر: معطيات الجدول رقم 10 في الملاحق

رسم بياني رقم 13: تطور نسب الإناث العزاب في الجزائر عبر التعدادات حسب السن

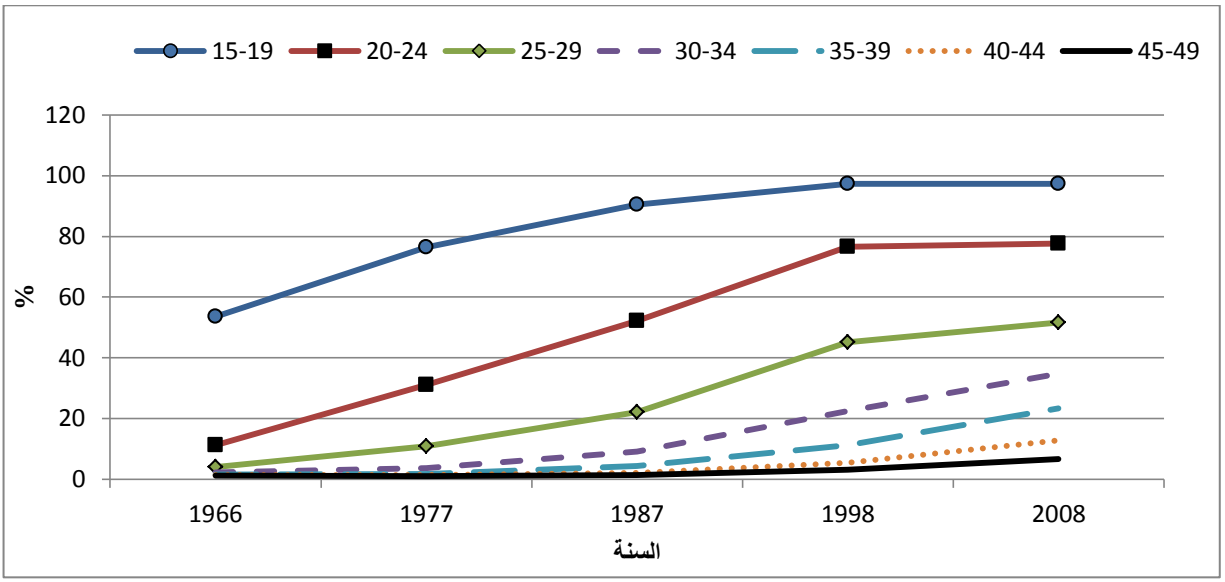

المصدر: معطيات الجدول رقم 10 في الملاحق

- مقارنة نسب العزاب في كل فئة سن بين أول وآخر تعداد حسب الجنس

بمقارنة توزيع نسب العزاب حسب السن بين تعداد 1966 و2008، نجد أن نسبة العزاب في فئة السن 15-19 سنة عند الذكور متقاربة وبنسب مرتفعة وأن نسب العزاب في فئة السن 45-49 سنة متقاربة أكثر وبنسب منخفضة، كما نلاحظ أن الفئة 25-29 سنة هي الفئة التي كانت فيها أكبر نسبة زيادة للعزاب في سنة 2008 مقارنة بسنة 1966حيث قدر الفارق بـ62.9 نقطة وكلما زاد السن عن 30 سنة أو قل عن 25 سنة تقلص فارق نسب العزاب بين التعدادين.

رسم بياني رقم 14: توزيع نسب العزاب وفارق نسب العزاب عند الذكور لسنتي 1966 و2008 حسب السن

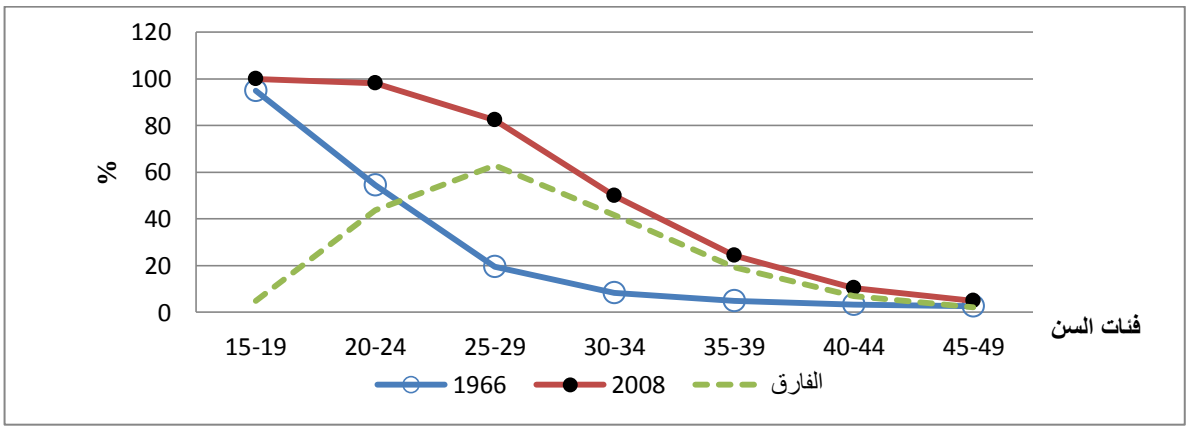

المصدر: معطيات الجدول رقم 10 في الملاحق

عند الإناث إرتفعت نسبة العزاب بـ44 نقطة تقريبا في فئة السن 15-19 سنة في سنة 2008 مقارنة بسنة 1966، وسجلت أعلى زيادة لنسبة العزاب عند الإناث في فئة السن 20-24 سنة حيث وصلت إلى 77.7% بزيادة قدرت بـ 66.5 نقطة عن نسبة العازبات من نفس فئة السن لسنة 1966. ونلاحظ أنه كلما زاد السن عن 25 سنة كانت نسبة الزيادة في نسبة العازبات أضعف بين 1966 و2008، وأقل من نسبة الزيادة التي عرفتها فئة السن 15-19 سنة في نفس الفترة.

رسم بياني رقم 15: توزيع نسب العزاب وفارق نسب العزاب عند الإناث لسنتي 1966 و2008 حسب السن

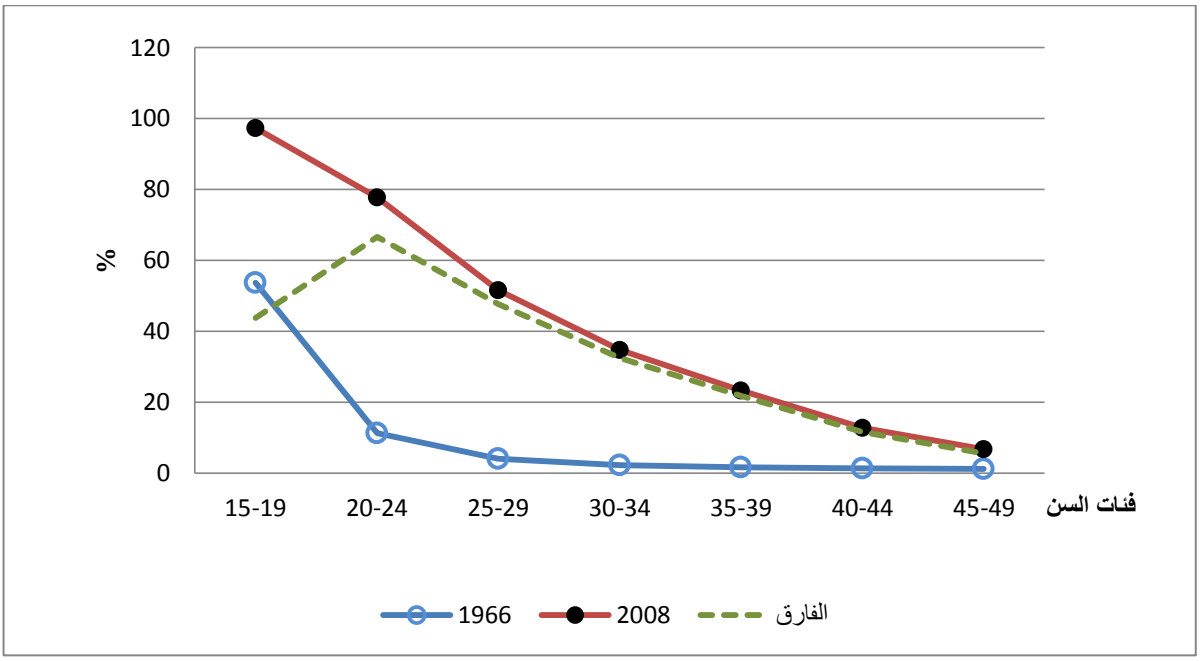

المصدر: معطيات الجدول رقم 10 في الملاحق

- تطور معدل الإناث العازبات لكل ذكر أعزب أكبر بـ5سنوات عبر التعدادات

سنة 1966 كانت نسب العزاب الذكور أكبر من نسب الإناث في حالة عزوبة في كل فئات السن، ووصلت إلى غاية أكثر من 2 ذكر لكل أنثى إلا في الفئة الأولى من السن (15-19 سنة إناث و20-24 سنة ذكور) التي نجد فيها تقارب بين نسبة الإناث ونسبة الذكور.

هذا التقارب ساهم مع إرتفاع متوسط سن الزواج الأول عند الإناث بسنتين ونصف سنة 1977، عما كان عليه سنة 1966 في زيادة نسبة الإناث عن نسبة الذكور في فئة السن (25-29 سنة إناث و30-34 سنة ذكور)

إرتفاع متوسط سن الزواج بوتيرة أسرع من إرتفاع متوسط سن الزواج عند الذكور بين 1966 و1977، أدى أيضا إلى تعادل نسبي في نسب العزاب من الذكور والإناث في فئة السن الأقل من 25 سنة إناث وأقل من 30 سنة ذكور كما أدى إلى تقارب كبير بين نسب الذكور والإناث العزاب الأكثر من 30 سنة إناث و35 سنة ذكور.

سنة 1987 بقيت الفئة الوحيدة التي فيها نسب الذكور أعلى بما يقارب مرتين من نسب الإناث هي الفئة 45-49 سنة إناث و50-54 سنة ذكور، في حين زاد تقارب نسب العزاب الذكور والإناث في الفئة 40-44 سنة إناث و45-49 سنة ذكور، كما إرتفعت نسبة الإناث عن نسبة الذكور في الفئة ما بين 30-39 إناث و35-44 سنة ذكور، نتيجة الإرتفاع الذي عرفته نسب العزوبة عن الإناث في العشرية السابقة من العمر ونتيجة إرتفاع متوسط سن الزواج بما يقارب 3 سنوات إضافية بين 1977 و1987 مقابل 2.4 سنة عند الذكور، مما أدى أيضا إلى إحتفاظ نسب الإناث العازبات بمستوى أعلى من نسب الذكور في فئة السن 25-29 سنة إناث و30-34 سنة ذكور، وإلى الإحتفاظ بتعادل نسب الذكور العزاب ونسب الإناث العازبات عند الأقل من 30 سنة ذكور وأقل من 25 سنة إناث.

أما عن سنة 1998 فأدى فيها تراكم نسب العزاب من الإناث وإرتفاع متوسط سن الزواج للمرة الثالثة بما يقارب 4 سنوات إضافية، إلى زيادة أكثر في نسب الإناث العازبات عن نسب الذكور العزاب بمعدل تجاوز أنثى واحدة ونصف في حالة عزوبة لكل ذكر في حالة عزوبة في فئة السن 30-34 سنة إناث و35-39 سنة ذكور، ووصل إلى 2.5 أنثى في حالة عزوبة لكل ذكر أعزب في فئة السن 35-39 سنة إناث و40-44 سنة ذكور وإلى أكثر من 2 إناث عازبات لكل ذكر أعزب عند الأكثر من 40 سنة إناث و45سنة ذكور.

مع بداية الألفية الجديدة وزيادة عدد الزيجات ومعدل الزواج وتباطؤ وتيرة الزيادة في متوسط سن الزواج عند الإناث بصفة خاصة، تراجعت معدلات زيادة الإناث العازبات عن الذكور العزاب في كل

الفئات الأقل من 40 سنة إناث و45 سنة ذكور كما أثبتته نتائج آخر تعداد، إلى أن آثار التراكم في نسب الإناث العازبات التي شهدتها سنوات التسعينات تواصلت سنة 2008 حيث نلاحظ زيادة نسبة الإناث عن نسبة الذكور بمعدل 2 أنثى لكل ذكر في فئة السن 35-39 سنة إناث و40-44 سنة ذكور وفي فئة السن 45-49 سنة إناث و50-54 سنة ذكور، ووصلت إلى غاية 3 إناث عازبات للذكر الأعزب الواحد في فئة السن 40-44 سنة إناث و45-49 سنة ذكور.

رسم بياني رقم 16: تطور معدل الإناث العازبات لكل ذكر في حالة عزوبة في كل تعداد

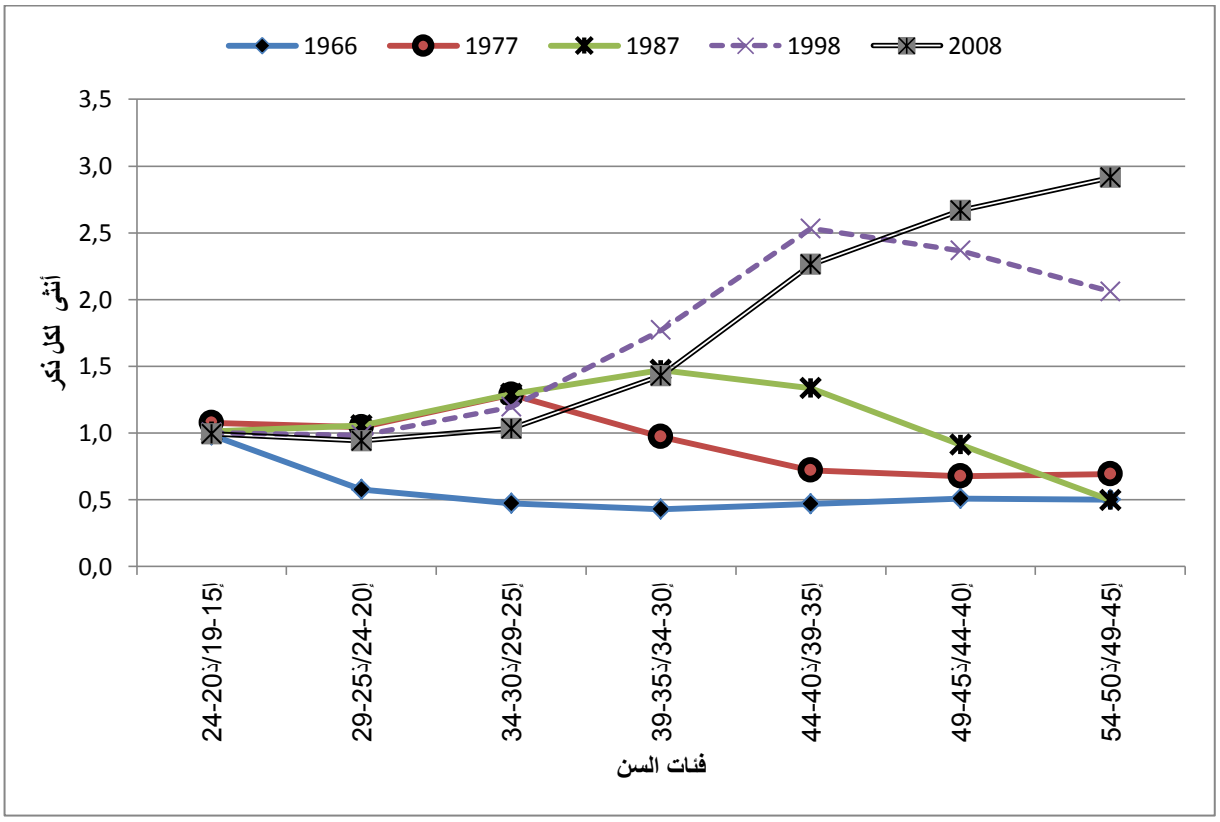

المصدر: إعداد شخصي من خلال نتائج الجدول رقم 11 في الملاحق

6. تطور نسب غير العزاب حسب السن والجنس بين التعدادات:

من خلال توزيع نسب غير العزاب من فئة السن 15-49 سنة حسب الجنس والسن في كل تعداد يتبين لنا التراجع الكبير لنسب الزواج في مختلف فئات السن وشدة التقارب بين نسب الذكور والإناث التي تختلف من تعداد لآخر.

حيث نلاحظ أن أكبر فئة عرفت تغيرا كبيرا وسريعا هي الفئة 15-19 سنة، التي تراجعت فيها نسبة الخارجين من العزوبة بين 1966 و1977 بما يقارب 23 نقطة عند الإناث، وتقلصت إلى نصف النسبة عند الذكور (من 5% إلى 2.5%). سنة 1987 وصلت نسبة الخارجين من العزوبة من نفس فئة السن إلى 9.6% إناث و0.8% ذكور أي تقلصت بما يقارب 2.5 مرة عند الإناث وما يفوق 3 مرات عند الذكور مقارنة بسنة 1977، وإستقرت نسب كل من الذكور والإناث غير العزاب في آخر تعدادين عند نسبة قدرت بحوالي 2.6% إناث و0.1% ذكور.

نسبة غير العزاب عند الإناث في الفئة ذاتها كانت ولا تزال مرتفعة مقارنة بنسبة الذكور إلا أن فارق نسب غير العزاب بين الذكور والإناث تقلص عبر التعدادات، حيث انتقل من 41.4 نقطة سنة 1966 إلى 21.1 نقطة سنة 1977، ووصل إلى 8.8 نقطة سنة 1987 وما بين 2.5 و2.6 نقطة سنة 1998 و2008 على التوالي. وكل ذلك يرجع بصفة أساسية إلى القوانين الدولية والوطنية التي شددت على ضرورة رفع سن الزواج إلى ما بعد السن الثامن عشر، وإلى الإرتفاع الكبير والمتزايد لمعدلات التمدرس، التكوين والتشغيل لدى الإناث بصفة خاصة.

فئة السن 20-24 سنة و25-29 سنة أيضا عرفت تراجعا في نسب غير العزاب عند الجنسين، حيث وصلت عند الإناث في فئة السن 20-24 سنة إلى أقل من 24% سنة 1998 و2008 بعدما كانت تتجاوز 47% سنة 1987 و69% سنة 1977 و88% سنة 1966. بالنسبة لفئة السن 25-29 سنة إناث فقد عرفت نسبة غير العزاب إرتفاعا طفيفا سنة 2008 قدر بـ2.6نقطة مقارنة بسنة 1998 بعدما عرفت إنخفاضا بـ6.9 نقطة بين 1966 و1977 و11.2نقطة بين 1977 و1987 وبـ21.3 نقطة بين 1987 و1998.

عند الذكور وصلت نسب غير العزاب إلى 1.9% و17.6% في الفئتين 20-24 و25-29 سنة على التوالي سنة 2008 بعد أن تقلصت بـ 16.6 نقطة سنة 1977 و18 نقطة سنة 1987 و8.1 نقطة سنة 1998 في الفئة 20-24 سنة، وتراجعت في فئة السن 25-29 سنة من 80.5% إلى 70.3% سنة 1977 وإلى 50.6 سنة 1987 ليصل إلى 22.3 سنة 1998.

وتيرة إنخفاض نسب الإناث غير العزاب كانت أسرع من وتيرة الإنخفاض عند الذكور في فئة السن 20-24 سنة، أكبر درجة إنخفاض عرفتها نسبة غير العزاب من الإناث في هذه الفئة من السن كانت بين 1987 و1998، بينما سجلت أقل درجة إنخفاض في نفس الفئة من العمر عند الجنسين بين 1998 و2008. بالنسبة لفئة السن 25-29 سنة شهدت وتيرة إنخفاض نسب الذكور غير العزاب أكثر من وتيرة إنخفاض الإناث غير العازبات، أكبر شدة إنخفاض سجلت عند الجنسين بين 1987 و1998 قدرت بـ28.3 نقطة عند الذكور و23.1 عند الإناث، وسجلت أقل شدة إنخفاض عند الجنسين بين 1998 و2008 قدرت بـ4.7 نقطة ذكور و6.4 نقطة إناث.

مع إختلاف النسب من تعداد لآخر عند الجنسين، إختلف الفارق بين الجنسين عبر التعدادات في الفئة 20-24 والفئة 25-29 من العمر، حيث شهد الفارق بين الجنسين في الفئة الأولى تراجعا من تعداد لآخر (43.2 نقطة سنة 1966، 40 نقطة سنة1977، 37 نقطة سنة 1987، تقريبا 21 نقطة سنة 1998 و20.4 نقطة سنة 2008)، بينما شهد الفرق بين الجنسين في نسب غير العزاب في فئة السن 25-29 سنة تزايدا عبر التعدادات حيث إنتقل من 15.5 نقطة إلى 18.8 بين1966 و1977، وإلى 27.3 نقطة سنة 1987 ليصل إلى 32.5 نقطة سنة 1998 إلا أنه سجل تراجعا نسبيا سنة 2008 ليبلغ 30.8 نقطة.

وبذلك يمكن القول أن الفئة 20-24 سنة عرفت تحولا أكبر وأسرع في نسب الخارجين من العزوبة عند الإناث بصفة خاصة نتيجة إرتفاع المستوى الدراسي وإمتداد سنوات الدراسة وكذلك تزايد طموح الشباب الذي تلازم ومختلف المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والأمنية التي دفعت إلى تمديد فترة العزوبة عند الشباب.

في فئة السن 30–34 سنة و35–39 سنة بدأ الإنخفاض في نسب غير العزاب بعد سنة 1977، حيث كانت شدة الإنخفاض في فئة السن 35–39سنة تقريبا متساوية بين الذكور والإناث بين التعدادات، فقد قدرت بحوالي2 نقطة بين 1977 و1987 وحوالي 7 نقاط بين 1977 و1998 وحوالي 12 نقطة بين 1998 و2008. أما في فئة السن 30–34 سنة فقد إنخفضت نسبة الخارجين من العزوبة بنفس الوتيرة عند الجنسين بين 1998 و2008 بحوالي 12 نقطة رغم أنها كانت أسرع عند الذكور بين 1977 و1987 وبين 1987 و1998 (7.7 نقطة ذكور و5.5 نقطة إناث في الفترة الأولى، و21.7 ذكور و13.3 إناث في الفترة الثانية)

الفارق بين الذكور والإناث في نسب غير العزاب بين 30–34 سنة، عرف إنخفاضا من 6.2 نقطة إلى 5 نقاط بين 1966 و1977 ثم عاد للإرتفاع سنة 1987 وقدر بـ 7.1 نقطة، ثم تضاعف ليصل إلى حوالي 15 نقطة سنة 1998 وسنة 2008. أما عن نفس الفارق في الفئة 35–39 سنة فقد إنتقل من 3.4 نقطة سنة 1966 إلى 1.9 نقطة سنة 1977 ثم إلى أقل من 1.5 نقطة في السنوات الموالية.

في فئة السن الأكثر من 40 سنة كانت نسبة الإناث المتزوجات على الأقل مرة واحدة أكبر من نسبة الذكور بفارق ضعيف إلى غاية 1998، التي بدأت فيها نسبة غير العزاب من الذكور تعرف إرتفاعا عن نسب الإناث غير العازبات، وإستمر الإنخفاض بين 1998 و2008 عند الجنسين بـ7.4 نقطة عند الذكور و5.9 نقطة عند الإناث في الفئة 40–44 سنة، و3 نقاط عند الذكور و2.5 نقطة عند الإناث في فئة السن 45–49 سنة. وبينما كانت نسبة الذكور غير العزاب تتجاوز نسبة الإناث غير العازبات بأقل من نقطة واحدة سنة 1998 أصبحت تتجاوز 2 نقطة سنة 2008.

رسم بياني رقم17: توزيع نسب غير العزاب من فئة السن 19-45 سنة حسب السن والجنس في كل تعداد

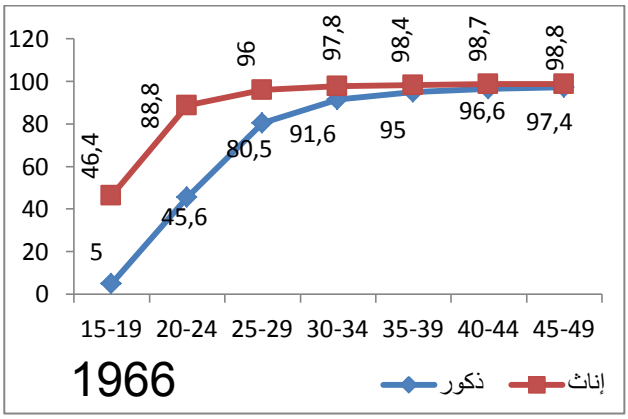

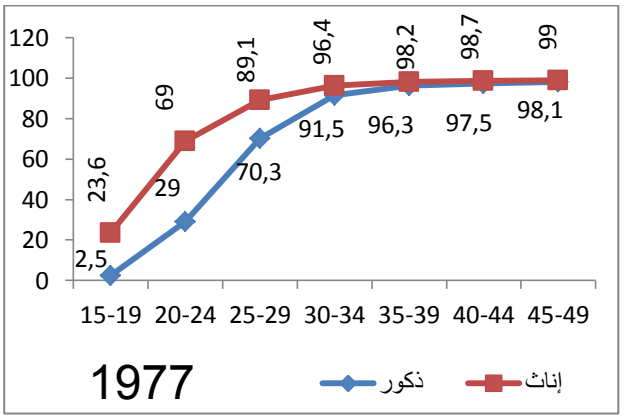

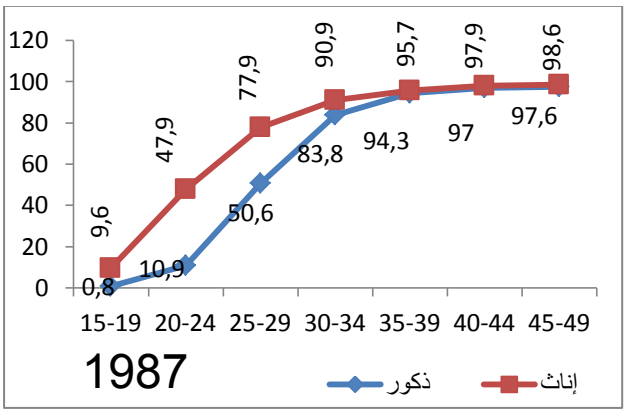

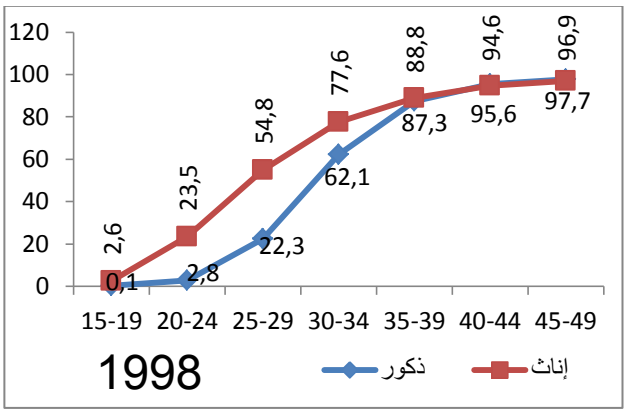

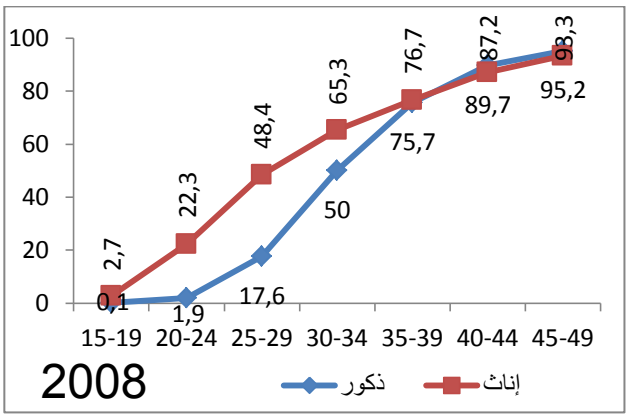

المصدر:

حساب شخصي من خلال توزيع السكان حسب السن والحالة الزواجية الجداول من 12 إلى 16 في الملاحق

7. شدة الزواج والعزوبة النهائية:

يقصد بشدة الزواج نسب الأشخاص الذين ينتهون بالزواج قبل بلوغ عتبة العزوبة النهائية والمحددة بسن الخمسين، من خلال توزيعها حسب الجنس بين 1987 و2008، نلاحظ أن شدة الزواج عند الذكور قدرت بحوالي 97% وبقيت شبه ثابتة في هذه الفترة بينما نلاحظ أنها تقلصت عند الإناث بثلاثة نقاط في نفس الفترة. بدأ التراجع مع حلول سنوات التسعينات وأزمة العشرية السوداء حيث وصلت سنة 1998 إلى 96.9%، بينما كانت تقدر بـ98.1% سنة 1992، وتواصل التراجع في نسب المتزوجين قبل سن الخمسين سنة ليصل سنة 2008 إلى 95.9% .

يرجع هذا التناقص لشدة الزواج عند الإناث، للزيادة الكبيرة التي عرفها عدد العزاب مع بداية التسعينات (من مواليد نهاية الستينات وبداية سنوات السبعينات) من جهة وللتراكم الكبير لعدد الإناث في حالة عزوبة، لسببين الأول يتعلق بإنخفاض معدلات الزواج نتيجة الأزمة الإقتصادية والأمنية التي عاشتها الجزائر منذ سنة 1986 إلى بداية الألفية الجديدة، والثاني سبب ثقافي إجتماعي يتعلق بإختيار الذكور للإناث الأقل منهم وتجنب الذكور للزواج من إناث يزيد سنهن عن 35 سنة أو 30 سنة في بعض الأحيان، مما أدى بعدد كبير من الإناث إلى حالة العزوبة النهائية.

من خلال نتائج دراستين في فرنسا، الأولى كانت سنة 1999 خاصة بدراسة تاريخ الأسرة، والثانية خاصة بدراسة العلاقات الأسرية والعلاقات بين الأجيال تمت سنة 2005، أثبت أن الرجال يميلون إلى الزواج بنساء أصغر منهم خاصة عندما يفوق سن الرجل 30 سنة، حظوظ المرأة في الزواج تقل كلما زاد سنها عن 35 سنة، لأن حظ الإنجاب عندها يقل، وقد أثبت أيضا أن أكثر من نصف الرجال الذين يتعدى سنهم 42 سنة يميلون إلى الزواج بزوجات لا يتعدى سنهن 35سنة خاصة إذا كان الزواج الأول للرجل.(Eva Beaujouan, N°464, 2010, p2)

ويرى نصر الدين حمودة أن نسبة الإناث في حالة عزوبة من اللواتي يتراوح سنهن بين 40 و44 سنة قدرت بـ 12.8% سنة 2008، وأن هذه النسبة من الإناث كان سنها في سنوات التسعينات يتراوح بين 25 و34 سنة، ويؤكد على أن إرتفاع المستوى الدراسي عند الإناث له دور أساسي في رفع معدل العزوبة النهائية (Nacer-Eddine Hammouda,2012,p36).

وبذلك إرتفعت معدلات العزوبة النهائية عند الإناث من 1.1% سنة1987 و1.9% سنة 1992 إلى 3.1% سنة 1998 و4.1% سنة 2008، بينما تراوح معدل العزوبة النهائية عند الذكور بين 2.2% و2.7% في هذه الفترة.

جدول رقم 02: شدة الزواج ومعدل العزوبة النهائية في الجزائر بين 1987 و2008

	شدة الزواج		العزوبة النهائية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1987	97.6	98.9	2.4	1.1
*1992	97.8	98.1	2.2	1.9
1998	97.7	96.9	2.3	3.1
*2002	97.7	96.2	2.3	3.8
*2006	97.3	96.6	2.7	3.4
2008	97.7	95.9	2.3	4.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، * مصادر مختلفة.

III.تطور التعليم في الجزائر:

1. تنمية وتعميم التعليم في الجزائر

جاء في النشرة الرسمية للتربية الوطنية الصادرة في فيفري 2008، وحسب القانون رقم 04.08 المؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق لـ23 يناير 2008، والمتضمن للقانون التوجيهي للتربية الوطنية، أن الجزائر ومنذ فجر الإستقلال جعلت من تربية أبنائها مركزا لإهتماماتها وسخرت حصة معتبرة من إمكانياتها وثروتها الوطنية لتنمية قطاع التربية الوطنية الذي إعتبرته ذا أولوية، وقد تبنت مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته وإلزاميته (وزارة التربية الوطنية، 2008، ص5، 6)

من بين أهم مساعي وزارة التربية الوطنية، ضمان تربية موجهة نحو التنمية والرقي التي تتطلب بروز القيم الخاصة بالعمل وبالإنتاج، التي من شأنها تفضيل مقاييس الكفاءة والتأهيل والسماح بتكوين مقدرات علمية وتقنية موثوق بها، وتتطلب أيضا تغيير الذهنيات لتتماشى مع تطلعات الأجيال على ضوء التحولات الهامة التي يعرفها العالم، ليتمكن المواطنون من العيش في مجتمع متفتح على العصرنة، فخور بأصوله ويسعى دائما إلى العقلنة والمواطنة وتثمين العمل.(وزارة التربية الوطنية، 2008، ص8)

وتسعى أيضا إلى تحسين تأهيل الموارد البشرية، طبقا للمعايير الدولية وعدم الإكتفاء بتكوين إطارات بالعدد الكافي، وتكوين إطارات كفء، مبدعة ومهيأة للمنافسة، وقادرة على المساهمة في إنماء الثروة الوطنية والتحرر وترقية المجتمع.(وزارة التربية الوطنية، 2008، ص23)

يعد دعم ديمقراطية التعليم مبدأ رئيسي من مبادئ التربية الوطنية التي تؤكد عليه وتسعى لتحقيقه وترى أنه يجب أن لا يتوقف عند مفهوم التعميم، وهذا بتنفيذ إجراءات وآليات كفيلة بأن تسمح لكل الشباب الجزائري نيل حقه من التعليم الإلزامي والمجاني، وضمان تكافؤ فرص النجاح في تمدرسهم، مهما كان جنسهم أو أصلهم الإجتماعي أو الجغرافي. وتؤكد السياسة الوطنية للتربية أيضا على ضرورة إشراك البعد النوعي، الذي يسمح بمواصلة السعي لتحقيق الهدف الرامي إلى الوصول بكل متعلم إلى أكبر قدر ممكن من إمكانيته، بدعم آليات المساواة في الحظوظ الإجتماعية للنجاح (وزارة التربية الوطنية، 2008، ص21).

حصر مجال قطاع التربية الوطنية بموجب الأمر رقم 35.67 المؤرخ في 16 أفريل 1976 في التربية التحضيرية، التعليم الأساسي والتعليم الثانوي. التعليم الأساسي إجباري تبلغ مدته 9 سنوات (5 سنوات في الإبتدائي متبوع بـ4سنوات في التعليم المتوسط)، بعد هذه المرحلة الإلزامية يوجه التلميذ حسب قدراته ومستواه إما للمسلك الأكاديمي، الذي يشمل شعب التعليم الثانوي العام والتكنولوجي التي تحضر لمواصلة الدراسات العليا، أو للمسلك المهني الذي يجمع تخصصات التكوين والتعليم المهنيين ويحضر للإندماج في عالم الشغل. (وزارة التربية الوطنية، 2008، ص24-26) أنظر المخطط رقم 01 في الملاحق الخاص بهيكلة النظام التربوي في الجزائر.

فيما يخص تعليم الكبار فيشمل في قطاع التربية محو الأمية، ومحو الأمية البعدي والتعليم عن بعد، يتم فيها منح فرصة التعليم للأشخاص الذين لا يستفيدون أو لم يستفيدوا بتاتا من تعليم مدرسي، أو أولئك الذين يرغبون في تحسين مستواهم الثقافي بتنمية معارفهم وإستكمال تكوينهم وربما تسهيل تحويلهم المهني وبالإستفادة من الترقية الإجتماعية المهنية.(وزارة التربية الوطنية، 2008، ص34)

2. تطور المؤسسات التعليمية:

في رد على الإستبيان الذي قدمته الأمم المتحدة والموجهة للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين 1995، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة سنة 2000، أكدت الحكومة الجزائرية على عنايتها الكبيرة بالتعليم بصفة عامة وبتعليم الإناث بصفة خاصة، ومن أجل ذلك تم توفير المنشآت التعليمية بالقرب من المساكن خاصة في المناطق الريفية وتم الإهتمام أيضا بالإناث المتسربات من الفضاء التربوي الراغبات في إكتساب تأهيل بإدماجهن بمؤسسات التعليم والتكوين المهنيين، وإستحداث فروع منتدبة لها في الأوساط الريفية بغية إعطاء المرأة دورا إقتصاديا(موقع الأمم المتحدة: www.un.org)، ولقد كان لمجانية التعليم في الجزائر دور كبير في إتاحة فرصة التعليم للأفراد، خاصة الذين لا تسمح ظروفهم الإقتصادية بمواصة الدراسة، وبفضله عرف قطاع التعليم إقبالا شديدا خاصة للفتيات.

حيث شهدت المنشآت التعليمية توسعا معتبرا خلال السنوات الخمسين الماضية وتم بناء 22679 مؤسسة مع إرتفاع سنوي متوسط قدر بـ5%. وفي سنة 2014/2015 سجلت 18333 مدرسة

إبتدائية، 5239 متوسطة، و2141 ثانوية وقد تواصلت جهود البناء لتمنح الأولوية لتغطية المناطق النائية الواقعة بالهضاب العليا وبالجنوب.

رسم بياني رقم 18: تطور المؤسسات التعليمية من 1962 إلى 2013

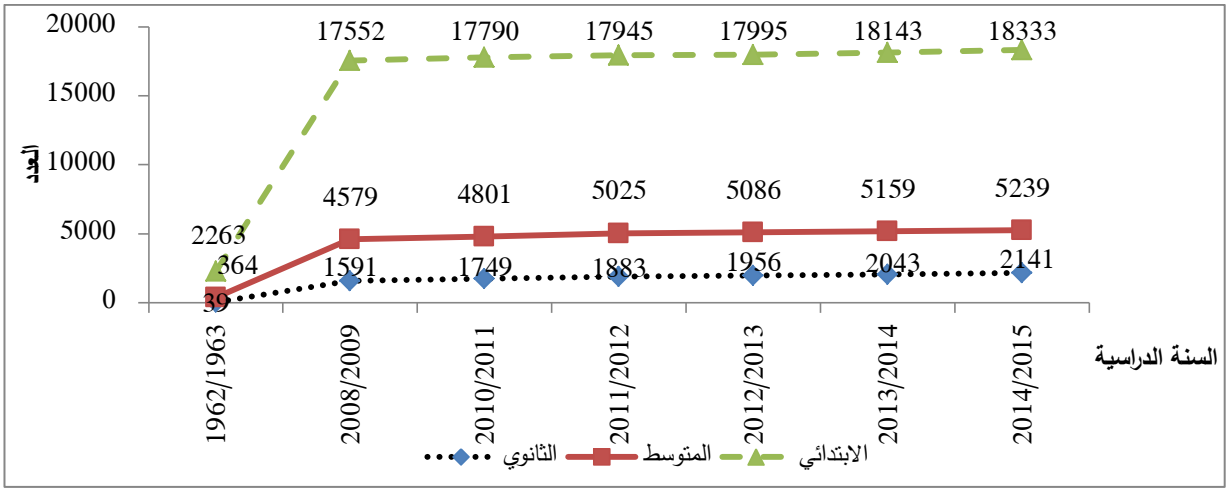

المصدر: بيانات الجدول رقم 17 بالملاحق

بالنسبة للتعليم العالي كان لزيادة وإنشاء المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي إضافة إلى مجانية الإيواء والنقل والإطعام، دور كبير في رفع المستوى التعليمي للأفراد والتقليص من أشكال التمييز على أساس الجنس أو الطبقة الإجتماعية... . حيث وصل العدد الإجمالي لمختلف المؤسسات الجامعية إلى 76 مؤسسة سنة 2008-2009 و 95 مؤسسة سنة 2013-2014 بعد أن كانت لا تتعدى 6 مؤسسات في السنة الدراسية 1973/1972 و48 مؤسسة سنة 1991/1990.

جدول رقم 03: تطور عدد المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

السنوات	الجامعات	المراكز الجامعية	المدارس الوطنية العليا (المعاهد الوطنية)	المدارس العليا للأساتذة	المعاهد الأخرى والمدارس التحضيرية	المجموع
1963/1962	1	-	2	-	-	3
1973/1972	3	2	1	2	1	6
1989/1988	7	-	12	4	9	32
1991/1990	13	14	4	13	4	48
1997/1996	13	13	11	9	9	55
2001/2000	18	15	5	4	11	53
2002/2001	26	4	6	4	6	56
2009/2008	35	14	13	4	10	76
2014/2013	48	10	19	05	13	95

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي: www.mesrs.dz

3. تطور المتعلمين في الجزائر

- التعليم الأساسي:

المدرسة الأساسية على ضوء وثائق إصلاح التعليم تعرف على أنها البنية التعليمية القاعدية التي تكفل لجميع الأطفال تربية أساسية واحدة لمدة تسع سنوات، تسمح لكل تلميذ بمواصلة التعليم إلى أقصى ما يستطيع نظرا لمواهبه وجهوده، كما تهيئه في نفس الوقت وتعدّه للالتحاق بوحدات الإنتاج أو بمؤسسات التعليم المهني. (زينب حميدة بقادة، العدد 14، 2013، ص126)

يسعى التعليم الأساسي في الجزائر إلى تحقيق جملة من الأهداف، تضمنت أهداف وطنية وتتمثل في تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة، وإكسابهم المعارف العامة العلمية والتكنولوجية التي تمكنهم من الإستجابة للتطلعات الشعبية في العدالة والتقدم، وحق المواطن الجزائري في التربية والتكوين، وأهداف دولية تجسدت في منح التربية التي تساعد على التعاون والتفاهم بين الشعوب، وصيانة السلام في العالم على أساس إحترام سيادة الأمم، وتلقين مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين والشعوب، وإعدادهم لمكافحة كل أشكال التفرقة والتمييز، وتنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. (زينب حميدة بقادة ، العدد 14، 2013، ص126،127)

يستطيع التلميذ الذي أنهى التعليم الأساسي أن يواصل التكوين في أحد المجالات التالية (زينب حميدة بقادة ، العدد 14، 2013، ص128):

- فرع التعليم الثانوي في حدود ما تسمح به الإمكانيات التي يحددها التخطيط الوطني
- فروع التكوين المهني الطويل التي تهيئ لعالم الشغل مبدئيا، ولكنها تفتح مجالات أمام القادرين على المواصلة في التعليم العالي.
- فرع التكوين المهني القصير الذي يهيئ إلى الشغل مباشرة.
- دورات التمهين (تعلم حرفة أو نشاط) في المعامل والمؤسسات، وهذه الدورات يوجه إليها التلاميذ الذين تؤكد الملاحظات أن إستعداداتهم تؤهلهم إلى هذه النشاطات أكثر من غيرها.

أدى وضع هدف منح فرصة الإستفادة من التعليم بصفة متكافئة لكل الأطفال إناثا وذكورا إلى تمدرس كثيف للأطفال. حيث عرف معدل تمدرس الأطفال من فئة السن 6-14 سنة زيادة كبيرة بين أول وآخر تعداد، من 57% عند الذكور و37% عند الإناث إلى أكثر من 90% عند الجنسين بفارق بسيط بين الذكور والإناث .

جدول رقم 04: تطور معدلات التمدرس عند السكان بين 6 و14 سنة عبر التعدادات.

السنة	معدلات التمدرس		
	الذكور	الإناث	المجموع
1966	56.8	36.9	43.8
1977	80.8	59.6	70.2
1987	87.7	71.6	79.7
1998	85.3	80.7	83.0
2008	92.4	91.2	91.8

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات

وإذا إستعرضنا تطور التعليم في الجزائر منذ السنة الدراسية 1994-1995، نجد أن عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الأساسي الإجباري قد مر بثلاث مراحل أساسية، متأثرا بالتغيرات في عدد المواليد التي عرفتها الجزائر، فقد إرتفع عدد المسجلين بـ607580 تلميذ في السنة الدراسية 2001-2002 وكان ذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد المواليد سنوات الثمانينات.

مع نهاية سنوات الثمانينات وبداية التسعينات وزيادة حدة الأزمة الإقتصادية والإجتماعية ومرحلة الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر، إستقر عدد الزيجات وإنخفض عدد المواليد وإنعكس ذلك على عدد المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي من 2002/2001 إلى 2013/2012حيث تناقص في هذه المرحلة (المرحلة الثانية) بـ 579976 تلميذ.

في نفس المرحلة التي تراجع فيها عدد التلاميذ المسجلين بما يقارب 9% تحسنت فيها الظروف الإجتماعية والأمنية والإقتصادية، وعرفت الجزائر زيادة كبيرة في عدد الزيجات وعدد المواليد تعويضا للنقص الذي عرفته المرحلة السابقة، مما أدى إلى عودة الزيادة من جديد في عدد المسجلين (أي ظهور المرحلة الثالثة) والتي وصل فيها عدد المسجلين إلى 6695939 تلميذ بزيادة تقدربـ8% تقريبا في غضون 3 سنوات دراسية.

رسم بياني رقم 19: تطور عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي من السنة الدراسية 1995/1994 إلى 2016/2015

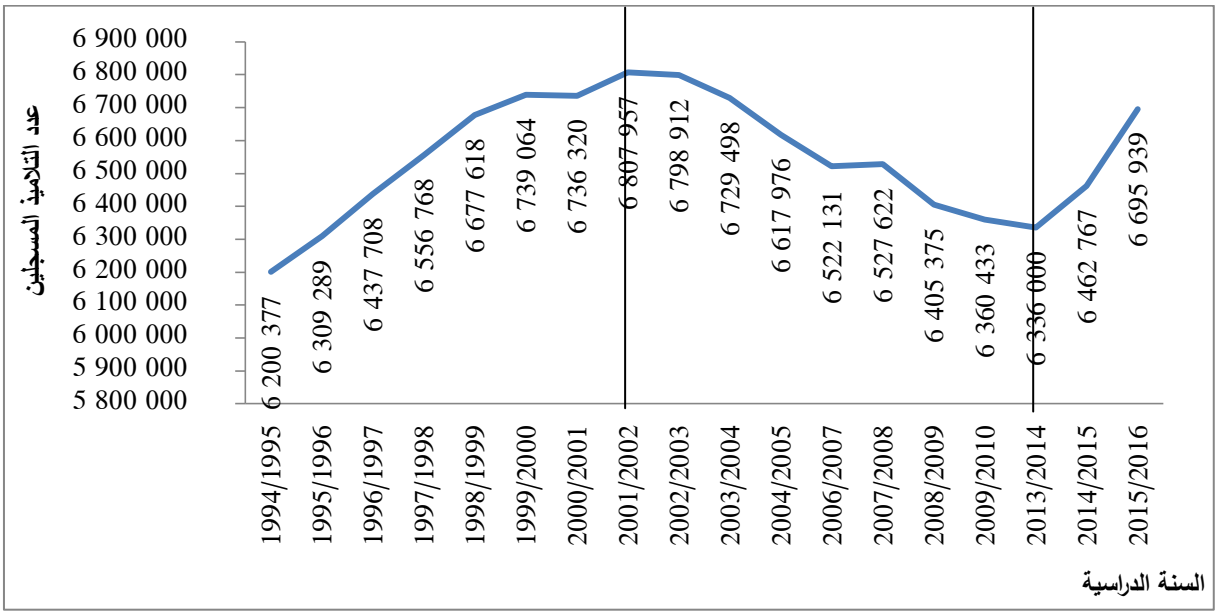

المصدر: عمل شخصي من خلال بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (أنظر الجدول رقم18 في الملاحق)

وعرفت نسبة الإناث تزايدا ملحوظا مقارنة بنسبة الذكور، حيث وصلت إلى 48.18% سنة 2006-2007 ثم عرفت إنخفاضا نسبيا في أربع مواسم دراسية متتالية إلى أنها بقيت عالية كما كانت عليه سنة 1995/1994 قبل أن تعود مرة أخرى للإرتفاع.

رسم بياني رقم 20: تطور نسب الإناث المسجلين في التعليم الأساسي بين 1995/1994 و2016/2015

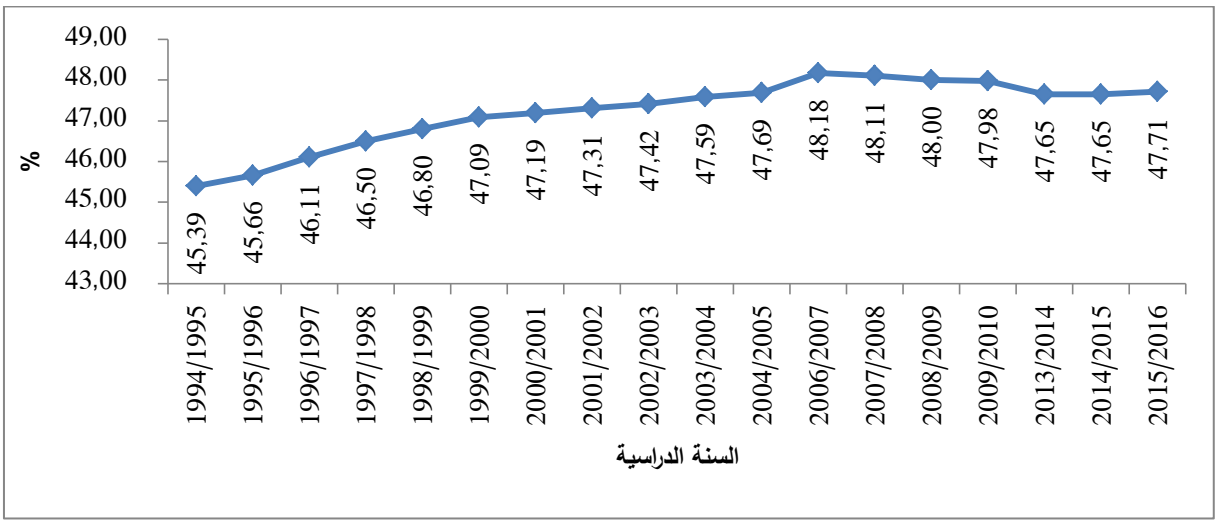

المصدر: عمل شخصي من خلال بيانات الديوان الوطني للإحصائيات(أنظر الجدول رقم 18 في الملاحق)

- التعليم الثانوي

شهد التعليم الثانوي تطورات هامة، حيث إرتفع عدد التلاميذ المسجلين بنسبة 37% بين 1995/1994 و2005/2004 ثم إنخفض بـ148387 تلميذ سنة 2009/2008 ليعود للإرتفاع مرة أخرى، حيث إستقر عند حوالي 1500ألف تلميذ بين 2013/2012 و2015/2014 ثم عاد للإنخفاض بحوالي 147919 تلميذ سنة 2016/2015، هذه التغيرات التي عرفتها أعداد المسجلين في المستوى الثانوي ترتبط إرتباطا وثيقا بالتغيرات الديمغرافية التي عرفتها الجزائر من جهة وبمعدلات النجاح في الإمتحان الخاص بالإنتقال للمستوى الثانوي وإمتحان البكالوريا من جهة أخرى.

رسم بياني رقم 21: تطور عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي بين 1995/1994 و2016/2015

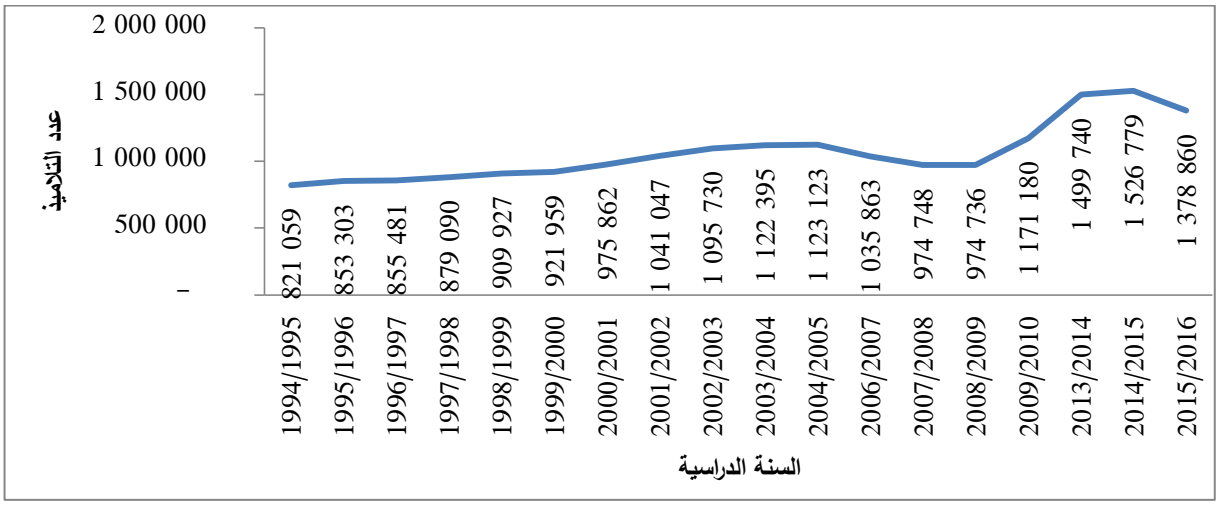

المصدر: عمل شخصي من خلال بيانات الديوان الوطني للإحصائيات(أنظر الجدول رقم 18 في الملاحق)

عرفت نسبة الإناث المسجلات في التعليم الثانوي إرتفاعا كبيرا في هذه الفترة، حيث إنتقلت من أقل من 50% إلى حوالي 59% سنة 2008/2007 لتستقر بعد ذلك عند نسبة تتراوح ما بين 56.72% و58.25%، وذلك راجع بالدرجة الأولى للإهتمام الكبير للإناث بتحسين مستواهن الدراسي والسعي للحصول على أعلى شهادة دراسية ممكنة من جهة، وإلى تفضيل الشباب للحياة المهنية أكثر من الدراسية من جهة أخرى.

مع تحسن معدل الإنتقال إلى السنة الأولى ثانوي، لا يزال عدد التلاميذ في التعليم الثانوي يشهد إرتفاعا سنويا متوسطا قارب 7.8% بين 2008 و2014 (التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2016، ص92)

رسم بياني رقم 22: تطور نسب الإناث المسجلين في التعليم الثانوي بين 1995/1994 و2016/2015

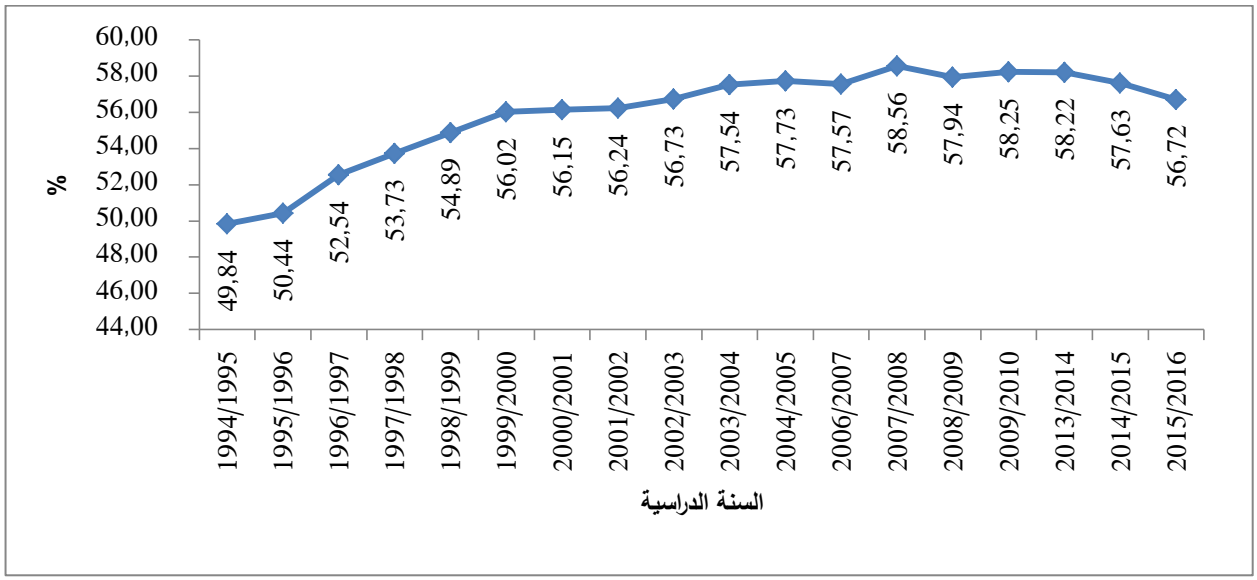

المصدر: حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (أنظر الجدول رقم 18 في الملاحق)

- مؤشر التكافؤ بين الجنسين

تعد المساواة في الإستفادة من التعليم بين الجنسين حقا مكفولا بموجب الدستور وهدفا مسطرا في برنامج أهداف الألفية للتنمية وبرنامج التعليم للجميع، فيما يخص طوري الإبتدائي والمتوسط، سجل مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الطور الإبتدائي 90 بنتا لكل 100 ولد سنة 2008 وبقي ثابتا إلى غاية سنة 2014 في حدود 91 فيما سجل 95 في الطور المتوسط.(التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2016، ص91)

ويتغير هذا التكافؤ على حساب الذكور إبتداء من طور التعليم الثانوي، حيث بلغ 136 بنتا مقابل كل 100 ولد سنة 2014، وهذا على مستوى جميع الولايات لكن بقيم متفاوتة، تكشف هذه الملاحظة عن معدل رسوب وتسرب من التعليم أعلى بكثير لدى الذكور منه لدى الإناث، لا على إستفادة متفاوتة من التعليم بين الجنسين بل على تزايد رغبة وكفاءة الإناث في التعليم الثانوي والجامعي أكثر من الذكور.

رسم بياني رقم 23: عدد الإناث المسجلات/عدد الذكور المسجلين في كل طور بين 1990 و2014

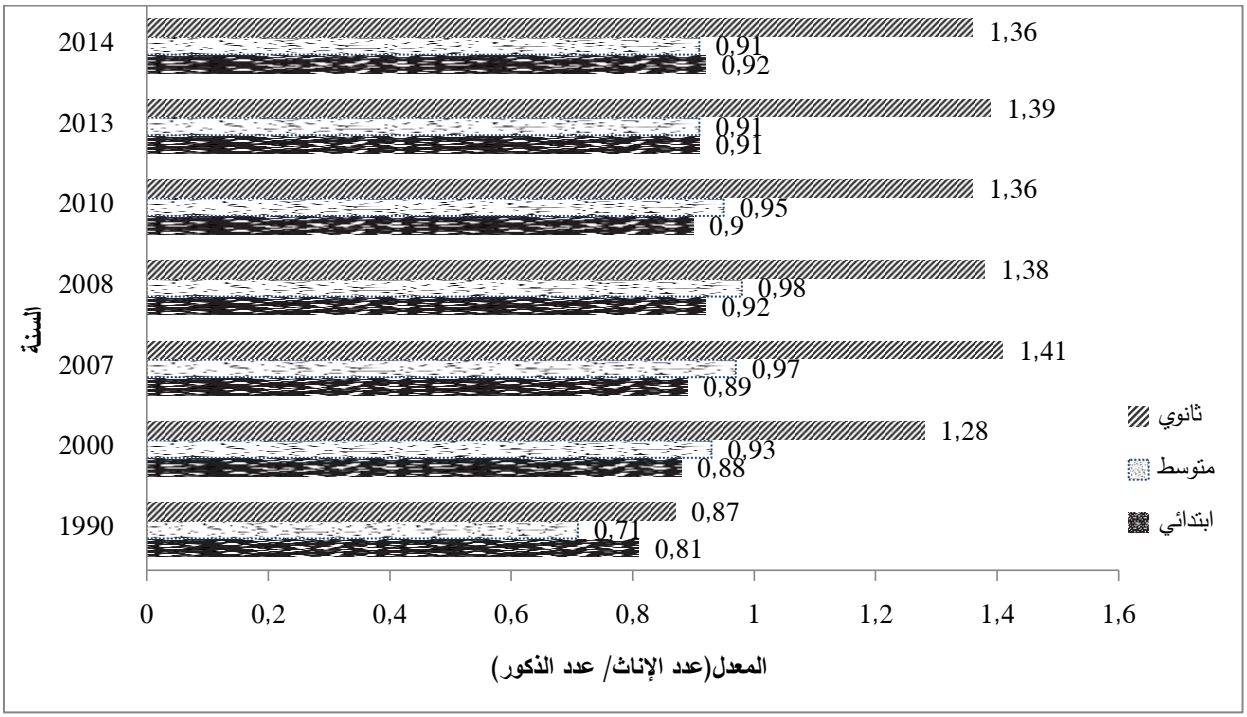

المصدر: التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2016، ص91

- التعليم العالي:

عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أيضا إرتفاعا كبيرا لعدد الطلبة، فقد وصل إلى1315744 في مرحلة التدرج سنة 2016/2015 بعد أن كان العدد 238427 طالب سنة 1995/1994 حيث تضاعف عددهم 6 مرات في 21 سنة كما تضاعف عدد الطلبة في الدراسات ما بعد التدرج بأكثر من 4 مرات بين 1998/1997 و2016/2015 حسب الديوان الوطني للإحصائيات (أنظر الجدول رقم18 في الملاحق).

رسم بياني رقم 24: تطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج بين 1995/1994 و2016/2015

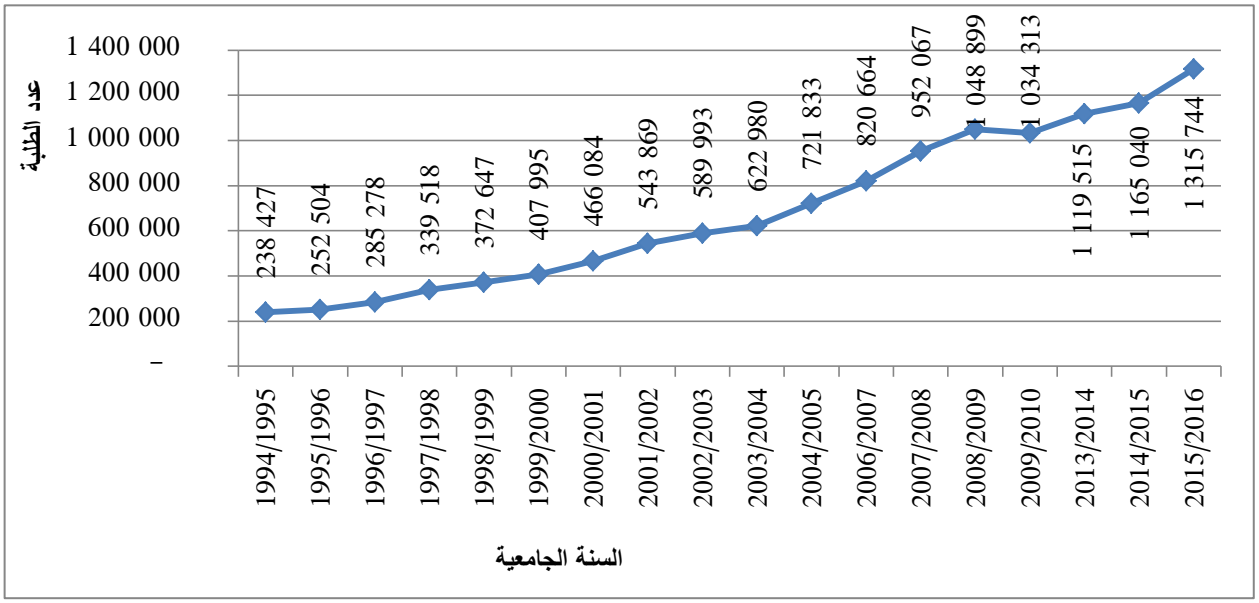

المصدر:حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (أنظر الجدول رقم 18 في الملاحق)

فيما يخص عدد الطلبة في التعليم العالي ما بعد التدرج، فقد عرفت زيادة كبيرة لعدد المسجلين حيث وصل إلى 76510 مسجل في السنة الجامعية 2014-2015، مقابل 22533 مسجل سنة 2000-2001 أي بزيادة قدرت بـ 53977 مسجل.

نسبة الإناث من المجموع العام للطلبة المسجلين في الجامعة قدر بـ57% سنة 2005/2004 و59% تقريبا سنة 2011/2010 ووصلت نسبة الإناث في المستوى الجامعي الأول 57.4% سنة 2005/2004 وتقريبا 60% سنة 2011/2010 ويرجع ذلك إلى التفوق الكبير للإناث في إمتحان الباكالوريا والإلتحاق الكبير للإناث بمقاعد الجامعة (Zahia Ouadah-Bedidi10, pZahia Ouadah-Bedidi10, 2016,).

أما بالنسبة لعدد الطلبة المسجلين في جامعة التكوين المتواصل من الطلبة غير الناجحين في شهادة البكالوريا والموظفين الراغبين في الحصول على الترقية أو الذين لم يتمكنوا من الإلتحاق بالدراسة في الجامعة صباحا فقد زاد عددهم بين 2001/2000 و2009/2008 بـ 28047 وتراجع عددهم بـ3869 بين 2009/2008 و2012/2011 قبل أن يصل إلى 93735 طالب سنة 2014/2013 وبذلك يكون قد تضاعف بـ 1.77 مرة بين 2001/2000 و2014/2013

رسم بياني رقم 25: تطور عدد المسجلين في جامعة التكوين المتواصل بين 2001/2000 و2014/2013

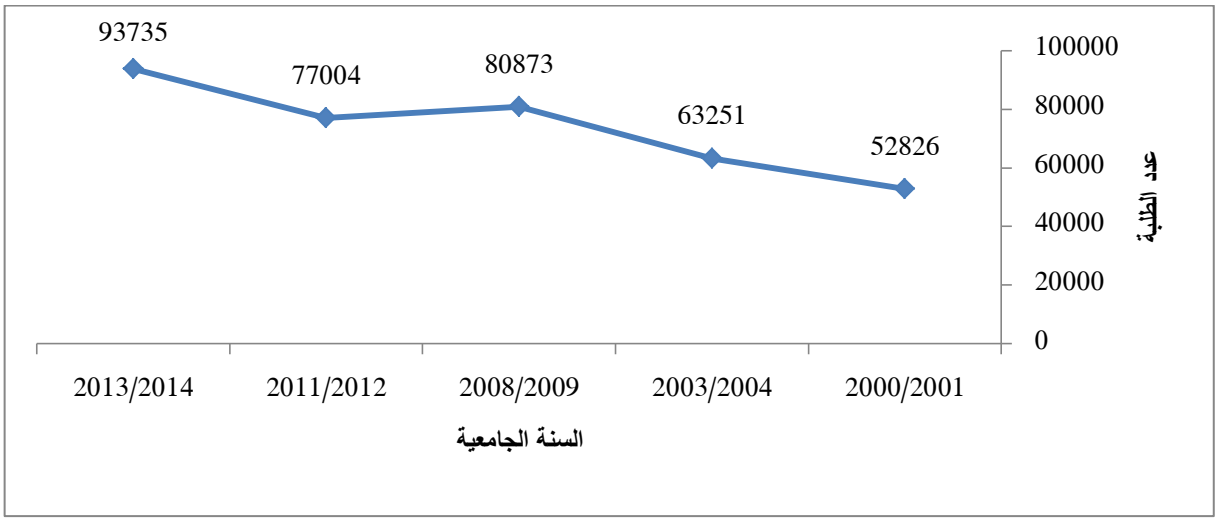

المصدر: حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (أنظر الجدول رقم 19 في الملاحق)

من خلال تطور الفارق بين عدد الإناث وعدد الذكور المسجلين في التعليم العالي وجامعة التكوين التواصل بين سنتي 200-2001 و2014-2015 نلاحظ أن عدد الإناث يتجاوز عدد الذكور المسجلين في التدرج، فقد وصل إلى ما يفوق 252 ألف طالبة سنة 2008-2009. ورغم التراجع النسبي الذي عرفه عدد الطالبات مقارنة بعدد الطلاب الذكور بعد سنة 2009 إلا أن عدد الطالبات لا يزال مهيمنا على أكثر من 200 ألف مقعد إضافي سنويا.

بعد الزيادة الكبيرة التي عرفتها مرحلة التدرج بقطاع التعليم العالي في عدد الطالبات على حساب عدد الطلاب الذكور، شهدت أيضا مرحلة ما بعد التدرج وجامعة التكوين المتواصل زيادة عدد الإناث على عدد الذكور والذي وصل سنة 2013-2014 إلى أكثر من 2000 طالبة في مرحلة ما بعد التدرج وأكثر من 7000 طالبة مسجلة في جامعة التكوين المتواصل.

حيث عرف عدد المسجلين الذكور في جامعة التكوين المتواصل تراجعا بـ14.5 مرة بين 2000-2001 و2011-2012 قبل أن يصبح عدد الطالبات سنة 2013-2014 أعلى بـ7085 طالبة، كما حدث ذلك أيضا في مرحلة ما بعد التدرج التي تراجع فيها عدد الطلبة الذكور بما يقارب 4 مرات بين 2000-2001 و2011-2012 وتجاوز فيها عدد الإناث عدد الطلبة من الذكور بـ2143 طالبة سنة 2013-2014.

رسم بياني رقم 26: الفارق بين عدد الإناث وعدد الذكور المسجلين في التعليم العالي وجامعة التكوين المتواصل بين 2001/2000 و2015/2014

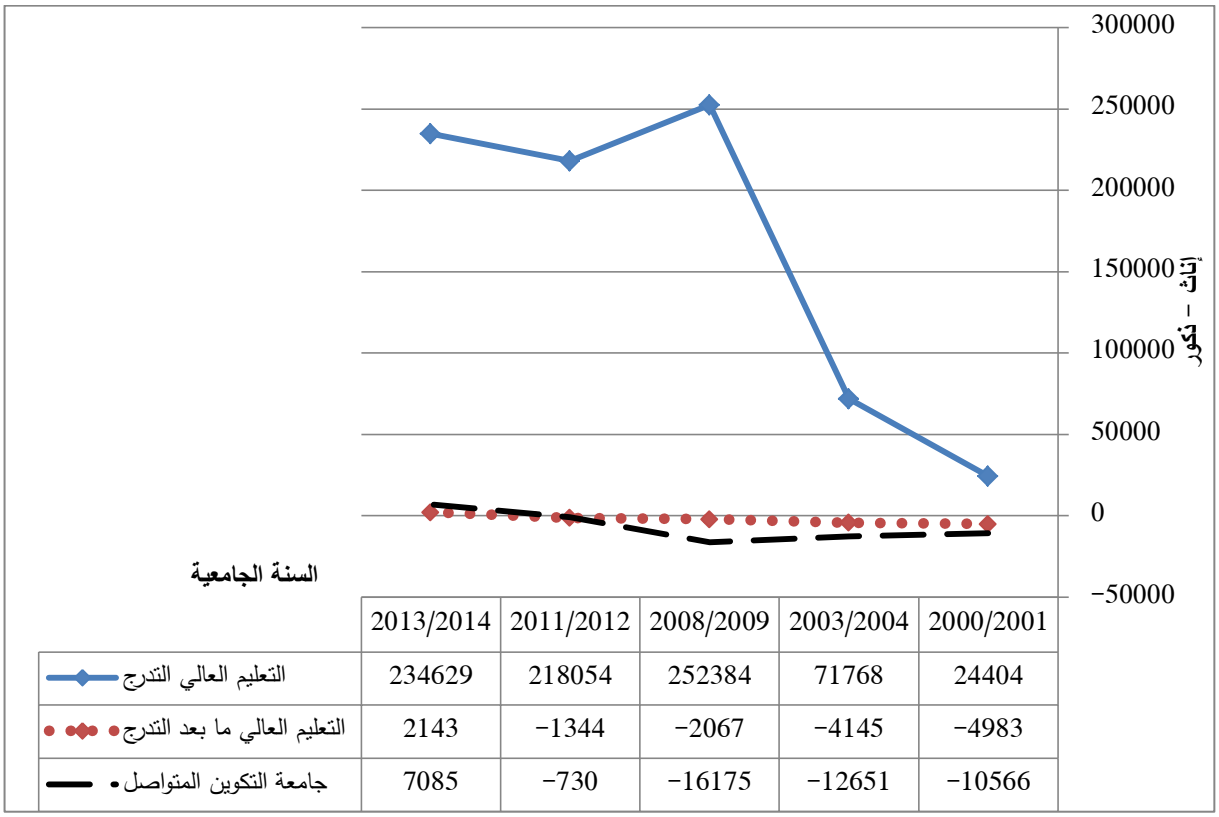

المصدر: حساب شخصي من خلال معطيات الجدول رقم 19 في الملاحق

- معدل المتمدرسين من فئة السن 15-19 سنة و20-24 سنة حسب الجنس

معدل كل من الإناث والذكور المتمدرسين من فئة السن 15-19 سنة و20-24 سنة عرف زيادة كبيرة بين 1966 و2002، قدرت بـ14.5 نقطة عند الذكور وما يقارب 40 نقطة عند الإناث في الفئة 15-19 سنة، وبـ8.7 نقطة بالنسبة للذكور و15 نقطة عند الإناث في فئة السن الموالية، وهذا يعني أن تطور معدل التمدرس في فئة السن 15-24 سنة كان أسرع عند الإناث من الذكور، إلى درجة زيادة معدل الإناث على معدل الذكور سنة 2002 بـ5.2 نقطة في الفئة 15-19 سنة و3.6 نقطة في الفئة 20-24 سنة.

رسم بياني رقم 27: معدل المتمدرسين (%) حسب الجنس من فئة السن 15-19 سنة و20-24 سنة في الجزائر بين 1966 و2002

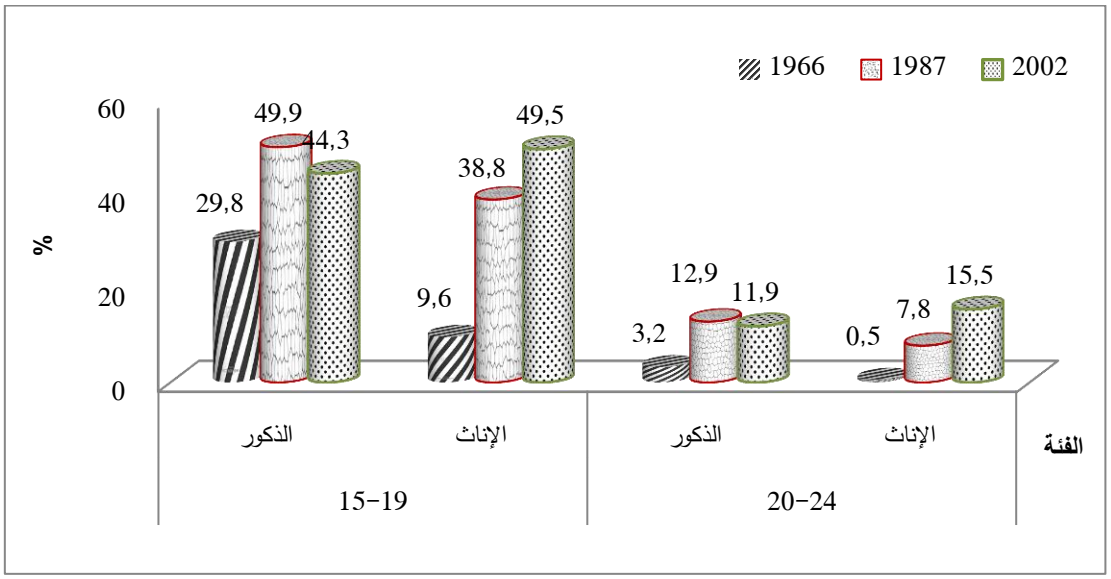

المصدر: عمل شخصي من خلال بيانات الجدول رقم 20 في الملاحق

- محو الأمية:

ووصل معدل الأمية سنة2011 إلى 14.4% عد الذكور و21.1% عند الإناث ووصل الفارق بين الذكور والإناث إلى 6.7 نقطة بعدما كان سنة 2008 يقدر بـ13.8 نقطة وبذلك يكون معدل الأمية قد تراجع بين 1966 و2010 بـ 77% عند الذكور و75% عن الإناث (Zahia Ouadah-Bedidi , 2016, p3) نتيجة المجهودات الكبيرة المبذولة للقضاء على الأمية.

جدول رقم 05 تطور معدلات الأمية عبر التعدادات

السنة	معدلات الأمية		
	الذكور	الإناث	المجموع
1966	62.3	85.4	73.85
1977	48.2	74.3	61.25
1987	30.75	56.66	43.71
1998	23.65	40.27	31.96
2008	15.6	29	22.3
*2011	14.4	21.1	17.7

المصدر: * p3Zahia Ouadah-Bedidi, 2016, /Ons, collections statistiques N°157, p4

هذه المجهودات لا تزال متواصلة تنفيذا للإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية المصادق عليها من طرف مجلس الحكومة في جانفي 2007، وفي إطار تنظيم هذه العملية منح الديوان الوطني لمحو الأمية تحت وصاية وزارة التربية الوطنية مع المؤسسات، الهيئات والجمعيات لكل مواطن أمي يتراوح سنه بين 15 و49 سنة بما فيهم النساء والبنات وسكان المناطق الريفية، حق ترقية ورفع المستوى المعرفي وإكتساب المعارف الأساسية لتحسين نوعية المستوى المعيشي، وللمشاركة في التنمية والتعلم مدى الحياة.(المديرية العامة للأسرة وقضايا المرأة والتلاحم الإجتماعي، 2015، ص17)

- مؤشر التعليم في الجزائر:

يعكس تطور مؤشر التعليم في الجزائر (المعدل الحسابي للمدة المتوسطة للتمدرس والمدة المتوقعة للتمدرس) المجهودات التي بذلتها الدولة لتعميم الإستفادة من التعليم على مدى خمسين عاما، وذكر في تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي حول التنمية البشرية لسنة 2007، أن تحسين قيمة مؤشر التعليم إضافة إلى أنه أحد أهم الأهداف الإنمائية للألفية، يشكل أيضا دعما للأولويات التى حددها المجتمع الدولى بشأن إستراتيجية إنمائية طويلة الأجل، كما يعتبر أحد أهم المتغيرات لقياس أثر السياسات السكانية.(CNES, 2008,p26)

فحسب الإحصائيات التي نشرها المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي حول مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، بلغ مستوى المؤشر 0.659 سنة 2013، بزيادة سنوية قدرها 2.8% مقارنة بسنة 2012 و2.45% مقارنة بسنة 2000 وقدرت القيمة بـ0.673 خلال سنة 2014، (cnes, 2016,p58) وأصبحت فئة الكبار أي البالغين سن 25 سنة فأكثر خلال سنة 2013 أكثر تعليما حيث أثبت أن متوسط سنوات الدراسة يتناقص كلما زاد سن الأفراد(10 سنوات عند الذين يتراوح سنهم بين25 و29 سنة و0.5 سنة عند الأفراد في فئة السن 80 سنة أكثر)(cnes,2016, p37)

رسم بياني رقم28: تطور مؤشر التعليم في الجزائر بين سنتي 1995 و2014

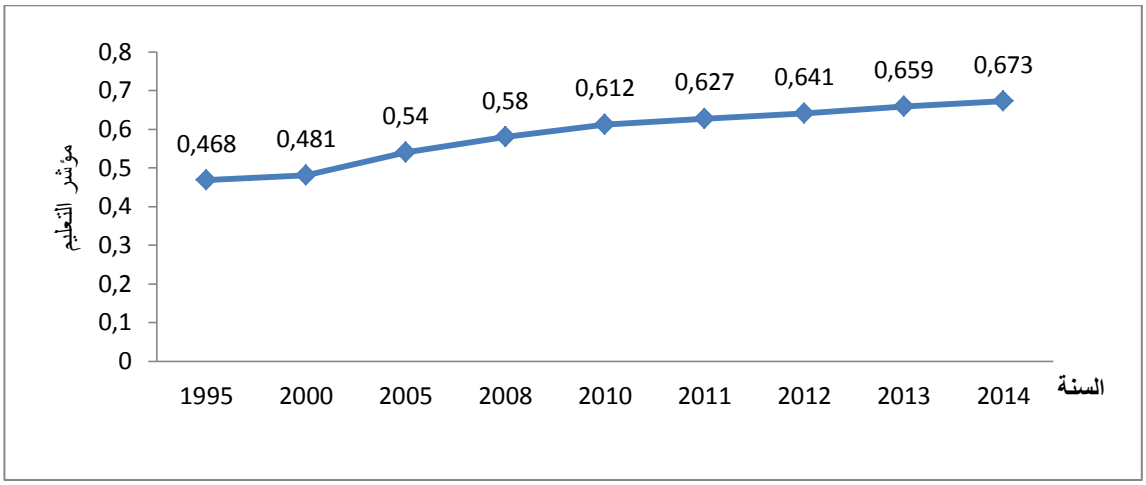

المصدر: cnes,2016, p37

تحسن مؤشر التعليم يعود أساسا إلى الإرتفاع المستمر لمعدلات التمدرس ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة سابقا وطول سنوات الدراسية منذ سنة 2010، فقد عرفت المدة المتوقعة للتمدرس (عدد السنوات التي يتوقع أن يستفيد منها الطفل في سن الالتحاق بالمدرسة) مع حلول الألفية الجديدة إرتفاعا بـ4.3 سنوات في فترة 14 سنة كما عرف متوسط سنوات الدراسة (مجمل سنوات الدراسة التي يمر بها الأفراد البالغين سن 25 سنة فأكثر خلال مسارهم الدراسي) إرتفاعا بـ 2 سنة في نفس الفترة الزمنية.

رسم بياني رقم 29: تطور المدة المتوقعة ومتوسط مدة التمدرس.

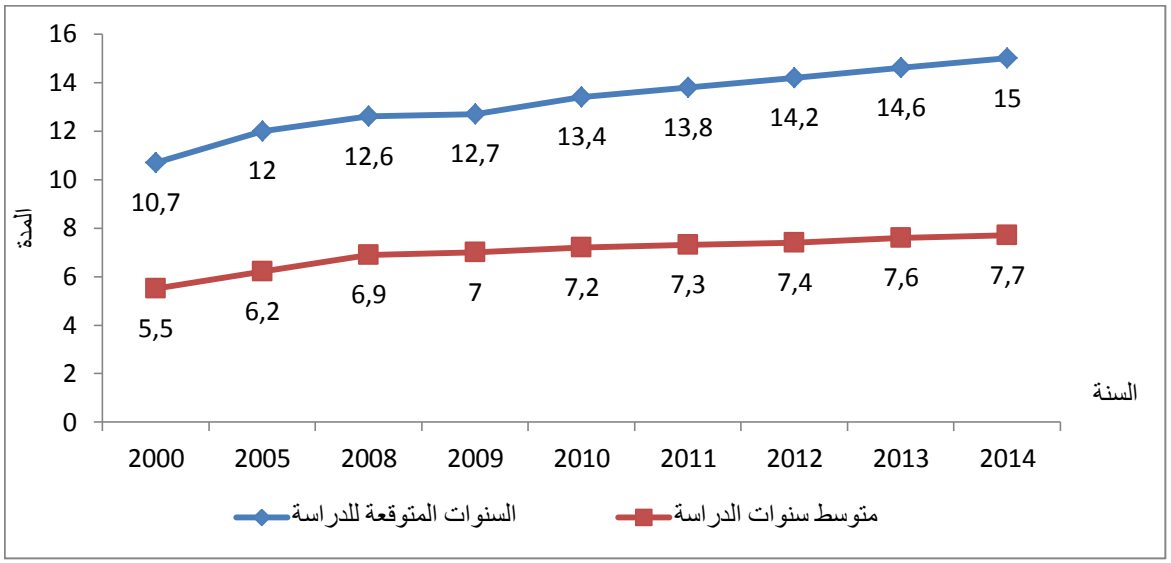

المصدر: cnes,2016, p58

IV. تطور السكان النشطين، المشتغلين والبطالين في الجزائر

دخلت الجزائر في المرحلة الأولى من إستقلالها في أول مرحلة من مراحل الإنتقالية الديمغرافية، والتي تميزت بتراجع معدلات الوفيات وإحتفاض معدلات الولادات بمستوياتها العالية، مما أدى إلى زيادة وتيرة النمو السكاني بمعدل 3.2% سنويا بين 1966 و1977 (Kamel kateb, 2015, p21)، كان ذلك نتيجة تحسن الظروف الإجتماعية والإقتصادية والصحية والسياسية. هذه الزيادة أدت مع بداية سنوات الثمانينات إلى زيادة كبير في أفواج الشباب في سن الزواج، وفي زيادة عدد السكان النشطين والشباب الباحثين عن مناصب شغل. وتزامنت هذه الزيادة وظهور الأزمة الإقتصادية نتيجة إنهيار أسعار البترول بين 1977 و1987، والتي بدورها أدخلت الجزائر في دوامة الأزمة السياسية والأمنية في مرحلة العشرية السوداء، أدت هذه الظروف العصيبة إلى إنتشار الفقر وإضافة الدور الإقتصادي للمرأة وتأجيل مشاريع الزواج إلى حين تحسن الظروف المعيشية. هذه الزيادة في عدد السكان إضافة إلى إنتشار التعليم ودخول المرأة عالم الشغل أدت إلى زيادة في حجم الفئة النشطة وفي تغيير تركيبتها وأثرت على سوق الزواج في الجزائر، خاصة وأن هذا الأخير لم يعد يتسم بالبساطة التي كان عليها ويرتبط بشروط وقوانين وتكاليف دخيلة فرضتها الحياة العصرية.

كل هذه الظروف وثقت العلاقة بين سوق العمل وسوق الزواج، حيث أصبح سن الزواج وإختيار شريك الحياة الزوجية يتعلق بالحالة الفردية للأشخاص، وبالأجر، والوضعية في المهنة. لذلك إرتأينا من خلال ما يلي إبراز أهم التغيرات التي حدثت على حجم وتركيبة السكان الناشطين إقتصاديا في الجزائر وسنحاول توضيح العلاقة بين معدلات النشاط، الشغل والبطالة بكل من السن، الجنس، الوضعية في المهنة، الشهادة المتحصل عليها، المستوى الدراسي والزواج.

1. السكان النشطين في الجزائر

- تطور معدلات النشاط الإقتصادي حسب الجنس:

يقصد بالسكان النشطين إقتصاديا السكان الأكثر من 15 سنة المشتغلين والذين يبحثون عن العمل، يتحكم في تطور معدلاتهم في الجزائر مجموعة من العوامل الديمغرافية والإجتماعية والثقافية، من أهمها زيادة عدد السكان في سن العمل، إقبال الإناث على سوق العمل، معدلات المتخرجين

المتحصلين على شهادات دراسية أو مهنية، إضافة إلى عامل الحالة الزواجية خاصة عند الإناث مما يفسر تذبذب معدل النشاط الإقتصادي بين سنة 1987 و2015 قبل أن يصل إلى 41.8%.

جدول رقم 06: تطور معدل النشاط الإقتصادي عند البالغين 15 سنة فأكثر بين 1987 و2015

السنة	1987	1996	2001	2003	2004	2005	2006	2007
الإناث%	7.8	11.8	13.4	12.3	15.9	12.4	16	14.7
الذكور%	76.4	77.5	74.6	72.7	73.5	69.1	74.8	72.8
المجموع	42.1	44.9	44.3	42.8	45	41	45.7	44
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإناث%	15.1	13.9	14.2	14.2	15.8	16.6	14.9	16.4
الذكور%	73.5	68.7	68.9	65.3	67.8	69.5	66.2	66.8
المجموع	44.6	41.4	41.7	40	40	41.3	40.7	41.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ومن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال تطور معدلات النشاط الإقتصادي حسب الجنس عند البالغين سن 15 سنة فأكثر، هو تراجع معدلات النشاط عند الذكور بـ9.6 نقطة بين 1987 و2015 وإرتفاع معدل النشاط عند الإناث بأكثر من مرتين في نفس المرحلة. وبذلك تقلص الفارق بين معدل الذكور ومعدل الإناث المشاركين في سوق العمل نتيجة إرتفاع المستوى الدراسي للإناث وتزايد رغبتهن في النشاط الإقتصادي، إضافة إلى المجهودات الكبيرة التي بذلتها الحكومة الجزائرية لتحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، حيث إنتقل هذا الفارق بين سنة 1987 و1996 من 86.6 نقطة إلى 65.7 نقطة ثم إلى 58.8 نقطة سنة 2006 ليصل سنة 2015 إلى 50.4 نقطة.

رسم بياني رقم 30: تطور الفارق بين معدل الإناث ومعدل الذكور المشاركين في سوق العمل بين 1987 و2015

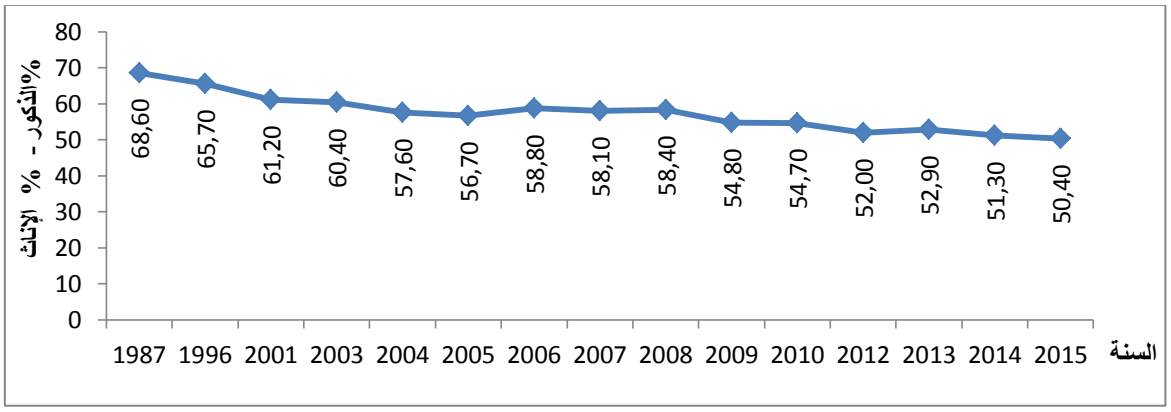

المصدر: عمل شخصي من خلال معطيات السابق

- تطور السكان النشطين إقتصاديا حسب السن والجنس.

يثبت توزيع السكان النشطين حسب السن والجنس بين سنة 2009 و2015 أن أكبر نسبة من الإناث النشطات تتمركز في فئة السن بين 20 و35 سنة (بين 55% و59%) وتتناقص نسبة الإناث من الفئة النشطة كلما زاد سنهن عن 35 سنة نتيجة زواجهن وإهتمامهن بالحياة الأسرية.

كما يبين التوزيع أيضا أن نسبة الذكور النشطين في فئة السن الأقل من 20 سنة أكبر من نسبة الإناث النشطات من نفس فئة السن وهذا يعني أن الذكور ينتمون إلى الفئة النشطة في سن أقل من سن الإناث، نتيجة الإهتمام المتزايد للإناث بالحصول على أعلى مستوى دراسي وأعلى شهادة ممكنة قبل ولوج عالم الشغل.

جدول رقم 07: تطور نسب السكان النشطين حسب السن والجنس بين 2009 و2015

	2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
20 -	5,6	2,7	5,0	2,6	4,2	1,7	4,0	1,8	4,0	1,7	3,7	1,5	3,2	1,9
20-24	15,8	15,5	15,3	15,6	14,1	16,4	13,2	14,9	13,2	14,0	13,3	13,2	11,7	11,0
25-29	17,7	24,9	17,6	24,5	17,6	25,0	17,1	24,1	17,8	24,2	16,8	25,4	16,2	23,9
30-34	13,8	16,2	14,2	16,6	14,4	17,4	15,4	19,6	15,7	18,2	15,8	19,0	16,0	20,0
35-39	11,4	13,1	11,5	12,7	12,2	12,4	12,1	12,8	12,0	13,0	12,3	13,9	13,5	15,0
40-44	10,8	11,3	10,7	10,6	10,7	10,9	11,5	9,9	11,4	12,3	11,5	10,4	11,7	11,0
45-49	10,0	7,6	10,3	8,7	11,1	7,6	10,8	8,5	9,7	8,3	10,3	8,0	10,5	8,3
50-54	7,3	4,8	7,2	4,9	7,6	4,8	7,7	4,8	8,1	4,8	8,1	5,4	9,0	5,3
55-59	5,0	2,4	5,4	2,2	5,5	2,5	5,4	2,4	5,2	2,2	5,4	2,1	5,1	2,0
60 +	2,5	1,5	2,7	1,5	2,5	1,3	2,7	1,2	2,8	1,3	2,8	1,1	2,9	1,6

المصدر: حساب شخصي من خلال معطيات الجدول رقم 21 في الملاحق.

- تطور السكان النشطين إقتصاديا حسب المستوى الدراسي والشهادة المتحصل عليها:

من خلال توزيع معدلات كل من النشاط الإقتصادي، الشغل والبطالة حسب الجنس وحسب المستوى الدراسي والشهادة المتحصل عليها يمكن إستخلاص ما يلي:

- معدلات النشاط مقارنة بعدد السكان الأكثر من 15 سنة يبقى ضعيفا حيث تراوح بين 2010 و2015 بين 40% و43%، وذلك راجع إلى المشاركة الإقتصادية الضعيفة للمرأة بصفة خاصة والتي إنحصرت قيمتها في نفس الفترة الزمنية بين 14.2% و16.6%.

- عند مقارنة المشاركة الذكورية بالمشاركة الأنثوية في سوق العمل حسب المستوى الدراسي لستة سنوات متتالية، نجد أن المشاركة الأنثوية هي الأكثر إرتباطا بالمستوى الدراسي (كلما إرتفع المستوى الدراسي للمرأة زادت مشاركتها الإقتصادية). فقد قدر معدل النشاط الإقتصادي عند الجامعيات بأكثر من 40% بين سنتي 2010 و2015 بينما لم يتجاوز معدل المشاركة الإقتصادية للإناث في باقي المستويات الدراسية 19% في نفس الفترة، وبذلك نجد أن معدل الشغل ومعدل البطالة عند الجامعيات أعلى من باقي المستويات الدراسية (معدل الشغل عند الجامعيات أعلى من 33% بعد سنة 2010، ومعدل البطالة قدر بـ33.3% سنة 2010 وبين 19% و22% بين 2011 و2015)

- معدل النشاط الإقتصادي عند الإناث يرتبط إرتباطا وثيقا بالشهادة المتحصل عليها، حيث نلاحظ أن معدل النشاط الإقتصادي للنساء بدون شهادة لم يتجاوز 7.6% خلال هذه المرحلة، بينما وصل نفس المعدل عند الحاملات للشهادات الجامعية إلى أكثر من 63% خلال نفس المرحلة.

جدول رقم 08: معدلات النشاط الإقتصادي حسب الجنس، المستوى الدراسي والشهادة المتحصل عليها بين 2010 و2015

معدلات النشاط الإقتصادي												
		2010		2011		2012		2013		2014		2015	
المستوى الدراسي		ذكو ر	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
	بدون مستوى	50	5,8	45,8	3,9	42,6	5	45,5	4,9	40,6	3,6	39,6	3,7
	ابتدائي	78,8	9,3	74,1	7	74,8	8,4	75,7	8,4	70,5	7	71,7	7,7
	متوسط	74,9	11,5	71	11,6	76,9	12,5	78,6	12,9	75,1	11,1	76,1	12,7
	ثانوي	68,9	17,7	64,4	18	65,1	18,6	65,4	18,6	63	16,4	64,3	18,1
	جامعي	61,1	39,9	62,2	43,2	65,6	45,6	67,6	48,5	66,5	44,7	65,6	44,4
الشهادة المتحصل عليها		ذكو ر	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
	بدون شهادة	63,9	7,3	61,1	6,6	63	7,6	64,4	7,5	61	6,2	61,8	7
	ش. التأهيل المهني	89,8	41,3	84,1	42,3	87,3	44,2	89,6	45,1	86,6	39,5	84,4	40
	شهادة جامعية	87,3	68,3	83,1	67,9	87,7	72,3	85,9	71,7	82,3	65,3	81,6	63,5
	مجموع	68,9	14,2	65,3	14,2	67,8	15,8	69,5	16,6	66,2	14,9	66,8	16,4

المصدر : موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

2. السكان المشتغلين في الجزائر:

- تطور عدد المشتغلين حسب الجنس:

عدد الذكور المشتغلين تضاعف أربع مرات بين 1977 و2015 (3.94 مرة) بينما زاد عدد المشتغلات من الإناث بـ14 مرة في نفس الفترة الزمنية، حيث قدرت زيادة عدد المشتغلين بمليون و573 ألف و900 مشتغل من الذكور و226 ألف و900 مشتغلة من الإناث بين 1977 و1987. ومع بداية الأزمة الإقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر، عرفت عملية التشغيل ركودا كبيرا عند الجنسين معا ليرتفع من جديد عدد الذكور والإناث المشتغلين إلى 4ملاين و534 مشتغل ذكر و902 ألف مشتغلة (أنثى) سنة 1995، بعد هذه المرحلة تواصلت عملية التشغيل عند الذكور بينما إستقر عدد المشتغلات بين 882 ألف و933 ألف مشتغلة ولم يتخطى عتبة المليون مشتغلة إلا بعد سنة 2003، وتسارعت زيادة عدد الإناث المشتغلات بحلول سنة 2011 ليصل عدد الإناث المشتغلات إلى مليون 934 ألف مشتغلة.

رسم بياني رقم 31: تطور عدد المشتغلين في الجزائر بين 1977 و2015 حسب الجنس (بالآلاف)

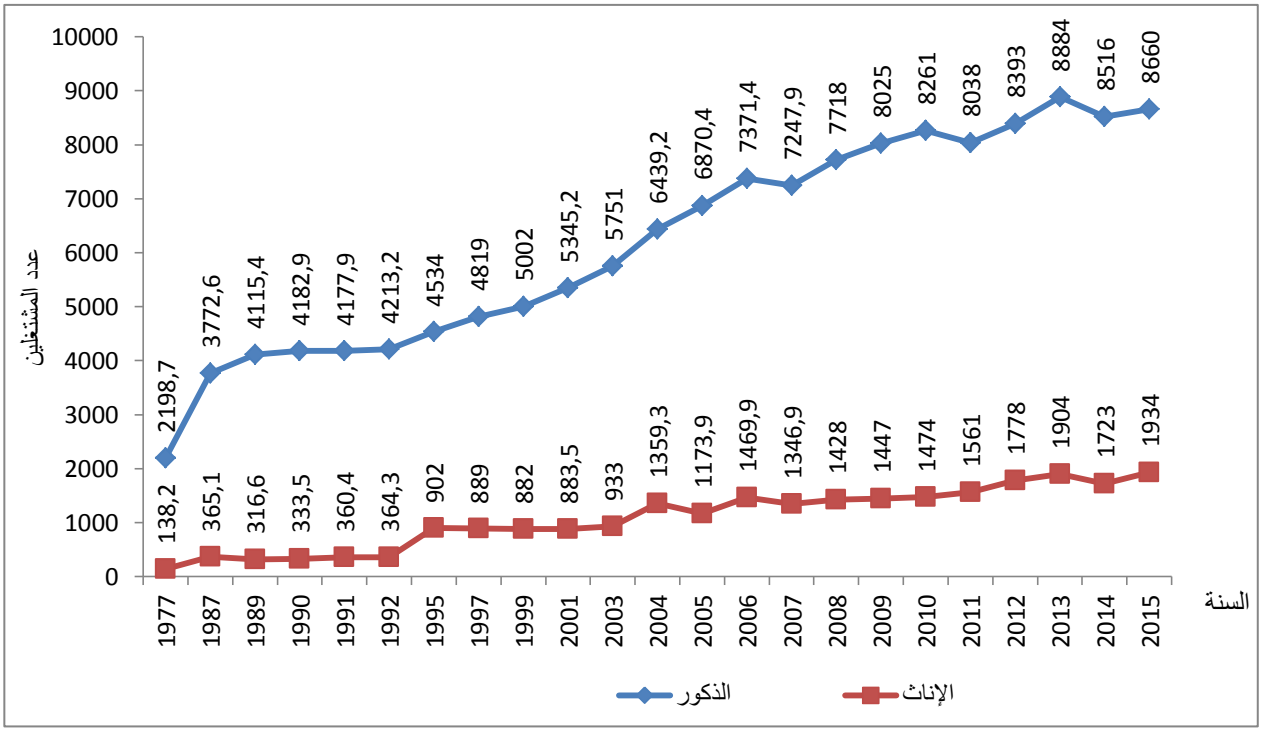

المصدر: عمل شخصي من خلال معطيات الجدول رقم 22 في الملاحق

- تأثير زيادة عدد المشتغلين على زيادة عدد الزيجات في الجزائر

لمعرفة مدى تأثير زيادة عدد المشتغلين على زيادة عدد الزيجات في الجزائر، إستعملنا الإنحدار الخطي البسيط بإعتبار عدد الزيجات متغير مستقل وعدد المشتغلين لكل جنس على حدى كمتغير تابع وتحصلنا على النتائج التالية:

رسم بياني رقم 32: سحابة نقاط توضح تأثير زيادة عدد المشتغلين الذكور على زيادة عدد الزيجات

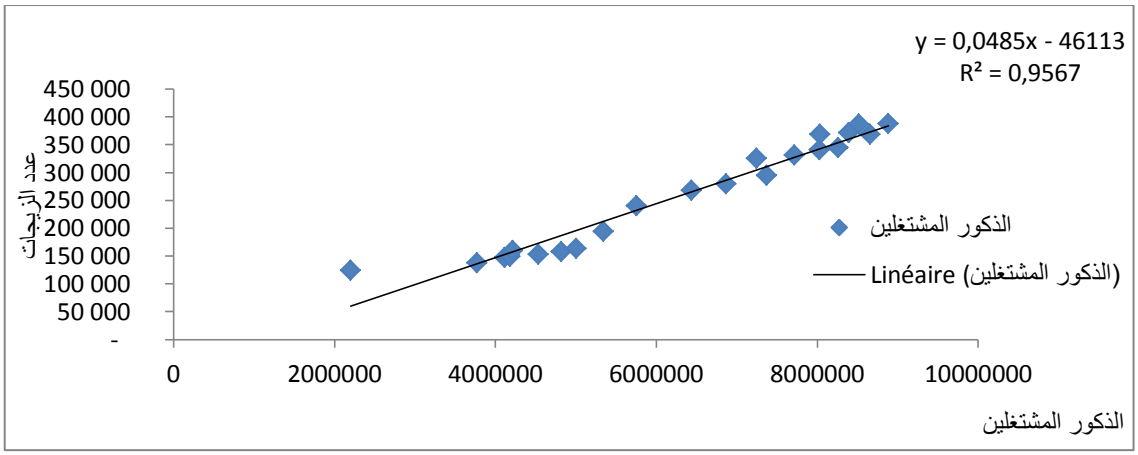

المصدر: عمل شخصي إعتمادا على بيانات الجدول رقم 23 في الملاحق

العلاقة طردية بين عدد المشتغلين الذكور وعدد الزيجات، وأن زيادة عدد المشتغلين أدت إلى زيادة عدد الزيجات في هذه الفترة بنسبة تفسير بلغت 95.6%، فكلما زاد عدد المشتغلين بـ2مليون زادت عدد الزيجات بـ4.8% أي بـ96000 زيجة.

رسم بياني رقم 33: سحابة نقاط توضح تأثير زيادة عدد المشتغلين الإناث على زيادة عدد الزيجات

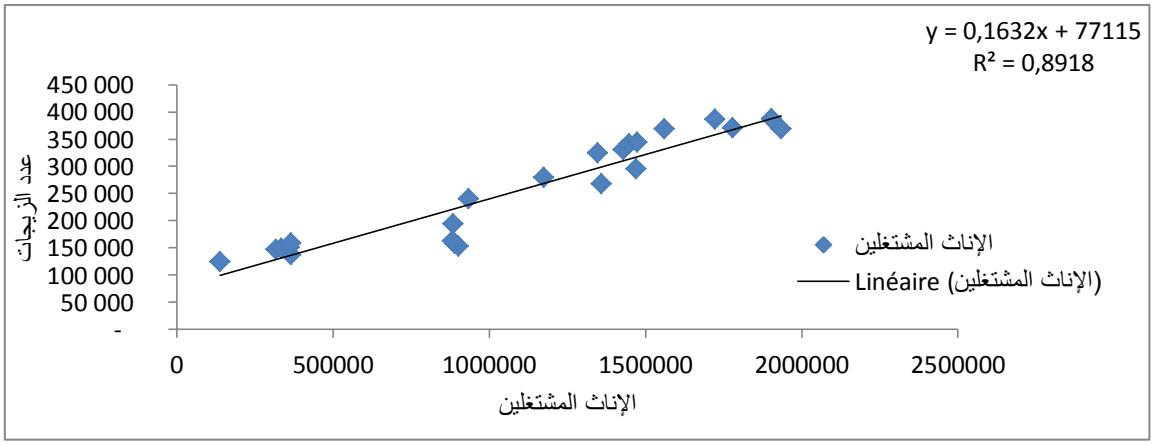

المصدر: عمل شخصي إعتمادا على بيانات الجدول رقم 23 في الملاحق

عند الإناث العلاقة أيضا طردية بين عدد المشتغلات وعدد الزيجات، كلما زاد عدد المشتغلات زادت عدد الزيجات، بنسبة تفسير أقل من نسبة التفسير عند الذكور بـ6.5 نقطة، وكلما زاد عدد المشتغلات بـ 500 ألف مشتغلة زادت عدد الزيجات بـ81500 زيجة.

ويبدو أن هذه النتائج منطقية وتعكس الواقع المعاش، لأن العمل والدخل أي الإستقرار المادي عند الذكور حافز مهم يساعد على التفكير في الزواج، ويسمح لهم بتوفير لوازم ومصاريف الزواج كما يسمح لهم بضمان دخل مادي لإعالة أسرهم بعد إنشائها، طالما أن العادات والتقاليد والأعراف السائدة تخول للذكور مهمة الإنفاق والتسيير الإقتصادي قبل وبعد الزواج. إلا أن إنفاق المرأة يبقى مساعدة وكرما منها لتحسين المستوى المعيشي للأسرة، إضافة إلى ذلك فقد أصبح العمل بالنسبة للجنسين مكان للتعارف والتآلف قبل الشروع في مراسيم الخطبة والزواج وهذا ما يمكن أن يفسر زيادة عدد الزيجات بزيادة عدد الإناث المشتغلات.

- معدلات التشغيل حسب المستوى الدراسي والشهادة المتحصل عليها

معدلات التشغيل عند الذكور من المستوى الإبتدائي والمتوسط أعلى من معدلات التشغيل في باقي المستويات الدراسية، نتيجة إلتحاقهم المبكر بسوق الشغل بعد تركهم مقاعد الدراسة وحصول نسبة كبيرة منهم على شهادة التأهيل المهني، التي تسمح لهم بالإنخراط المباشر في سوق الشغل، حيث نلاحظ من خلال توزيع معدلات التشغيل حسب الشهادة المتحصل عليها أن معدل التشغيل عند الذكور المتحصلين على شهادة التأهيل المهني إما تعادل أو تتجاوز معدل التشغيل عند الذكور المتحصلين على الشهادات الجامعية (تراوح بين 74 % و80.3 % بين 2010 و2015).

بالنسبة للإناث فمعدلات التشغيل ترتفع بإرتفاع مستواهن الدراسي، وأكبر نسبة من المشتغلات من المتحصلات على المستوى الجامعي وعلى الشهادات الجامعية.

جدول رقم 09: معدلات الشغل حسب الجنس والمستوى الدراسي والشهادة المتحصل عليها بين 2010 و2015

معدلات الشغل												
	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	المستوى الدراسي											
	ذكو ر	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
بدون مستوى	49,1	5,7	44,7	3,8	41,5	4,8	44,5	4,6	39,5	3,5	38,1	3,6
ابتدائي	72,9	8,6	69,4	6,5	68,9	7,4	70,8	7,6	65,7	6,5	66	7,3
متوسط	67	10,1	62,6	9,5	67,1	10,1	70,4	10,6	66,4	9,3	66,3	10,4
ثانوي	64,1	14,7	59,9	15,3	59,9	15,6	60,2	15,6	57,7	13,9	58,6	15,4
جامعي	54,7	26,6	56,7	33,5	59,2	36,3	61,3	39,2	59,9	35	60	35,3
	الشهادة المتحصل عليها											
	ذكو ر	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
بدون شهادة	59,3	6,8	56,4	5,9	57,5	6,6	59,5	6,6	55,9	5,5	55,9	6,2
ش. التأهيل المهني	80,3	33	75	35	75,9	36,1	80,1	37,1	76,8	32,6	74	33,2
شهادة جامعية	77,6	45,4	75,2	52,5	78,6	57,5	77,5	58,1	73,4	50,9	75	50,7
مجموع	63,3	11,5	59,8	11,8	61,3	13,1	63,7	13,9	60,1	12,3	60,2	13,6

المصدر : موقع الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz

- توزيع المشتغلين حسب الجنس والوضعية في المهنة:

مع بداية الألفية الجديدة إنتهجت الجزائر سياسة جديدة للتشغيل تم فيها تشجيع الإستثمار الذاتي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإستحداث آليات جديدة للتشغيل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومديرية النشاط الإجتماعي، جهاز المساعدة على الإدماج المهني...إلخ لزيادة مناصب الشغل وإمتصاص العدد الكبير للبطالين وتقليص معدل البطالة.

الإستراتيجية التي إتبعتها الحكومة الجزائرية ساهمت في تقليص معدلات البطالة وتوفير العديد من مناصب الشغل للذكور والإناث معا تتلائم وقدراتهم وكفائتهم، حيث تراوحت نسبة أرباب العمل والمستقلين من مجموع المشتغلين الذكور بين 27.2% و32.3% وتراوحت عند الإناث بين 19% و36.5% من مجموع الإناث المشتغلات بين سنتي 2003 و2015.

نسبة الأجراء الدائمين من الإناث المشتغلات فاقت النصف سنة 2015، وفاقت نسبة الأجراء الدائمين من مجموع الذكور المشتغلين، حيث بلغت سنة 2015 نسبة 52.6% عند الإناث مقابل 40.7% ذكور.

وتزايدت نسبة الأجراء غير الدائمين والمتربصين عند كل من الذكور والإناث، لتصل سنة 2014 إلى 35.1%عند الذكور وإلى 36.6% عند الإناث قبل أن تتراجع سنة 2015 إلى 27.1% عند الذكور و26.3% عند الإناث.

نسبة المساعدين العائليين عند كل من الذكور والإناث عرفت تراجعا كبيرا بين 2003 و2015 نتيجة إرتفاع المستوى الدراسي والمهني للأفراد حيث إنتقلت من 7.2% عند الذكور والإناث إلى 1.3% و2.1% على التوالي.

جدول رقم 10: تطور عدد المشتغلين والنشطين والعاطلين عن العمل حسب الجنس بين 2009 و2015.

	الذكور						
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المشتغلين	8025	8261	8038	8393	8884	8516	8660
أرباب العمل والمستقلين	2327	2423	2598	2454	2672	2449	2674
أجير دائم	2569	2679	2789	2963	3066	2937	3525
أجير غير دائم+ متربص+أخرى	2733	2882	2484	2803	2970	2993	2347
مساعد عائلي	397	278	168	172	176	137	114
الذكور العاطلين عن العمل	752	729	738	888	804	859	954
الذكور النشطين	8778	8991	8777	9280	9688	9375	9614
	الإناث						
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المشتغلات	1447	1474	1561	1778	1904	1723	1934
أرباب العمل والمستقلين	435	452	366	428	445	362	368
أجير دائم	567	529	667	712	811	703	1017
أجير غير دائم+ متربص+أخرى	368	368	494	593	592	630	508
مساعد عائلي	77	125	34	44	56	28	41
الإناث العاطلات عن العمل	320	348	324	365	371	355	384
الإناث النشطات	1767	1822	1885	2142	2275	2078	2318

المصدر :موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

نسبة الأجراء غير الدائمين والمتربصين من الذكور، ساهمت بدرجة كبيرة مع معدلات البطالة وطول سنوات الدراسة في رفع سن الزواج وتمديد فترة العزوبة عند نسبة كبيرة من الذكور، طالما أن هذه

المناصب لا توفر إستقرارا ماديا يمكنهم من توفير تكاليف ونفقات ما قبل وبعد تكوين أسرة خاصة مع بساطة الأجور أمام إرتفاع الأسعار وطموحات الشباب المتزايدة.

فحسب البيانات التي تم نشرها في التقرير السنوي للمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي لسنة 2015، فإن متوسط الأجر الشهري في الجزائر قدر بـ 29507 دج، 50% من العمال الأجراء يتقاضون أقل من 24468 دج، 15.6% من الأجراء متوسط أجرهم أقل من 15000 دج، وأن 9.6% منهم فقط أجره يساوي أو يتجاوز 50000 دج. متوسط الأجر الشهري أعلى عند المرأة بـ1.18 مرة منه عند الرجل، (33900دج مقابل 28687دج)رغم أن فئة الإطارات من الذكور متوسط راتبها أعلى بـ5%، إلا أنه من ناحية التركيبة فئة الإناث تمثل 29.7% مقابل 14.5% من الذكور. وفيما يخص الأجور حسب السن فقد ورد في نفس التقرير أن متوسط الأجر الشهري عند الشباب الأقل من 25 سنة قدر بـ31323 دج عند الإناث و24129 دج عند الذكور(CNES,2016, P123).

3. السكان البطالين في الجزائر

- تطور عدد البطالين ومعدلات البطالة حسب الجنس:

ورد في تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي حول مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر لسنة 2013-2015 أن إجمالي العاطلين عن العمل قدر سنة 2015 بـ1337000 شخصا 67.6% منهم يقل سنهم عن 30 سنة أي ما يقارب 7 من أصل 10 بطالين وهو السن الأمثل للزواج وتكوين أسرة.(CNES, 2016,p146)

ظهرت أزمة البطالة في الجزائر المستقلة إبتداءا من سنة 1986، عقب الأزمة الإقتصادية وإنهيار أسعار البترول التي أوقفت عجلة النمو الإقتصادي في الجزائر، فقد تراوحت معدلات البطالة بين 18.1% و29.2% بين 1987 و2003، بعد وتيرة الإنخفاض التي عرفتها معدلات البطالة بين 1978 و1985 والتي قدرت بـ12.3 نقطة، ومع حلول سنة 2004 عادت معدلات البطالة للتراجع من جديد بعد تحسن الأوضاع الأمنية والإقتصادية في الجزائر، فقد إنتقلت من 17.7% إلى أقل من 12% إبتداءا من سنة 2008، وقد ساهم في خفض معدلات البطالة تأخر دخول أفواج الشباب سوق العمل وتزايد إهتمامهم بالتعليم والتكوين.

عند الذكور وبعد المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية بعد الإستقلال للتقليل من البطالة التي زاد من حدتها الإقبال الكبير على القطاع الصناعي، تزايد الهجرة الريفية، النمو الديمغرافي الكبير، إنتقلت معدلاتها من 33.4% إلى ما يقارب 23% بين 1966 و1977، وتواصل الإنخفاض إلى 18.4% سنة 1989، ومع تزايد الأزمة الإقتصادية والأمنية في الجزائر عاد معدل البطالة للإرتفاع ليصل إلى غاية 29.3% سنة 2000، بعد سنة 2001 وكنتيجة لعودة الأمن والإستقرار في الجزائر إضافة إلى تنوع المشاريع التنموية، عرف معدل البطالة عند الذكور تراجعا تدريجيا ووصل إلى أقل من 10% منذ سنة 2008.

بالنسبة للرغبة في العمل عند الإناث فكانت ولازالت ضعيفة مقارنة بحجم الإناث في سن النشاط الإقتصادي، فقد أكد كمال كاتب في حديثه عن ضعف التشغيل عند الإناث أن الماكثات بالبيت مقصيين من الفئة النشطة مثلهم مثل الطلبة، المتقاعدين والمعاقين مثلت نسبتهم 72.7% من الإناث بين 16 و59 سنة حسب إحصاء 1998 (Kamel kateb, 2015, p53). وقد أثبتت الإحصائيات الخاصة بالمسح الوطني للأسر لسنة 2002 أن 85.6% من النساء في فئة السن 30-59 سنة ماكثات بالبيت و42.4% من اللواتي يزيد سنهن عن 15 سنة (Kamel Kateb, 2011, p17)، ومن خلال قاعدة البيانات الخاصة بالمسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2012-2013، قدرت نسبة النساء الماكثات بالبيت اللواتي يتراوح سنهن بين 15-59 سنة 64.4%(استغلال شخصي لقاعدة البيانات الخاصة بالمسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2012-2013)، مما يدل على أن الرغبة في العمل عند المرأة رغم زيادتها إلا أنها لا تزال ضعيفة.

فرغم تحسن المستوى الإجتماعي للمرأة في الجزائر وتحسن مستواها التعليمي، ورغم أن فرصة المرأة التي تملك شهادة أو كفاءة معينة في العمل أكثر من فرصة الرجل ذو نفس الشهادة والكفاءة، إلى أن مشاركتها الإقتصادية تبقى ضعيفة حيث تتمركز نسبة النساء النشطات في فئة السن 20-35 سنة، وتقل كلما إرتفع سن المرأة، كما أن نسبة كبيرة من النساء النشطات من العازبات.

بالنسبة لمعدل بطالة الإناث، إنخفض بين 1966 و1977 بـ2.2 نقطة، وعاد للإرتفاع ثانية مع إنتشار الفقر والضائقة الإقتصادية التي عانت منها الجزائر منتصف الثمانينات، والتي إمتدت آثارها

إلى غاية بداية سنوات الألفية الجديدة، حيث تراوح معدل البطالة في هذه الفترة بين 13.3% و28.1%. بعد سنة 2003 عرفت معدلات البطالة عند الإناث إنخفاضا كبيرا ولم تعد تتجاوز 19%، هذا الإنخفاض في معدلات البطالة لا يرجع إلى حصول نسبة كبيرة من الإناث على مناصب شغل فقط، وإنما ترجع أيضا إلى تأخر دخول الإناث عالم الشغل، سعيا منهن للحصول على أعلى شهادة دراسية أو تكوينية ممكنة من جهة، وإلى خروج نسبة معتبرة منهن من مجال النشاط الإقتصادي نتيجة خروجهن من حالة العزوبة للإنشغال بشؤونهن الأسرية وتربية الأبناء من جهة أخرى. حيث إنتقل معدل الزواج بعد إستقرار الظروف الإقتصادية والأمنية إبتداءا من سنة 2003 من 8‰ إلى 10‰ إنطلاقا من سنة 2007.

معدلات البطالة عند الإناث تعلو معدلات البطالة عن الذكور منذ سنة 2001، يمكن تفسير إستمرار تناقص البطالة عند الذكور وإستقرارها عند الإناث، بتمسك الإناث بالرغبة في العمل حسب التخصص المدروس وحسب المستوى الدراسي، خاصة مع التزايد المستمر للمتخرجات من الجامعة ومراكز التكوين المهني. بينما يسعى الذكور للعمل حتى وإن كان لا يتلائم ومستواهم الدراسي أو مع الشهادة المتحصل عليها، بل ويظطر عدد كبير من الذكور لترك مقاعد الدراسة في حال حصوله على عمل.

جدول رقم 11: تطور معدل البطالة حسب الجنس بين 1966 و2015 (%)

السنة	1966	1977	1987	1989	1995	1999	2000	2001	2003	2004
معدل البطالة	32.9	22.0	21.37	18.1	28.1	29.2	28.9	27.3	23.7	17.7
عند الذكور	33.36	22.75	22.19	18.37	28.10	24.66	29.3	26.6	23.4	17.5
عند الإناث	13.65	11.44	13.25	15.5	28.13	25.57	26.4	31.4	25.4	18.1
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	11	9.8	10.6	11.2
عند الذكور	14.9	11.8	12.9	10.1	8.6	8.1	9.6	8.3	9.2	9.9
عند الإناث	17.5	14.4	18.3	17.4	18.1	19.1	17	16.3	17.1	16.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

- تأثير تطور معدلات البطالة على معدلات الزواج

يختلف تأثير البطالة على سوق الزواج بإختلاف الجنس، حيث تعتبر البطالة عند الإناث حافزا على الزواج بينما تقف عند الذكور عائقا قويا يحول دون تحقيق رغبتهم في الزواج والإستقرار بتكوين أسرة، خاصة مع ضعف الروابط الأسرية وتراجع سمة التكافل الإجتماعي داخل المجتمع من جهة، وأمام إرتفاع تكاليف الزواج وتزايد طموحات الشباب في العيش الرغيد والإستقلال بأسرهم عن أسر آبائهم من جهة أخرى.

لتوضيح تأثير معدلات البطالة لكل جنس على حدى على معدلات الزواج، قمنا بإستخدام طريقة الإنحدار الخطي البسيط بإستعمال برنامج إكسل، والإعتماد على توزيع معدلات البطالة لكل من الذكور والإناث وتوزيع معدلات الزواج بين سنة 1966 و2015 وتحصلنا على النتائج التالية:

رسم بياني رقم 34: سحابة نقاط توضح تأثير معدل البطالة عند الذكور على معدلات الزواج.

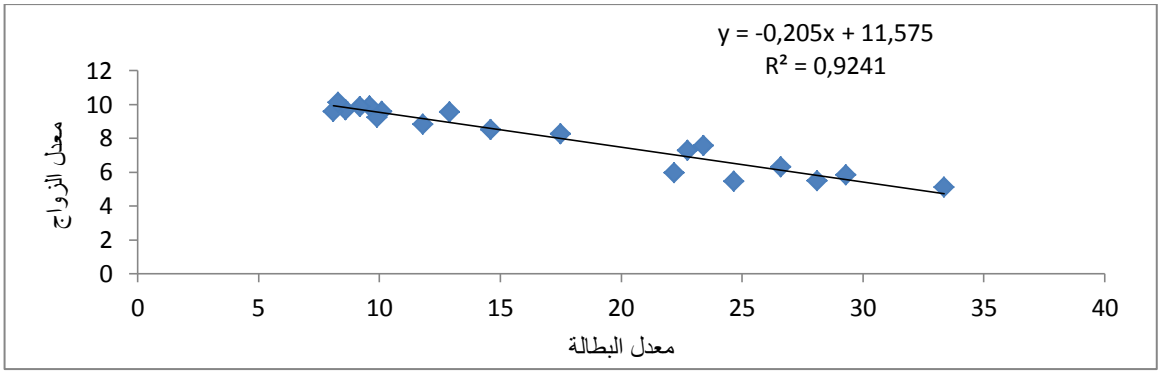

المصدر: عمل شخصي إعتمادا على بيانات الجدول رقم 24 في الملاحق

رسم بياني رقم 35: سحابة نقاط توضح تأثير معدل البطالة عند الإناث على معدلات الزواج.

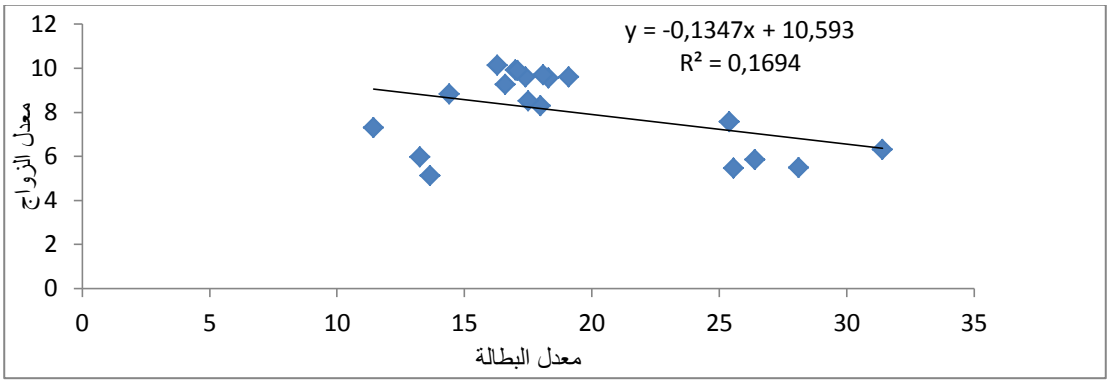

المصدر: عمل شخصي إعتمادا على بيانات الجدول رقم 24 في الملاحق

يوجد علاقة عكسية بين معدلات البطالة عند الذكور ومعدلات الزواج، فكلما قلت معدلات البطالة بـ5% زادت معدلات الزواج بـ20.5% وأن تراجع معدلات البطالة عند الذكور يفسر زيادة معدل الزيجات بنسبة 92.4%. بالنسبة للإناث توجد أيضاعلاقة عكسية بين معدلات البطالة الخاصة بالإناث ومعدلات الزواج وكلما زاد معدل البطالة بـ5% قل معدل الزواج بـ13.4%، إلا أن نسبة التفسير ضعيفة جدا مقارنة بنسبة التفسير عند الذكور حيث وجدنا 16.9% فقط.

لذلك ومن خلال متابعتنا لنمو معدلات البطالة منذ سنة 1966 إلى غاية 2015 ركزنا على البطالة عند الذكور كمشكل إقتصادي يمنعهم من حقهم في الزواج وتكوين أسرة، وعلى البطالة عند الإناث

كظاهرة إجتماعية أكثر منها إقتصادية، حيث يبين لنا نمو معدلات البطالة عند الإناث نمو رغبتهن في العمل، وحجم أفواج المتحصلين على الشهادات الراغبات في العمل طالما أن أكبر نسبة من النساء النشطات متحصلات على شهادات جامعية أو مهنية.

- توزيع معدلات البطالة حسب السن والجنس:

من خلال توزيع معدلات البطالة حسب السن والجنس بين 2010 و2015، يتبين لنا أن إهتمام المرأة بالعمل يرتبط بحالتها الزواجية وبمستواها الدراسي والشهادة المتحصل عليها، حيث نلاحظ أن أكبر معدل للبطالة عند الإناث في فئة السن 20-24 سنة (سن التخرج بأقل شهادة جامعية)، قدر بحوالي 39% بين 2010 و2012 وتجاوز 40% بين سنة 2013 و2015، بينما يتمركز أكبر معدل للبطالة عند الذكور في فئة السن الأقل من 20 سنة نتيجة الإلتحاق المبكر لفئة الذكور بسوق الشغل تاركين مقاعد الدراسة. فيما يخص تزايد عدد البطالين من الإناث الأقل من 20 سنة فيرجع بصفة أساسية إلى تزايد نسبة الخرجين من مراكز التكوين المهني (الإناث اللواتي لم يكملن دراستهن) إضافة إلى تزايد الراغبات في العمل من ذوي المستوى الثانوي.

ويظهر لنا جليا أيضا من خلال هذا التوزيع أن معدلات البطالة عند الذكور مرتفعة عند فئة السن الأقل من 30 سنة، حيث وصلت سنة 2015 إلى 38.1% عند الأقل من 20 سنة، 23.5% في الفئة 20-24 سنة و15.9% في فئة السن 25-29 سنة مما يمنع الذكور الشباب من الزواج في سن مبكر.

جدول رقم 12: توزيع معدلات البطالة حسب السن والجنس بين 2010 و2015.

	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
20 -	23	25	23,4	28,1	30,8	39,1	29,3	37,4	29,6	34,1	38,1	43,1
20-24	17,2	39,5	17,8	39,2	23,2	39,2	19,3	40	20	42,4	23,5	45,7
25-29	12,5	31	14,1	22,4	14,5	20,5	11,7	18,8	14,5	23,9	15,9	25,4
30-34	7,2	16,2	7,2	13,3	7,5	12,2	7,1	13,3	8,6	12,9	8,9	13,2
35-39	3,6	8,9	4,5	10,9	5,2	12	4,7	10,8	5,7	8	5,3	7,5
40-44	2,5	4,3	2,7	4,9	3,5	9	2,4	8,3	3,4	8	4,1	7
45-49	1,9	2,4	2,7	4,2	2,7	5,8	2,1	6,1	2,6	5,1	3	1,7
50-54	1,6	2,3	1,7	3,1	2	3	2,5	2,9	2,4	1,7	2,9	0
55-59	2	1,1	2,4	2,2	3,1	3,6	2,4	1,6	1,4	0,5	3	0
مج	8,1	19,1	8,4	17,2	9,6	17	8,3	16,3	9,2	17,1	9,9	16,6

المصدر : موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

- توزيع معدلات البطالة حسب الجنس، المستوى الدراسي والشهادة المتحصل عليها

توزيع معدلات البطالة حسب الجنس، المستوى الدراسي والشهادة المتحصل عليها توضح أن معدلات البطالة عند الإناث ذوات المستوى الجامعي والمتحصلات على شهادات جامعية أعلى بمرتين إلى ثلاث مرات من معدلات البطالة عند الذكور من نفس المستوى الدراسي، والمتحصلين على شهادة مهنية، مما يمكننا من القول بأن حصول الإناث على مستويات دراسية مرتفعة أو شهادة مهنية معينة يمنحهم حق المطالبة بمنصب عمل محترم.

جدول رقم 13: معدلات البطالة حسب الجنس، المستوى الدراسي والشهادة المتحصل عليها بين 2010 و2015

	سنة 2010		سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015	
	المستوى الدراسي											
	ذكو ر	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
بدون مستوى	1,7	2,7	2,4	3	2,7	4,4	2,2	5,5	2,6	3,7	3,9	1,4
ابتدائي	7,5	8	6,3	7,4	7,9	12,5	6,4	9,7	6,9	8,2	7,9	5,5
متوسط	10,5	12,8	11,9	18,6	12,7	18,7	10,4	17,3	11,6	16,1	12,9	17,8
ثانوي	7	17,2	6,9	15	7,9	16	7,9	16	8,3	15	8,8	14,8
جامعي	10,4	33,3	8,9	22,4	9,8	20,5	9,4	19,2	9,9	21,8	8,5	20,5
	الشهادة المتحصل عليها											
	ذكو ر	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
بدون شهادة	7,2	7,7	7,8	11,8	8,7	13,1	7,5	12,5	8,4	10,6	9,6	11,7
ش. التأهيل المهني	10,5	20,2	10,9	17,3	13,1	18,3	10,7	17,9	11,4	17,4	12,3	16,9
شهادة جامعية	11,1	33,6	9,5	22,7	10,4	20,5	9,7	19,1	10,9	22,1	8,2	20,2

المصدر : موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

V. إختيار المرأة في الجزائر بين الزواج وبين العمل والدراسة

من خلال ما سبق تتضح لنا الرغبة الكبيرة والمتزايدة لدى الإناث في التعليم والعمل، وكذا المرتبة الإجتماعية الكبيرة التي حظيت بها المرأة في المجتمع الجزائري. ويتبين لنا أيضا الإرتفاع الكبير لسن الزواج والإنتشار الواسع لمعدلات عزوبة الإناث، كما تتبين لنا الأهمية الكبيرة التي يحظى بها الزواج في المجتمع كونه سكن ومودة ورحمة.

إنطلاقا من ذلك، ومن العديد من الدراسات التي تؤكد على أن الدراسة والعمل من بين أهم العوامل التي أدت إلى إرتفاع سن زواج الإناث في الجزائر، حاولنا معرفة إختيار المرأة بين الزواج وبين الدراسة والعمل، أو بمعنى آخر هل إرتفاع سن الزواج عند الإناث في الجزائر يتعلق بمسألة تأخير أو تأخر للزواج، أي هل هو مسألة إرادية أو لاإرادية وهل أصبحت المرأة تهتم بالعلم والعمل على حساب الحياة الأسرية؟

وإنطلاقا من الفرضيات التالية:

- إهتمام المرأة بالعمل والدراسة أهم بالنسبة لها من تكوين أسرة
- تأخير سن زواج المرأة وتمديد فترة عزوبتها مسألة إختيارية
- تشبث المرأة بشرط العمل بعد الزواج سبب عدم زواجها

قمنا بتحديد الأهداف التالية للبحث:

- معرفة العلاقة بين عمل وتعليم المرأة وبين تأخر أو تأخير سن زواجها.
- معرفة السن المثالي للزواج عند النساء بإختلاف حالاتهن الزواجية والفردية
- معرفة ما إذا كان تأخير سن زواج المرأة إختياري أم إجباري.

لتحقيق أهداف البحث والتحقق من فرضياته، قمنا بدراسة وصفية سوسيو ديمغرافية لنتائج دراسة ميدانية شملت214 إمرأة من أصل 247 (33 إمرأة رفضت الإجابة)، قمنا بها في مدينة وهران بنادي الكشاف حمو بوتليليس، وهو مركز خاص بالتربية والتكوين الكائن مقره بـ10 نهج بن عدة بن عودة بلاطو وهران، إخترنا هذا المركز للأسباب التالية:

- نظرا للتسهيلات الإدارية التي منحت لنا.

- نشاطاته تخدم البحث لأنه يقوم بتقديم دروس تدعيمية في مختلف المواد ودروس كشفية للمتمدرسين وكذلك دروس في اللغات (الفرنسية، الانجليزية والعربية) وتربص في الإعلام الآلي لكل النساء بإختلاف حالاتهن المدنية والزواجية، وبإختلاف سنهن ومستوياتهن الدراسية، إضافة إلى تقديم تربصات في بعض الأشغال اليدوية، الطبخ والحلويات التقليدية وبذلك يعتبر مقصدا للنساء بإختلاف مستوياتهن وحالاتهن ولكل واحدة منهن هدف من زيارة المركز.

شملت الدراسة كل النساء الزائرات للمركز اللواتي يزيد سنهن عن 15 سنة، في الفترة الممتدة ما بين 5مارس 2015 إلى 2 ماي 2015. كان الهدف منها الإجابة على بعض التساؤلات التي لا يمكن الإجابة عنها من خلال مصادر المعطيات السكانية الأساسية، من بينها موضوع الدراسة الحالية والمتعلقة بمدى تشبث المرأة بالعمل والتعليم وعلاقة ذلك بتأخر سن الزواج.

إخترنا في هذه الدراسة النساء فقط بما أن العمل هو شرط أساسي للزواج عند الرجل، بينما يبقى عند المرأة إختياري ويخضع لمجموعة من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، تراوح سن النساء المستجوبات بين 15 و60 سنة، 87% منهن سنها أقل من 40 سنة، فيما يخص الحالة الزواجية 70.1% منهن من فئة العزاب و26.6% متزوجات إضافة إلى 5مطلقات وأرملتين.

35.05% من نساء العينة جامعيات و33.18% من المستوى الثانوي و25.23% متوسط والباقي مستواهن الدراسي إبتدائي. وبتوزيع المستجوبات حسب السن وجدنا أن أغلب النساء الأقل من 20 سنة لهن مستوى تعليمي بين المتوسط والثانوي، وفي الفئة 20-35 سنة ما يقارب نصف (½) النساء جامعيات، ويتوزع النصف الآخر بين المستويات الثلاث الأقل من المستوى الجامعي. أما عن النساء الأكثر من 35 سنة فلم تتجاوز نسبة الجامعيات منهن نسبة 17%.

فيما يخص الحالة الدراسية، وجدنا أن121من بين 214 مبحوثة تخلت عن الدراسة 37.2% منها لم يتجاوز سنها 25 سنة، وأن 39 إمرأة متحصلة على شهادة جامعية، 69.23% منهن يتراوح سنها بين 25 و34 سنة (27 من 39 إمرأة)، أما عن المتمدرسات فيبلغ عددهن 54 إمرأة أغلبهن من فئة السن الأقل من 20 سنة (34 طالبة جامعية و15 تلميذة في الثانوي و5 نساء تواصل دراستها بالمراسة).

ونظرا للعلاقة الوطيدة بين الشهادة المتحصل عليها ونوعها وبين منصب الشغل الملائم، وكذلك لتوفر شهادات أخرى غير الشهادات الجامعية التي تسمح للفرد ولوج عالم الشغل، تعددت المراكز وتنوعت بين الحكومية والخاصة، والمختصة في تقديم دروس مختلفة للتعليم ولتحسين المستوى العلمي، ويعتبر المركز الذي قمنا فيه بالدراسة الميدانية أحد هذه المراكز الحكومية التي تقدم دروس للنساء بصفة خاصة كما ذكرنا سابقا ويقدم شهادات حسب التخصص المنخرط فيه. طلبنا من المستجوبات الإجابة عن سؤال سبب الزيارة وعن التخصص المطلوب لمعرفة أكثر التخصصات طلبا والإجابة عن سؤال الهدف من هذا التخصص لمعرفة إن كان الهدف من التخصص المطلوب هو العمل أو لسبب آخر وقد كانت الإجابات كالتالي:

85 إمرأة من بين 214 مستجوبة جاءت للبحث عن تربص بنسبة 39.7% من مجموع أفراد العينة المدروسة، و79 إمرأة قصدت المركز للبحث عن دروس خاصة إما في اللغات أو باقي المواد، عدد اللواتي يبحثن عن دروس لهن أعلى بـ 2.3 مرة من اللواتي يبحثن عن دروس لأبناهن، مما يمكن تفسيره بالإهتمام الكبير للمرأة بتحسين مكانتها الإجتماعية وبتكوين نفسها وقدراتها وإثبات ذاتها.

بالنسبة لأكثر التخصصات طلبا، وجدنا أن الإعلام الآلي واللغات هي التخصصات المطلوبة بكثرة، حيث تحصلنا على نسبة 57.48% زائرة للمركز ومستجوبة، مقسمة تقريبا بالتساوي بين من تبحث عن تخصص الإعلام الآلي وبين اللغات، والمعروف أن معرفة إستعمال جهاز الكمبيوتر والبرامج الأساسية فيه وإتقان لغة أجنبية فأكثر، أصبحت من أهم الشروط للإلتحاق بسوق العمل حسب متطلبات الحياة العصرية في أغلب الإدارات سواء العمومية أو الخاصة. وبلغت نسبة النساء الباحثات عن تربص لتعلم حرفة معينة 6.07%.

4 من كل 9 نساء إختارت تخصصا معينا من بين المستجوبات تحتاجه لتحسين مستواها سواء المهني أو العلمي وقد يكون ذلك من أجل التواصل الإجتماعي، بينما 66 إمرأة (من بين 164) تبحث عن تخصص معين من أجل الحصول على شهادة تثبت كفاءتها وأنها تحصلت على تكوينا لمدة معينة في هذا التخصص، ويمكن أن يكون ذلك لطلب العمل بالنسبة لغير العاملات أو لتحسين الأداء المهني للعاملات أو هو حسب تعبير بعض النساء سلاح في يد المرأة تستعمله وقت الحاجة.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي[7]:

- أن العمل ليس السبب الرئيسي الذي يؤخر زواج المرأة، فهي تفضل الحياة الزوجية والإستقرار العائلي على العمل خاصة مع تقدمها في العمر، ورغم أن نسبة كل من العازبات والمتزوجات الباحثات عن العمل أكبر من غير الباحثات عنه، إلا أن العازبات هن الأكثر بحثا عن العمل من المتزوجات بفارق 4.4 نقطة، لأن النساء في حالة عزوبة أكثر إستقلالية من المتزوجات وهذا ما أكدته نسبة المتزوجات الراغبات في العمل (نسبة الراغبات في العمل ليست هي ذاتها نسبة الباحثات عنه عند النساء المتزوجات) التي تفوق نسبة غير الراغبات فيه بـ1.8 مرة.
- الرغبة في الزواج عند المرأة تدفعها للتخلي عن رغبتها في العمل في حال رفض الرجل أن تكون زوجته عاملة.
- أن المرأة المتمدرسة تسعى للحصول على أعلى شهادة دراسية ممكنة قبل ولوج عالم الشغل، لكن نسبة كبيرة من المتمدرسات ترغب في الزواج وترى أن المانع منه هو الدراسة مما يبين تمسك المرأة وإهتمامها برفع مستواها الدراسي أكثر من إهتمامها بالعمل.
- كلما زاد سن المرأة في حالة عزوبة زاد تنازلها على العمل كشرط لقبول الزواج.
- 78.5% من النساء تفضل أن تكون زوجة وأم على العمل حيث ترفض 14.5% من النساء العمل بعد الزواج، في حين ترى النسبة المتبقية أن قرار العمل بعد الزواج يكون حسب رأي الزوج أو حسب المستوى المعيشي الذي يمكن أن يوفره الزوج للأسرة.
- المرأة مهما كانت حالتها الفردية ترغب في الزواج والإستقرار الأسري، حيث فاقت نسبة الراغبات في الزواج عند العازبات 5.4 مرة نسبة غير الراغبات فيه، غير أنه وبعد المقارنة بين الطالبات وبين الماكثات بالبيت والعاملات وجدنا أن الطالبات هن الأكثر إعتراضا على الزواج قبل إتمام الدراسة.
- 127 من بين 151 إمرأة في حالة عزوبة ترغب في الزواج في السن الذي تنتمي إليه خاصة في فئة السن 25–29 سنة و30–34 سنة خوفا من العزوبة مدى الحياة.

[7] الدراسة كاملة تم نشرها في مجلة العلوم الإجتماعية، لكلية العلوم الإجتماعية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، المجلد السابع، العدد 28، جانفي 2018، من 279 إلى295. وموجودة بمنصة المجلات العلمية الجزائرية.

- بالنسبة للسن المثالي للزواج عند النساء المستجوبات وجدنا أن 20-24 سنة و25-29 سنة هي الفئات المفضلة للزواج عند النساء بمختلف حالاتهن الزواجية والفردية.
- والملفت للإنتباه من خلال توزيع العازبات حسب السن الحالي للمرأة والسن الذي تراه مناسبا لزواج المرأة، أن السن الذي تنتمي إليه هو السن الأمثل للزواج بينما ترى 22% من العازبات أن سنها أكبر من السن المناسب للزواج، وقد يكون ذلك سببا في تنازل المرأة على شرط العمل بعد الزواج في حالة رفض الزوج له.
- وحول سبب عدم زواج المرأة وجدنا أنه من بين 128 إمرأة ترغب في الزواج 14.5% منهن فقط في فترة الخطوبة و52.4% فرضت عليها حالة العزوبة، بينما يتضح من خلال إجابة 28.1% من النساء المستجوبات إختيارهن لحالة العزوبة، بسبب تمسك المرأة بالعمل أو الدراسة أو بسبب غياب الرجل الذي تراه مناسبا لها كزوج.

وهذا ما سمح لنا بالقول أن المرأة ترغب في الحصول على أكبر شهادة ممكنة خاصة قبل الزواج، وأنها مهما بلغت من مستوى علمي أو من مرتبة في العمل ومهما كان سنها تبقى الحياة الأسرية بالنسبة لها أهم وأسمى غاية ترغب في تحقيقها، خاصة مع تقدمها في العمر. تغلب فطرتها ورغبتها أن تكون زوجة وأم على رغبتها في العمل والإستقلال المادي، وأن مشكل إرتفاع سن زواج المرأة يتعلق بتأخر وليس تأخير للزواج، ويحتاج إلى دراسة أعمق لفهم الأسباب والعوامل المؤدية إليه.

خلاصة:

أدى تفاعل الأحداث الديمغرافية، الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر بعد المرحلة الإستعمارية، إلى إحداث تغيرات كبيرة مست التركيبة السكانية حسب السن والجنس والحالة الزواجية والمستوى الدراسي والحالة الفردية من جهة وأثرت على سن ومعدلات العزوبة والزواج من جهة أخرى. حيث أدى تراجع معدلات الوفيات وإحتفاظ الجزائر بنسبة سكان كبيرة تخص الفئة 0-15 سنة لثلاث عقود متتالية عقب الحقبة الإستعمارية، إلى زيادة معتبرة في نسب كل من الذكور والإناث الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 سنة، والتي وصلت إلى 58.25% من مجموع الإناث و57.7% من مجموع الذكور حسب نتائج آخر تعداد وطني.

وأدت الزيادة الكبيرة لعدد المواليد في العقود الأولى بعد الإستقلال، مع الأزمة الإقتصادية الخانقة التي عقبتها أزمة سياسية ثم أمنية صعبة، إلى تزايد مستمر لنسب النساء المتعلمات والمتحصلات على شهادات جامعية ومهنية، بدعم دولي ووطني كبير بإعتباره عاملا رئيسيا لخفض معدلات المواليد والزيجات في سن مبكر من جهة، ولدفع عجلة التنمية من جهة أخرى. وقد تجاوزت نسبة الإناث نسبة الذكور في المستوى الثانوي والجامعي وحتى على مستوى التكوين المهني نتيجة تطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع المجالات.

حصول المرأة على مستويات عالية من التعليم وشهادات تعليمية ومهنية مختلفة أكسبها إستقلالا فكريا وماديا من جهة وحرية إتخاذ القرارات الذاتية والمساهمة في القرارات الأسرية من جهة أخرى. كما دفعها بقوة إلى ولوج عالم الشغل في جميع المجالات وجميع القطاعات، ورفع نسبة مشاركتها الإقتصادية إلى 16.4% سنة 2015 بعدما كانت تقل عن 8% سنة 1987.

رغم تضاعف المشاركة الإقتصادية للمرأة تبقى ضعيفة مقارنة بنسبة الذكور، ومعدلات البطالة لدى النساء لا تؤثر على معدل الزواج بقدر تأثير معدل الذكور عليه، بينما يعتبر العمل عند المرأة فضاء جديد للتعارف والتقارب من الجنس الآخر مما يزيد من نسبة وإحتمال زواجها.

وتبقى معدلات البطالة عند الذكور السبب الأول والرئيسي في تأخير سن الزواج، ويبقى العامل الأساسي المحفز على الزواج في المجتمع الجزائري، كما تبقى الرغبة في الزواج وفي تكوين أسرة

كبيرة جدا عند المرأة بصفة خاصة مهما كان مستواها التعليمي ومستواها المهني. وترجع الزيادة الكبيرة والمستمرة لنسبة العازبات في سن يفوق 30 سنة عن نسبة الذكور العزاب إلى تراكم نسبة العازبات التي خلفتها الأزمة الإقتصادية والأمنية في الجزائر ولجوء العزاب من الذكور إلى الزواج بمن هن أقل سنا.

ما عدى ذلك نلاحظ زيادة لنسب المتزوجين عن نسب العزاب عند الجنسين وتزايد لعدد الزيجات ومعدلات الزواج مع تحسن الظروف الإجتماعية والإقتصادية للأفراد الذكور خاصة.

الفصل الثالث:

تحليل نتائج الدراسة

من خلال بيانات

المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات

تمهيد:

تحتوي قاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2012-2013(MICS4)، على بيانات وطنية هامة إخترنا منها البيانات التي تساعدنا لدراسة واقع الزواج والحالة الزواجية وواقع العزاب والمتزوجين في الجزائر، تخص الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15-49 سنة، تتمثل في السن، الجنس، الحالة الزواجية، المستوى الدراسي، مكان الإقامة والمنطقة الجغرافية، وبيانات حول الحالة الفردية، الوضعية في المهنة، النشاط الإقتصادي، ومستوى الرفاه، كما تمكنا من جمع هذه البيانات ببيانات خاصة بالأسرة المعيشية والمسكن الخاص بها لمعرفة خصائص المسكن والأسرة المعيشية لكل فرد والمتمثلة في عدد أفراد الأسرة المعيشية، رب الأسرة المعيشية، جنس رب الأسرة المعيشية، المستوى الدراسي لرب الأسرة المعيشية، والعلاقة برب الأسرة المعيشية إضافة إلى نوع المسكن، ملكيته، عدد الغرف المستعملة للنوم به، وبيانات خاصة بالزواج عند المرأة كسن أول زواج وسنة الزواج عند المرأة، سن الزوج، وعدد مرات زواجها، وحالة إرتباطها برجل متعدد الزيجات.

تمكنا من خلال هذه البيانات من دراسة الحالة الديمغرافية والإجتماعية والإقتصادية التي يعيشها الأفراد في هذه الفئة حسب السن والجنس وبإختلاف حالتهم الزواجية، وتمكنا من دراسة سن الزواج الأول ومتوسط سن الزواج حسب مختلف المميزات الإجتماعية والإقتصادية للمتزوجين، وحالة إستقلال أسرهم عن أسر آبائهم حسب ظروفهم الإجتماعية والإقتصادية وحسب ظروف المسكن الذي يعيشون به. وتمكنا أيضا من دراسة حالة التوافق الزواجي حسب السن والمستوى الدراسي، وفارق السن بين الزوجين حسب مختلف المميزات الخاصة بهم، إضافة إلى عدد مرات زواجهم وإعادة الزواج لديهم.

بتوضيح للمميزات الديمغرافية والسوسيو إقتصادية للأفراد بين 15-49 سنة، ثم التطرق لدراسة الحالة الزواجية للأفراد حسب مختلف المميزات الإجتماعية والإقتصادية الخاصة بهم، وبعدها مقارنة متوسط سن الزواج وسن الزواج الأول عند المرأة بالظروف الإقتصادية والإجتماعية للأفراد، ودراسة معدلات العزوبة والعزوبة النهائية عند الجنسين، ثم إخترنا مقارنة الظروف الإجتماعية والإقتصادية للعزاب والمتزوجين حسب السن والجنس وفي الأخير دراسة حالات الإرتباط، تعدد الزواج وإعادة الزواج لدى الأفراد في الفئة المدروسة.

I. أهم المميزات الديمغرافية والسوسيو إقتصادية للأفراد بين 15-49 سنة:

عدد أفراد العينة المدروسة من خلال قاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2012-2013 (بعد التغييرات المذكورة في الجزء الثاني من الفصل التمهيدي) يبلغ عددهم 83996 شخص موزعين كالتالي:

1. حسب السن والجنس:

تتكون عينة البحث من 43263 ذكور و40733 إناث بنسبة 51.5% و48.5% على التوالي، نسب الذكور حسب فئات السن تتراوح بين 47.5% (في فئة السن 40-44 سنة) و53.5% (في الفئة 25-29 سنة)، بينما تتراوح نسب الإناث بين 46.5%(في فئة السن 25-29 سنة) و52.5% (في فئة السن 40-44 سنة).

الجدول رقم 14: توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس.

		فئات السن							المجموع
		15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	
الجنس	ذكور	7671	8295	8107	6437	4908	3962	3883	43263
	إناث	7065	7633	7046	6033	5032	4381	3543	40733
المجموع		14736	15928	15153	12470	9940	8343	7426	83996

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

عند توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس نلاحظ أن نسب كل من الذكور والإناث تقل كلما إرتفع السن بعد سن العشرين، وأن أكبر نسبة عند الجنسين كانت في فئة السن 20-24 سنة (19.2% عند الذكور و18.7% عند الإناث).كما نلاحظ أيضا أن نسبة 55.6% ذكور و53.4% إناث هي نسبة الذين يتراوح سنهم بين 15 و29 سنة.

رسم بياني رقم 36: توزيع أفراد العينة لكل جنس حسب فئة السن.

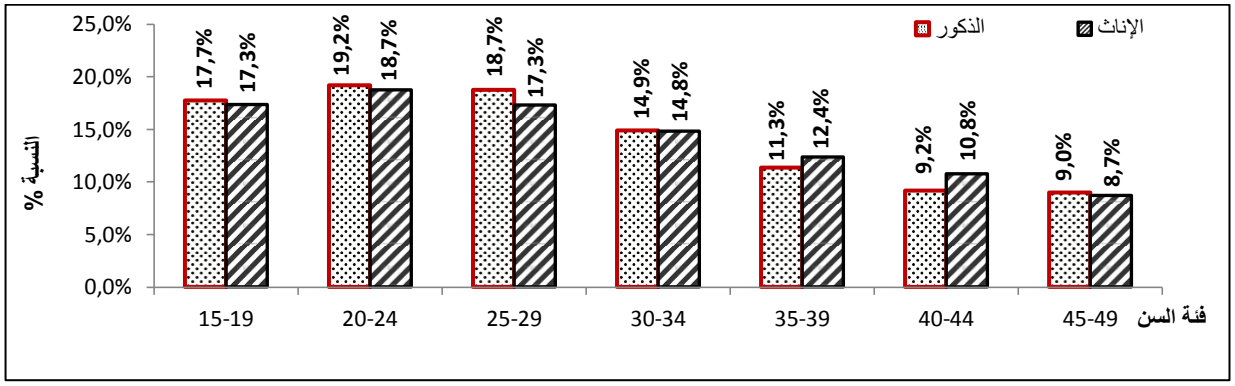

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

وبمقارنة نسب الذكور بنسب الإناث في كل فئة سن نجد أن نسبة الذكور تتجاوز نسبة الإناث في كل فئات السن بفارق يتراوح بين 3.2 نقطة و7 نقاط إلا في فئة السن 35-39 و40-44 سنة، أين ترتفع نسبة الإناث عن نسبة الذكور بفارق 1.2 نقطة و5 نقاط على التوالي.

رسم بياني رقم37: توزيع أفراد العينة في كل فئة سن حسب الجنس.

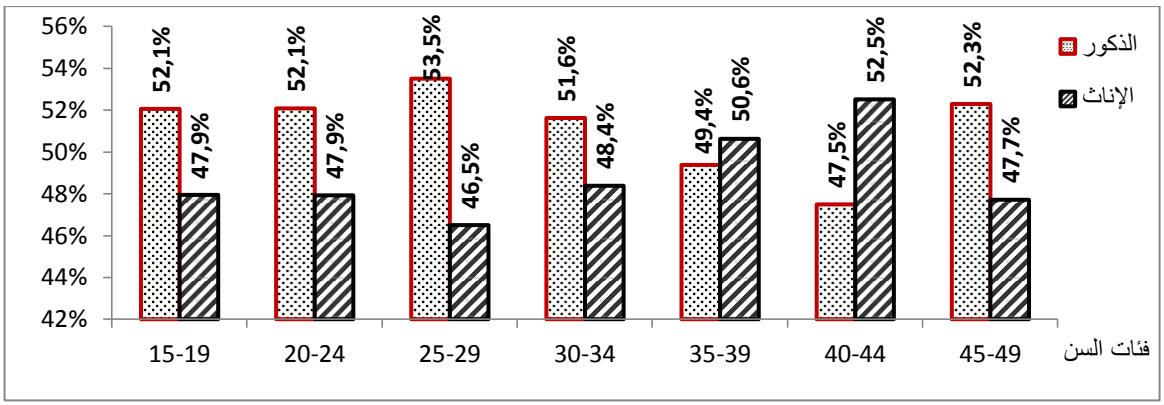

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

2. حسب مكان الإقامة:

بتوزيع نسب الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 سنة حسب فئات السن ومكان الإقامة، نجد أن 67% منهم يعيشون في المناطق الحضرية و33% من المناطق الريفية. في كل من المناطق الحضرية والريفية نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث بـ 2.2 نقطة في المناطق الحضرية و4.4 في المناطق الريفية.

الجدول رقم 15: توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس ومكان الإقامة

مكان الإقامة		فئات السن							المجموع
		15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	
الحضر	ذكور	4922	5454	5264	4272	3299	2760	2787	28758
	إناث	4689	5065	4643	4058	3404	3069	2539	27467
الريف	ذكور	2749	2841	2843	2165	1609	1202	1096	14505
	إناث	2376	2568	2403	1975	1628	1312	1004	13266

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

نسبة الذين يقل سنهم عن 30 سنة تقدر بـ56.9% في المناطق الريفية من مجموع سكان المناطق الريفية الذين يتراوح سنهم بين 15-49 سنة، وتقدر بـ53.4%من سكان المناطق الحضرية، في حين تكاد تتساوى نسب السكان في المناطق الحضرية والريفية في الفئتين 30-34 سنة و35-39 سنة، بينما تزيد نسبة السكان في المناطق الحضرية عن نسبة السكان في المناطق الريفية بعد سن 40 سنة.

رسم بياني رقم 38: توزيع أفراد العينة حسب السن ومكان الإقامة

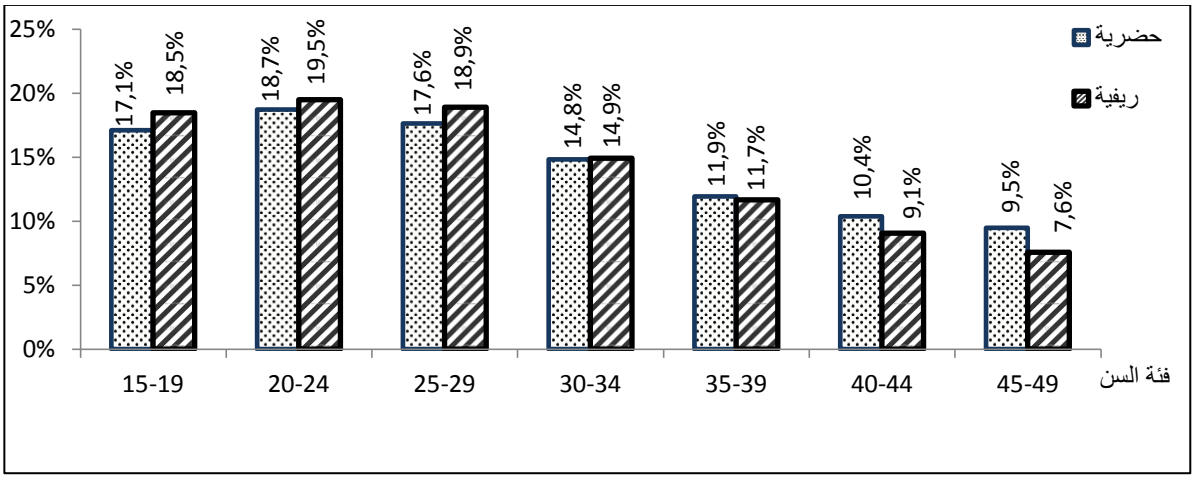

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

- الفارق بين الذكور والإناث حسب مكان الإقامة

بالنسبة للتوزيع حسب مكان الإقامة، نجد أن الفارق بين نسب الذكور والإناث في فئة السن الأقل من 35 سنة كبير في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية، عكس الفارق بينهما في فئة السن الأكثر من 35 سنة ويمكن أن يكون ذلك مرتبط بعودة الإستقرار والمشاريع التنموية التي شهدتها المناطق الريفية بحلول سنة 2000، والتي ساعدت على إستقرار نسبة كبيرة من الشباب الذكور فيها.

رسم بياني رقم 39: الفارق بين نسب الذكور والإناث في كل فئة السن حسب مكان الإقامة

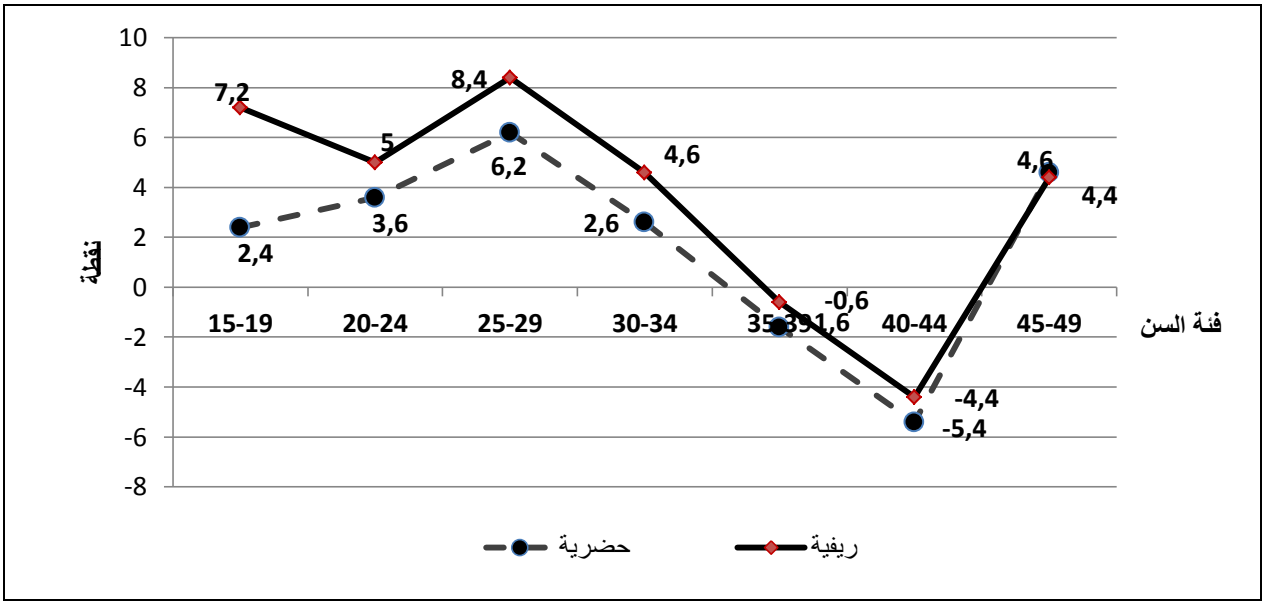

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

- مقارنة عدد الذكور بعدد الإناث الأقل منهم بـ5 سنوات في كل فئة سن حسب مكان الإقامة

وتيرة تناقص الذكور مقارنة بالإناث بين فئات السن في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية واحدة، ونلاحظ أن الإختلاف ضعيف جدا بين المنطقتين، حيث يزيد عدد الذكور عن عدد الإناث في المناطق الريفية بـ1.2 مرة في فئة السن 20–24 ذكور و15–19 سنة إناث، و1.1 مرة في فئة السن 25–29 ذكور و20–24 إناث، وتبلغ الزيادة في المناطق الحضرية بين 1.16 مرة و1.04 مرة في نفس فئات السن على التوالي. يختفي الإختلاف بين المنطقتين في فئة السن بين 30–39 ذكور و25–34 سنة إناث، ويظهر مرة أخرى بعد سن 40 سنة ذكور و35 سنة إناث، حيث يرتفع عدد الإناث عن عدد الذكور في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية (0.81 مرة و0.91 مرة في المناطق الحضرية و0.74 مرة و0.84 مرة في المناطق الريفية)

رسم بياني رقم 40: مقارنة عدد الذكور بعدد الإناث الأقل منهم بـ5 سنوات في كل فئة سن حسب مكان الإقامة

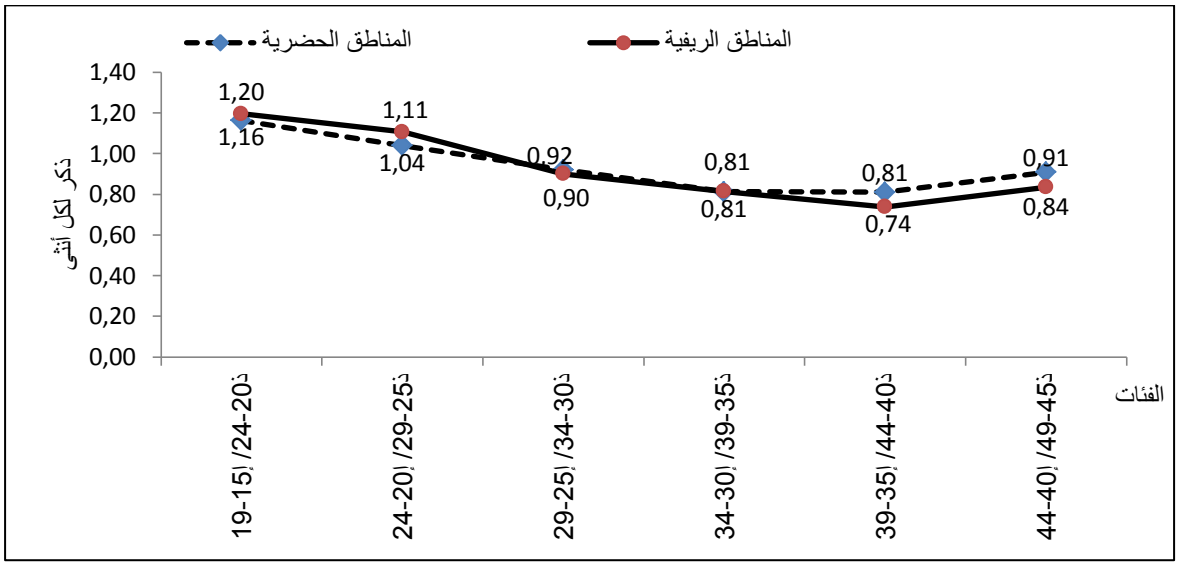

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

3. حسب المنطقة الجغرافية:

بتوزيع نسب أفراد العينة حسب فئات السن والمنطقة الجغرافية نجد أنها متقاربة في كل المناطق وفي كل فئات السن بإستثناء فئة السن 15–19 سنة في منطقة الجنوب التي تصل فيها نسبة السكان إلى 20.1% وهي أعلى نسبة في هذه الفئة من السن مقارنة بالمناطق الأخرى، وفئة السن 35–39 سنة

دائما في منطقة الجنوب والتي تقل فيها نسبة السكان مقارنة بباقي المناطق حيث قدرت بـ10.4% مقابل أكثر من 12% في باقي المناطق.

رسم بياني رقم 41: توزيع نسب أفراد العينة حسب فئات السن والمناطق الجغرافية.

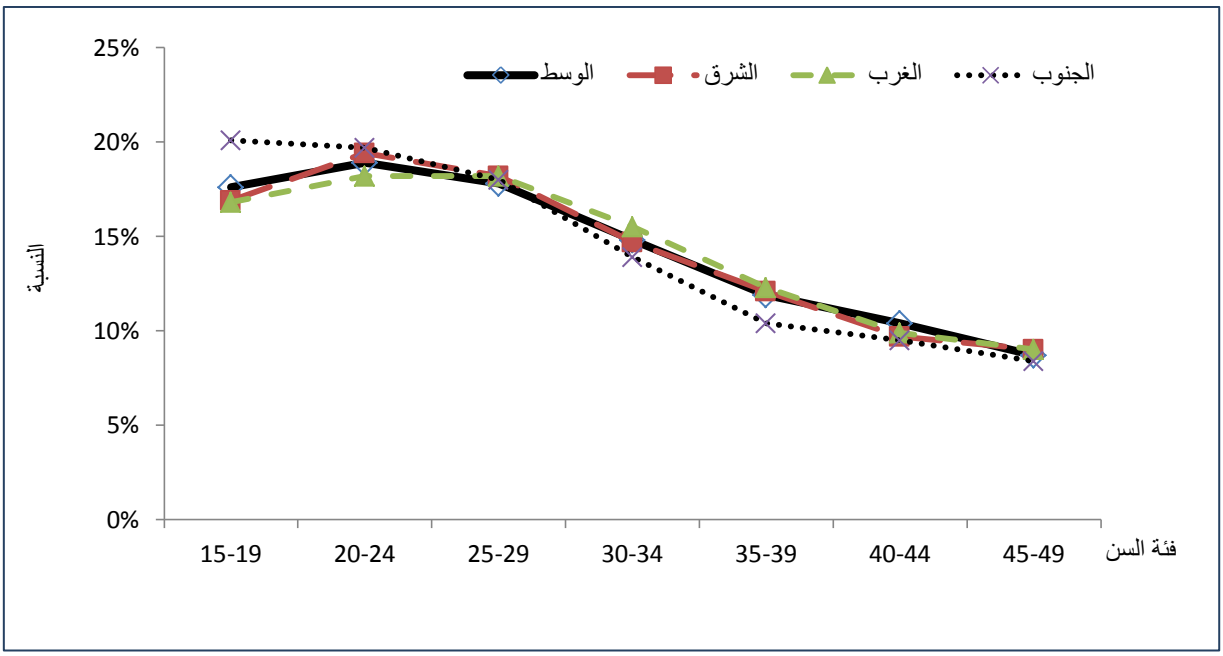

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

- الفارق بين الذكور والإناث حسب المنطقة الجغرافية

وعند توزيع أفراد العينة حسب الجنس والمنطقة الجغرافية نجد أن العدد الإجمالي للذكور يفوق عدد الإناث في كل المناطق الجغرافية، وقد سجل أدنى فارق بين نسب الذكور ونسب الإناث بمنطقة الجنوب (بـ1.8 نقطة)، بينما تراوح بين 3نقاط و3.5 نقطة بين المناطق الثلاث المتبقية.

وإذا ما أخذنا التوزيع حسب السن بعين الإعتبار نجد أن فئة السن التي عرفت أعلى زيادة لعدد الذكور عن عدد الإناث هي الفئة 25–29 سنة، حيث بلغ الفارق في منطقة الجنوب 5.3 نقطة وفي منطقة الوسط 6.6 نقطة بينما تجاوز 7 نقاط في كل من منطقة منطقتي الشرق والغرب. بالنسبة للأقل من 25سنة فيتراوح الفارق بين الذكور والإناث في كل المناطق الجغرافية بين 2.1 نقطة و6.4 نقطة.

الجدول رقم 16: توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس والمنطقة الجغرافية.

المنطقة الجغرافية		فئات السن							المجموع
		15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	
الوسط	الذكور	17,8	19,1	18,4	14,6	11,6	9,6	8,8	12202
	الإناث	17,3	18,7	17,1	15,0	12,2	11,2	8,6	11489
	المجموع	17,6	18,9	17,8	14,8	11,9	10,4	8,7	23691
الشرق	الذكور	17,4	19,3	19,0	14,9	11,3	8,8	9,3	11908
	الإناث	16,3	19,5	17,4	14,4	12,9	10,8	8,7	11167
	المجموع	16,9	19,4	18,2	14,7	12,1	9,7	9,0	23075
الغرب	الذكور	16,6	18,5	18,9	15,9	11,7	9,3	9,1	12605
	الإناث	17,0	17,9	17,4	15,2	13,0	10,6	9,0	11755
	المجموع	16,8	18,2	18,2	15,5	12,3	9,9	9,0	24360
الجنوب	الذكور	20,4	20,3	18,6	13,3	10,2	8,8	8,5	6548
	الإناث	19,8	19,1	17,4	14,6	10,6	10,3	8,4	6322
	المجموع	20,1	19,7	18,0	13,9	10,4	9,5	8,4	12870

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

بين 30 و45 سنة يظهر التراجع التدريجي لنسب الذكور، حيث نلاحظ تقلص الفارق بين الذكور والإناث في منطقة الوسط إلى 1.8 وزيادة نسبة الإناث عن نسبة الذكور في منطقة الجنوب في فئة السن 30–34 سنة، أما في الفئة 35–39 سنة وصل فارق السن بين الجنسين إلى 0.8 نقطة في منطقة الوسط في حين زادت نسبة الإناث عن نسبة الذكور في باقي المناطق خاصة في منطقة الشرق التي وصل فيها الفارق إلى –3.3 نقطة.

الجدول رقم 17: الفارق بين الذكور والإناث في كل فئة سن حسب المناطق الجغرافية.

	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49
وسط	4,4	4,1	6,6	1,8	0,8	-4,5	4,3
شرق	6,4	2,8	7,5	5,0	-3,3	-7,3	6,6
غرب	2,1	5,2	7,8	5,9	-1,7	-2,8	3,9
جنوب	3,3	4,8	5,3	-2,9	-0,3	-6,3	2,6

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

- مقارنة بين عدد الذكور وعدد الإناث الأصغر منهم بـ5 سنوات

بالمقارنة بين عدد الذكور وعدد الإناث الأصغر منهم بـ5 سنوات إعتماد على فئات السن الخماسية، وجدنا أن عدد الذكور في فئة السن 20-24 سنة أعلى من عدد الإناث في فئة السن 15-19 سنة في كل المناطق الجغرافية، خاصة في منطقة الشرق الجزائري حيث تجاوز عدد الذكور عدد الإناث بـ1.26 مرة. في الفئة 25-29 سنة ذكور و20-24 سنة إناث، نجد أن عدد الذكور يكاد يساوي عدد الإناث إلا في منطقة الغرب الجزائري حيث يزيد عدد الذكور عن عدد الإناث بـ1.13 مرة، بينما يتراوح في باقي المناطق بين 1.01 و1.04 مرة.

بعد 30 سنة ذكور و25 سنة إناث، يتجاوز عدد الإناث عدد الذكور، ويرتفع عدد الإناث عن عدد الذكور كلما زاد السن، ماعدا في منطقتي الشرق والغرب في فئة السن 45-49 سنة ذكور و40-44 سنة إناث حيث يبقى عدد الإناث أعلى من عدد الذكور لكن بدرجة أقل من الفئات السابقة.

رسم بياني رقم 42: مقارنة عدد الذكور بعدد الإناث الأقل منهم بـ5 سنوات في كل فئة سن حسب المناطق الجغرافية

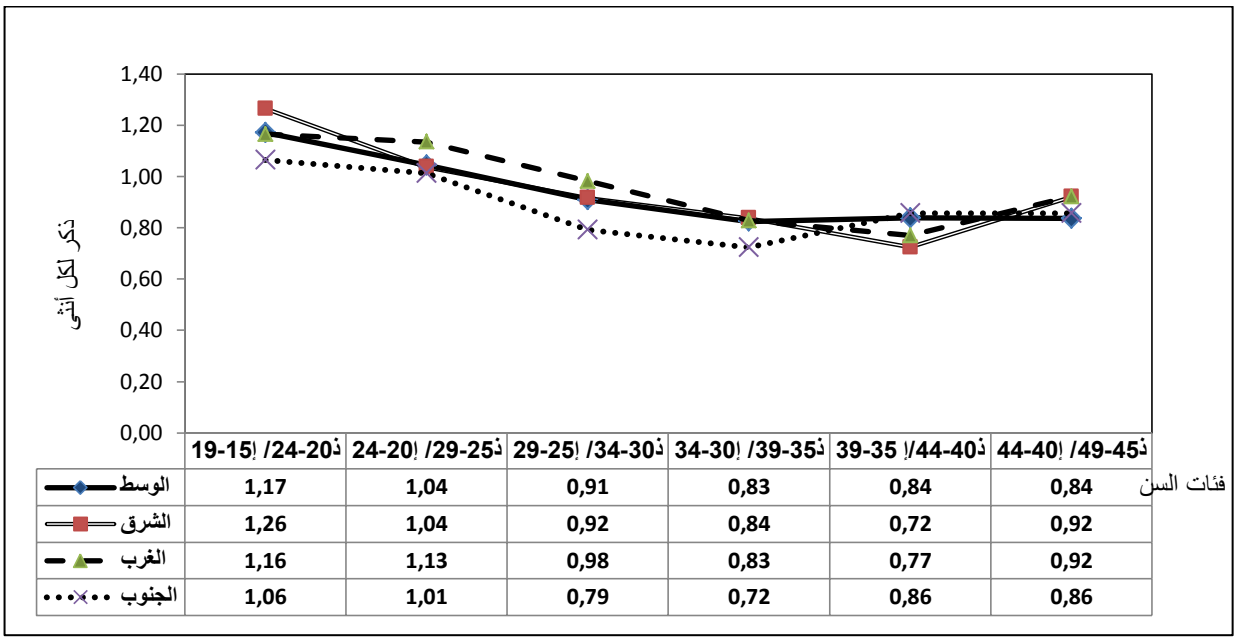

فئات السن	15-19 إ/ 20-24 ذ	20-24 إ/ 25-29 ذ	25-29 إ/ 30-34 ذ	30-34 إ/ 35-39 ذ	35-39 إ/ 40-44 ذ	40-44 إ/ 45-49 ذ
الوسط	1,17	1,04	0,91	0,83	0,84	0,84
الشرق	1,26	1,04	0,92	0,84	0,72	0,92
الغرب	1,16	1,13	0,98	0,83	0,77	0,92
الجنوب	1,06	1,01	0,79	0,72	0,86	0,86

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

حسب المخطط الموالي الذي يبين تطور سن الأفراد الذين يتراوح سنهم بين 15-49 سنة في سنة 2012-2013 حسب السنوات والأجيال التي ينتمون إليها، الذي حاولنا من خلاله أن نبين أن الأفراد

الذين يتراوح سنهم بين فئة السن 30-34 سنة و 40-44 سنة في سنة 2012، كان سنهم يتراوح بين 15 وأقل من 35 سنة في مرحلة منتصف الثمانينات وفترة العشرية السوداء، والتي تميزت بالظروف الإقتصادية والأمنية والإجتماعية الصعبة، وعرفت فيها الجزائر إرتفاعا كبيرا لمعدلات الوفيات وزيادة كبيرة في حركة الهجرة في أوساط الشباب الذكور بصفة خاصة، مما قد يفسر تراجع عدد الذكور مقارنة بعدد الإناث في فئة السن 30-45 سنة الذي لاحظناه في ما سبق في كل المناطق الجغرافية والمناطق الحضرية والريفية في الجزائر.

مخطط رقم01: تطور سن الأفراد الذين يتراوح سنهم بين 15-49 سنة في سنة 2012-2013 حسب السنوات والأجيال التي ينتمون إليها.

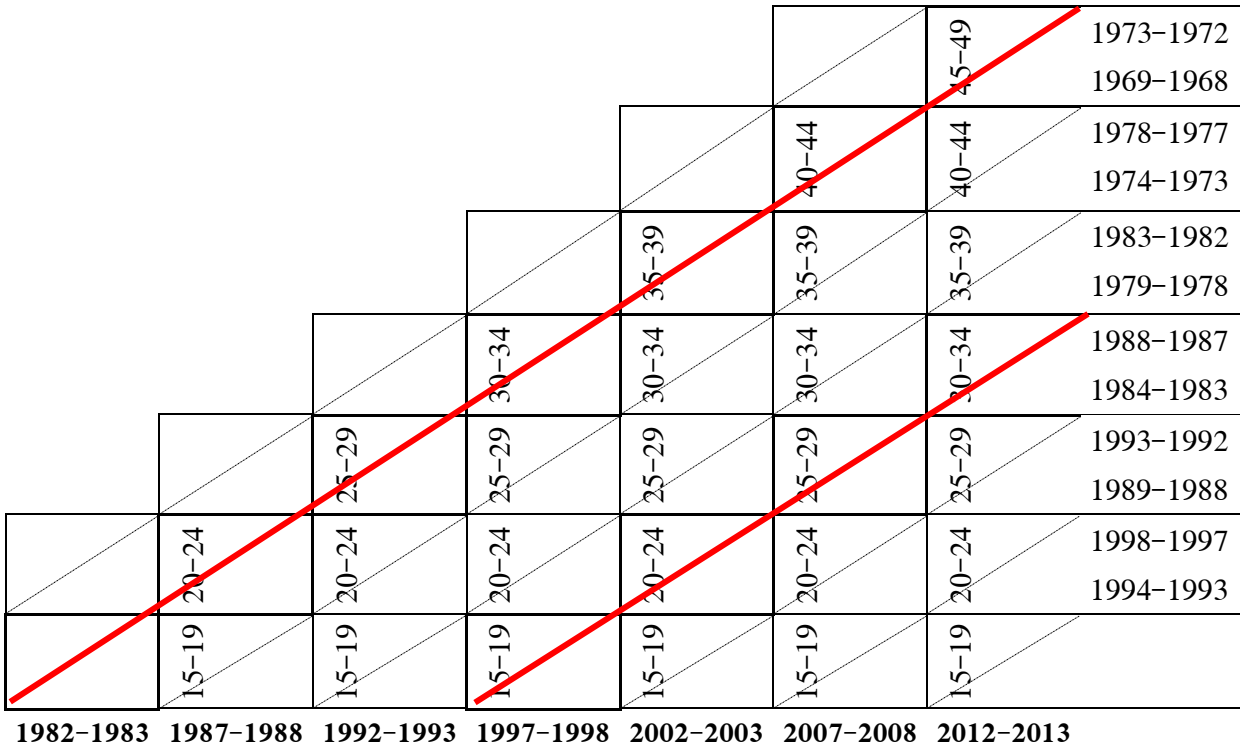

المصدر: عمل شخصي.

4. حسب المستوى الدراسي:

بمقارنة المستوى التعليمي العام عند كل من الذكور والإناث حسب الإجابات المتحصل عليها (أنظر الجدول رقم 25 في الملاحق) نجد أن نسبة الذين ليس لديهم أي مستوى تعليمي من الإناث أعلى من نسبتها عند الذكور بأكثر من مرتين، وأن نسبة الذين لديهم مستوى تعليمي بين الإبتدائي والثانوي أعلى عند الذكور من الإناث خاصة في المستوى المتوسط الذي بلغ فيه الفارق بين نسب الذكور والإناث بـ22.7 نقطة، أما في المستوى الجامعي فنلاحظ زيادة لنسب الجامعيات عن نسب الجامعيين

من الذكور بـ11.1 نقطة، وذلك راجع إلى إهتمام المرأة برفع مستواها الدراسي قدر المستطاع، بينما يفضل نسبة كبيرة من الذكور الوصول إلى مستوى مادي ملائم بمغادرة مقاعد الدراسة مكتفين بالمستوى المتوسط أو الثانوي، للبحث عن عمل بحجة طول سنوات الدراسة وصعوبة الحصول على عمل يتوافق والشهادة الجامعية المتحصل عليها.

وبتوزيع كل من الذكور والإناث حسب السن والمستوى الدراسي (كما هو مبين في الرسم البياني رقم 43 و44 والجدول رقم25 في الملاحق)، نلاحظ أنه كلما زاد السن قل المستوى الدراسي وزادت نسبة غير المتمدرسين عند الجنسين معا. فعند الذكور نسبة غير المتعلمين بلغت 5% عند الذين يبلغ سنهم 15-19 سنة، 13.7% في فئة السن 30-34 سنة و24.2% في فئة السن 45-49 سنة. وعند الإناث تتراوح هذه النسبة بين 3.5% في فئة السن الأولى و15.5% في الفئة 30-34 سنة وتصل إلى 21.3% في فئة السن 45-49 سنة.

بالنسبة للمستوى الإبتدائي أيضا تتراجع نسبه كلما قل سن الأفراد، حيث نلاحظ أنها قدرت عند الذكور والإناث على التوالي بـ12.6% و14.1% في فئة السن 45-49 سنة ووصلت إلى 7.9% و7.7% في فئة السن 15-19 سنة.

أما بالنسبة للمستويات الثلاث المتبقية فتزيد نسبهم كلما كان السن أقل، كما نلاحظ أن وتيرة الزيادة في مستويات التعليم المتوسط، الثانوي والجامعي بين الأجيال كانت أسرع عند الإناث أكثر من الذكور، حيث قدر الفارق في هذه المستويات بين جيل فئة السن 45-49 سنة و20-24 سنة (إستبعدنا فئة السن 15-19 من المقارنة لأن أكبر نسبة من الأفراد فيها لم تصل إلى سن الدراسة بالجامعة) سنة عند الذكور بـ13.7 نقطة في المستوى المتوسط، 10.5 نقطة في المستوى الثانوي و24.6 نقطة في المستوى الجامعي بينما قدر الفارق عند الإناث بين نفس فئات السن بـ 12.5 نقطة في كل من المستوى المتوسط والثانوي، ووصل إلى 37.5 نقطة في المستوى الجامعي. وقد كان ذلك نتيجة لتحسن الظروف الإجتماعية والإقتصادية وزيادة نسبة التحضر من جهة، ونتيجة المجهودات الكبيرة التي قامت بها الحكومة الجزائرية للقضاء على الأمية وتحسين المستوى التعليم للأفراد خاصة عند الإناث، إستجابة للسياسات الوطنية والدولية.

رسم بياني رقم 43: توزيع نسب الذكور حسب فئات السن والمستوى الدراسي.

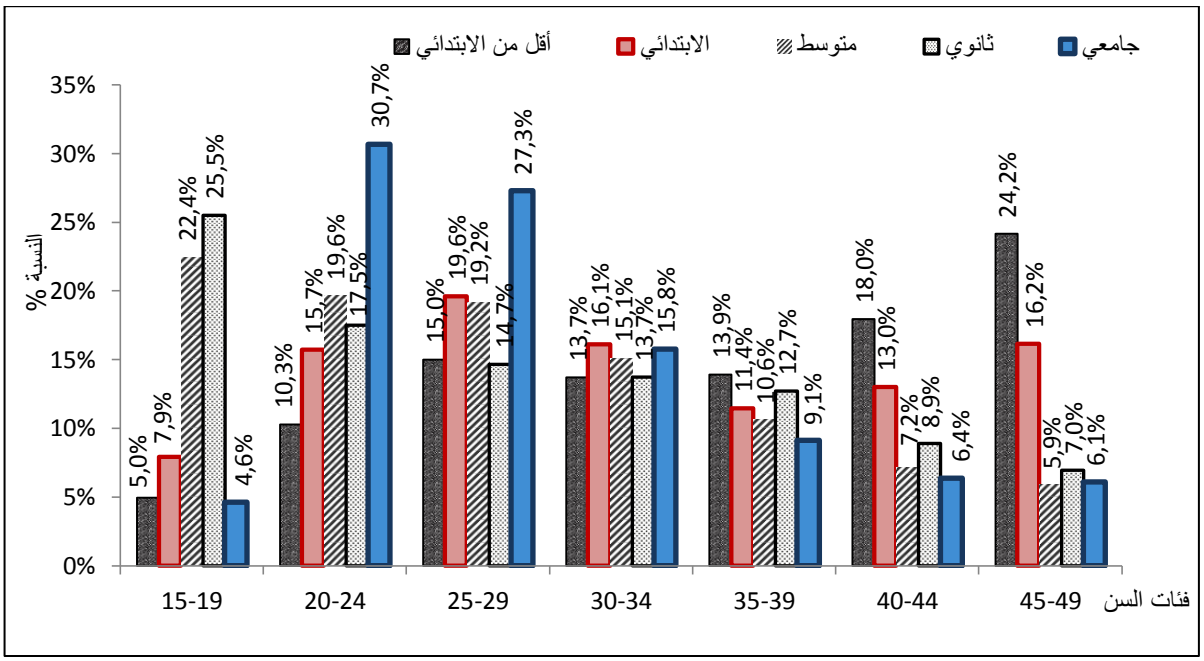

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات الجدول رقم 25 في الملاحق.

رسم بياني رقم 44: توزيع نسب الإناث حسب فئات السن والمستوى الدراسي.

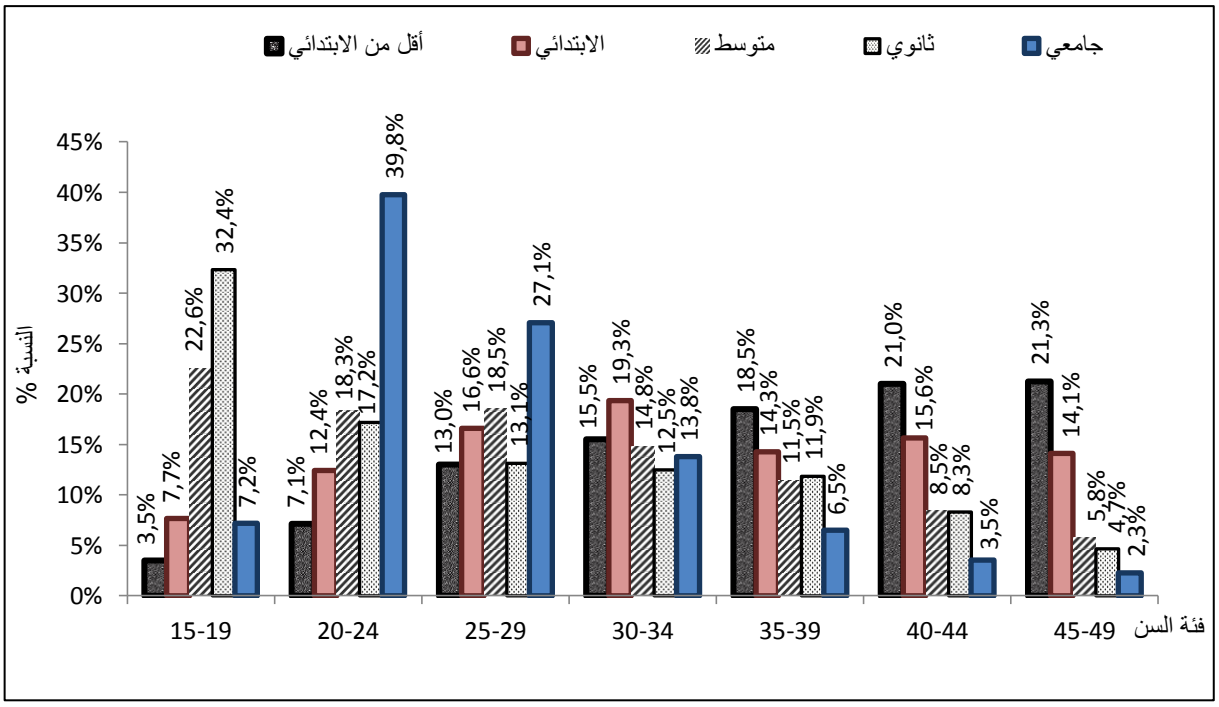

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات الجدول رقم 25 في الملاحق.

5. حسب الحالة الفردية:

إرتأينا في دراستنا للحالة الفردية الإعتماد على أهم الحالات الفردية وإدماج الخدمة الوطنية والمتقاعدين من الذكور والإناث مع حالة أخرى غير نشطة. فوجدنا أن النسب العامة لكل من المشتغلين والبطالين عند الذكور أكبر من الإناث بـ4.3 مرة عند المشتغلين و5.8 مرة عند البطالين، وقد يرجع ذلك للنسبة المرتفعة للماكثات بالبيت والتي تجاوزت 62% من مجموع الإناث، وأن نسبة المتمدرسين الإناث تتجاوز نسبة الذكور بـ4 نقاط مقارنة بمجموع المتمدرسين.

وبتوزيع كل من الذكور والإناث حسب الحالة الفردية وفئات السن تبين أن 70% تقريبا من الذكور المتمدرسين ينتمون إلى فئة السن 15–19 سنة وهي نسبة تفوق نسبة الإناث من نفس الفئة بـ5.1 نقطة. وتبلغ نسبة المتمدرسين في فئة السن 25–29 سنة 4% عند الذكور و2.9% عند الإناث، ونلاحظ أنه في فئة السن 20–24 سنة نسبة المتمدرسين من الإناث أعلى من نسبة الذكور المتمدرسين بـ5.7 نقطة نتيجة زيادة نسبة الجامعيات عن نسبة الجامعيين الذكور، كما نلاحظ أن نسبة المتمدرسين تقل عن 0.5% بعد سن الثلاثين عند الجنسين.

إرتفاع نسبة المتمدرسين في فئة السن 15–19 سنة أدت إلى خفض نسب البطالة التي قدرت بـ14.9% عند الذكور و11% عند الإناث.

أعلى نسب البطالة سجلت في فئة السن 20–24 سنة و25–29 سنة عند الجنسين لكن بزيادة نسبة البطالين من الإناث بـ2.1 نقطة في كل فئة عن نسبة البطالين الذكور. وبعد سن الثلاثين (30سنة) نلاحظ إنخفاض تدريجي لنسب البطالة من 14.5% إلى 4.3% عند الذكور ومن 15.6% إلى 1.9% عند الإناث.

ويرجع ضعف نسبة البطالين الأكثر من 35 سنة عند الذكور إلى إرتفاع نسبة المشتغلين التي قدرت بـ44% مقابل 18% من مجموع البطالين الذكور، أما عند الإناث فيرجع إلى نسبة الماكثات بالبيت اللواتي يزيد سنهن عن 30 سنة والتي قدرت بـ 41.5% من مجموع الماكثات بالبيت، وإلى نسبة المشتغلات من نفس فئة السن والتي قدرت بـ35.1% مقابل 16.5% إمرأة في حالة بطالة من مجموع النساء البطالات.

فيما يخص الماكثين بالبيت أي غير المشتغلين وغير المتمدرسين ولا يبحثون عن عمل فقد بلغ عددهم 25263 ماكثة بالبيت من الإناث و243 حالة من الذكور، بنسبة 62% ماكثة بالبيت من مجموع الإناث و0.6% ماكث بالبيت من مجموع الذكور في فئة السن بين 15 و49 سنة. رغم أن نسبة الماكثين بالبيت من الذكور قلية جدا مقارنة بنسبة الماكثات بالبيت من الإناث حيث مثلت نسبة 1% من مجموع الماكثين بالبيت إلا أنها ظاهرة غريبة عن المجتمع وحالة غير طبيعية تحتاج دراسة سوسيو- ديمغرافية معمقة لمعرفة الأسباب المؤدية إليها خاصة وأن ما يقارب 58% من مجموع الماكثين بالبيت سنهم بين 20 و34 سنة. بالنسبة للإناث الماكثات بالبيت فنلاحظ أن 7.1% من مجموع الإناث الماكثات بالبيت من فئة السن 15-19 سنة وعلى الأرجح يتعلق ذلك بضعف المستوى التعليمي لهن مما يمنعهن من الحصول على منصب عمل ملائم، كما يتعلق أيضا بإرتفاع نسبة المتمدرسين في هذه الفئة من السن عند الإناث، كما نلاحظ أيضا أن 51.4% من الإناث من غير المشتغلات ولا المتمدرسات ولا ينتمين إلى فئة البطالين يتراوح سنهن بين 20 و34 سنة.

بالنسبة للمصنفين كفئة غير نشطة فهي تمثل نسبة 3.8% من مجموع العينة المدروسة، 5.4% من مجموع الذكور و2.1% من مجموع الإناث، 42% من مجموع الذكور الماكثين بالبيت و40% من مجموع الإناث الماكثات بالبيت من فئة السن بين 20-29 سنة.

الجدول رقم 18: توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس والحالة الفردية.

		فئات السن						
الحالة الفردية حسب الجنس		15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49
مشتغلين	ذكور	3,5	12,1	20,4	19,9	16,0	14,0	14,1
	إناث	2,1	14,0	28,6	20,3	15,2	11,1	8,8
بطالين	ذكور	14,9	27,7	25,0	14,5	8,7	5,1	4,3
	إناث	11,0	29,8	27,1	15,6	9,3	5,3	1,9
ماكثين بالبيت	ذكور	21,8	20,6	21,8	15,6	11,9	4,5	3,7
	إناث	7,1	15,1	18,4	17,9	15,6	14,3	11,6
متمدرسين	ذكور	69,8	25,5	4,0	0,5	0,2	0,0	0
	إناث	64,7	31,2	2,9	0,5	0,3	0,2	0,1
أخرى غير نشطة	ذكور	14,1	26,8	15,3	11,0	13,0	9,8	10,2
	إناث	17,0	22,3	17,8	12,0	10,6	8,1	12,0
بدون إجابة	ذكور	46,2	21,8	14,1	7,7	2,6	6,4	1,3
	إناث	26,4	23,0	24,1	11,5	5,7	6,9	2,3

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

رسم بياني رقم 45: توزيع الذكور حسب فئات السن والحالة الفردية.

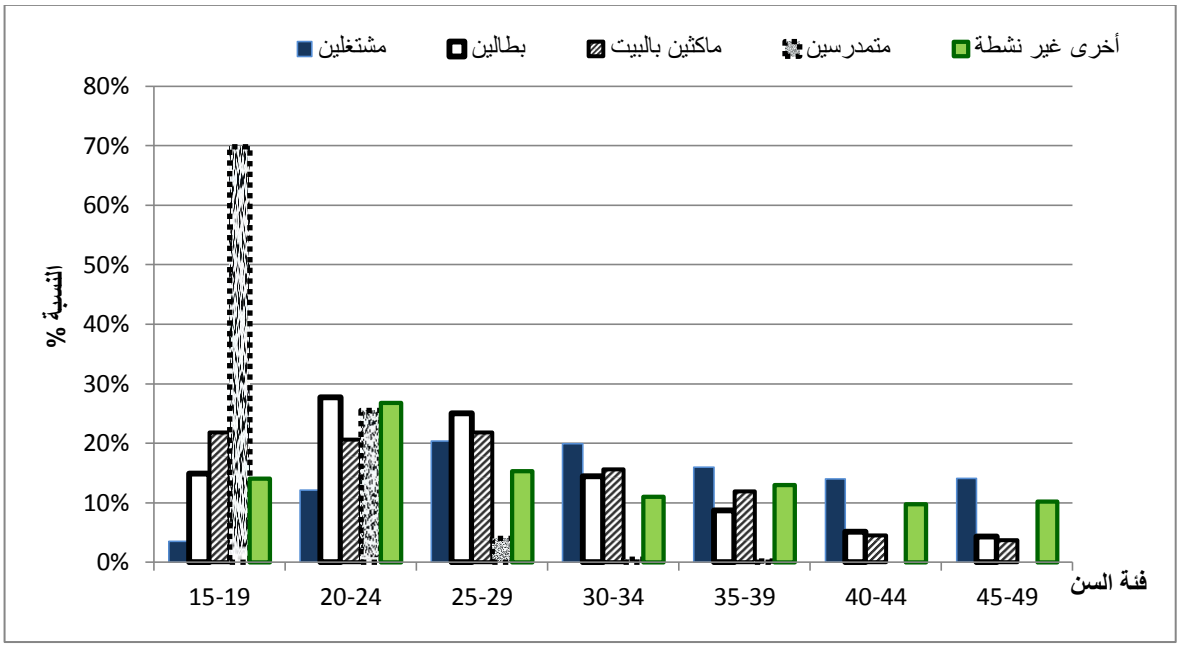

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

رسم بياني رقم 46: توزيع الإناث حسب فئات السن والحالة الفردية.

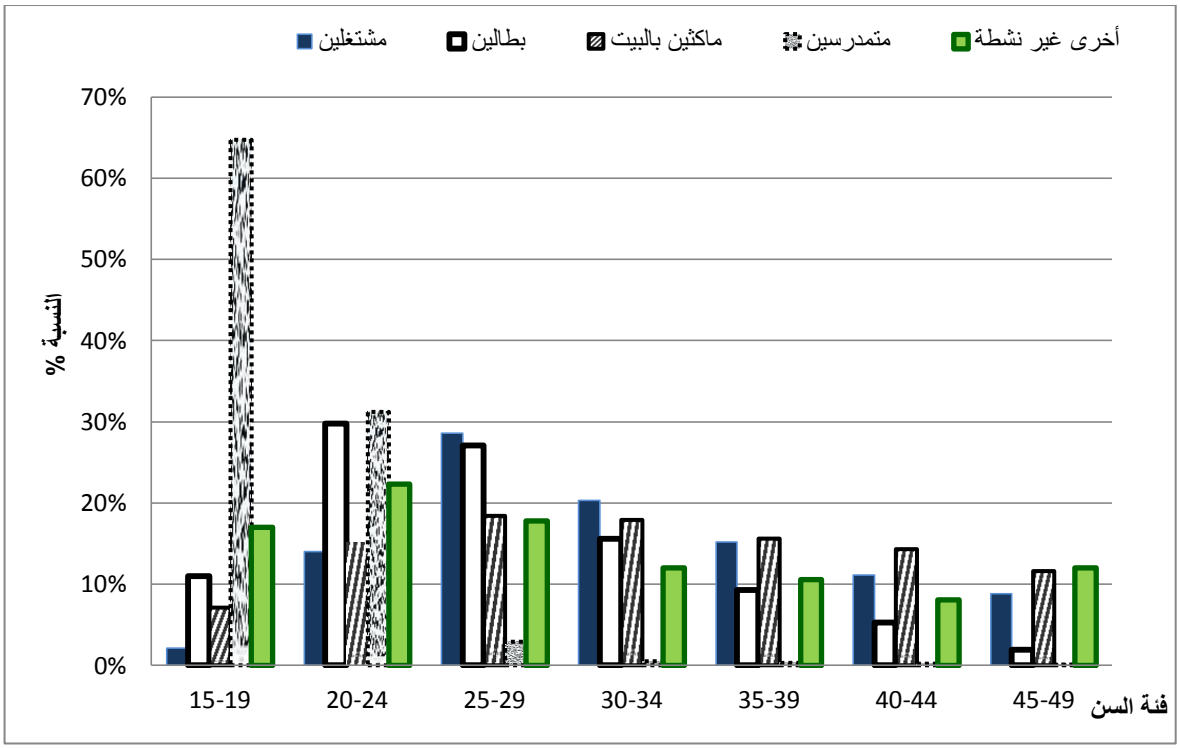

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

II. واقع الحالة الزواجية:

1. الحالة الزواجية للأفراد حسب السن والجنس

عند الذكور تمثل نسبة العزاب 63.5% ونسبة المتزوجين 36%، ترتفع نسبة العزاب عن نسبة العازبات من الإناث بـ13.9 نقطة بينما تنخفض نسبة المتزوجين عن نسبة المتزوجات بـ11.7 نقطة. وترتفع نسبة المطلقين والمنفصلين عند الإناث أكثر من الذكور بفارق 2 نقطة في حالة الطلاق و0.20 نقطة في حالة الانفصال.

رسم بياني رقم47: توزيع نسب الأفراد بين 15-49 سنة حسب الجنس والحالة الزواجية.

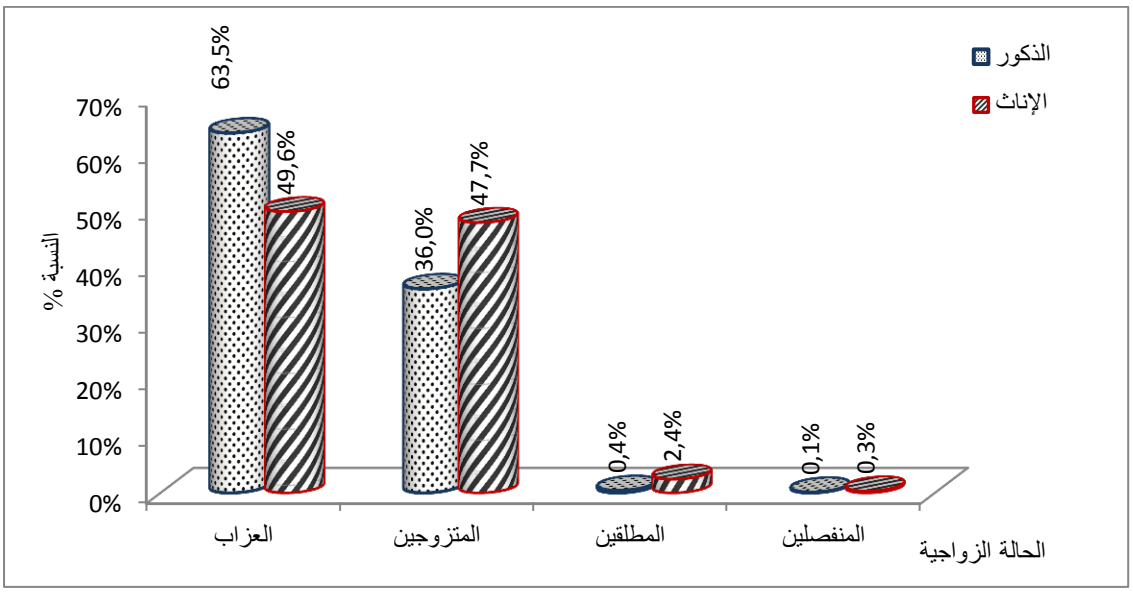

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني المواليين أن وتيرة تناقص العزاب حسب الجنس عند الإناث أسرع من الذكور حيث تصل عند الإناث إلى 74.3% في فئة السن 20-24 سنة في الوقت الذي لا تزال فيه نسبة الذكور في نفس فئة السن تساوي 97.3%. وفي فئة السن 30-34 نجد أن نسبة الذين خرجوا من فئة العزوبة من الإناث وصلت إلى 65.7% بينما تصل النسبة عند الذكور إلى 50%. بعد سن 35 سنة تتسارع نسبة الزيجات عند الذكور وتتراجع وتيرة الزيجات عند الإناث لترتفع نسبة العازبات في فئة السن 45-49 عند الإناث إلى 8.6% مقابل 5.3% ذكور. وبذلك يكون

العزاب الذكور في فئة السن الأقل من 35 سنة أكبر من العازبات ثم ترتفع نسب المتزوجين عن نسب المتزوجات بعد هذا السن.

جدول رقم 19: توزيع نسب الأفراد بين 15–49 سنة حسب السن، الجنس والحالة الزواجية.

الجنس	فئات السن	الحالة الزواجية			
		عزاب	متزوجين	مطلقين	منفصلين
الذكور	15-19	99,6	0,3		0,0
	20-24	97,3	2,7	0,0	0,0
	25-29	81,2	18,6	0,1	0,1
	30-34	50,0	49,2	0,6	0,2
	35-39	25,9	72,9	1,1	0,2
	40-44	11,8	87,1	0,9	0,3
	45-49	5,3	93,5	1,0	0,1
	المجموع	63,5	36,0	0,4	0,1
الإناث	15-19	96,0	3,9	0,1	0,1
	20-24	74,3	24,8	0,8	0,1
	25-29	47,5	50,4	1,9	0,3
	30-34	34,3	61,8	3,4	0,4
	35-39	25,3	70,0	4,3	0,5
	40-44	17,1	78,0	4,5	0,5
	45-49	8,6	86,3	4,5	0,6
	المجموع	49,6	47,7	2,4	0,3

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

رسم بياني رقم48: توزيع نسب المتزوجين بين 15–49 سنة حسب الجنس.

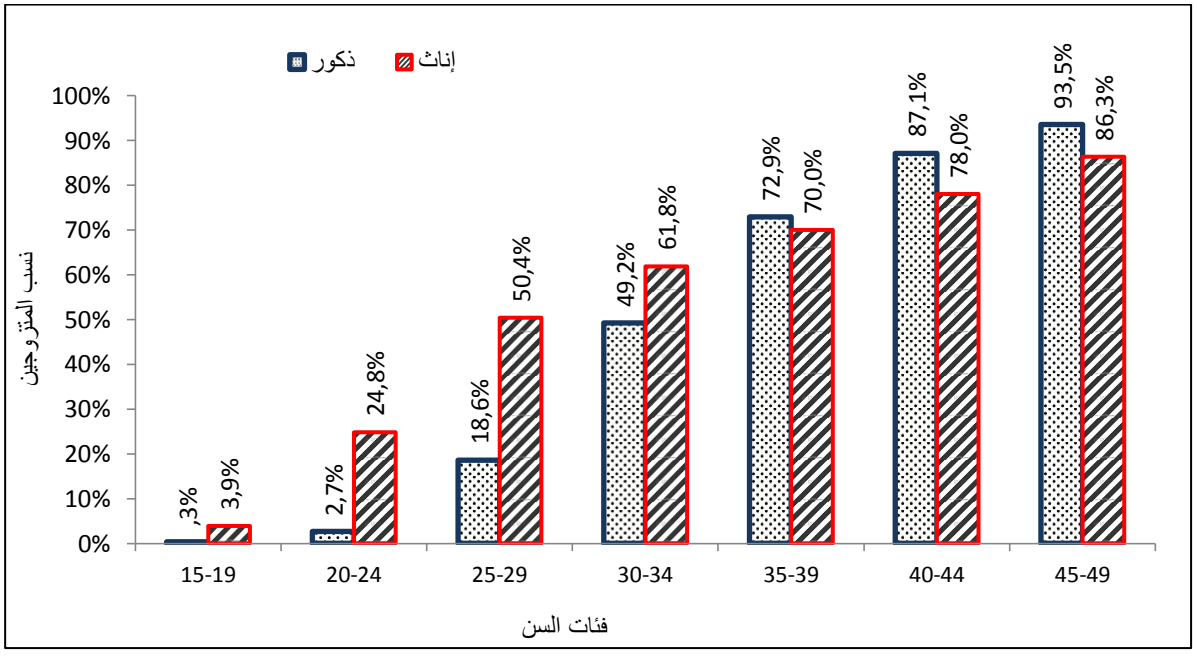

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

فيما يخص نسب المطلقين والمنفصلين، فنلاحظ أنها أكبر عند الإناث أكثر منها عند الذكور، حيث تتراوح نسبة المطلقين عند الذكور بين فئات السن بين 0% (صفر) و1.1% وتتراوح نسبة المنفصلين بين 0% و0.3%. أما عند الإناث فترتفع نسبة المطلقين بإرتفاع السن حيث قدرت بـ0.1 في فئة السن 15-19 سنة لتصل إلى 4.5% في فئة السن 45-49 سنة في حين تنحصر نسبة الإناث المنفصلات بين0.1% و0.6% بين أول وآخر فئة سن.

رسم بياني رقم49: توزيع نسب المطلقين والمنفصلين حسب السن والجنس

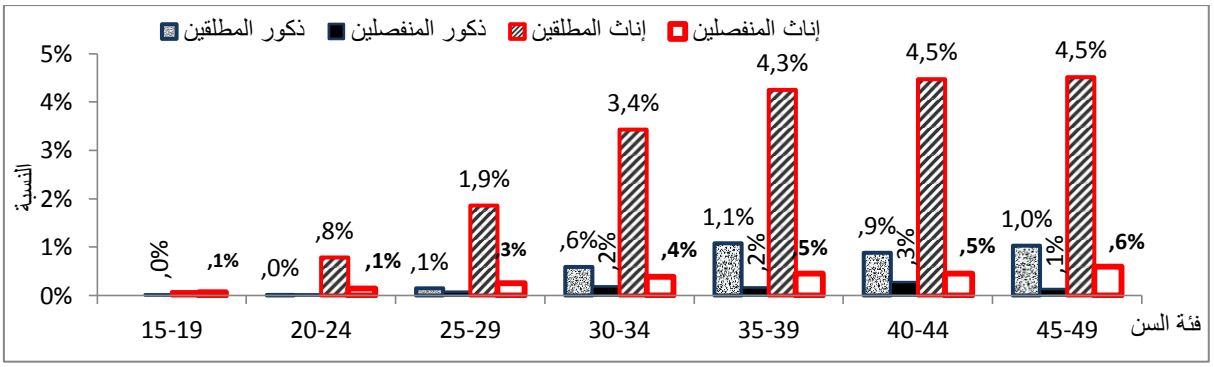

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

2. الحالة الزواجية ومكان الإقامة

نلاحظ أن الإختلاف ليس كبيرا بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية فيما يخص الحالة الزواجية، بحيث أن الفارق في كل حالة من الحالات الزواجية المدروسة بين المناطق الحضرية والريفية لا يتجاوز 2.5 نقطة عند الذكور والإناث على حد سواء، خاصة فيما يخص العزوبة والزواج مما يدل على إستفحال ظاهرة العزوبة بين الأفراد في سن الزواج بدون إستثناء في المناطق الريفية والحضرية بعدما كانت المناطق الريفية تتميز بالزواج المبكر للجنسين معا.

رسم بياني رقم50: نسب الأفراد بين15-49 سنة حسب الجنس، الحالة الزواجية ومكان الإقامة

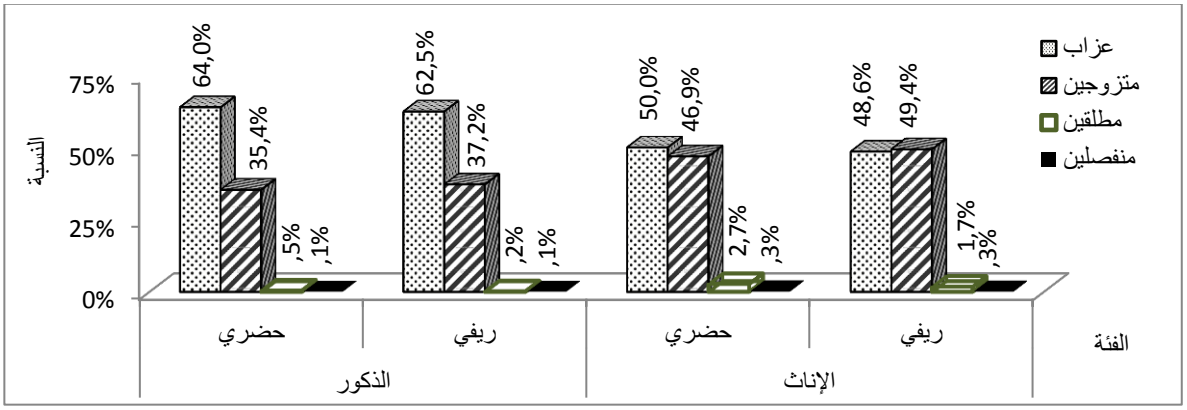

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

3. الحالة الزواجية والمنطقة الجغرافية:

نلاحظ أنه في كل المناطق الجغرافية عدد الذكور العزاب يتجاوز نسبة 62.5% وتصل إلى غاية 64.6% في منطقة الشرق الجزائري، بينما يظهر الإختلاف في النسبة بين المناطق عند الإناث حيث نلاحظ في منطقة الوسط تجاوز لنسبة المتزوجات عن العازبات بـ0.8 نقطة، وتتعادل نسبة المتزوجات والعازبات في منطقة الغرب الجزائري بينما تزيد نسبة العازبات عن نسبة المتزوجات بـ1 نقطة في منطقة الجنوب وبأكبر نسبة في منطقة الشرق الجزائري بـ7نقاط.

بالنسبة لنسب المطلقين والمنفصلين، فنلاحظ أن حالات الطلاق أكثر من حالات الإنفصال في كل المناطق، وأن منطقة الغرب الجزائري هي التي بها أكبر نسب للمطلقين والمنفصلين عند الجنسين.

جدول رقم 20: توزيع نسب الأفراد بين 15-49 سنة حسب الجنس، الحالة الزواجية والمنطقة الجغرافية.

الجنس	المنطقة الجغرافية	الحالة الزواجية			
		عزاب	متزوجين	مطلقين	منفصلين
الذكور	الوسط	62,7	36,9	0,4	0,1
	الشرق	64,6	35,0	0,3	0,1
	الغرب	63,5	35,8	0,6	0,2
	الجنوب	62,9	36,6	0,4	0,1
	المجموع	63,5	36,0	0,4	0,1
الإناث	الوسط	48,3	49,1	2,3	0,2
	الشرق	52,5	45,5	1,7	0,3
	الغرب	48,3	48,4	2,9	0,4
	الجنوب	49,0	48,0	2,7	0,3
	المجموع	49,6	47,7	2,4	0,3

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

رسم بياني رقم51: توزيع نسب الأفراد حسب الجنس، الحالة الزواجية والمنطقة الجغرافية.

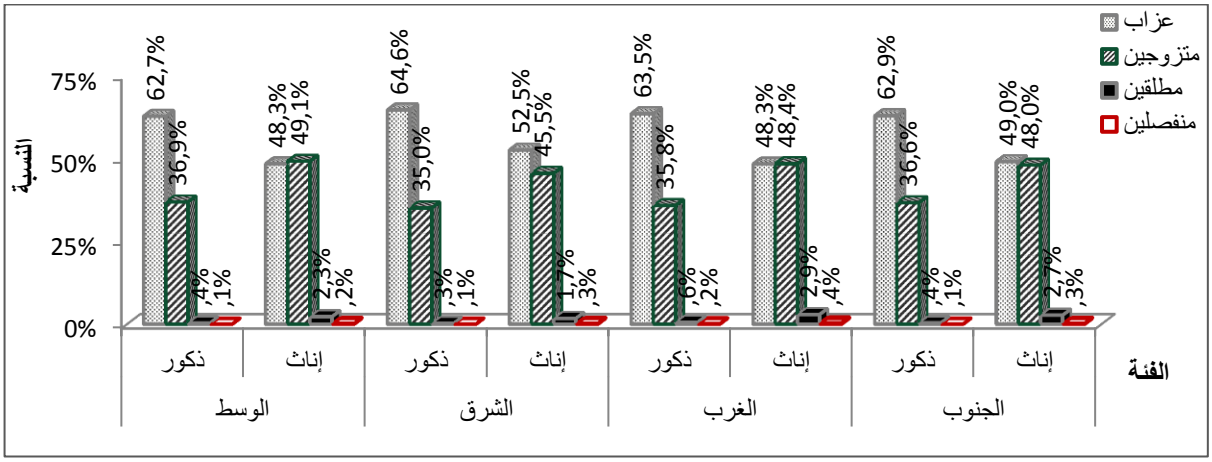

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

4. الحالة الزواجية والمستوى الدراسي

من خلال التوزيع الظاهر في الرسم البياني الموالي يظهر الإختلاف في الحالة الزواجية بإختلاف المستوى الدراسي، حيث نلاحظ الإرتفاع الكبير لنسب المتزوجين عند الذكور والإناث الأقل من المستوى الإبتدائي وعند الإناث فقط في المستوى الإبتدائي، إبتداء من المستوى الإبتدائي بالنسبة للذكور والمتوسط بالنسبة للإناث تتقارب نسب العزاب والمتزوجين لترتفع نسب العزاب عن نسب المتزوجين في باقي المستويات. بالنسبة للمطلقين والمنفصلين فنلاحظ أن نسبهم تقريبا متساوية بين المستويات الدراسية عند الذكور، بينما تنخفض عند الإناث في المستوى الثانوي وتسجل أدنى نسبة عند الجامعيات.

رسم بياني رقم52: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية والمستوى الدراسي.

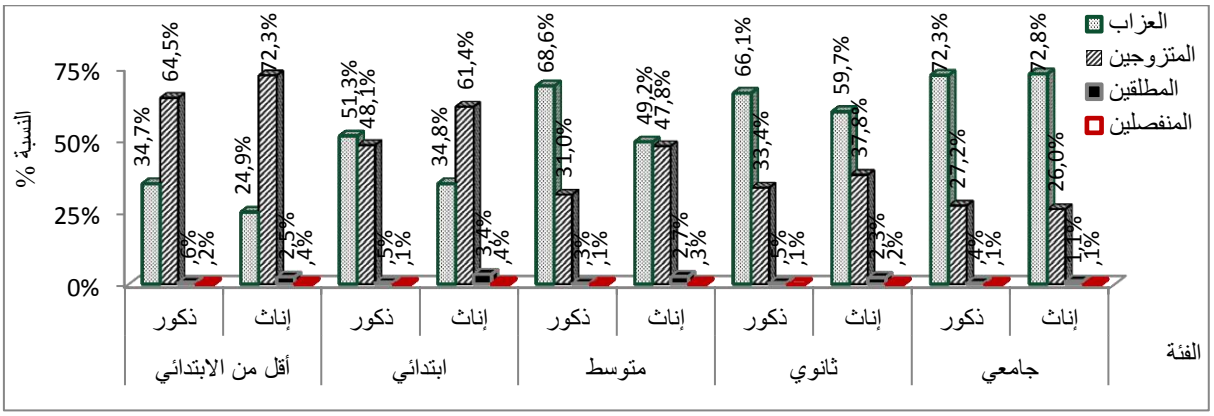

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

جدول رقم21: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية والمستوى الدراسي.

الجنس	المستوى الدراسي	الحالة الزواجية			
		العزاب	المتزوجين	المطلقين	المنفصلين
ذكور	أقل من الإبتدائي	34,7	64,5	0,6	0,2
	ابتدائي	51,3	48,1	0,5	0,1
	متوسط	68,6	31,0	0,3	0,1
	ثانوي	66,1	33,4	0,5	0,1
	جامعي	72,3	27,2	0,4	0,1
	المجموع	63,5	36,0	0,4	0,1
إناث	أقل من الإبتدائي	24,9	72,3	2,5	0,4
	ابتدائي	34,8	61,4	3,4	0,4
	متوسط	49,2	47,8	2,7	0,3
	ثانوي	59,7	37,8	2,3	0,2
	جامعي	72,8	26,0	1,1	0,1
	المجموع	49,6	47,7	2,4	0,3

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

5. الحالة الزواجية والحالة الفردية:

يبدو التأثير الكبير للحالة الفردية على الحالة الزواجية من خلال توزيع نسب الأفراد في كل حالة فردية حسب الجنس والحالة الزواجية(الجدول والرسم البياني المواليين)، حيث نجد أن الحالة الفردية عند الذكور تؤثر بصفة خاصة على حالة العزوبة أو الزواج فقط بينما تؤثر عند الإناث على حالات الطلاق والإنفصال أيضا.

وكما ذكرنا سابقا أن نسبة المطلقين والمنفصلين قليلة جدا عند الذكور مقارنة بالإناث وضعيفة جدا مقارنة بنسب المتزوجين والعزاب، وتختلف نسبهم عند الإناث بإختلاف الحالة الفردية حيث تصل نسبة المطلقات إلى 5.5% عند المشتغلات و3.2% عند البطالات وتنخفض إلى 2.1% عند الماكثات بالبيت وتقدر نسبة المنفصلات بـ0.4% عند كل من المشتغلات والبطالات وبـ0.3% عند الماكثات بالبيت.

نسب المتزوجين الذكور من المشتغلين مرتفعة مقارنة بنسبة العزاب التي بلغت 43% بفارق 13.3 نقطة، بينما نلاحظ العكس عند الإناث حيث ترتفع نسبة العازبات من المشتغلات عن نسبة المتزوجات بما يقارب مرتين(60.7% عازبات و33.4% متزوجات من المشتغلات).

في حالة البطالة يظهر الإرتفاع الكبير للعزاب عن نسب المتزوجين عند كل من الذكور والإناث، بـ4.4 مرة و7.4 مرة على التوالي، يعد ذلك أمرا طبيعيا بالنسبة للذكور بإعتبارهم المسئولين على التكفل المادي بأعضاء أسرهم، لكنه ظاهرة جديدة عند الإناث رغم أن نسبتهم قليلة مقارنة بنسبة الماكثات بالبيت إلا أنه يظهر إصرار الإناث العازبات على الحصول على منصب شغل قبل الزواج لقناعة شخصية بضرورة وحاجة المرأة للعمل أو إلى حين الحصول على فرصة الزواج.

الماكثات بالبيت أكثر زواجا وخروجا من حالة العزوبة حيث وصلت نسبة المتزوجات إلى 68.1% وهي أكبر بـ2.3 مرة من نسبة العازبات منهن، بينما نجد أن نسبة العزاب الذكور الماكثين بالبيت أعلى بـ2.3مرة من نسبة المتزوجين. بالنسبة للمتمدرسين، أكثر من 98% عزاب عند الذكور والإناث على حد سواء.

جدول رقم 22: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية والحالة الفردية.

الحالة الفردية حسب الجنس		الحالة الزواجية				المجموع
		العزاب	المتزوجين	المطلقين	المنفصلين	
ذكور	مشتغلين	43,0	56,3	0,5	0,1	22431
	بطالين	81,0	18,5	0,4	0,1	11342
	ماكثين بالبيت	70,0	30,0	0	0	243
	متمدرسين	99,4	0,6	0,0	0,0	6832
	أخرى	68,3	30,9	0,6	0,1	2337
	بدون إجابة	88,5	10,3	1,3	0	78
	المجموع	63,5	36,0	0,4	0,1	43263
إناث	مشتغلات	60,7	33,4	5,5	0,4	5184
	بطالات	84,9	11,5	3,2	0,4	1950
	ماكثات بالبيت	29,4	68,1	2,1	0,3	25263
	متمدرسات	98,1	1,7	0,1	0,1	7402
	أخرى	75,8	14,2	8,7	1,3	847
	بدون إجابة	50,6	47,1	1,1	1,1	87
	المجموع	49,6	47,7	2,4	0,3	40733

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

رسم بياني رقم53: توزيع نسب كل من الذكور والإناث حسب الحالة الزواجية والحالة الفردية

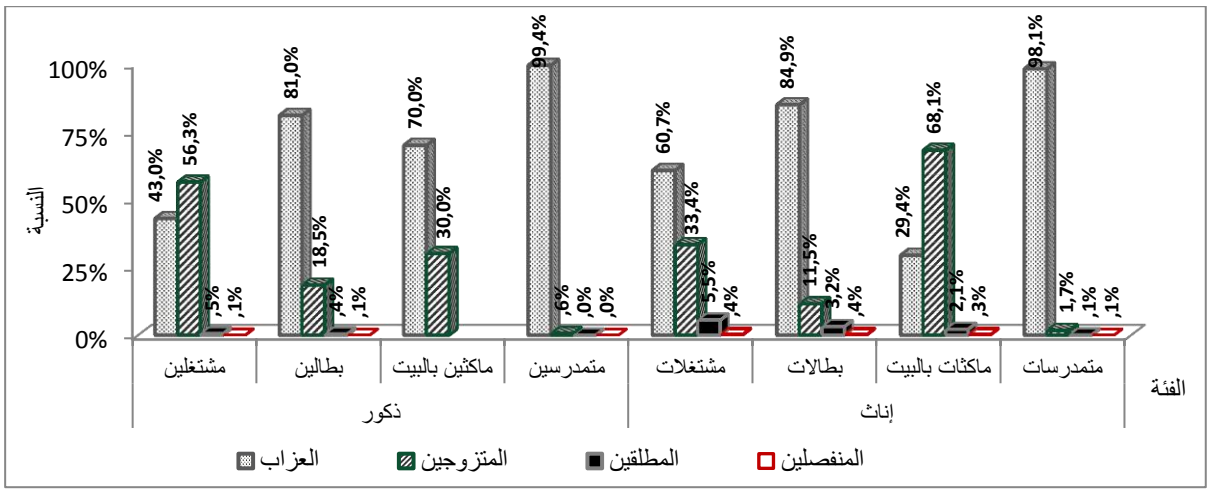

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

6. الحالة الزواجية والوضعية في المهنة:

بتوفر الإستقرار المادي ترتفع نسبة المتزوجين عند الذكور، حيث تتجاوز نسبة المتزوجين 59% من مجموع كل من أصحاب العمل والمستقلين والعمال الدائمين، وتنخفض إلى 46.5% عند الأجراء غير الدائمين، وتقل عن 32% في الباقي.

أما عند الإناث فتزيد فنسبة المطلقات عند المستقرات ماديا خاصة في حالة المرأة صاحب العمل وأجير دائم حيث وصلت فيها نسب الطلاق إلى 6%، كما أن نسب العزوبة مرتفعة عند العاملات مقارنة بالمتزوجات مهما كانت وضعيتهن بالمهنة، خاصة عند الأجراء غير الدائمين والمتربصين، إلا في حالة المساعد العائلي التي يتجاوز فيها عدد المتزوجات عدد العازبات بـ7 نقاط وحالة العاملات المستقلات التي بلغ فيها الفارق 1.4 نقطة.

رسم بياني رقم54: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية والوضعية في المهنة

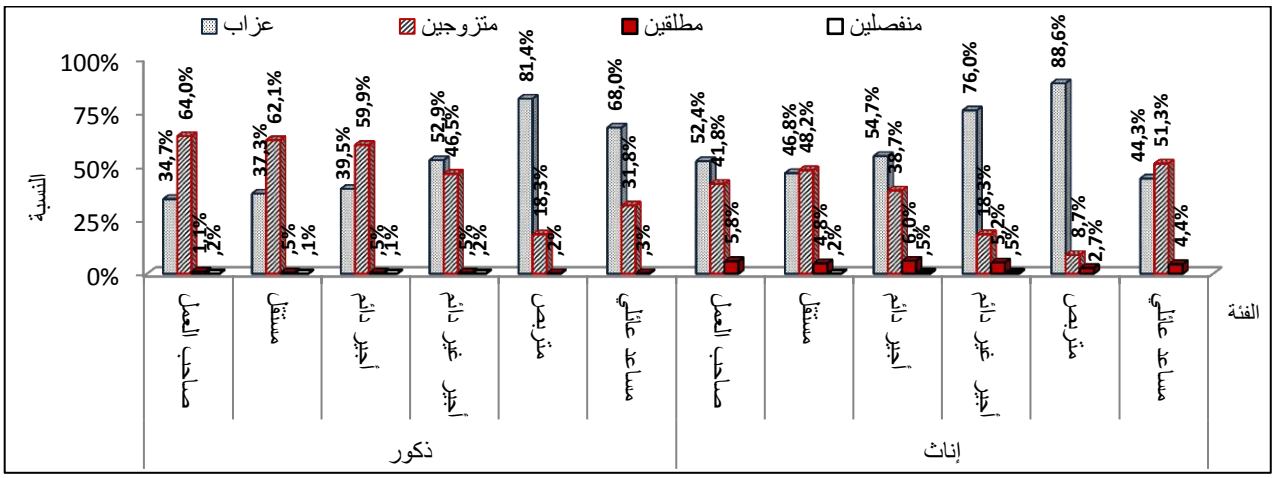

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

جدول رقم 23: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية والوضعية في المهنة

الوضعية في المهنة حسب الجنس		الحالة الزواجية				المجموع
		عزاب	متزوجين	مطلقين	منفصلين	
ذكور	صاحب العمل	34,7	64,0	1,1	0,2	1134
	مستقل	37,3	62,1	0,5	0,1	6736
	أجير دائم	39,5	59,9	0,5	0,1	8443
	أجير غير دائم	52,9	46,5	0,5	0,2	5235
	متربص	81,4	18,3	0,2		415
	مساعد عائلي	68,0	31,8	0,3		400
	بدون إجابة	48,5	50,0		1,5	68
	المجموع	43,0	56,3	0,5	0,1	22431
إناث	صاحب العمل	52,4	41,8	5,8		189
	مستقل	46,8	48,2	4,8	0,2	496
	أجير دائم	54,7	38,7	6,0	0,5	2685
	أجير غير دائم	76,0	18,3	5,2	0,5	1494
	متربص	88,6	8,7	2,7		149
	مساعد عائلي	44,3	51,3	4,4		158
	بدون إجابة	69,2	23,1	7,7		13
	المجموع	60,7	33,4	5,5	0,4	5184

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

7. الحالة الزواجية والنشاط الإقتصادي:

نسبة الذكور المتزوجين أعلى من نسبة العزاب في كل نشاط إقتصادي ما عدا قطاع الحرف الذي نلاحظ فيه زيادة لنسبة العزاب عن المتزوجين بـ2.3 نقطة، وعلى الأرجح أن يكون لذلك علاقة بمستوى الدخل وعدم الإستقرار المادي عند الحرفيين.

جدول رقم 24: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية والنشاط الإقتصادي

النشاط الإقتصادي حسب الجنس		الحالة الزواجية				المجموع
		العزاب	المتزوجين	المطلقين	المنفصلين	
الذكور	الفلاحة	43,1	56,5	0,3	0,0	2591
	البناء والأشغال العمومية	42,6	56,8	0,5	0,2	2693
	الصناعة	41,6	57,8	0,5	0,1	1479
	الإدارة والخدمات	42,0	57,3	0,5	0,1	10311
	الحرف	50,8	48,5	0,5	0,1	1374
	أخرى	43,2	56,1	0,6	0,2	3856
	بدون إجابة	58,3	40,9		0,8	127
	المجموع	43,0	56,3	0,5	0,1	22431
الإناث	الفلاحة	47,8	50,3	1,9		159
	البناء والأشغال العمومية	54,8	40,3	4,8		62
	الصناعة	69,1	25,8	4,1	1,0	97
	الإدارة والخدمات	61,8	32,1	5,6	0,4	4020
	الحرف	55,9	38,6	5,3	0,2	415
	أخرى	57,6	35,1	6,8	0,5	413
	بدون إجابة	77,8	22,2			18
	المجموع	60,7	33,4	5,5	0,4	5184

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

أما عند الإناث فنلاحظ زيادة لنسبة العازبات عن نسبة المتزوجات في كل النشاطات الإقتصادية خاصة في النشاط الإقتصادي الإدارة والخدمات والنشاط الصناعي وهي النشاطات الممارسة من طرف النساء في المناطق الحضرية بصفة خاصة، بينما نجد أن نسبة المتزوجات الممارسات للنشاط الفلاحي أعلى من العازبات بـ2.5 نقطة لإرتباط هذا النشاط بالنساء في المناطق الريفية المعروفة بإرتفاع نسب زواج الإناث مقارنة بالمناطق الحضرية.

رسم بياني رقم55: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية والنشاط الإقتصادي

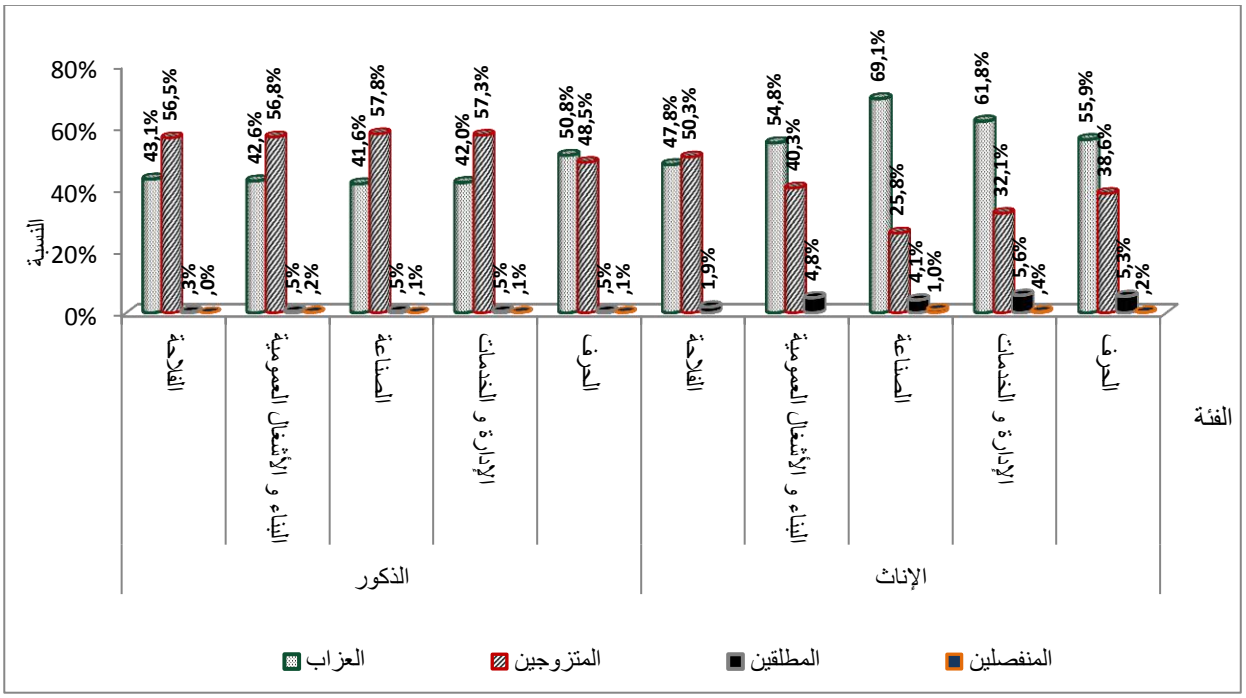

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

8. الحالة الزواجية ومستوى مؤشر الرفاه:

في كل مستوى من مستويات مؤشرات الرفاه الخمس نلاحظ إرتفاع لنسب الذكور العزاب عن نسب الذكور المتزوجين والتي فاقت 60% في كل مستوى، يزيد الفارق بين نسب العزاب والمتزوجين بزيادة مستوى مؤشر الرفاه حيث يقدر بـ22 نقطة عند الذكور من المستوى الثاني ويصل إلى 33 نقطة عند الذكور في المستوى الأغنى.

عند الإناث درجة تفاوت نسب العازبات عن نسب المتزوجات ضعيفة في المستوى الأفقر وتقدر بـ0.8 نقطة، في المستوى الثاني نلاحظ العكس حيث ترتفع نسبة المتزوجات عن نسبة العازبات بـ3.4 نقطة، إبتداء من المستوى المتوسط تبدأ نسب العازبات في الإرتفاع عن نسب المتزوجات حيث يقدر الفارق بين العازبات والمتزوجات بـ1.3 نقطة في المستوى المتوسط، 3.7 نقطة في المستوى الرابع، و6.5 نقطة في المستوى الأغنى.

بالنسبة لنسب الطلاق فترتفع في كل من المستوى الرابع والأغنى مقارنة بباقي المستويات خاصة عند الإناث التي تصل فيها نسب الطلاق إلى ما يقارب 3% في كل مستوى.

جدول رقم 25: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية ومستوى مؤشر الرفاه

مستوى مؤشر الرفاه حسب الجنس		الحالة الزواجية				المجموع
		العزاب	المتزوجين	المطلقين	المنفصلين	
الذكور	الأفقر	63,1	36,6	0,3	0,0	9305
	الثاني	61,0	38,6	0,3	0,1	8098
	المتوسط	62,6	36,9	0,4	0,1	8761
	الرابع	64,6	34,8	0,5	0,1	8958
	الأغنى	66,1	33,1	0,6	0,2	8141
	المجموع	63,5	36,0	0,4	0,1	43263
الإناث	الأفقر	49,1	48,3	2,3	0,4	8609
	الثاني	47,3	50,7	1,8	0,2	7410
	المتوسط	49,3	48,0	2,4	0,3	8351
	الرابع	50,3	46,6	2,7	0,3	8461
	الأغنى	51,8	45,3	2,6	0,3	7902
	المجموع	49,6	47,7	2,4	0,3	40733

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

رسم بياني رقم56: نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية ومستوى مؤشر الرفاه

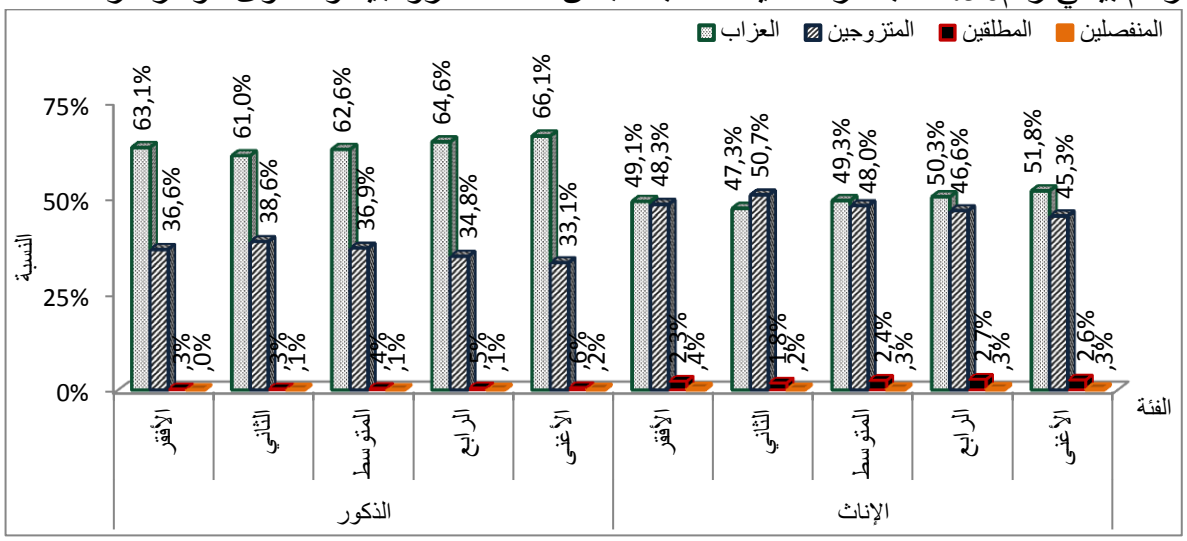

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

9. الحالة الزواجية وعدد أفراد الأسرة المعيشية:

ما يقارب 60.2% من مجموع الذكور و59.4% من مجموع الإناث ينتمون إلى أسر معيشية عدد أفرادها يتراوح بين 5 إلى 8 أفراد، تزيد نسبة المتزوجين عن نسبة العزاب في الأسر المتكونة من أقل من 5 أفراد عند الذكور بـ24.9 نقطة وعند الإناث بـ41.1 نقطة، بينما تزيد نسب العزاب عن نسب المتزوجين بزيادة عدد أفراد الأسرة المعيشية، ويبلغ الفارق بين نسبة العزاب ونسبة المتزوجين في

الأسر المعيشية التي يتراوح عدد أفرادها بين 5 و8 أفراد بـ36.6 نقطة عند الذكور و8 نقاط عند الإناث.

جدول رقم 26: نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية وعدد أفراد الأسرة المعيشية.

عدد أفراد الأسرة المعيشية حسب الجنس		الحالة الزواجية				المجموع
		العزاب	المتزوجين	المطلقين	المنفصلين	
الذكور	من 1 إلى 4	37,1	62,0	0,7	0,2	8004
	من 5إلى 8	68,1	31,5	0,3	0,1	26061
	من 9 إلى 12	74,9	24,6	0,4	0,1	8098
	13 فأكثر	62,4	37,0	0,6		1100
	المجموع	63,5	36,0	0,4	0,1	43263
الإناث	من 1 إلى 4	27,6	68,7	3,4	0,3	8075
	من 5إلى 8	52,9	44,9	2,0	0,3	24181
	من 9 إلى 12	62,5	34,5	2,6	0,4	7474
	13 فأكثر	49,9	47,3	2,5	0,4	1003
	المجموع	49,6	47,7	2,4	0,3	40733

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

رسم بياني رقم57: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية وعدد أفراد الأسرة المعيشية.

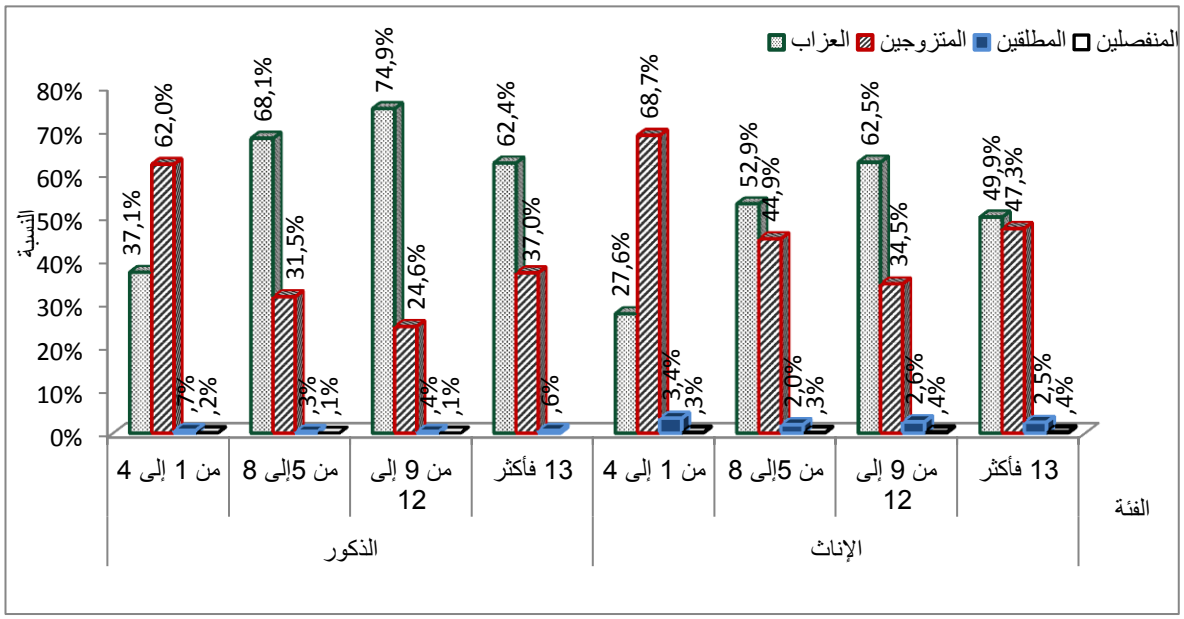

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

10. الحالة الزواجية ونوع المسكن:

يعيش 49% من كل أفراد العينة المدروسة في مسكن فردي/فيلا ، 27% في منزل تقليدي، 18% في شقة و5% في سكنات هشة، بينما يسكن ما يقارب 1% في أنواع أخرى من السكنات غير اللائقة للسكن. بتوزيع عدد الذكور حسب الحالة الزواجية ونوع المسكن نجد أن الفارق بين الذكور العزاب والمتزوجين يتراوح بين 23.8 نقطة و29.6 نقطة عند الذكور الذي يعيشون في المساكن الفردية والتقليدية والشقق، بينما يتقلص الفارق بين العزاب والمتزوجين الذكور إلى 20.2% في السكنات الهشة و16% في باقي أنواع السكنات غير اللائقة.

رسم بياني رقم 58: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية ونوع المسكن

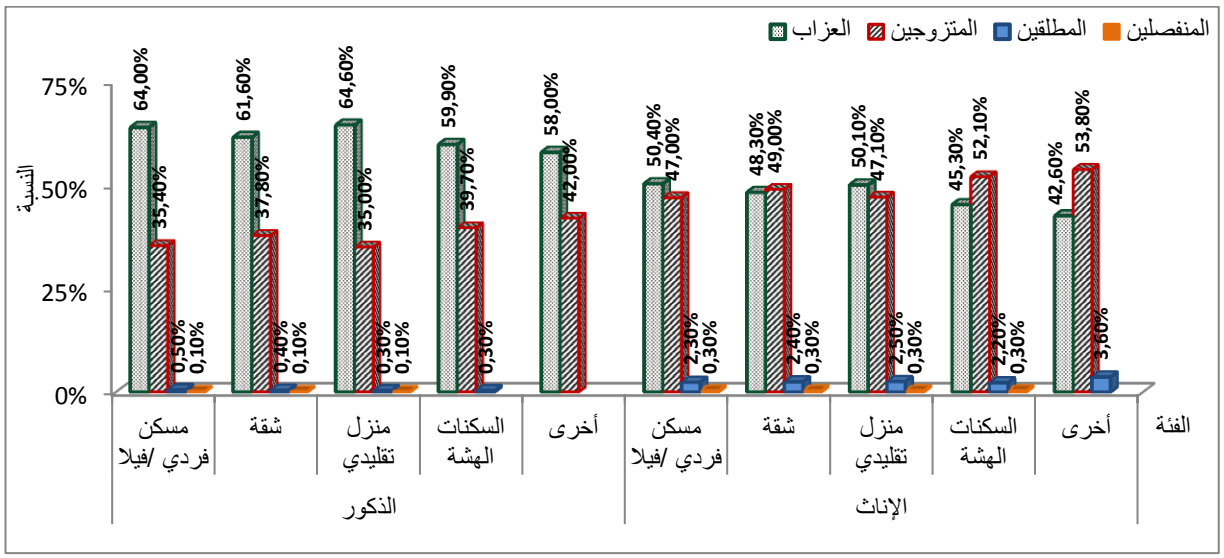

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

عند الإناث اللواتي يعشن في شقق، نلاحظ أن الفارق بين العازبات والمتزوجات ضعيف جدا مقارنة بباقي أنواع السكنات، وزيادة لنسب العازبات عن نسب المتزوجات عند اللواتي يعشن في مساكن فردية أو تقليدية بما يفوق 3نقاط. كما نلاحظ أيضا زيادة لعدد المتزوجات القاطنات بالسكنات الهشة والسكنات غير اللائقة للسكن بـ7 نقاط و11.2 نقطة على التوالي.

وترجع أسباب تراجع عدد العزاب وزيادة عدد المتزوجين من الجنسين في السكنات الهشة وغير اللائقة للسكن لإقبال الأسر القاطنين فيها على تزويج أبنائهم أو على الأقل تسجيل عقد الزواج بمصلحة الحالة المدنية بدون إستهلاك الزواج، ليستفيد أبنائهم من السكنات الإجتماعية، وقد يكون ذلك سببا أيضا في رفع أو إرتفاع نسب المطلقات خاصة في السكنات الأخرى غير اللائقة للسكن.

جدول رقم 27: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية ونوع المسكن.

نوع المسكن حسب الجنس		الحالة الزواجية				المجموع
		العزاب	المتزوجين	المطلقين	المنفصلين	
الذكور	مسكن فردي /فيلا	64,0	35,4	0,5	0,1	21519
	شقة	61,6	37,8	0,4	0,1	7515
	منزل تقليدي	64,6	35,0	0,3	0,1	11544
	السكنات الهشة	59,9	39,7	0,3		2312
	أخرى غير لائقة	58,0	42,0			348
	بدون إجابة	60,0	36,0	4,0		25
	المجموع	63,5	36,0	0,4	0,1	43263
الإناث	مسكن فردي /فيلا	50,4	47,0	2,3	0,3	19977
	شقة	48,3	49,0	2,4	0,3	7467
	منزل تقليدي	50,1	47,1	2,5	0,3	10801
	السكنات الهشة	45,3	52,1	2,2	0,3	2137
	أخرى غير لائقة	42,6	53,8	3,6		331
	بدون إجابة	33,3	61,1	5,6		18
	المجموع	49,6	47,7	2,4	0,3	40731

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

11. الحالة الزواجية وملكية المسكن:

73% من أفراد العينة يقطنون بمساكن ملك أحد أفراد الأسرة، 10.1% في مساكن مستأجرة، و16.8% في سكنات غير مستأجرة ولا ملك لأحد أفراد الأسرة. بتوزيعهم حسب الجنس، الحالة الزواجية وملكية المسكن نجد أن نسبة الذكور العزاب في السكنات التي يمتلكها أحد أفراد الأسرة أكبر بـ2.2 مرة من نسبة المتزوجين بها، بينما تكبر نسبة العزاب من الذكور في السكنات المستأجرة بـ1.3 مرة نسبة المتزوجين. أما في السكنات غير المستأجرة والتي ليست ملكا لأحد أفراد الأسرة على الأرجح هي سكنات مجانية أو يسكنها أفراد الأسرة بصفة غير قانونية فتزيد نسبة المتزوجين فيها عن نسبة العزاب بـ1.1 مرة.

عند الإناث نسبة العازبات في سكنات يملكها أحد أفراد الأسرة أكبر بـ10.1 نقطة، بينما تزيد نسبة المتزوجات في السكنات المستأجرة بـ9.1 نقطة، ويزيد الفارق بينهما بزيادة لعدد المتزوجين عن عدد العزاب بـ27 نقطة في السكنات غير المستأجرة والتي ليست ملكا لأحد أفراد الأسرة والتي يرجح كما ذكرنا سابقا أن تكون سكنات يقطنها أفراد الأسرة بالمجان.

تزيد نسبة المطلقين من الذكور في السكنات التي يملكها أحد أفراد الأسرة، وتقل عند الإناث في المساكن غير المستأجرة والتي ليست ملكا لأحد أفراد الأسرة.

جدول رقم 28: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية وملكية السكن.

ملكية السكن حسب الجنس		الحالة الزواجية				المجموع
		العزاب	المتزوجين	المطلقين	المنفصلين	
الذكور	ملك أحد أفراد الأسرة	68,0	31,4	0,5	0,1	31749
	مستأجر	55,9	43,6	0,3	0,2	4282
	أخرى	47,8	51,9	0,2	0,1	7214
	بدون إجابة	61,1	38,9			18
	المجموع	63,5	36,0	0,4	0,1	43263
الإناث	ملك أحد أفراد الأسرة	53,7	43,6	2,5	0,3	29589
	مستأجر	44,1	53,2	2,5	0,3	4232
	أخرى	35,4	62,3	2,1	0,2	6892
	بدون إجابة	33,3	66,7			18
	المجموع	49,6	47,7	2,4	0,3	40731

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

رسم بياني رقم 59: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية وملكية السكن.

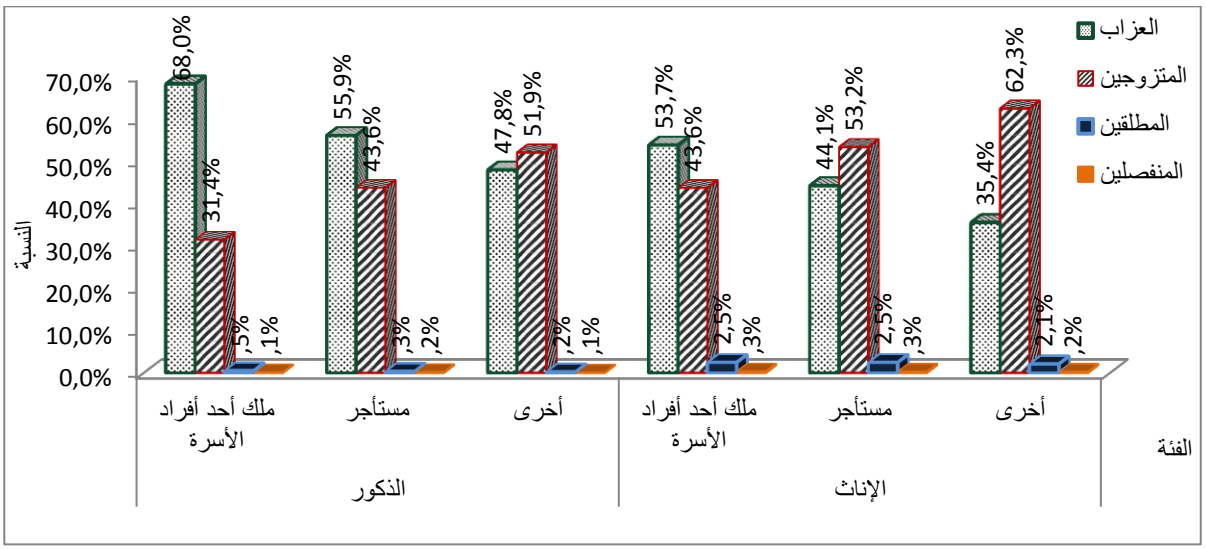

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

12. الحالة الزواجية وعدد الغرف المستعملة للنوم

أكثر من 3/2 من الأسر يعيشون في سكنات بها من غرفتين إلى 3 غرف مخصصة للنوم، (34.7% لديهم غرفتين و32.7% لديهم 3 غرف) ونسبة 17.8% فقط من الأسر يشغلون مساكن بها أكثر من 3 غرف.

وحدها المساكن التي بها غرفة واحدة فقط تتميز بزيادة نسبة المتزوجين عن نسبة العزاب بـ2.4 مرة عند الذكور، بينما تزيد نسبة المتزوجات عن نسبة العازبات من الإناث بـ3.3 مرة في المساكن ذات

الغرفة الواحدة وتتقارب نسبتهن في المساكن المتكونة من غرفتين بزيادة ضعيفة لنسبة المتزوجات. إلا أن نسبة القاطنين بالمساكن ذات الغرفة الواحدة لا تمثل سوى 13.1% من مجموع الذكور، و14.3% من مجموع الإناث. ويعود سبب زيادة نسبة المتزوجين عن نسبة العزاب في المساكن ذات الغرفة الواحدة، إلى كونها لا تضم أكثر من أسرة واحدة نووية وفي الغالب تكون خاصة بالمتزوجين حديثا.

جدول رقم 29: نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية وعدد الغرف المستعملة للنوم

		الحالة الزواجية				المجموع
		العزاب	المتزوجين	المطلقين	المنفصلين	
الذكور	1	29,5	70,2	0,2	0,1	5677
	2	60,6	39,0	0,4	0,1	14624
	3	74,8	24,6	0,4	0,2	14356
	4	73,3	26,0	0,6	0,1	5766
	5	70,2	29,1	0,6	0,1	1495
	6	67,2	32,1	0,7		549
	7et+	72,3	27,1	0,6		350
	بدون إجابة	64,1	35,7	0,2		446
	المجموع	63,5	36,0	0,4	0,1	43263
الإناث	1	22,8	74,7	2,2	0,3	5843
	2	47,7	49,7	2,3	0,3	14552
	3	59,6	37,6	2,4	0,3	13102
	4	58,4	38,7	2,6	0,3	4826
	5	54,9	41,7	3,0	0,3	1229
	6	53,6	43,2	2,7	0,4	481
	7et+	55,3	42,4	2,0	0,3	295
	بدون إجابة	46,4	50,6	2,2	0,7	403
	المجموع	49,6	47,7	2,4	0,3	40731

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

13. الحالة الزواجية وجنس رب الأسرة

76234 أسرة من عينة الدراسة رب الأسرة فيها ذكر بنسبة 90.8% من مجموع الأسر، تفوق هذه النسبة نسبة الأسر التي بها رب أسرة أنثى بما يقارب 10 مرات. تختلف نسب كل من الذكور والإناث حسب الحالة الزواجية بإختلاف جنس رب الأسرة حيث تقدر نسبة العزاب من الذكور في الأسر التي يسيرها الذكور 61.6%، بينما تقدر في الأسر التي تسيرها الإناث بـ82% وهي نسب تفوق نسب المتزوجين بـ23.6 نقطة في الحالة الأولى و65 نقطة في الحالة الثانية.

بالنسبة للإناث تزيد نسبة المتزوجات عن نسبة العازبات في الأسر التي يسيرها الذكور بـ3.1 نقطة، بينما تزيد نسبة العازبات عن نسبة المتزوجات بـ50.3 نقطة في الأسر التي تسيرها أنثى.

فيما يخص نسب المطلقين فنلاحظ أنها لا تتعدى 1% عن الذكور في الحالتين، أما عند الإناث فتقدر بـ1.7% في حالة رب الأسرة ذكر وتصل إلى 9.1% في حالة رب الأسرة أنثى، وتصل نسبة المنفصلين أيضا في هذه الحالة إلى 1.2% كأقصى نسبة للمنفصلين.

رسم بياني رقم 60: نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية وجنس رب الأسرة

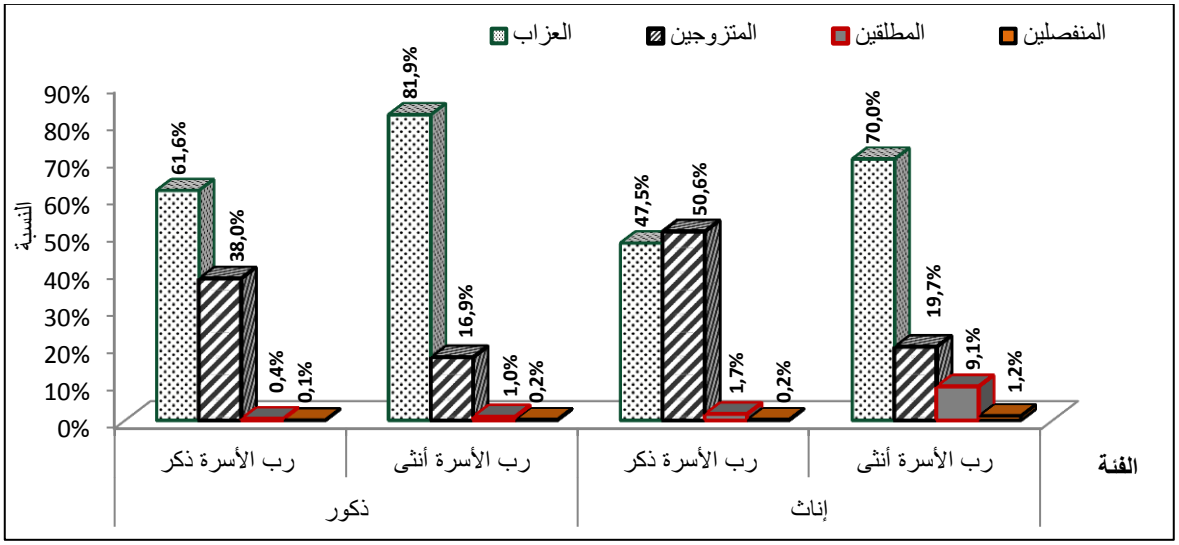

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

14. الحالة الزواجية والعلاقة برب الأسرة

- الحالة الزواجية للأفراد في كل علاقة برب الأسرة:

من خلال العلاقة برب الأسرة وتوزيعها حسب الحالة الزواجية يمكن أن يتبين لنا ظرف من الظروف التي يعيشها الفرد والتي يمكن أن تؤثر على حالته الزواجية، حيث تبين لنا هذه العلاقة عدد العزاب وعدد المتزوجين من الجنسين المسئولين عن أسرهم والذين يعيشون تحت مسئولية رب أسرة.

وقد ركزنا في دراستنا على 8 علاقات أسرية مهمة من بين مجموع العلاقات برب الأسرة، والتي أشير إليها في قاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات 2012-2013 المستعملة في الدراسة تتلخص فيما يلي:

- رب الأسرة: تبين أن الفرد هو المسئول عن الأسرة قد يكون رجل أو إمرأة وقد يكون متزوجا، أعزبا، مطلق أو منفصل.
- زوج أو زوجة رب الأسرة: بالنسبة للذكور زوج رب الأسرة تعني أن المرأة هي المسئولة عن الأسرة، وعند الإناث المرأة زوجة رب الأسرة أي أن الزوج هو المسئول.
- ابن أو بنت رب الأسرة تبين أن الأب هو رب الأسرة
- أخ أو أخت تبين أن أخ الشخص هو المسؤول عن الأسرة
- حفيد أو حفيدة تبين أن الجد هو المسؤول عن الأسرة
- صهر أو كنة: عند الذكور هو صهر أي أن أحد أبوي الزوجة هو المسؤول عن الأسرة، وعند الإناث فهي كنة أي زوجة الابن وتعيش تحت مسؤولية أحد أبوي الزوج.
- بدون علاقة: لا توجد علاقة مع رب الأسرة.
- علاقة أخرى تم فيها جمع العلاقات برب الأسرة التالية: أب أو أم، حمو أو حماة، أخ الزوج أو أخت الزوج، عم/عمة أو خال/خالة، ابنة أخ / ابن أخ أو ابنة أخت / ابن أخت، ابن بالتبني/ بالرعاية / ابن الزوج/الزوجة، وأقارب آخرون وكلها علاقات لا تفيد دراستنا في شيء.

حسب طبيعة الحياة الأسرية في الجزائر من الطبيعي أن يعيش الأفراد من الذكور الأقل من السن القانوني للزواج في كنف أحد أفراد أسرتهم الأصلية حيث نلاحظ أن 98.5% من مجموع الذكور العزاب في هذه الفئة إما أبناء أو أحفاد أو إخوة رب الأسرة.

ومن الطبيعي أيضا أن يعيش الإناث في حالة عزوبة تحت مسؤولية أحد أفراد الأسرة الأم قبل زواجهم مهما كان سنهن، حيث نلاحظ أن 97.5% من مجموع الإناث في حالة عزوبة تعيش تحت رعاية أحد الآباء أو الإخوة.

ما نلاحظه من خلال هذا التوزيع حسب النتائج المتحصل عليها أن

- 19 أعزب من الذكور و69 عزباء من الإناث تربطهم علاقة زواجية برب الأسرة.
- 12 أعزب صهر لرب الأسرة و42عزباء زوجة ابن رب الأسرة.
- عدد العزاب الذين يعيشون في أسر بدون علاقة قرابة 9 ذكور و9إناث، بعيدا عن ابن بالتبني أو الرعاية الذين تم إدراجهم في علاقة أخرى.

- 2 من الذكور و8 من الإناث الذين لا تربطهم أي علاقة برب الأسرة والمسجلين في فئة المتزوجين.

رغم أن نسبهم قليلة جدا إلى أنها إن لم تكن بسبب خطأ أثناء عملية إدخال البيانات فقد تكون إما زواجا بدون عقد قانوني أو تعايش كأزواج خاصة وأنه لأول مرة في تاريخ المسوحات الميدانية الوطنية يظهر مصطلح التعايش كأزواج partenaire (ظهر في قاعدة البيانات وفي الإستمارة الدولية للمسح العنقودي متعدد المؤشرات وتم حذفه من التقرير الوطني ومن الإستمارة الواردة به).

وما يجدر الإشارة إليه أيضا من خلال هذا التوزيع أن 78 إمرأة متزوجة ربة للأسرة و56 رجل زوج لرب الأسرة وهذا يعني أن الزوجة هي ربة الأسرة (رغم أنها متزوجة ليست أرملة ولا مطلقة ولا منفصلة)، نسبهم ضعيفة حيث تمثل 0.4% من مجموع الإناث المتزوجات و0.4% من مجموع الذكور المتزوجين إلا أنها قد تدل على بداية ظهور نوع جديد من الزواج تكون فيه المرأة هي المسؤول الأول في الأسرة برغبتها وموافقتها قد يكون ذلك لأسباب مادية وعجز بعض الأفراد على تكاليف العيش من جهة ولهروب المرأة من العزوبة من جهة أخرى.

ملاحظة أخرى لا بد من الإشارة إليها هي عيش المرأة المتزوجة برفقة زوجها تحت مسؤولية آباء الزوجة وهي ظاهرة جديدة بالمجتمع حيث نلاحظ أن 0.3% من الذكور المتزوجين يعيشون تحت مسؤولية أحد أفراد أسر زوجاتهم وأن 1.1% من الإناث المتزوجات يعشن تحت مسؤولية آبائهن، قد يكون ذلك ظاهرة جديدة بالمجتمع توحي بسعي بعض الآباء لتيسير زواج بناتهم إما خوفا من إنحرافهن أو خوفا من إمتداد فترة العزوبة.

الوضع الطبيعي للذكور في أي أسرة في الجزائر إما أن يكون ربا للأسرة أو يعيش تحت مسؤولية أحد أفراد أسرته المعيشية حيث قدرت نسبة الذكور أباء أو أحفاد أو إخوة لرب الأسرة ما يقارب 71% من مجموع الذكور بينما قدرت نسبة الذكور أرباب الأسر بـ28%، أما بالنسبة للإناث فالوضع الطبيعي يختلف بإختلاف الحالة الزواجية لهن، في حالة العزوبة والطلاق أو الإنفصال تكون تحت رعاية أحد أفراد الأسرة الأصلية لها (أب، أخ، جد)، وفي حالة الزواج تكون تحت رعاية أحد أفراد الأسرة الذي قد يكون الزوج أو الابن أو في بعض الأحيان أحد آباء الزوج. تعيش 51% من الإناث

في الأسرة المعيشية بصفة بنت، أخت أو حفيدة، و38.4% زوجة لرب الأسرة، و8.4% زوجة ابن رب الأسرة.

بتوزيع نسب كل من الذكور والإناث في كل علاقة برب الأسرة حسب الحالة الزواجية كما هو مبين في الرسم البياني الموالي نجد أن 97.3% من مجموع الذكور أرباب الأسر من المتزوجين، وأن 2.4% منهم فقط من العزاب، وأن 87.5% من مجموع الذكور الذين يعيشون تحت مسؤولية أحد أفراد الأسرة المعيشة من العزاب وتبلغ نسبة المتزوجين منهم 11.9%.

عند الإناث 49.4% من مجموع ربات الأسر من المطلقات و5.7% من المنفصلات بينما تبلغ نسبة المتزوجات والعازبات منهن 23.5% و21.4% على التوالي، 94.8% من مجموع الإناث اللواتي يعشن تحت مسؤولية أحد أفراد أسرتهن الأصلية من العازبات.

رسم بياني رقم 61: نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية في كل علاقة برب الأسرة

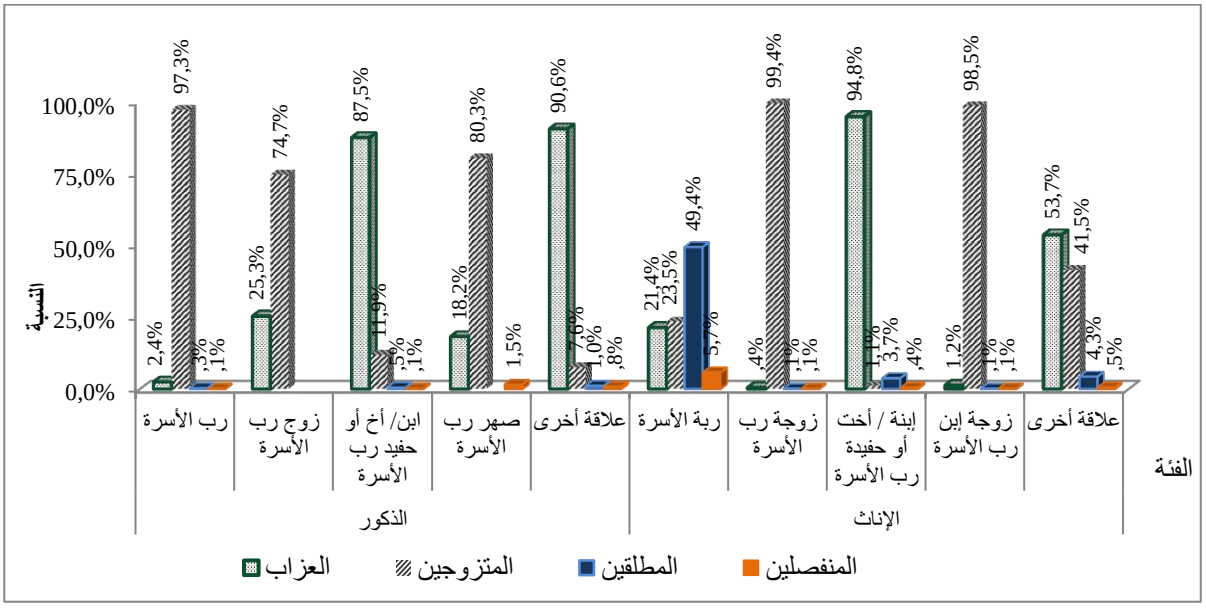

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

- العلاقة برب الأسرة في كل حالة زواجية:

بتوزيع أفراد العينة في كل حالة زواجية حسب العلاقة برب الأسرة لكل جنس على حدا، يتبين لنا أن ما يفوق 97%من العزاب الذكور والعازبات الإناث يعيشون في أسر معيشية بصفتهم أبناء أو إخوة أو أحفاد لرب الأسرة، وأن 1.1% من العزاب الذكور و0.4% من العزاب الإناث يتحملون مسؤولية أفراد الأسر التي يعيشون بها.

فيما يخص المتزوجين فنلاحظ أن نسبة الذكور أرباب الأسر من فئة السن 15-49 سنة أعلى من الذكور المتزوجين الذين يعيشون تحت مسؤولية أحد أفراد أسرهم الأصلية بأكثر من 3مرات.
بالنسبة للنساء المتزوجات 80% من الأسر الزوج فيها هو رب الأسرة، و17.3% تسكن مع أهل الزوج تحت مسؤولية آباء الأزواج، بينما تمثل نسبة الإناث ربات الأسر من المتزوجات 0.4%.

جدول رقم 30: نسب أفراد العينة حسب الجنس في كل حالة زواجية حسب العلاقة برب الأسرة

	العلاقة برب الأسرة حسب الجنس	الحالة الزواجية				المجموع	
		العزاب	المتزوجين	المطلقين	المنفصلين	%	العدد
الذكور	رب الأسرة	1,1	75,7	17,9	15,2	28,0	12119
	زوج رب الأسرة	0,1	0,4			0,2	75
	ابن/ أخ أو حفيد رب الأسرة	97,5	23,4	79,9	76,1	70,8	30610
	صهر رب الأسرة	,0	0,3		2,2	0,2	66
	علاقة أخرى	1,3	0,2	2,2	6,5	0,9	381
	بدون علاقة	0,0	0,0			0,0	11
	بدون إجابة	0,0				0,0	1
	المجموع	100	100	100	100	100	43263
الإناث	ربة الأسرة	0,4	0,4	16,9	15,7	0,8	332
	زوجة رب الأسرة	0,3	79,9	,9	7,4	38,4	15623
	إبنة/أخت أو حفيدة رب الأسرة	97,6	1,1	79,3	69,4	51,0	20774
	زوجة إبن رب الأسرة	0,2	17,3	0,3	4,1	8,4	3423
	علاقة أخرى	1,5	1,2	2,5	2,5	1,4	561
	بدون علاقة	0,0	0,0	0,1	0,8	0,0	19
	بدون إجابة	0,0				0,0	1
	المجموع	100	100	100	100	100	40733

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

بالنسبة للمطلقين والمنفصلين فنلاحظ أن80% من الذكور المطلقين و76% الذكور المنفصلين يعيشون تحت رعاية رب الأسرة الذي قد يكون الأب أو الأخ أو الزوج وقد يكون ذلك سببا في حالة الطلاق أو الإنفصال، إما لكثرة النزاعات الأسرية أو لتقصير الأزواج في الحقوق المادية لزوجاتهم.
عند الإناث نسبة المطلقات والمنفصلات اللواتي عدن للعيش مع أسرهن الأصلية بعد الطلاق أو الإنفصال قدرت بـ79.3% مطلقة و69.4% منفصلة بينما قدرت نسبة المطلقات والمنفصلات ربات الأسر بـ 17% و16% على التوالي.

III.واقع الزواج في الجزائر

1. متوسط سن الزواج الأول:

بحساب متوسط سن الزواج الأول بإستعمال الطريقة غير المباشرة لـ[8] Hajnal التي ترتكز على نسب العزاب في كل فئة سن بين 15 و54 سنة، نجد أن متوسط سن الزواج عند الذكور قدر بـ32.8 سنة وعند الإناث بـ28.8 سنة.

أول ما يمكن ملاحظته من خلال توزيع سن الزواج الأول حسب السن والمؤشرات الإجتماعية والإقتصادية، أن متوسط سن الزواج عند الذكور أعلى من متوسط سن الزواج عند الإناث، إلا في الحالة الفردية التي نجد فيها المشتغلات والبطالات يتزوجن في سن أكبر من سن الذكور المشتغلين والبطالين بفارق 1.6 سنة و0.8 سنة على التوالي، والتي نجد فيها أيضا أن الماكثات بالبيت يتزوجن مبكرا مقارنة بالمشتغلات والباحثات عن العمل، وأن فارق سن الزواج الأول بين الماكثات بالبيت والبطالات أكبر من الفارق بين الماكثات بالبيت والمشتغلات (11.1 سنة و7.6 سنة على التوالي).

الفارق بين سن الزواج الأول في المناطق الريفية والحضرية ضعيف عن الإناث مقارنة بالذكور (1.3 سنة عند الذكور و0.2 سنة عند الإناث). يصل الفارق بين الذكور والإناث في المناطق الحضرية إلى 4.4 سنوات مقابل 3.3 سنوات في المناطق الريفية. مما يدل على إستفحال ظاهرة تأخر سن الزواج في أوساط الشباب في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

فيما يخص تباين سن الزواج الأول حسب المناطق الجغرافية، فنجد أنه واضح عند الذكور أكثر من الإناث، حيث سجل أدنى سن الزواج الأول عند الذكور في منطقة الجنوب (31.7 سنة)، وقدر بـ32.5 سنة في منطقة الوسط ووصل إلى 33 سنة في منطقتي الشرق والغرب الجزائري، وصل فارق سن الزواج الأول بين الذكور والإناث إلى أكثر من 4 سنوات في منطقة الوسط والغرب وفي حدود 3 سنوات في منطقة الشرق والجنوب الجزائري.

[8] حاصل قسمة مجموع عدد سنوات العزوبية للذين يتزوجون قبل العمر 50 سنة على مجموع العزاب الذين يتزوجون قبل العمر الخمسين

متوسط سن الزواج الأول عند الذكور يتجاوز 30 سنة مهما كان مستواهم الدراسي ومستوى مؤشر الرفاه لديهم، أما عند الإناث فيتجاوز 30 سنة عند غير المتعلمات وعند الجامعيات ويقارب 30 سنة في المستوى الرابع والأغنى من مستويات مؤشر الرفاه.

جدول رقم 31: متوسط العمر عند الزواج الأول حسب الجنس والمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية

		طريقة Hajnal		طريقة المتوسطات الحسابية المرجحة	
المتغير		ذكور	إناث	ذكور	إناث
مكان الإقامة	حضري	33,2	28,8	30,1	22,7
	ريفي	31,9	28,6	29,2	22,0
المنطقة الجغرافية	وسط	32.5	28.3	29,6	22,3
	شرق	33.1	29.6	30,4	23,2
	غرب	33.2	28.6	29,9	22,5
	جنوب	31.7	28.4	29,2	21,4
المستوى الدراسي	بدون مستوى	30,6	30,5	28,7	21,0
	إبتدائي	32,4	26,9	29,5	21,9
	متوسط	32,8	26,3	29,9	22,4
	ثانوي	32,8	28,1	30.6	23.5
	جامعي	33,9	31,8	31.6	25.4
مستوى مؤشر الرفاه	الأفقر	31,8	28,5	29.0	21.9
	الثاني	32,1	28,1	29.4	22.3
	المتوسط	32,6	28,6	29.9	22.4
	الرابع	33,5	29,1	30.3	22.7
	الأغنى	34,1	29,6	30.5	23.1
الحالة الفردية	مشتغلين	31,5	33,1	31.4	25.3
	بطالين	35,8	36,6	31.6	23.7
	ماكثات بالبيت	/	25,5	/	22.2
المجموع		32,8	28,8	29,8	22,5

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

يزيد متوسط سن الزواج الأول عند الجنسين كلما زاد المستوى الدراسي ومستوى مؤشر الرفاه، غير أن التباين بين مستويات المستوى الدراسي أكبر من التباين بين مستويات مؤشر الرفاه عند الذكور، والعكس صحيح عند الإناث. حيث نلاحظ أن متوسط سن الزواج عند ذوات المستوى الإبتدائي والمتوسط لا يتجاوز 27 سنة ويصل إلى 28.1 سنة عند الإناث من المستوى الثانوي ليصل إلى

31.8 سنة في المستوى الجامعي. بينما يتراوح متوسط سن الزواج الأول بين 28.1 سنة و28.6 سنة في مستويات الرفاه الثلاث الأولى وبين 29.1سنة و29.6 سنة في المستوى الرابع والأغنى من مستويات الرفاه.

أما عند الذكور، فيقدر بـ 30.6 سنة عند غير المتعلمين ويتراوح بين 32.4 سنة و32.8 سنة بين المستوى التعليمي الإبتدائي، المتوسط والثانوي ويصل إلى 33.9 سنة في المستوى الجامعي. بالنسبة لمتوسط سن الزواج الأول حسب مستويات الرفاه فنجد أنه يتراوح بين 31.8 سنة و32.6سنة عند الأفقر والمستوى الثاني والمتوسط، ويصل إلى 33.5 سنة في المستوى الرابع من مستويات الرفاه ليتجاوز 34 سنة عند الذكور من المستوى الأغنى.

وبحساب متوسط العمر عند الزواج الأول حسب المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية بطريقة المتوسطات الحسابية المرجحة، نلاحظ أن متوسط سن الزواج أقل عند كل من الذكور والإناث من تلك المحسوبة بطريقة Hajnal في مختلف المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية، إذ لا تتعدى 25.4 سنة عند الإناث و31.6 سنة عند الذكور. حيث نجد أن متوسط سن الزواج قدر بـ29.8 سنة عند الذكور و22.5 سنة عند الإناث، وهو أعلى عند الذكور من الإناث في كل الحالات.

وأن متوسط سن الزواج عند الجنسين يتقارب بين المناطق الجغرافية وبين منطقتي الإقامة، ويتميز بإرتفاعه كلما زاد المستوى الدراسي بفارق أكبر بين المستوى الأدنى والأعلى للتعليم عند الإناث أكثر من الذكور(4.4 سنة 2.9 سنة على التوالي).، ويتميز أيضا بإرتفاعه التدريجي مع إرتفاع مستوى مؤشر الرفاه عند كل من الذكور والإناث.

في الحالة الفردية، المشتغلات هن الأكثر تأخرا في الزواج من الإناث في حالة بطالة ومن الماكثات بالبيت بفارق 1.6 سنة و3.1 سنة على التوالي، أما عند الذكور فمتوسط سن الزواج عند كل من المشتغلين والبطالين مرتفع ومتقارب.

يختلف الفارق بين الذكور والإناث في الطريقتين، حيث يقدر بـ4سنوات في طريقة Hajnal ويتجاوز 7سنوات في طريقة المتوسطات الحسابية المرجحة. وحسب كل من مكان الإقامة، المنطقة الجغرافية، ومستوى مؤشر الرفاه يتراوح الفارق بين متوسط سن زواج الذكور والإناث بالطريقة الأولى بين 3سنوات و4.6 سنة وبين 6.7 سنة و7.8 سنة في الطريقة الثانية.

يزيد الإختلاف بين متوسط سن الزواج عند الذكور والإناث في الطريقتين في متغير المستوى الدراسي، حيث نلاحظ أن الفارق بين الذكور والإناث في طريقة Hajnal عند الأفراد بدون مستوى دراسي قدر بـ0.1 سنة بينما قدر بالطريقة الثانية بـ7.7 سنة، ثم يتراجع الفارق تدريجيا بين الذكور والإناث في طريقة المتوسطات الحسابية كلما إرتفع المستوى الدراسي ليصل إلى 6.2 سنة عند ذوي المستوى الجامعي، أما في طريقة Hajnal فنلاحظ أن الفارق يزيد عند ذوي المستوى الإبتدائي والمتوسط والثانوي ويتراوح بين 4.7 سنة و6.5 سنة قبل أن يتقلص في المستوى الجامعي إلى 2.2 سنة. ويظهر الإختلاف جليا أيضا في الحالة الفردية، حيث نلاحظ أن المشتغلات والبطالات بطريقة أجنال يتزوجن في سن أكبر من الذكور من نفس الحالة الفردية بحوالي سنة أو سنة ونصف، في حين تبين طريقة المتوسطات الحسابية المرجحة أن متوسط سن الزواج عند الذكور يتجاوز متوسط سن زواج الإناث بـ6.1 سنة عند المشتغلين وبحوالي 8 سنوات عند البطالين.

ويبدو من خلال ما سبق أن طريقة المتوسطات الحسابية أقرب من الواقع أكثر من طريقة متوسط عدد سنوات العزوبة للأشخاص الذين يتزوجون قبل السن الخمسين، بسبب تراكم أفواج العزاب من مراحل سابقة وتجاوز نسبة معتبرة منهم سن الأربعين خاصة عند الإناث.

2. العزوبة:

- معدلات العزوبة حسب السن والجنس:

معدلات العزوبة عند الإناث أكبر مقارنة بمعدلات العزوبة عند الذكور في فئة السن 15-19 سنة وعند الذين يزيد سنهم عن 35 سنة، وتنخفض في باقي فئات السن خاصة في الفئة 25-29 سنة.

رسم بياني رقم62: معدلات العزوبة حسب الجنس وفئات السن.

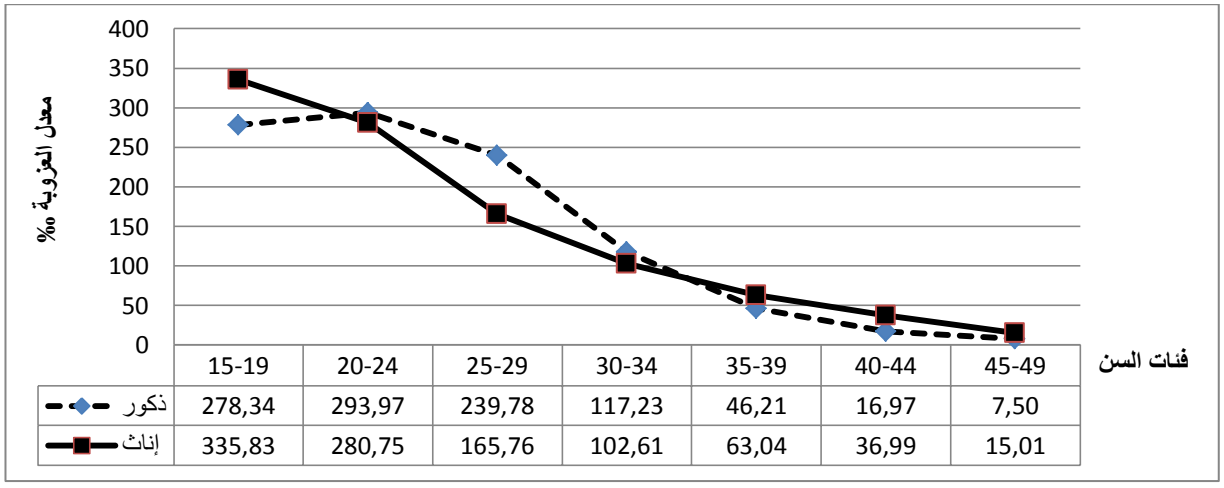

	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49
ذكور	278,34	293,97	239,78	117,23	46,21	16,97	7,50
إناث	335,83	280,75	165,76	102,61	63,04	36,99	15,01

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

- المقارنة بين عدد العزاب وعدد العازبات الأصغر منهم بـ5 سنوات:

عند المقارنة بين عدد العزاب من الذكور وعدد الإناث العازبات الأصغر منهم بـ5 سنوات، نجد أن عدد الذكور يتناقص عن عدد الإناث كلما إرتفع السن، وتتسارع وتيرة تناقص عدد الذكور العزاب عن عدد الإناث العازبات إبتداء من فئة السن 30-34 ذكور و25-29 سنة إناث، فئة السن التي يزيد فيها إقبال الذكور على الزواج وتتباطأ فيها وتيرة الزواج عند الإناث.

رسم بياني رقم63: مقارنة بين عدد الذكور العزاب وعدد الإناث العازبات الأقل منهم بـ5 سنوات

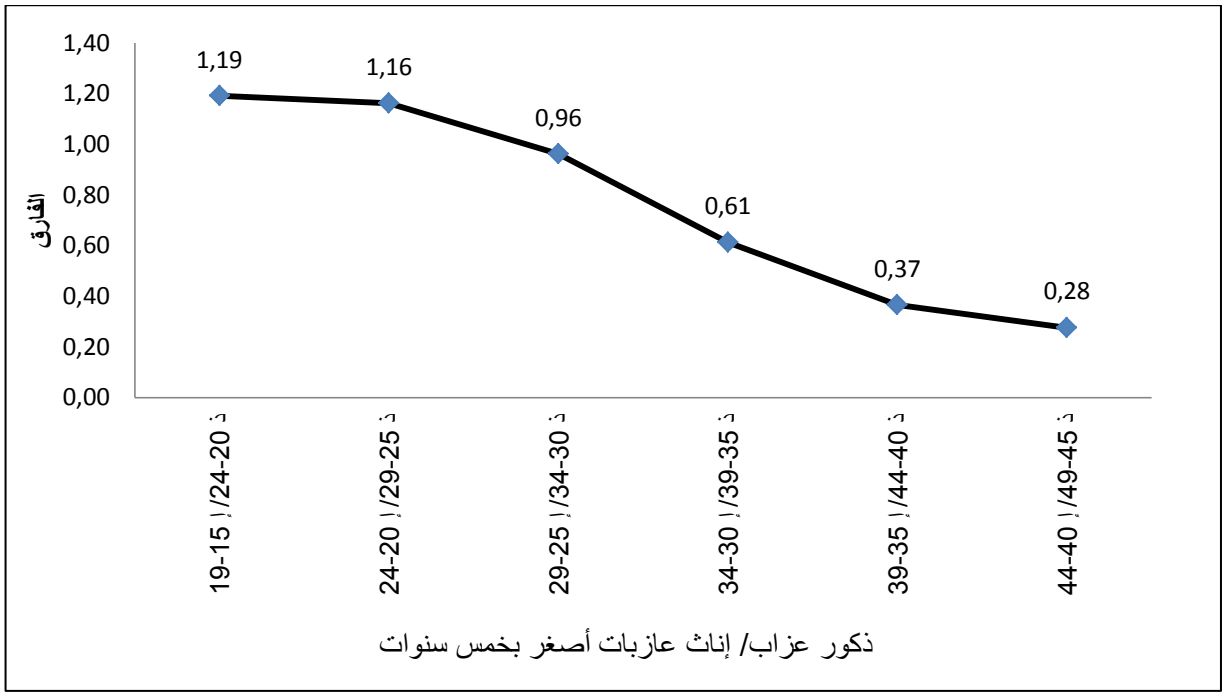

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

3. مستوى العزوبة النهائية في الجزائر:

توزيع معدلات العزوبة النهائية حسب الجنس وبعض المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية المبينة في الجدول الموالي تبين أن معدل العزوبة النهائية في الجزائر وصل إلى 5.3% بفارق 1.8 نقطة بين الجنسين حيث قدرت بـ4.4% عند الذكور و6.2% عن الإناث.

قدر معدل العزوبة النهائية في المناطق الريفية بـ3.1% وفي المناطق الحضرية بـ6.2%، يزيد معدل العزوبة النهائية عند الإناث عن معدل العزوبة النهائية عند الذكور بـ2.2 نقطة في المناطق الحضرية و0.7 نقطة في المناطق الريفية.

معدل العزوبة النهائية في منطقة الجنوب أدنى من باقي المناطق الجغرافية الأخرى عند الجنسين (3.5% عند الذكور و4% عند الإناث)، وتتراوح النسبة بين 4.4% و4.7% عند الذكور وبين 6% و7.7% عند الإناث في باقي المناطق الجغرافية، أكبر فارق في معدل العزوبة النهائية بين الذكور والإناث سجل في منطقة الشرق الجزائري وقدر بـ3نقاط بينما قدر في باقي المناطق بأقل من 1.5 نقطة.

يؤثر المستوى الدراسي على معدل العزوبة النهائية عند الإناث أكثر من الذكور حيث يتراوح عند الذكور بين 4% و5% بين مختلف المستويات الدراسية بينما يقدر عند الإناث بدون مستوى بـ4% وتقريبا 7% عندهن في المستوى الإبتدائي ويرتفع بإرتفاع المستوى الدراسي ليصل إلى غاية 13.2% في المستوى الجامعي.

أعلى مستويات العزوبة النهائية نلاحظها أيضا عند الإناث البطالات والمشتغلات بـ33.7% و14.8% على التوالي مقابل 4.3% عند الماكثات بالبيت، ويبلغ معدل العزوبة النهائية عند الذكور المشتغلين 2.4% وهي نسبة أقل بـ9.4 نقطة من معدل العزوبة النهائية عند البطالين.

معدل العزوبة النهائية عند الإناث أعلى من معدل العزوبة النهائية عند الذكور في كل المستويات الخاصة بمؤشر الرفاه حيث نلاحظ أن معدل العزوبة النهائية عند الذكور تتراوح بين 2.8% في المستوى الأفقر في حدود 4% في المستويات الثاني، المتوسط والرابع و5.2% في المستوى الأغنى، أما عند الإناث فتقدر معدل العزوبة النهائية بـ4.4% في المستوى الأفقر وترتفع بإرتفاع مستوى مؤشر الرفاه إلى 5.1% في المستوى الثاني و6.8% في المستوى المتوسط لتصل إلى 7% في المستويين الرابع والأغنى.

جدول رقم 32: معدل العزوبة النهائية حسب الجنس والمؤشرات الإجتماعية والإقتصادية

		معدل العزوبة النهائية (%)	
المتغير		ذكور	إناث
مكان الإقامة	حضري	5.1	7.3
	ريفي	2.7	3.4
المستوى الدراسي	بدون مستوى	3.7	3.7
	إبتدائي	4.7	6.5
	متوسط	5.2	10.1
	ثانوي	4.5	10.3
	جامعي	4.1	13.2
مستوى مؤشر الرفاه	الأفقر	2.8	4.4
	الثاني	4	5.1
	المتوسط	4.9	6.8
	الرابع	4.7	7
	الأغنى	5.2	7.1
الحالة الفردية	مشتغلين	2.4	14.8
	بطالين	11.8	33.7
	ماكثات بالبيت	/	4.3
المنطقة الجغرافية	وسط	4.6	6
	شرق	4.7	7.7
	غرب	4.4	5.9
	جنوب	3.5	4
المجموع		4.4	6.2

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

4. الزواج الأول

❖ معدل الزواج الأول حسب السن الحالي للمرأة

من خلال توزيع معدل الزواج الأول حسب ما هو مبين في الجدول الموالي نلاحظ أن 415 إمرأة من كل ألف إمرأة تتزوج في فئة السن 20-24 سنة، ويتقلص معدل الزواج الأول كلما زاد أو قل سن المرأة. وبتوزيعه حسب سن الزواج الأول والسن الحالي للمرأة، يظهر التراجع الكبير في معدل الزيجات المبكرة بين الأجيال، حيث نلاحظ تراجع معدل الزواج في سن 10-14 سنة من 7‰ عند

النساء في سن 45–49 سنة و4‰ عند النساء في فئة السن 40–44 سنة إلى 1‰ عند النساء في فئة السن 20–24سنة. بالنسبة لسن الزواج الأول في فئة السن 15–19 سنة نلاحظ أن معدل الزواج فيها تراجع من 58‰ عند النساء في فئة السن 45–49 سنة إلى 36‰ عند النساء في فئة السن 20–24 سنة.

جدول رقم 33: معدل الزيجات الأولى عند الإناث في كل فئة سن حسب سن الزواج الأول (‰)

سن الزواج الأول	حسب سن المرأة							المجموع
	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	
10-14	0	1	2	2	3	4	7	19
15-19	12	36	33	31	40	56	58	266
20-24	0	55	96	80	66	63	55	415
25-29	0	0	46	62	47	32	24	210
30-34	0	0	0	17	22	15	10	65
35-39	0	0	0	0	6	8	6	20
40-44	0	0	0	0	0	2	2	5
45-49	0	0	0	0	0	0	1	1
المجموع	12	92	176	192	185	181	162	1000

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ توزيع النساء حسب السن الحالي وسن الزواج الأول

أيضا من خلال توزيع النساء حسب السن الحالي وسن الزواج الأول نلاحظ تراجع لنسب المتزوجات في فئات السن الأولى عبر الأجيال، فبينما كانت نسبة المتزوجات في سن 10–14 سنة تقدر بـ4% عند اللواتي يبلغ سنهن 45–49 سنة و2.4% من فئة السن 40–44 سنة، تناقصت عن 2% في كل الفئات الأقل من 35 سنة. نسبة المتزوجات في فئة السن 15–19 سنة أيضا عرفت تراجعا كبيرا حيث تقدر حاليا بـ26.6% بعدما كانت نسبهن فيها تقدر بـ35.6% و31% عند النساء في كل من الفئتين 45–49 سنة و40–44 سنة على التوالي.

بين 20 و30 سنة يحدث العكس حيث ترتفع نسب الزيجات فيها إلى41.5% في فئة السن 20–24 سنة بعدما كانت النسبة تقدر بـ 34.1% وإرتفعت أيضا نسبة الزيجات إلى 21% في فئة السن 25–29 سنة بعدما كانت تقدر بـ14.5% عند النساء من جيل 45–49 سنة.

كما نلاحظ أيضا أن ما يقارب 12% من الزيجات الخاصة بفئة السن 45-49 سنة حدثت بعد سن 30 سنة.

جدول رقم 34: نسب النساء غير العازبات حسب سن الزواج الأول والسن الحالي للمرأة.

سن المرأة الحالي	سن الزواج الأول							
	10-14	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49
15-19	2,0	98,0						
20-24	1,2	38,8	60,0	0,1				
25-29	1,1	18,9	54,2	25,9				
30-34	1,1	16,4	41,5	32,1	9,0			
35-39	1,8	21,6	35,8	25,5	11,9	3,3		
40-44	2,4	31,0	34,9	17,7	8,5	4,3	1,3	
45-49	4,0	35,6	34,1	14,5	6,4	3,5	1,4	0,4
المجموع	1,9	26,6	41,5	21,0	6,5	2,0	0,5	0,1

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب سنة الزواج الأول:

عند توزيع النساء حسب سن الزواج الأول وسنة الزواج الأول، نلاحظ أن نسب المتزوجات في سن 10-14 سنة إنعدمت تماما سنة 2012-2013 بعد التناقص الذي شهدته مع نهاية سنوات السبعينات، حيث تراجعت بـ21.2 نقطة بين المرحلة 1977-1981 والمرحلة 1982-1986، وبمرتين تقريبا بين هذه المرحلة الأخيرة والمرحلة التاريخية 1987-1991 لتصبح تساوي أو تقل عن 1% مع بداية سنوات التسعينات.

مع تأزم الوضع الإقتصادي منتصف سنوات الثمانينات نلاحظ تراجع نسب المتزوجات في سن 15-19 سنة وإرتفاع نسب المتزوجات في سن 20-24 سنة، حيث إنتقلت نسب المتزوجات في فئة السن 15-19 سنة من 68.4% في المرحلة 1982-1986 إلى 41.8% بين 1987-1991 وتواصل فيها الإنخفاض إلى ما بين 16% و15% بين 2002 و2013.

في حين زادت نسب المتزوجات في فئة السن 20-24 سنة من 27.1% في المرحلة 1982-1986 إلى 41.2% في الفترة 2007-2011 و39.3% سنة 2012-2013. نسبة المتزوجات ولأول مرة في سن 25-29 سنة أيضا تتزايد حيث وصلت إلى حوالي 28% و29% بعد سنة

2001، كما نلاحظ أيضا زيادة معتبرة في نسب النساء المتزوجات لأول مرة بعد سن الثلاثين والتي وصلت إلى أكثر من 15% عند المتزوجات مع حلول الألفية الجديدة.

جدول رقم 35: نسب النساء غير العازبات حسب سن الزواج الأول وسنة الزواج الأول (%)

سنة أول زواج	سن الزواج الأول							
	10-14	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49
1972-1976	100,0							
1977-1981	25,7	74,3						
1982-1986	4,5	68,4	27,1					
1987-1991	2,4	41,8	47,6	8,2				
1992-1996	1,1	27,2	49,2	19,0	3,4			
1997-2001	1,0	20,8	45,1	24,1	7,7	1,2		
2006-2006	0,5	16,2	43,3	27,5	9,0	3,0	0,4	
2007-2011	0,1	15,1	41,2	28,5	10,1	3,8	1,0	0,2
2012-2013		15,2	39,3	29,3	10,6	3,4	1,9	0,4
المجموع	1,9	26,6	41,5	21,0	6,5	2,0	0,5	0,1

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب المستوى الدراسي للمرأة:

يتبين من خلال الجدول الموالي، تأثير المستوى الدراسي على سن الزواج الأول لدى النساء، حيث نلاحظ أنه كلما إرتفع المستوى الدراسي إرتفع معه سن الزواج الأول، وأن 44.7% من المتزوجات بدون مستوى دراسي تمت في سن أقل من 20 سنة، عند النساء في المستويات بين الإبتدائي والثانوي أعلى نسب الزواج تمت في فئة السن 20–24 سنة بزيادة في النسبة مع إرتفاع المستوى الدراسي، أما عند الجامعيين فأكبر نسبة (42.7%) من الزيجات تمت في فئة السن 25–29 سنة.

جدول رقم 36: نسب النساء غير العازبات حسب سن الزواج الأول والمستوى الدراسي للمرأة.

المستوى الدراسي	سن الزواج الأول							
	10-14	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49
بدون مستوى	4,7	40,0	33,9	13,5	5,1	2,0	0,6	0,2
ابتدائي	2,4	32,0	39,2	17,3	6,4	2,3	0,3	0,1
متوسط	0,8	26,3	45,6	20,2	5,1	1,6	0,5	0,0
ثانوي	0,3	15,2	48,2	25,8	8,0	2,1	0,4	0,0
جامعي	0,2	3,4	39,7	42,7	11,7	1,7	0,5	

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب مكان الإقامة:

أكبر نسبة للزيجات الأقل من 20 سنة سجلت في المناطق الريفية، حيث تمثل حوالي سدسي (6/2) الزيجات في المناطق الريفية بفارق 6 نقاط مقارنة بنسبة الزيجات الأقل من 20 سنة في المناطق الحضرية، نسب الزيجات في فئة السن 20–24 تكاد تكون متساوية، وبعد سن الـ25 سنة تزيد عدد الزيجات في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية.

جدول رقم 37: نسب النساء غير العازبات حسب سن الزواج الأول ومكان الإقامة.

مكان الإقامة	سن الزواج الأول							
	10-14	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49
حضري	1,8	24,8	41,7	22,1	7,0	2,1	0,5	0,1
ريفي	2,3	30,3	41,2	18,7	5,4	1,6	0,4	0,1

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب المنطقة الجغرافية:

ترتفع نسب المتزوجات في سن أقل من 20 سنة في منطقة الجنوب الجزائري، بنسبة تقارب 39% وتقل فيها نسب المتزوجات من فئات السن الأكثر من 20 سنة مقارنة بباقي المناطق الجغرافية، تليها منطقة الوسط بنسبة زيجات أقل من 20 سنة تساوي 30.1%. وبينما تقدر نسبة الزيجات بعد سن 30 سنة في منطقة الجنوب بـ6% تقريبا، تتجاوز 8.6% في باقي المناطق الجغرافية.

جدول رقم 38: نسب النساء غير العازبات حسب سن الزواج الأول والمنطقة الجغرافية

المنطقة الجغرافية	سن الزواج الأول							
	10-14	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49
الوسط	2,3	27,8	40,7	20,5	6,5	1,8	0,3	0,1
الشرق	1,3	20,3	43,5	24,6	7,3	2,3	0,6	0,1
الغرب	1,5	26,3	42,0	20,7	7,0	2,1	0,5	0,0
الجنوب	3,3	35,6	38,8	16,4	4,2	1,4	0,3	0,0
المجموع	1,9	26,6	41,5	21,0	6,5	2,0	0,5	0,1

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب مستوى مؤشر الرفاه:

بتوزيع النساء حسب سن الزواج الأول ومستوى مؤشر الرفاه نجد أن النساء من المستوى الأفقر والمستوى الثاني والمتوسط هن الأكثر زواجا في فئة السن الأقل من 20 سنة، بين 20 و35 سنة ترتفع نسبة النساء من المستويين الرابع والأغنى عن نسب النساء في باقي المستويات، ثم تتقارب بين المستويات الخمس للثروة بعد السن الـ35 سنة.

رسم بياني رقم 64: نسب النساء غير العازبات حسب سن الزواج الأول ومستوى مؤشر الرفاه

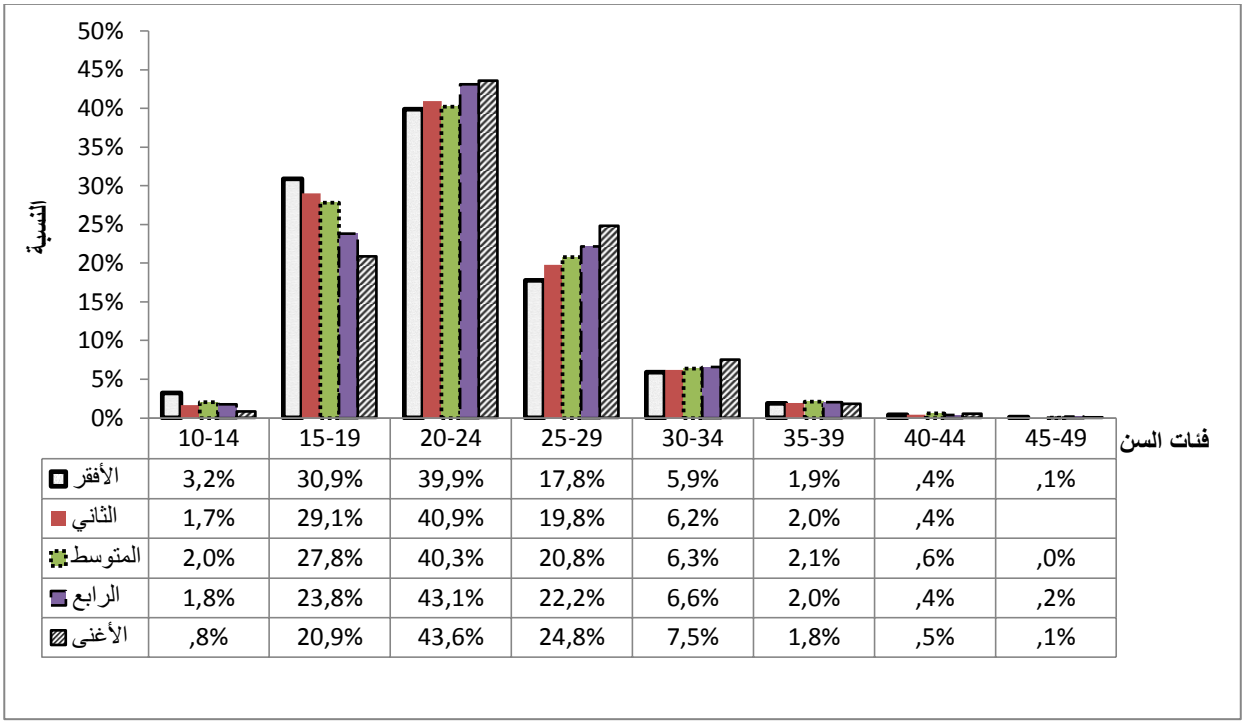

	10-14	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49
الأفقر	3,2%	30,9%	39,9%	17,8%	5,9%	1,9%	,4%	,1%
الثاني	1,7%	29,1%	40,9%	19,8%	6,2%	2,0%	,4%	
المتوسط	2,0%	27,8%	40,3%	20,8%	6,3%	2,1%	,6%	,0%
الرابع	1,8%	23,8%	43,1%	22,2%	6,6%	2,0%	,4%	,2%
الأغنى	,8%	20,9%	43,6%	24,8%	7,5%	1,8%	,5%	,1%

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

5. حسب الحالة الفردية:

توزيع المتزوجات حسب سن أول زواج وحالتهن الفردية يثبت أن نسبة المتزوجات في سن أقل من 19 سنة من الماكثات بالبيت أكبر من نسبتهن عند المتزوجات في حالة بطالة بحوالي 10 نقاط، وبـ17.2 نقطة مقارنة بنسبة المشتغلات منهن.

فئة السن 20–29 سنة هي الفئة التي تزوجت فيها لأول مرة 69% من المشتغلات و66% من البطالات، في حين تتمركز 42.2% من نسبة المتزوجات الماكثات بالبيت و51.4% من المتمدرسات في الفئة الخماسية الأولى منها فقط (20–24 سنة).

ورغم أن نسبة المتزوجات لأول مرة في سن أكثر من 30 سنة تقل كلما إرتفع السن في كل حالة فردية إلا أنها تبقى مرتفعة عند المشتغلات والبطالات وتمثل 17.8% و13.2% على التوالي، بينما لا تتعدى 8% عند الماكثات بالبيت و3% عند المتمدرسات.

الفئات الأخرى غير النشطة هي الأخرى تزيد فيها نسب المتزوجات قبل سن 20 سنة كونها غير نشطة، وتتمركز فيها نسبة المتزوجات بين 20–24 سنة كما تقل فيها نسبة المتزوجات بعد سن 30 سنة.

جدول رقم 39: توزيع النساء غير العازبات حسب الحالة الفردية وسن الزواج الأول

الحالة الفردية	سن الزواج الأول							
	10-14	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49
مشتغلة	0,9	12,2	35,5	33,7	13,5	3,1	1,1	0,1
بطالة	0,7	19,6	36,0	30,4	10,8	2,1		0,3
ماكثة بالبيت	2,0	28,3	42,2	19,5	5,7	1,8	0,4	0,1
متمدرسة	1,8	24,8	51,4	19,3	1,8	0,9		
أخرى غير نشطة	4,4	25,4	39,5	18,4	7,0	4,4	0,9	
المجموع	1,9	26,6	41,5	21,0	6,5	2,0	0,5	0,1

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

6. حسب الوضعية في المهنة:

بالنسبة للمشتغلات ووضعيتهن في المهنة مقارنة بسن زواجهن الأول، فنلاحظ أن نسبة المتزوجات في سن أقل من 20 سنة عند المتزوجات صاحبات العمل والأجيرات الدائمات ضعيفة مقارنة بباقي الوضعيات في المهنة، حيث قدرت بـ4.5% عند صاحبات العمل و7.5% عند الأجيرات الدائمات، بينما تجاوزت 27% عند النساء ذوات العمل المستقل واللواتي على الأرجح مشتغلات في مجال الحرف، كما تجاوزت أيضا نسبة 16% عند الأجراء غير الدائمين و41% عند المتربصين و37% عند المساعدين العائليين، وبذلك يمكن القول أنه كلما قل مستوى وضعية النساء في المهنة زادت نسبة زواجهن في سن أقل.

وكلما زاد مستوى وضعيتهن في المهنة زادت نسبة زواجهن في سن أكبر من 29 سنة حيث مثلت نسب المتزوجات لأول مرة في سن يساوي أو يتجاوز 30 سنة حوالي 20% عند صاحبات العمل والأجيرات الدائمات، 14.5% عند المشتغلات في عمل مستقل وتقريبا 13% عند الأجيرات غير الدائمات وأقل من 6% عند الباقي.

جدول رقم 40: توزيع النساء غير العازبات حسب الوضعية في المهنة وسن الزواج الأول

الوضعية في المهنة	سن الزواج الأول							
	10-14	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49
صاحب العمل		4,5	36,0	39,3	13,5	5,6	1,1	
مستقل	2,3	25,2	36,6	21,4	10,7	3,4	0,4	
أجير دائم	0,6	6,9	34,1	37,7	16,4	3,3	1,0	
أجير غير دائم	0,6	15,6	37,5	33,4	8,9	2,3	1,4	0,3
متربص	5,9	35,3	47,1	11,8				
مساعد عائلي	2,3	34,9	38,4	18,6	3,5	1,2	1,2	
المجموع	0,9	12,2	35,5	33,7	13,5	3,1	1,1	0,1

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

7. حسب النشاط الإقتصادي:

المشتغلات في النشاط الفلاحي والحرفيات هن الأكثر زواجا في سن أقل من 20 سنة بنسبة 39.2% و31.5%، وهن الأقل زواجا في سن أكثر من 30 سنة بنسبة 8.8% و12% على التوالي. في مجال البناء والأشغال العمومية تنعدم فيه نسبة المتزوجات في سن أقل من 15 سنة خاصة وأنه كان في الماضي القريب حكرا على الذكور، وبذلك يمكن القول أنه كلما كان النشاط يتطلب مستوى دراسي أعلى قلت نسبة الزيجات في سن أقل من العشرين وزادت نسب المتزوجين في سن أعلى من الثلاثين.

جدول رقم 41: توزيع النساء غير العازبات حسب النشاط الإقتصادي وسن الزواج الأول

النشاط الإقتصادي	سن الزواج الأول							
	10-14	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49
الفلاحة	3,8	35,4	32,9	19,0	3,8	2,5	2,5	
البناء والأشغل العمومية		3,8	46,2	26,9	11,5	7,7	3,8	
الصناعة		13,3	46,7	23,3	16,7			
الإدارة والخدمات	0,6	8,3	34,3	37,8	14,9	3,3	0,8	
الحرف	0,5	31,0	38,6	17,9	8,2	2,7	0,5	0,5
أخرى	3,0	16,2	40,1	25,1	10,8	2,4	2,4	
المجموع	0,9	12,2	35,5	33,7	13,5	3,1	1,1	0,1

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ إختبار العلاقة الإحصائية بين سن أول زواج عند المرأة بالمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية:

لإختبار العلاقة بين سن أول زواج عند المرأة وكل متغير من المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية المتعلقة بها إخترنا اختبار كا تربيع وتحديد الفرضيتين المتعلقتين بالإختبار كالتالي:

الفرضية الأولى هي الفرضية الصفرية: والتي تؤكد على إنعدام العلاقة بين سن أول زواج عند المرأة وكل متغير من المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية المدروسة.

الفرضية الثانية هي الفرضية البديلة التي تقضي بوجود علاقة بين سن أول زواج عند المرأة وكل متغير من المتغيرات المدروسة.

وبذلك تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي، التي تؤكد على أن مستوى الدلالة المحسوبة أقل من مستوى الدلالة النظري (0.05)، وأن كا تربيع المحسوبة أكبر من قيمة كا تربيع الجدولية حسب درجات الحرية الموافقة لها في كل العلاقات المدروسة. وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة إرتباطية بين متغير سن أول زواج عند المرأة وكل متغير مدروس (مبين في الجدول الموالي)، ونرفض الفرضية الصفرية التي تنفي العلاقة وتؤكد على الإستقلالية بين سن أول زواج عند المرأة وهذه المتغيرات المدروسة.

جدول رقم 42: ملخص نتائج إختبار العلاقة الإحصائية بين سن أول زواج عند المرأة ومتغيرات إجتماعية واقتصادية

المتغير	إختبار كا تربيع		
	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	الدلالة
السن الحالي للمرأة	3630,924	42	0,000
سنة أول زواج	6497,166	77	0,000
المستوى الدراسي	2128,392	35	0,000
مكان الإقامة	110,77	7	0,000
المنطقة الجغرافية	361,153	21	0,000
مستوى مؤشر الرفاه	250,428	28	0,000
الحالة الفردية	644,894	42	0,000
الوضعية في المهنة	216,735	42	0,000
النشاط الإقتصادي	219,478	42	0,000

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

IV. مقارنة الظروف السوسيو إقتصادية للعزاب والمتزوجين حسب السن والجنس:

في محاولة لدراسة واقع الزواج عند الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 سنة من الجنسين، والظروف الإقتصادية والإجتماعية المحيطة بهم، إرتأينا تقسيم كل من المتزوجين والعزاب إلى 3 فئات 15-19 سنة، 19-35 سنة و35-49 سنة، الفئة الأولى يعتبر فيها الزواج مبكرا جدا وأقل من السن القانوني المسموح به لعقد الزواج في الجزائر، الفئة الثانية وهي فترة العمر العادي والمثالي للزواج، أما الفئة الثالثة فتعتبر فيها العزوبة أمرا غير طبيعي.

إعتمادا على هذا التقسيم ولتحقيق هدف من أهداف البحث بدراسة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي يعيشها الأفراد في سن الزواج، والتي قد تساعد أو تحول دون تحقيق رغبة الأفراد في الزواج، وإعتمادا على البيانات المتوفرة في المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات 2012-2013، سنعتمد على جداول مركبة ورسومات بيانية خاصة بالعزاب والمتزوجين من الجنسين حسب فئات السن المعتمدة في الدراسة وربطها بمختلف المتغيرات الممكنة، وذلك لإبراز الإختلاف بين الجنسين، وبين المتزوجين والعزاب في كل فئة سن حسب كل متغير مدروس، وكذلك إبراز مميزات المتزوجين في فئة السن الأقل من السن القانوني والمتزوجين في فئة السن 19-35 سنة من جهة، ومميزات العزاب في فئة السن 19-35 سنة و35-49 سنة من جهة أخرى.

فئة العزاب في سن 15-19 سنة والمتزوجين في سن 35-49 سنة لا تستبعد من الدراسة ولكن لن يتم التركيز عليها بإعتبارها حالة زواجية طبيعية تتلاءم مع سن الأفراد.

1. توزيع العزاب والمتزوجين

❖ العزاب والمتزوجين حسب فئات السن والجنس

بتوزيع عدد أفراد العينة المدروسة حسب الجنس وفئات السن المعتمدة في الدراسة، نجد أن عدد المتزوجين من الإناث في فئة السن 15-19 سنة أكبر بما يقارب 7 مرات عدد المتزوجين من الذكور، بالنسبة للمتزوجين من الإناث في فئة السن 19-35 سنة نلاحظ زيادة عددهن بـ1.9 مرة عن عدد المتزوجين من الذكور، وزيادة في عدد الذكور العزاب عن عدد العزاب من الإناث في نفس

فئة السن، وهو عكس ما نلاحظه في فئة العمر الأكثر من 35 سنة حيث تقدر زيادة عدد المتزوجين من الذكور بـ1.1 مرة عن عدد المتزوجات وزيادة لعدد العازبات بـ1.2 مرة عن عدد العزاب من الذكور. وهذا راجع إلى الإقبال الكبير للذكور على الزواج بعد سن 35 سنة بحثا عن الإستقرار الأسري، وإلى تناقص فرص الزواج عند المرأة في حالة عزوبة كلما زاد سنها عن 35 سنة.

رسم بياني رقم 65: توزيع عدد العزاب والمتزوجين حسب الجنس وفئات السن الكبرى

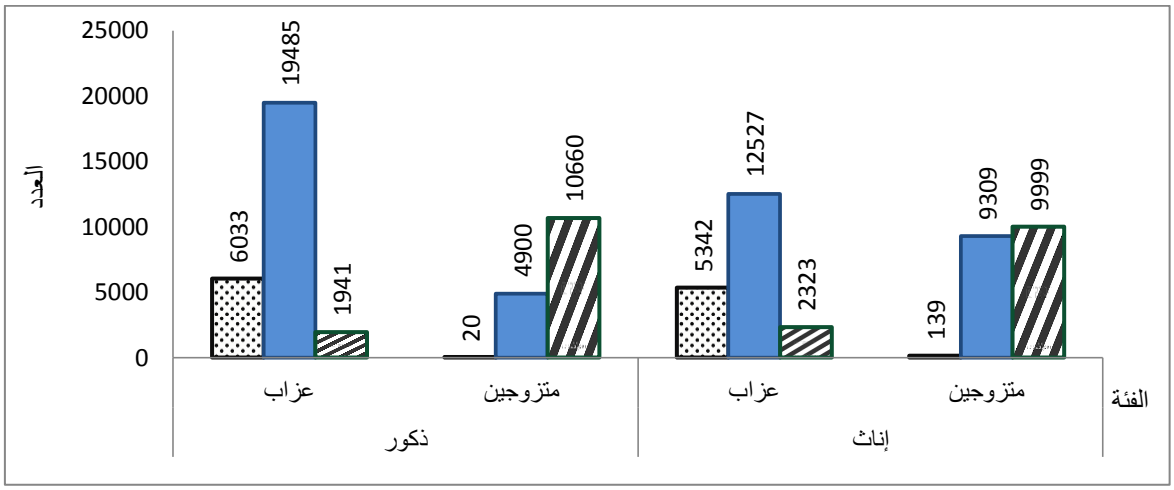

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ العزاب والمتزوجين حسب مكان الإقامة:

عند مقارنة عدد العزاب لكل من الذكور والإناث في كل فئة سن حسب مكان الإقامة، نجد أن عدد العزاب في المناطق الحضرية يفوق عدد العزاب في المناطق الريفية عند الجنسين معا في كل فئات السن، خاصة في الفئة 35–49 سنة حيث نجد أن أكثر من ¾ من الذكور العزاب وتقريبا 5 من كل 7 عزاب إناث يقيمون في مناطق حضرية، وتتراوح الزيادة في عدد المقيمين في المناطق الحضرية عن المقيمين في المناطق الريفية في باقي الفئات عند الجنسين معا بين 1.8 مرة و2.1 مرة.

وفي توزيع نسب المتزوجين في كل فئة سن حسب مكان الإقامة، نجد أيضا زيادة المتزوجين من الذكور والإناث في المناطق الحضرية عن المتزوجين من الجنسين في المناطق الريفية، في الفئة 15–19 سنة والفئة 35–49 سنة عند الذكور والفئة 19–35 سنة و35–49 عند الإناث وصلت زيادة عدد المتزوجين من سكان المناطق الحضرية بما يقارب مرتين في كل فئة، ويتقلص الفارق عند المتزوجين بين المنطقتين في فئة السن 19–35 سنة ذكور و15–19 سنة عند الإناث.

يمكن إرجاع هذه الزيادة في المناطق الحضرية إلى حركة الهجرة نحو المدن التي عاشتها الجزائر نتيجة الظروف الأمنية والإقتصادية والإجتماعية القاسية، حيث إستقر عدد كبير من سكان المناطق الريفية في مناطق حضرية بحثا عن ظروف معيشية أفضل.

رسم بياني رقم66: أعداد العزاب والمتزوجين حسب الجنس، فئات السن ومكان الإقامة

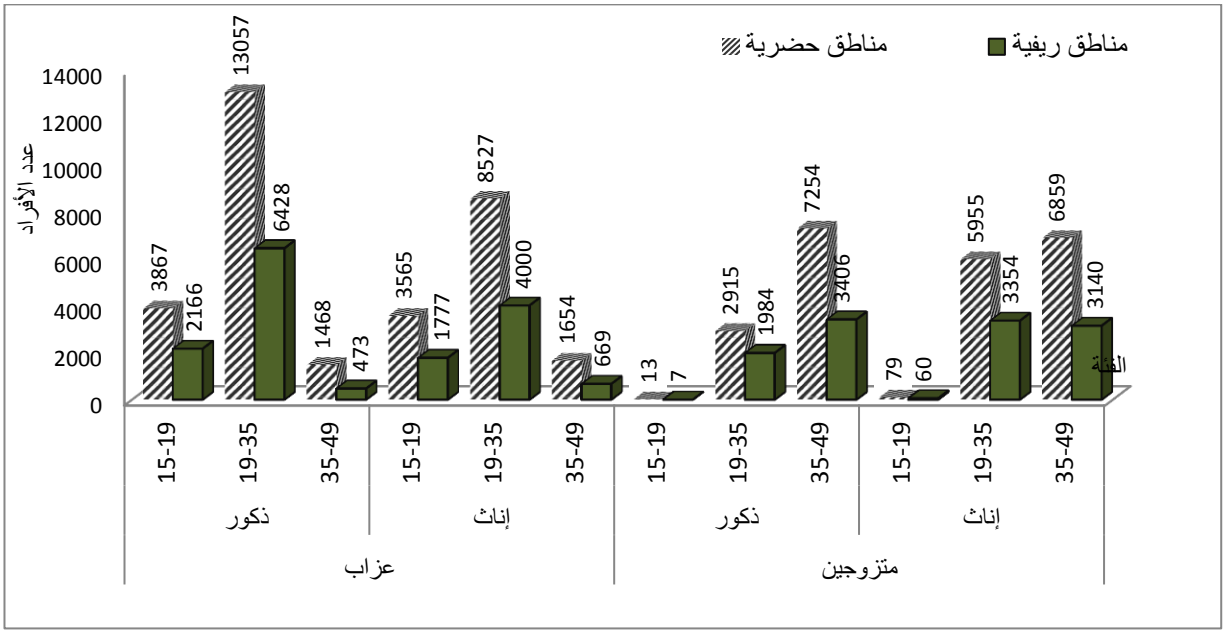

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

جدول رقم43: نسب العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس ومكان الإقامة

العزاب والمتزوجين			مكان الإقامة	
			المناطق الحضرية	المناطق الريفية
العزاب	ذكور	19-15	64,1	35,9
		35-19	67,0	33,0
		35 -49	75,6	24,4
	إناث	19-15	66,7	33,3
		35-19	68,1	31,9
		35 -49	71,2	28,8
المتزوجين	ذكور	19-15	65,0	35,0
		35-19	59,5	40,5
		35 -49	68,0	32,0
	إناث	19-15	56,8	43,2
		35-19	64,0	36,0
		35 -49	68,6	31,4

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ العزاب والمتزوجين حسب المنطقة الجغرافية

نسب العزاب في فئة السن 15–19 سنة عند كل من الذكور والإناث متقاربة في منطقة الوسط ومنطقة الغرب والشرق حيث تتراوح عند الذكور بين 26.5% و28.5% أما عند الإناث فتتراوح بين 26.6% و28.2%، في حين تصل إلى 17% عند الجنسين في منطقة الجنوب.

فئة السن 19–35 سنة هي الأخرى تتقارب فيها نسب العزاب عند كل من الذكور والإناث، وتنحصر بين 27.6% و29.1% وتقدر بحوالي 15% في منطقة الجنوب عند الجنسين معا.

أما في الفئة 35–49 سنة فنلاحظ إرتفاعا لنسب العزاب في منطقة الغرب الجزائري إلى 34.6%

جدول رقم 44: توزيع نسب العزاب والمتزوجين حسب الجنس، فئات السن والمنطقة الجغرافية

العزاب والمتزوجين			المنطقة الجغرافية			
			الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب
العزاب	ذكور	بين 15-19 سنة	28,5	26,5	27,6	17,4
		بين 19-35 سنة	27,7	28,5	29,1	14,7
		35 -49سنة	27,5	27,9	34,6	10,0
	إناث	بين 15-19 سنة	28,2	26,6	28,1	17,1
		بين 19-35 سنة	27,6	29,5	27,8	15,1
		35 -49سنة	25,5	32,2	29,8	12,5
المتزوجين	ذكور	بين 15-19 سنة	20,0	50,0	20,0	10,0
		بين 19-35 سنة	28,6	25,3	29,5	16,6
		35 -49سنة	29,0	27,4	28,7	14,8
	إناث	بين 15-19 سنة	23,7	11,5	36,0	28,8
		بين 19-35 سنة	29,2	25,0	29,3	16,6
		35 -49سنة	28,9	27,4	29,1	14,5

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

يزيد عدد الذكور العزاب عن عدد الإناث العازبات في الفئة 19–35 سنة في كل المناطق الجغرافية بأكثر من 1.50 ذكر لكل أنثى، كما يزيد أيضا في فئة السن 15–19 سنة في كل المناطق الجغرافية لكن بدرجة أقل وتكاد تكون متساوية بين المناطق الجغرافية حيث تتراوح بين 1.11 و1.15 أعزب لكل أنثى في حالة عزوبة. أما عن الفئة 35–49 سنة من العزاب نلاحظ زيادة في عدد الإناث عن عدد الذكور خاصة في منطقة الجنوب والشرق الجزائري التي وصل فيها هذا المعدل إلى 0.67 و0.72 ذكر أعزب لكل أنثى في حالة عزوبة.

رسم بياني رقم67: مقارنة بين عدد الذكور وعدد الإناث من العزاب حسب فئات السن والمنطقة الجغرافية.

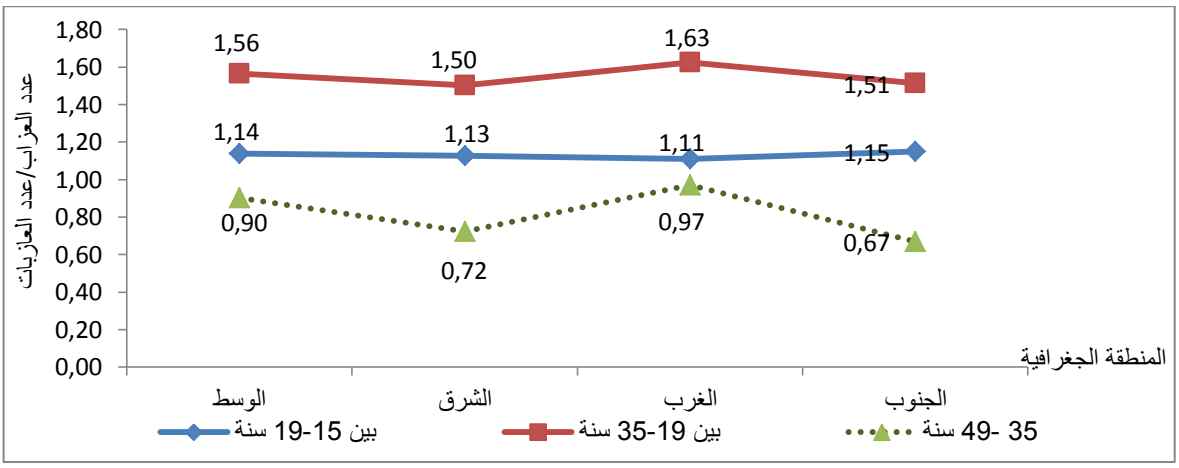

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

من خلال الجدول السابق دائما والخاص بتوزيع نسب العزاب والمتزوجين حسب الجنس، فئات السن والمنطقة الجغرافية، نلاحظ أن 50% من المتزوجين الذكور في فئة السن 15–19 سنة من منطقة الشرق الجزائري، وأن 10% فقط منهم من منطقة الجنوب وتتقسم باقي النسبة بالتساوي بين منطقة الوسط و الغرب، أما عن الإناث المتزوجات من نفس فئة السن نلاحظ أن أعلى نسبة للمتزوجات سجلت في منطقة الغرب (36%) بينما سجلت أدنى نسبة في منطقة الشرق الجزائري (11.5%) وتقدر بحوالي 24% في منطقة الوسط و29% في منطقة الجنوب.

في الفئة 19–35 سنة والفئة 35–49 نسب المتزوجين والمتزوجات متقاربة في كل منطقة من المناطق الجغرافية وقدرت أدنى نسبة للمتزوجين من الجنسين فيهما في منطقة الجنوب الجزائري.

وعند مقارنة عدد العزاب بعدد المتزوجين من نفس فئة السن في كل منطقة حسب ما هو مبين في الرسم البياني الموالي، نجد أن عدد المتزوجين يفوق عدد العزاب في فئة السن 35–49 سنة عند الجنسين معا في كل المناطق الجغرافية.

أما فيما يخص الفئة 19–35 سنة فنلاحظ أن عدد العزاب أكبر من عدد المتزوجين في كل المناطق الجغرافية وعند الذكور أكثر منه عند الإناث، حيث وصل المعدل عند الذكور إلى ما يقارب 4.5 أعزب لكل متزوج ذكر ووصل عند الإناث إلى 1.6 أنثى في حالة عزوبة لكل إمرأة متزوجة في

منطقة الشرق كأقصى حد، بينما تراوح في باقي المناطق بين 3.53 و3.92 أعزب لكل متزوج عند الذكور وبين 1.23 و1.28 عزباء مقابل كل متزوجة من الإناث.

رسم بياني رقم68: مقارنة بين عدد العزاب والمتزوجين في فئة سن 19-35 و35-49 سنة في كل منطقة جغرافية.

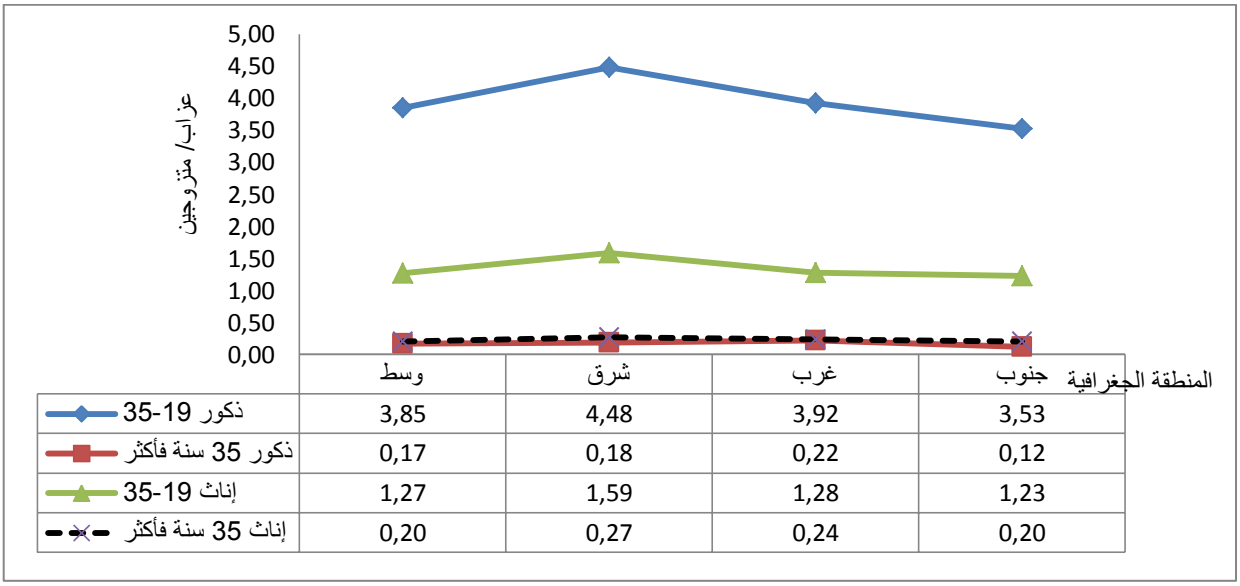

المنطقة الجغرافية	جنوب	غرب	شرق	وسط
ذكور 19-35	3,53	3,92	4,48	3,85
ذكور 35 سنة فأكثر	0,12	0,22	0,18	0,17
إناث 19-35	1,23	1,28	1,59	1,27
إناث 35 سنة فأكثر	0,20	0,24	0,27	0,20

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

2. المستوى الدراسي للعزاب والمتزوجين:

يختلف المستوى الدراسي من فئة سن لأخرى وتختلف معها نسب العزاب والمتزوجين من الجنسين، عند الفئة 15-19 سنة أي قبل السن القانوني المسموح به للزواج، تقدر نسبة المتزوجين في هذه الفئة من السن بـ2.5% من مجموع الإناث وبـ0.3% من مجموع الذكور، نسبة 83.4% من مجموع المتزوجات و75% من الذكور المتزوجين في هذا السن لديهم مستوى دراسي أقل من الثانوي.

في الفئة 19-35 سنة تقريبا 3 من كل 7إناث متزوجات و5/1 من مجموع الذكور متزوجين، ترتفع نسبة المتزوجين عند الجنسين من ذوي المستوى الدراسي الأقل من الثانوي (65% إناث و67.7% ذكور)، في المستوى الثانوي والجامعي تتراجع نسبة المتزوجين لترتفع نسب العزاب إلى 58.8% إناث و42.2 ذكور. سجلت أكبر نسبة للعزاب الإناث في فئة السن 19-35 سنة من المستوى الجامعي بينما أعلى نسبة للعزاب الذكور في المستوى المتوسط. وأكبر نسبة للمتزوجين في نفس فئة السن كانت عند ذوي المستوى المتوسط عند كل من الإناث والذكور.

عند الإناث في فئة السن 35-49 سنة، أكبر نسبة من المتزوجات كانت عند النساء بدون مستوى دراسي، بفارق 10.1 نقطة عن نسبة الإناث العازبات في نفس فئة السن ونفس المستوى. في المستوى الإبتدائي والمتوسط تقريبا تعادل في نسب كل من المتزوجين والعزاب الإناث، ونلاحظ التراجع لنسب المتزوجات ذوات المستوى الثانوي والجامعي إلى19% و5.3% مقابل 24.9% و9.9% من الجامعيات في حالة عزوبة من نفس فئة السن.

بالنسبة للذكور في فئة العمر 35-49 سنة فنلاحظ أن أعلى نسبة لكل من العزاب والمتزوجين (37.3% و31.5% على التوالي) لديهم مستوى متوسط، عند العزاب نلاحظ أن نسبة الذين لديهم مستوى ثانوي فأكثر قدرت بـ36%مقابل 33.6%من المتزوجين من نفس فئة السن ونفس المستوى الدراسي، بينما نلاحظ أن نسبة المتزوجين الذين لديهم مستوى أقل من المتوسط(34.3%) أكبر من نسبة العزاب من نفس المستوى (26.5%) بفارق 7.8 نقطة.

جدول رقم 45: نسب العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس والمستوى الدراسي

العزاب والمتزوجين			المستوى الدراسي						
			بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	لا أعلم	بدون إجابة
ذكور	عزاب	19-15	1,7	6,2	54,5	36,5	1,0	0,0	0,0
		35-19	3,8	12,9	40,8	24,2	18,0	0,1	0,1
		35 -49	8,1	18,4	37,3	26,3	9,7	0,2	0,1
	متزوجين	19-15	2,8	5,4	37,4	52,3	2,0	0,0	0,0
		35-19	7,8	10,2	23,2	23,7	35,1	0,0	0,0
		35 -49	24,3	19,3	21,6	24,9	9,9	0,0	0,0
إناث	عزاب	19-15	5,0	20,0	50,0	25,0	0,0	0,0	0,0
		35-19	8,6	17,6	41,5	22,1	10,0	0,1	0,1
		35 -49	13,8	20,5	31,5	25,0	8,6	0,5	0,1
	متزوجين	19-15	11,5	23,7	48,2	15,1	0,7	0,0	0,7
		35-19	15,8	16,8	32,4	22,5	12,5	0,0	0,0
		35 -49	34,4	19,7	21,6	19,0	5,3	0,0	0,0

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

على العموم وبغض النظر عن الفئة 15-19 سنة التي لا يزال معظم أفرادها متمدرسين وخاصة لأنهم أقل من السن القانوني المسموح به للزواج، نجد أن:

- نسب الذين يقل مستواهم عن الإبتدائي تتضاءل كلما إنخفض السن، نتيجة المجهودات الكبيرة للحكومة الجزائرية بعد الإستقلال المبذولة لرفع المستوى الدراسي للأفراد وتعميم التعليم.

- ذوي المستوى الجامعي في الفئة 19-35 سنة أكبر من نسبة الجامعيين في الفئة 35-49 سنة عند العزاب والمتزوجين وعند الذكور والإناث على حد سواء، مما يدل على إقبال الأجيال الجديدة على التعليم العالي أكثر من الأجيال التي سبقتها، خاصة عند الإناث حيث فاقت نسبة الجامعيات في فئة السن19-35 سنة نسبة الجامعيين الذكور في نفس فئة السن تقريبا بمرتين عند العزاب و1.3 مرة عند المتزوجين.

- كلما إرتفع المستوى الدراسي زادت نسبة العزوبة وقلت نسبة المتزوجين عند الإناث بصفة خاصة.

رسم بياني رقم69: نسب العزاب والمتزوجين في فئة السن 19-35 سنة و35-49 سنة حسب الجنس والمستوى الدراسي.

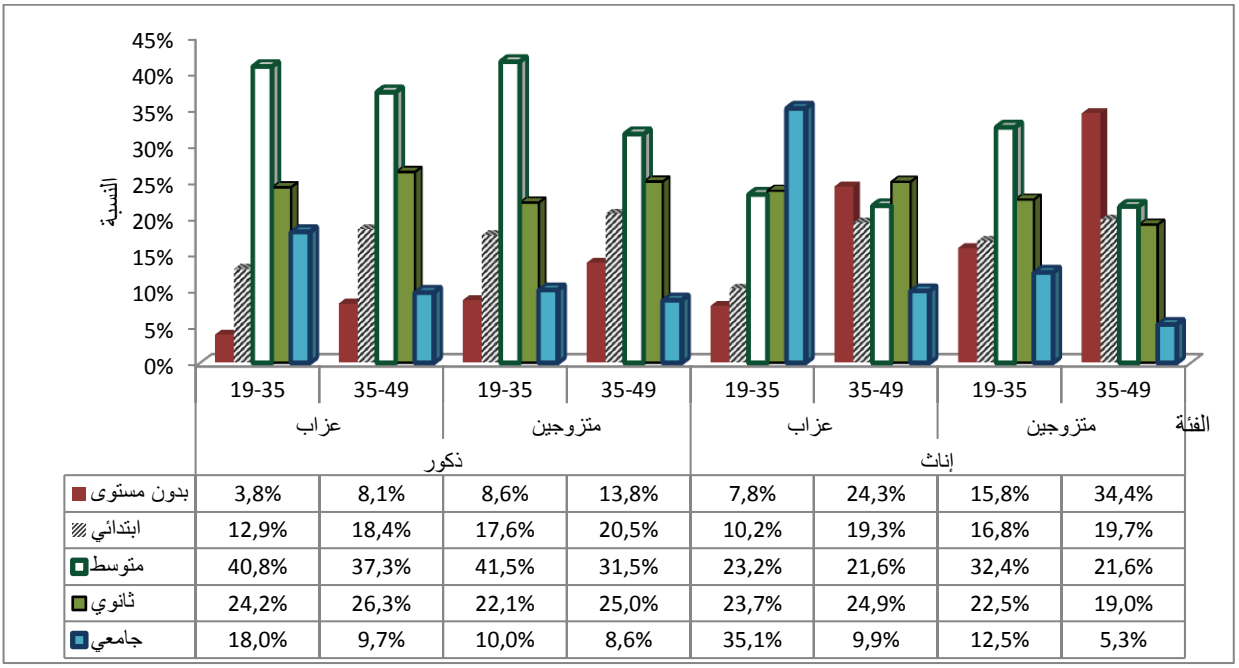

	ذكور				إناث			
	عزاب		متزوجين		عزاب		متزوجين	
الفئة	19-35	35-49	19-35	35-49	19-35	35-49	19-35	35-49
بدون مستوى	3,8%	8,1%	8,6%	13,8%	7,8%	24,3%	15,8%	34,4%
ابتدائي	12,9%	18,4%	17,6%	20,5%	10,2%	19,3%	16,8%	19,7%
متوسط	40,8%	37,3%	41,5%	31,5%	23,2%	21,6%	32,4%	21,6%
ثانوي	24,2%	26,3%	22,1%	25,0%	23,7%	24,9%	22,5%	19,0%
جامعي	18,0%	9,7%	10,0%	8,6%	35,1%	9,9%	12,5%	5,3%

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

3. الظروف الإقتصادية ومستوى مؤشر الرفاه للعزاب والمتزوجين:

❖ الحالة الفردية:

بتوزيع عدد أفراد العينة المدروسة حسب الحالة الفردية (الجدول رقم26 في الملاحق) تبين لنا أن هناك 4 حالات فردية تتوزع فيها أكبر نسب العزاب والمتزوجين من الجنسين كما هو مبين في الرسم البياني الموالي والذي يظهر من خلاله أن 4037 من العزاب الذكور و3933 من العزاب الإناث في

فئة السن 15-19 سنة من المتمدرسين، وقد قدرت نسبهم بـ66.9% ذكور و73.6% إناث من مجموع العزاب في هذه الفئة لكل جنس على حدا.

في الفئة 19-35 سنة عدد المتمدرسين الإناث أكبر من عدد المتمدرسين الذكور حيث تمثل نسبة 15.3% من مجموع الإناث و11.3% من مجموع الذكور، وتمثل نسبة المتمدرسين 26.5% من مجموع العازبات و14.1% من مجموع العزاب في نفس الفئة، كما نلاحظ أيضا إرتفاع نسبة المتمدرسين المتزوجين من الإناث عن نسبتهم عند الذكور.

نسبة الماكثات بالبيت عند الإناث في حالة عزوبة بلغت 36.8% من مجموع العازبات، بينما قدرت بـ88.5% من مجموع المتزوجات، وتزيد نسبة الماكثات بالبيت سواء في حالة عزوبة أو زواج كلما إرتفع سن المرأة. ويبدو أن لذلك علاقة وطيدة بالحياة الأسرية والتزامات المرأة نحوها كما يمكن أن يكون لذلك علاقة بلجوء نسبة كبير من النساء إلى العمل غير الرسمي داخل البيت لتتمكن من التوفيق بين واجباتها الأسرية وبين العمل.

ودائما فيما يخص حالة الماكثات بالبيت نلاحظ أن 0.6% من الذكور العزاب و0.5% من المتزوجين لا هم من المتمدرسين ولا من المشتغلين ولا حتى باحثين عن عمل، وهي ظاهرة غريبة على المجتمع الجزائري.

النسبة العامة للماكثات بالبيت من العازبات تكاد تتساوى مع نسبة المتمدرسات بينما تفوق بـ4.5مرة نسبة البطالات و2.4 مرة نسبة المشتغلات ويتضاعف الفارق عند المتزوجين خاصة مع تراجع نسبة المتمدرسات إلى 0.7% بسبب الإنشغالات الأسرية. بإرتفاع نسبة الماكثات بالبيت عند الإناث تتقلص نسب المشتغلات واللواتي يعانين من مشكل البطالة عند المتزوجات، حيث تتراوح نسبة البطالات ما بين 0.8% و1.6% بين فئات السن، مقابل نسبة تتراوح بين 5% و9.6% من المتزوجات المشتغلات، ورغم الإرتفاع النسبي لنسب المشتغلات والبطالات من العازبات مقارنة بالمتزوجات إلا أنها تبقى ضعيفة حيث تقدر بـ15.6% مشتغلات و8.2% بطالات.

بالنسبة للبطالين والمشتغلين الذكور نلاحظ أن ما يقارب 3 من كل 8 عزاب في كل من الفئتين 19-35 سنة و35-49 سنة ينتمون إلى فئة البطالين وأن الفارق بين نسبة المشتغلين والبطالين عند المتزوجين يقدر بين 62.3 نقطة في الفئة 19-35 سنة و70.3 نقطة في الفئة 35-49 سنة.

وبذلك يمكن القول أن إرتفاع نسبة البطالين عند العزاب الذكور تحول دون تحقيق مبتغاهم في تكوين أسرة وأن نسبة ضئيلة من غير المشتغلين متزوجون بينما لا تؤثر حالة البطالة أو المكوث بالبيت على زواج الإناث. ويتضح إهتمام المرأة بتحسين مستواها الدراسي وحصولها على أعلى شهادة ممكنة خاصة قبل الزواج أكثر من الذكور الذين يبحثون عن تحسين مستواهم المادي أكثر من الدراسي.

رسم بياني رقم70: عدد العزاب والمتزوجين حسب السن والجنس وأهم الحالات الفردية

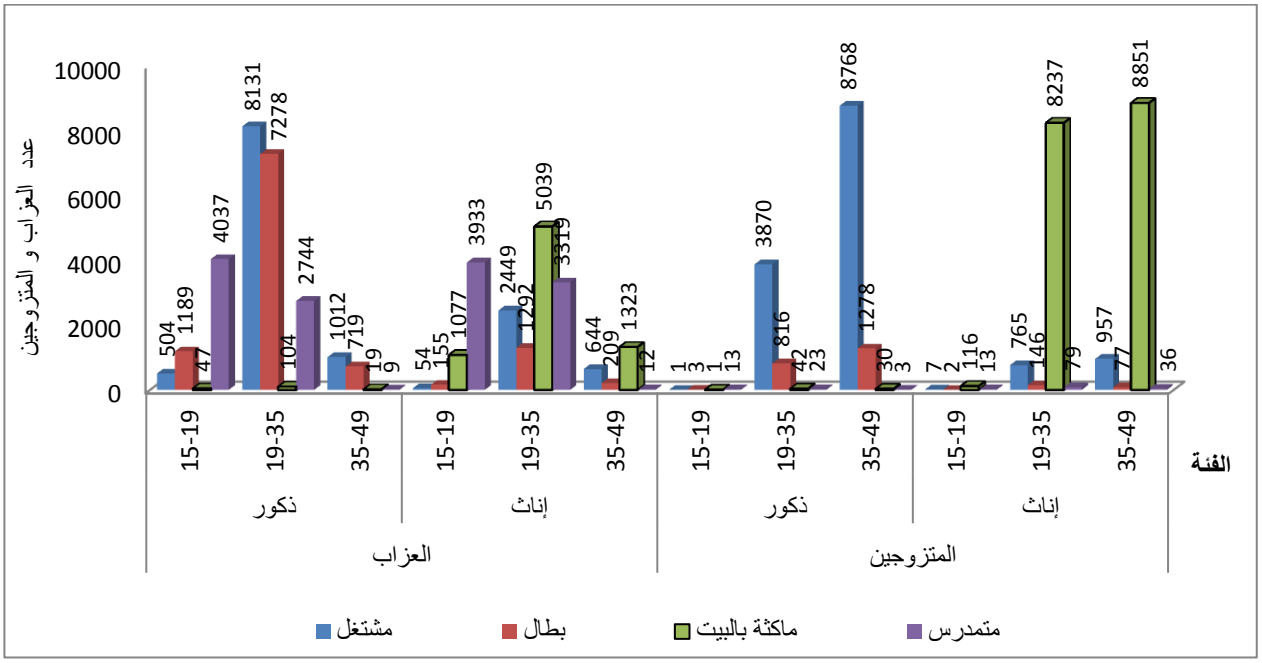

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ الوضعية في المهنة:

متزوج واحد فقط من بين 505 مشتغل من الذكور و7 متزوجات من بين 61 مشتغلة في فئة السن 15-19 سنة، أي أن عدد العزاب أعلى بكثير من عدد المتزوجين في هذه الفئة، وهذا نفس ما نلاحظه في فئة السن 19-35 سنة لكن بدرجة أقل من الأولى، حيث نلاحظ أن عدد المشتغلين العزاب أعلى من عدد المشتغلين المتزوجين بمرتين عند الذكور و3مرات عند الإناث. أما في الفئة 35-49 سنة فيرتفع عدد المشتغلين المتزوجين عن عدد المشتغلين من العزاب بما يقارب 9 مرات عند الذكور و1.5 مرة عند الإناث.

بتوزيع عدد المشتغلين حسب الوضعية في المهنة نجد أن أغلب نسب المشتغلين عند الجنسين تتجمع في 3 فئات من الوضعية في المهنة (مستقل، أجير دائم وأجير غير دائم).

بالنسبة للعزاب منهم نلاحظ أن أكبر نسبة من المشتغلين في الفئة 15-19 سنة تتعلق بالمشتغلين المستقلين عند الذكور وبالمتربصين عن الإناث، بينما ترتبط عند باقي الفئات بفئة الأجراء الدائمين. الفئة الثانية من العزاب هم من الأجراء غير الدائمين عند كل فئات السن من الذكور والإناث ما عدا الفئة 35-49 سنة التي تزيد فيها نسبة المستقلين عن نسبة الأجراء غير الدائمين بـ2.9 نقطة.

جدول رقم 46:نسب العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس والوضعية في المهنة

			الوضعية في المهنة						
			صاحب العمل	مستقل	أجير دائم	أجير غير دائم	متربص	مساعد عائلي	بدون إجابة
العزاب	ذكور	19-15	3,2	32,5	9,3	26,8	17,5	9,7	1,0
		35-19	4,1	25,5	35,3	29,4	3,0	2,5	0,3
		35 -49	4,5	27,0	41,3	24,1	0,8	1,7	0,6
	إناث	19-15	5,6	20,4	11,1	16,7	31,5	13,0	1,9
		35-19	3,1	6,6	45,0	38,5	4,3	2,2	0,3
		35 -49	3,1	9,3	56,1	28,4	1,4	1,6	0,2
المتزوجين	ذكور	19-15					100		
		35-19	5,5	36,4	32,4	23,2	0,6	1,6	0,3
		35 -49	5,8	31,6	43,4	17,5	0,6	,8	0,3
	إناث	19-15		14,3		14,3		71,4	
		35-19	4,4	11,9	56,2	22,1	1,3	3,9	0,1
		35 -49	4,7	15,4	63,7	10,9	0,3	4,8	0,2

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

بالنسبة للمتزوجين الذكور معظمهم من فئة المشتغلين المستقلين والأجراء الدائمين في الفئتين 19-35 سنة و35-49 سنة، وعند الإناث أكبر نسبة متزوجات من الأجراء الدائمين.

رغم الإستقرار المادي لنسبة كبيرة من المشتغلين في الفئة 19-35 سنة خاصة عند الذكور إلى أن نسبة المتزوجين منهم تبقى ضعيفة مقارنة بنسب العزاب، ورغم الإرتفاع الكبير لعدد المتزوجين من المشتغلين في فئة السن 35-49 سنة إلى أن 10 من كل 100 مشتغل في هذه الفئة من السن لا يزال في حالة عزوبة مع أن 41.3% من العزاب في هذه الفئة أجراء دائمين و27% مستقلين. وبذلك يمكن القول أن الوضعية في المهنة ليس لها تأثير كبير على حالة عزوبة أو زواج الأفراد خاصة الذكور وما يزيد من تأكيد ذلك أن 23.2% ذكور و22.1% إناث من فئة السن 19-35 سنة

و17.5% ذكور و10.9% إناث من فئة السن 35-49 سنة إضافة إلى 14.3% من الإناث في الفئة 15-19 سنة كلهم متزوجين رغم أنهم أجراء غير دائمين.

رسم بياني رقم71: عدد المشتغلين الأجراء الدائمين وغير الدائمين والمشتغلين المستقلين من العزاب والمتزوجين حسب الجنس وفئات السن.

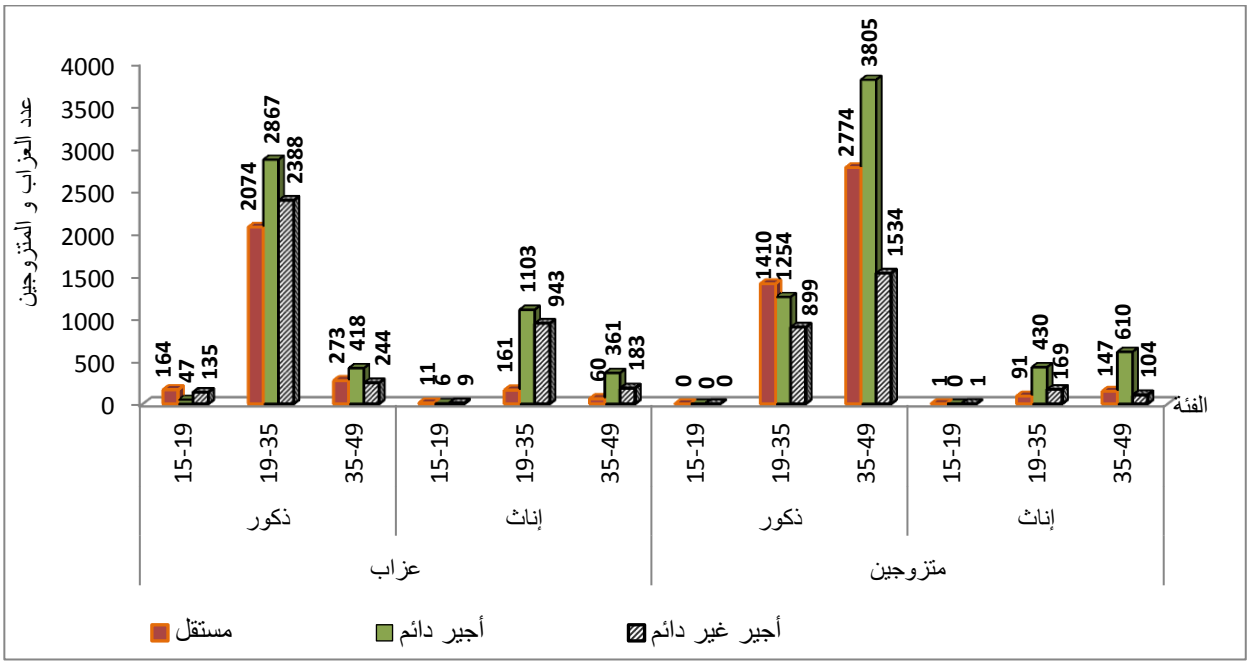

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ النشاط الإقتصادي:

أهم نشاط إقتصادي يمارسه الأفراد بين 15-49 سنة عند الجنسين، سواء كانوا متزوجين أو عزاب هو الإدارة والخدمات، بنسبة 44.9% من الذكور و79% عند الإناث في حالة عزوبة، وبنسبة 46.8% ذكور و74.6% إناث من المتزوجين، وبينما تتعلق أعلى نسبة في كل فئة سن بنشاط الإدارة والخدمات عند الجنسين سواء كانوا عزاب أو متزوجين، نجد في فئة السن 15-19 سنة أن أعلى نسبة (26.8%) تخص المشتغلين في الفلاحة، وأن 20% من العزاب في هذه الفئة من السن نشاطهم الإقتصادي إدارة وخدمات، مقابل متزوج واحد فقط في هذه الفئة في نفس النشاط الإقتصادي. تتباين النسب بين الجنسين في كل نشاط إقتصادي بزيادة نسب الذكور عن الإناث في الحالتين العزوبة والزواج نتيجة تركيز المرأة على نشاط الإدارة والخدمات لأنه النشاط الإقتصادي الأكثر ملائمة لطبيعة المرأة وطبيعة الحياة الحضرية.

تتقارب نسب المتزوجين والعزاب في فئة السن 19–35 سنة و35–49 سنة في كل نشاط اقتصادي وعند الجنسين في حين تنعدم نسبة المتزوجين في فئة السن 15–19 سنة في باقي النشاطات الإقتصادية غير الإدارة والخدمات. مما يمكن من إستبعاد تأثير النشاط الإقتصادي على عزوبة الأفراد أو زواجهم.

جدول رقم 47: توزيع العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس والنشاط الإقتصادي

			النشاط الإقتصادي						
			الفلاحة	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الإدارة والخدمات	الحرف	أخرى	بدون إجابة
العزاب	ذكور	بين 15-19 سنة	26,8	12,9	6,7	20,0	11,5	19,8	2,2
		بين 19-35 سنة	11,1	11,8	6,4	45,9	7,1	17,1	0,6
		35سنة -49	8,2	11,9	5,9	49,6	6,2	17,1	1,1
	إناث	بين 15-19 سنة	13,0	1,9	3,7	37,0	31,5	13,0	
		بين 19-35 سنة	2,3	1,0	1,9	80,2	6,8	7,3	0,5
		35سنة -49	2,0	1,4	3,0	77,8	7,6	7,9	0,3
المتزوجين	ذكور	بين 15-19 سنة				100,0			
		بين 19-35 سنة	14,3	13,4	7,2	40,5	6,0	18,2	0,4
		35سنة -49	10,4	11,5	6,6	49,5	4,9	16,6	0,4
	إناث	بين 15-19 سنة	42,9	14,3			28,6	14,3	
		بين 19-35 سنة	5,5	2,1	1,4	76,1	8,4	6,4	0,1
		35سنة -49	3,7	0,8	1,5	74,0	9,8	9,9	0,3

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ القطاع الإقتصادي:

نسبة المشتغلين في القطاع المختلط والمؤسسات الأجنبية ضعيفة جدا مقارنة بالقطاع العمومي والقطاع الوطني الخاص في كل فئة سن عند الجنسين من العزاب والمتزوجين حسب ما يبنه الجدول الموالي.

وبذلك يتبين أن معظم المشتغلين من الجنسين يتوزعون بين القطاع العمومي والقطاع الخاص الوطني، وعند المقارنة بينهما نجد أن الذكور يفضلون القطاع الخاص الوطني بنسبة 57.2% من العزاب و54.9% من المتزوجين مقابل 40.9% و43.5% على التوالي في القطاع العمومي، بينما

تفضل الإناث القطاع العمومي بنسبة 75.5% مقابل 23% في القطاع الخاص الوطني عند العزاب وبنسبة 74.2% مقابل 24.4% في القطاع الخاص عند المتزوجين.

جدول رقم 48: نسب العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس والقطاع الإقتصادي

			القطاع الإقتصادي				
			العمومي	الخاص الوطني	المختلط	مؤسسة أجنبية	بدون إجابة
ذكور	عزاب	19-15	20,2	77,0	0,2		2,6
		35-19	42,0	56,4	0,5	0,5	0,6
		35 -49	42,3	54,2	1,3	1,1	1,1
	متزوجين	19-15	44,4	53,7			1,9
		35-19	76,6	21,9	0,4	0,6	0,4
		35 -49	73,9	24,5		0,9	0,6
إناث	عزاب	19-15	100,0				
		35-19	35,5	62,9	0,3	0,5	0,8
		35 -49	47,1	51,4	0,4	0,6	0,5
	متزوجين	19-15		100,0			
		35-19	76,5	22,0	0,1	0,7	0,8
		35 -49	72,9	25,8	0,1	0,5	0,6

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

تزيد نسبة المتزوجين من الذكور عن نسبة العزاب في القطاع العمومي بـ14.8 نقطة في فئة السن 35–49 سنة وتقل في الفئة 19–35 سنة بـ1.2 نقطة، وفي القطاع الخاص تزيد نسبة المتزوجين عن نسبة العزاب في فئة السن 19–35 سنة عند الذكور بـ6.5 نقطة بينما تقل بـ0.7 نقطة في فئة السن 35–49 سنة، أما عند الإناث فالفارق بسيط جدا بين نسبة المتزوجات والعازبات في القطاعين.

وهذا يعني أن نسبة الزواج عند الذكور أكبر عند المشتغلين في القطاع الخاص في فئة السن 19–35 سنة وعند المشتغلين في القطاع العمومي في فئة السن 35–49 سنة، أما عند الإناث فلا يؤثر القطاع الإقتصادي على عزوبتهن أو زواجهن.

رسم بياني رقم72: توزيع العزاب والمتزوجين حسب الجنس وفئات السن والقطاع الإقتصادي (القطاع الوطني الخاص والقطاع العمومي)

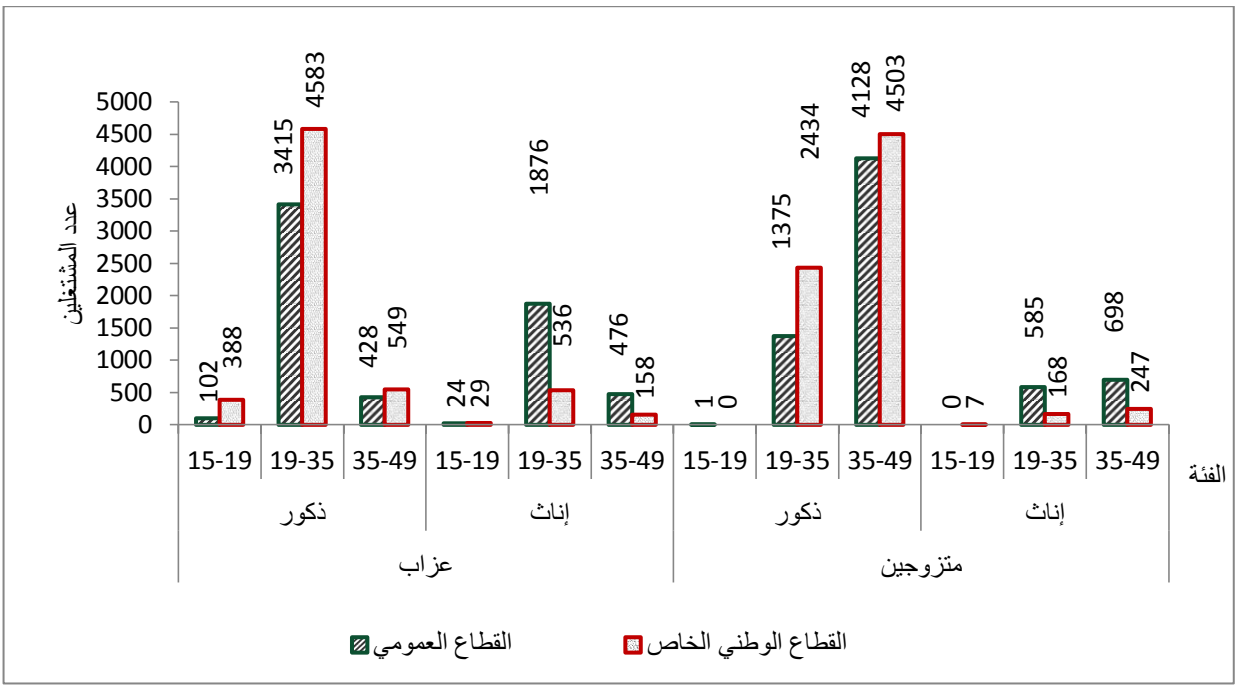

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ مستوى مؤشر الرفاه:

نصف الذكور المتزوجين و48.9% من الإناث المتزوجات في السن الأقل من السن القانوني (15-19سنة) إضافة إلى47.3% ذكور متزوجين و43.5% إناث متزوجات ينتمون إلى فئة السن 19-35 سنة كلهم ينتمون إلى أسر معيشية فقيرة.

بينما ينتمي إلى أسر غنية 40.9% من مجموع العزاب في فئة السن 19-35 و41.9% من مجموع الإناث من العزاب في نفس الفئة، و39.7% من المتزوجين الذكور في فئة السن 35-49 سنة و42.2% من المتزوجات الإناث في نفس فئة السن. مما يسمح لنا بالقول بأن الأفراد المنتمين إلى أسر فقيرة يتزوجون أكثر وفي سن أقل من الذين ينتمون إلى الأسر الغنية.

جدول رقم 49: توزيع نسب العزاب في كل فئة سن حسب الجنس ومستوى مؤشر الرفاه

			مستوى مؤشر الرفاه				
			الأفقر	الثاني	المتوسط	الرابع	الأغنى
العزاب	ذكور	19-15	24,6	18,4	19,8	19,2	18,0
		35-19	21,1	18,0	20,0	21,3	19,6
		35 -49	14,5	16,6	20,8	24,1	24,1
	إناث	19-15	22,6	18,4	19,7	19,8	19,5
		35-19	20,6	17,0	20,4	21,3	20,6
		35 -49	18,6	16,7	21,9	22,3	20,4
المتزوجين	ذكور	19-15	15,0	35,0	15,0	5,0	30,0
		35-19	26,0	21,3	20,6	17,7	14,4
		35 -49	20,0	19,5	20,8	21,1	18,6
	إناث	19-15	30,9	18,0	20,9	18,7	11,5
		35-19	22,3	21,2	21,5	19,6	15,5
		35 -49	20,4	17,6	19,8	21,0	21,2

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

4. علاقة العزاب والمتزوجين برب الأسرة المعيشية:

بلغت نسبة العزاب الذين يعيشون تحت مسؤولية أحد أفراد الأسرة الأصلية (أب، أخ، أو جد) من الذكور 97.9% في الفئة 19–35 سنة و91.3% في فئة السن 35–49 سنة وبلغت نسبة الإناث 98% في فئة السن الأولى و91.3 في الفئة الثانية من السن.

وبينما قدرت نسبة الذكور أرباب الأسر 0.8% (159رب أسرة) من مجموع الذكور في فئة السن 19–35 سنة و6.8% (132 رب أسرة) في فئة السن 35–49 سنة قدرت عند الإناث بـ0.1% (18 ربة أسرة) في الفئة 19–35 سنة و2.3% (53 ربة أسرة) في الفئة 35–49 سنة.

بلغ عدد المتزوجين الذكور في فئة السن أقل من السن القانوني المسموح به للزواج 15–19 سنة 20 حالة زواج 95% منهم رب الأسرة التي يعيشون بها من أحد الآباء، في الفئة 19–35 سنة نلاحظ أن 45.3% من المتزوجين في هذه الفئة يعيشون مع أسرهم الأصلية بفارق يقل بـ8.6 نقطة عن نسبة الذكور أرباب الأسر، وبلغت نسبة الذين يعيشون مع أهل زوجاتهم 0.3%.

في الفئة 35–49 سنة من الذكور المتزوجين نلاحظ إرتفاع نسبة الذكور أرباب الأسر عن الفئة السابقة إلى 85.8% وتقلص نسبة الذكور الذين يعيشون تحت مسؤولية أحد أفراد الأسرة الأصلية

إلى 13.2% بفارق 72.6 نقطة بينما لم تتغير نسبة الذين يعيشون مع أهل زوجاتهم في هذه الفئة (0.3%)

جدول رقم 50: نسب العزاب والمتزوجين حسب الجنس، فئات السن والعلاقة برب الأسرة

العزاب والمتزوجين			العلاقة برب الأسرة								
			رب الأسرة	زوج أو زوجة رب الأسرة	بنت أو ابن رب الأسرة	صهر أو كنة رب الأسرة	حفيد أو حفيدة رب الأسرة	أخ أو أخت رب الأسرة	أخ أو أخت زوج رب الأسرة	علاقة أخرى	بدون علاقة	بدون إجابة
عزاب	ذكور	19-15	0,0	0,0	93,9		3,4	1,2	0,0	1,3	0,0	
		35-19	0,8	0,1	93,2	0,1	1,6	3,1	0,1	1,1	0,0	
		35-49	6,8	0,1	79,9	0,1	0,4	11		1,6	0,1	0,1
	إناث	19-15		0,0	93,5		3,5	1,3	0,0	1,6	0,0	
		35-19	0,1	0,3	92,9	0,3	1,8	3,3	0,1	1,2	0,0	
		35 -49	2,3	1,2	78,6	0,2	0,1	15,1	0,4	1,9	0,2	0,0
متزوجين	ذكور	19-15			90,0		5,0			5,0		
		35-19	53,9	0,1	43,5	0,3	0,4	1,4	0,0	0,3		
		35 -49	85,8	0,5	12,4	0,3	0,0	0,8	0,0	0,1	0,0	
	إناث	19-15		30,9	10,8	51,8			5,0	0,7	0,7	
		35-19	0,2	65,8	1,3	30,6	0,2	0,1	1,3	0,5	0,1	
		35 -49	0,6	93,7	0,5	4,5		0,1	0,5	0,2	0,0	

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

رسم بياني رقم73: توزيع الذكور المتزوجين حسب السن والعلاقة برب الأسرة

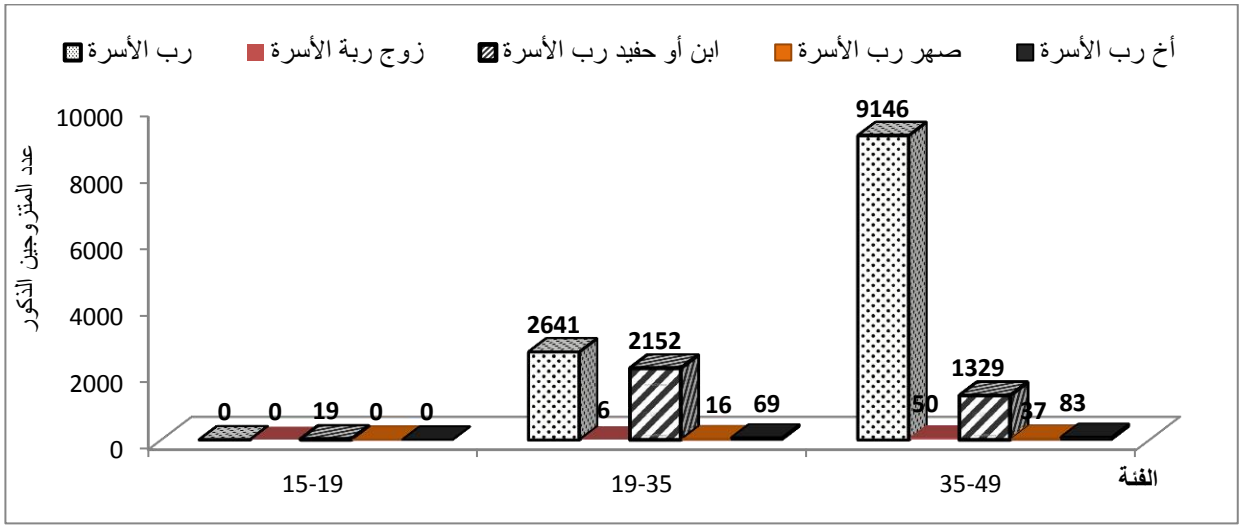

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

عند المتزوجات من الإناث نلاحظ أن 51.8% في فئة السن 15-19 سنة تعيش في أسرة رب الأسرة فيها أحد آباء الزوج، مقابل نسبة 30.9% من اللواتي يعشن في أسر رب الأسرة فيها هو الزوج، وتختلف هذه النسب بإختلاف فئة السن وتزيد الفوارق بين النساء زوجات الإبن والنساء زوجات رب الأسرة كلما كانت فئة السن أكبر، حيث نلاحظ أن نسبة الإناث زوجات رب الأسرة قدرت في الفئة 19-35 سنة بـ65.8% وقدرت في الفئة 35-49 سنة بـ93.7% بينما قدرت نسبة الإناث زوجات أبناء رب الأسرة في الفئة الأولى بـ30.6% وفي الفئة الثانية بـ4.5%.

وما يجدر الإشارة إليه هنا أيضا أن نسبة 10.8% من المتزوجات قبل السن القانوني يعيشون في أسر رب الأسرة فيها أحد آباء الزوجة بينما تقدر النسبة بـ1.3% من فئة السن 19-35 سنة و0.5% من فئة السن 35-49 سنة.

رسم بياني رقم74: توزيع الإناث المتزوجات حسب السن والعلاقة برب الأسرة

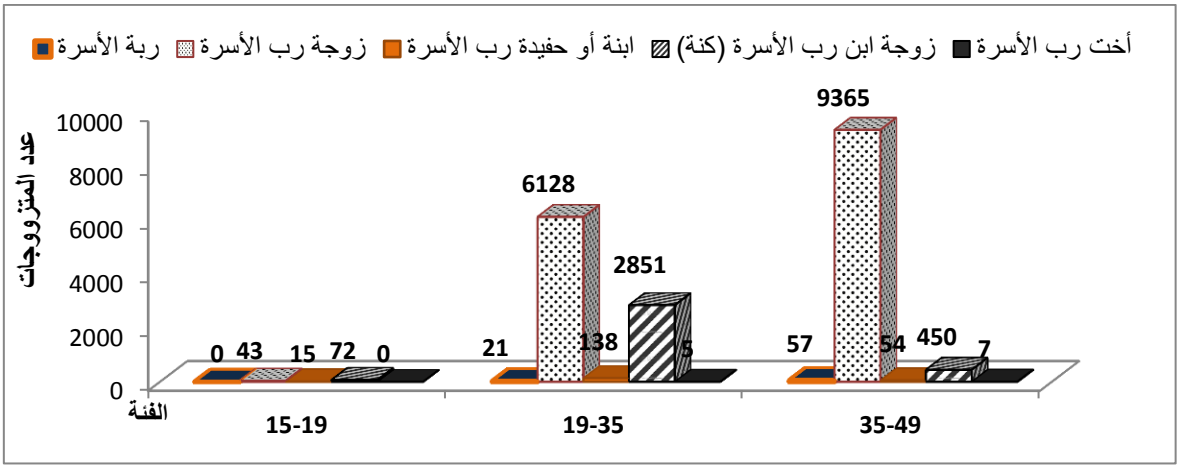

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

5. مميزات المسكن الذي يعيش فيه العزاب والمتزوجين:

❖ نوع المسكن:

يتبين من خلال توزيع نسب العزاب والمتزوجين حسب نوع المسكن، أن نصف (½) الذكور والإناث العزاب وما يفوق 48% من الجنسين من المتزوجين يعيشون في مسكن فردي أو فيلا، ويعيش حوالي 26% في منزل تقليدي، وعلى ما يبدو أن هذا الإرتفاع في هذا النوع من المساكن راجع إلى أن عدد كبير منهم يعيشون في الأسرة الموسعة، حيث يتراوح الفارق بين نسبة المتزوجين الذين يعيشون في

مسكن فردي ونسبة المتزوجين الذين يعيشون في شقة بين 5 نقاط و37.7 نقطة بين فئات السن عند الذكور وبين 24.7 نقطة و44.6 نقطة بين فئات السن عند الإناث.

بالنسبة للذين يعيشون في البيوت القصديرية من العزاب فقد وصلت نسبتهم إلى حوالي 5% عند الجنسين بينما نجد أن هذه النسبة عند المتزوجين تصل إلى غاية 20% من الذكور في فئة السن 15–19 سنة و10.8% من الإناث في نفس فئة السن، وما يقارب 6% عند الجنسين في الفئات الأخرى، حيث تتعمد بعض العائلات تزويج أبنائها خاصة في فئة السن 15–19 سنة و19–35 سنة رغم الظروف الصعبة التي يعيشها سكان السكنات الفوضوية ليتمكنوا من الإستفادة من سكنات إجتماعية أخرى خاصة بهم.

جدول رقم 51: نسب العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس ونوع المسكن

العزاب والمتزوجين			نوع المسكن				
			مسكن فردي/ فيلا	شقة	منزل تقليدي	سكنات هشة	آخر	بدون إجابة
العزاب	ذكور	19-15	46,9	17,9	28,3	6,0	0,8	0,0
		35-19	51,0	16,4	26,9	4,9	0,7	0,1
		35-49	51,3	18,1	26,2	3,5	0,8	0,2
	إناث	19-15	48,4	18,0	27,8	5,0	0,8	0,0
		35-19	50,2	17,8	26,6	4,7	0,7	0,0
		35-49	51,4	18,0	25,4	4,8	0,3	0,0
المتزوجين	ذكور	19-15	30,0	25,0	25,0	20,0		
		35-19	51,2	13,5	27,8	6,6	0,9	0,1
		35-49	47,9	20,4	25,1	5,6	1,0	0,0
	إناث	19-15	52,5	7,9	28,8	10,8		
		35-19	50,3	15,9	26,9	5,9	0,9	0,1
		35 -49	46,4	21,7	25,4	5,5	0,9	0,1

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ عدد الغرف في المسكن:

حوالي 71% ذكور عزاب و73% إناث عازبات يعيشون في مساكن تتكون من غرفتين إلى 3غرف، بالنسبة للذين يسكنون بسكنات عدد غرفها 4 غرف مخصصة للنوم فتتراوح نسبهم بين 11.8% و19.7% عند الذكور وبين 11.1% و17.4% عند الإناث بين فئات السن الثلاث لكل جنس.

أما عند المتزوجين فتقريبا 85% من الذكور والإناث يعيشون في مساكن تتراوح عدد غرفها بين 1 و3 غرف، وتتراوح نسبة المقيمين بسكنات من 4 غرف بين 7.7% و15% عند الذكور وبين 7.7% و18.7% إناث بين مختلف فئات السن لكل جنس. فيما يخص عدد المقيمين بسكنات عدد غرفها 5 غرف فأكثر فلم تتجاوز نسبهم 9% عند العزاب و7% عند المتزوجين.

جدول رقم 52: نسب العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس وعدد الغرف.

العزاب والمتزوجين			عدد الغرف المخصصة للنوم						
			1	2	3	4	5	6	يساوي أو أكثر من 7	بدون إجابة
العزاب	ذكور	19-15	8,2	39,1	35,8	11,8	2,6	0,8	0,5	1,2
		35-19	5,5	30,5	40,4	16,1	4,1	1,4	1,0	1,0
		35-49	5,5	29,0	36,1	19,7	4,9	2,4	1,5	1,0
	إناث	19-15	7,6	39,3	36,8	11,1	2,5	1,1	0,7	0,9
		35-19	5,9	32,7	40,2	14,5	3,6	1,3	0,8	0,9
		35 -49	8,2	32,0	34,8	17,4	3,7	1,8	1,0	1,0
المتزوجين	ذكور	19-15	10,0	45,0	30,0	15,0				
		35-19	30,5	24,6	23,0	13,9	4,3	1,7	0,8	1,2
		35 -49	23,3	42,0	22,5	7,7	2,1	0,9	0,5	0,9
	إناث	19-15	17,3	26,6	23,0	18,7	6,5	5,8	1,4	0,7
		35-19	30,8	30,8	20,1	11,5	3,6	1,4	0,7	1,1
		35 -49	14,7	43,2	30,3	7,7	1,7	0,7	0,6	1,0

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ عدد أفراد الأسرة المعيشية في المسكن:

نلاحظ من خلال توزيع العزاب حسب عدد أفراد الأسرة أن أكبر نسبة منهم يعيشون في أسر يتراوح عدد أفرادها بين 5 و8 أفراد حيث بلغت نسبتهم عند الذكور 64.6% و63.4% عند الإناث. وتتراوح نسبة العزاب في الأسر المتكونة من عدد أفراد بين 9 و12 فرد بين 22.1% و23.1 بين الذكور والإناث. أما بالنسبة للمتزوجين فتبقى نسبة الذين يعيشون في أسر تتكون من 5 إلى 8 أفراد مرتفعة في فئة السن 15–19 سنة عند الذكور و35–49 سنة عند كل من الذكور والإناث، بينما تتجاوز نسبة المتزوجين في الأسرة المكونة من 1 إلى 4 أفراد نسبة المتزوجين في الأسر المتكونة من 5 إلى 8 أفراد بـ 9.1 نقطة. وتتقارب النسب بينهم عند الإناث في فئات السن 15–19 سنة و19–35

سنة. ويرجع هذا إلى إستقلال عدد كبير من أسر الأبناء عن أسر آبائهم كما سبق وأن لا حظنا ذلك في العلاقة برب الأسرة.

جدول رقم 53: نسب العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس وعدد أفراد الأسرة

العزاب والمتزوجين			عدد أفراد الأسرة المعيشية			
			من 1 إلى 4 أفراد	من 5 إلى 8 أفراد	من 9 إلى 12 فرد	أكثر أو تساوي 13 فرد
العزاب	ذكور	19-15	8,0	69,8	20,0	2,2
		35-19	10,6	63,9	22,9	2,6
		35-49	22,1	55,6	20,2	2,1
	إناث	19-15	7,3	68,6	21,8	2,3
		35-19	9,8	63,2	24,4	2,6
		35 -49	26,3	52,0	19,4	2,3
المتزوجين	ذكور	19-15	5,0	85,0	10,0	
		35-19	43,1	34,0	19,1	3,7
		35 -49	26,8	61,2	9,9	2,1
	إناث	19-15	33,1	34,5	29,5	2,9
		35-19	41,3	40,7	14,6	3,5
		35 -49	16,6	70,1	11,8	1,5

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ عدد الغرف وعدد أفراد الأسرة المعيشية

بربط العلاقة بين عدد الغرف بالمسكن الواحد وعدد الأشخاص المقيمين في المسكن، يمكن معرفة ظروف سكن العزاب والتي يمكن أن تكون سببا في تأخير سن زواجهم، خاصة وأنه ليس بإمكان الجميع توفير بيت مستقل عن بيت الأهل.

إستنادا إلى العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع الجزائري، التي تسمح بإمكانية إستقرار الزوجين الجدد مع الأهل (خاصة أهل الزوج)، وإلى النسب التي تحصلنا عليها سابقا والتي تبين أن نسبة 45.3% من الذكور المتزوجين من فئة السن 19-35 سنة و13.2% من فئة السن 35-49 يعيشون مع أهلهم (رب الأسرة إما الأب أو الجد، أو الأخ)[9]، إضافة إلى نسب المتزوجات (51.8% من في فئة السن 15-19 سنة، 30.6% من فئة السن 19-35 و4.5% من فئة السن 35-49

[9] أنظر الجدول الخاص بتوزيع العزاب والمتزوجين حسب العلاقة برب الأسرة في الجدول رقم (50) الصفحة 221.

سنة)(أنظر نفس الجدول رقم 50 الصفحة221) اللواتي يعشن مع أهل أزواجهن إرتأينا الإعتماد على توزيع العزاب للفئتين 19–35 و35–49 سنة وإستبعاد الأقل من 19 سنة لأنهم أقل من السن القانوني المسموح به للزواج، وقد ركزنا على الذكور إستنادا إلى العادات والتقاليد والأعراف السائدة والتي تلزم الرجل وليس المرأة بتوفير بيت للحياة الزوجية.

وجدنا أن حوالي 6 من كل 7 عزاب في فئة السن 19–35 سنة، يعيشون في أسرة معيشية يتراوح عدد أفرادها بين 5 و8 أشخاص في مسكن من غرفتين إلى 3 غرف بنسبة 74.4%، ومن 9 إلى 12 شخص في مسكن به من 3 إلى 4 غرف بنسبة 65.3%. أما عن الفئة 35–49 سنة، فيعيش قرابة 5 من كل 9عزاب في أسرة تتكون من 5 إلى8 أشخاص، في مسكن يتراوح عدد غرفه بين 2 و3 غرف بنسبة 26.5% و39.3% على التوالي.

بالنسبة للعزاب الذين يعيشون في أسر معيشية تتكون من أقل من 5 أشخاص، فقد قدرت أعلى نسبة لهم في المساكن التي بها غرفتين مخصصتين للنوم (46.1% عند الذين بلغ سنهم بين 19 و35 سنة، و49.2% عند العزاب في فئة السن 35–49 سنة).

جدول رقم 54: نسب الذكور العزاب الأكثر من 19 سنة حسب عدد الغرف وعدد أفراد الأسرة

العزاب الذكور		عدد الغرف المخصصة للنوم في المسكن							
		1	2	3	4	5	6	7 و+	بدون إجابة
35-19 سنة	من 1-4أشخاص	13,6	46,1	30,2	6,5	1,8	0,6	0,3	1,0
	من 5 إلى 8	5,4	32,0	42,4	14,4	3,0	1,0	0,7	1,0
	من 9 إلى 12	2,6	21,2	41,8	23,5	6,5	2,1	1,4	0,9
	13 شخص فأكثر	0,4	13,1	21,3	30,9	18,4	8,6	6,5	0,8
49-35 سنة	من 1-4أشخاص	14,5	49,2	28,4	5,6	0,5	0,9	0,2	0,7
	من 5 إلى 8	3,9	26,5	39,3	21,0	4,7	2,0	1,3	1,2
	من 9 إلى 12	0,8	15,8	38,2	28,8	8,4	4,1	3,1	1,0
	13 شخص فأكثر		7,5	10,0	45,0	22,5	10,0	5,0	

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

6. إستقلالية أسر الأبناء عن أسر الآباء

إرتأينا من خلال دراسة وصفية لحالة إستقلالية أسر الأبناء عن أسر الآباء وعلاقتها بظروف وبمميزات المتزوجين (بالإعتماد على علاقة كل من الذكور والإناث المتزوجين برب الأسرة المعيشية حسب مختلف المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية الممكنة) معرفة مميزات الذكور المسئولين عن الأسرة المعيشية والذين يعيشون تحت مسؤولية أسرهم الأصلية، ومميزات الإناث اللواتي يعشن تحت مسؤولية رب الأسرة واللواتي يعشن مع أسرة الزوج لمعرفة الظروف السوسيو إقتصادية التي تسمح للأفراد بالإستقلال بأسرهم عن الأسرة الأصلية للزوج أو التي تدفعهم للعيش مع أهل الزوج.

سنهتم في العلاقة برب الأسرة برب الأسرة وإبن/حفيد/أخ رب الأسرة عند الذكور وبزوجة رب الأسرة زوجة إبن رب الأسرة بالنسبة للإناث بإعتبارها العلاقات الطبيعية التي تربط الأفراد المتزوجين برب الأسرة وحسب ما يتماشى والحياة الأسرية الجزائرية حسب العادات والتقاليد والأعراف السائدة.

❖ حسب السن:

من خلال توزيع كل من الذكور والإناث حسب العلاقة برب الأسرة وفئات السن يتبن لنا أنه كلما إرتفع سن الذكور وسن الإناث زادت نسبة الأسر المستقلة عن الأسرة الأصلية للزوج حيث نلاحظ إنعدام نسبة الذكور المتزوجين أرباب الأسر والذين يقل سنهم عن 20 سنة بينما تمثل نسبتهم كأبناء أو حفدة أو إخوة لرب الأسرة 96%.

عند المتزوجين الذين يبلغون من العمر 20-24 سنة تمثل نسبة أرباب الأسر 30% بينما تصل نسبة الأسر التي يكون فيها رب الأسرة الأب أو الجد أو الأخ إلى 68%، ومع إرتفاع السن ترتفع نسبة الذكور أرباب الأسر لتصل إلى 88% في الفئة 40-44 سنة و95.3% في الفئة 45-49 سنة، وبذلك تنخفض نسب الأسر التي يكون فيها الزوج إبن أو حفيد أو أخ رب الأسرة من 68% في فئة السن 20-24 سنة، إلى 11.2% و3.9% في الفئتين 40-44 سنة و45-49 سنة على التوالي.

بالنسبة للإناث أيضا نلاحظ أنه كلما زاد سنهن كلما قلت نسبة الإناث زوجات إبن رب الأسرة وزادت نسبة زوجات رب الأسرة. عند الإناث المتزوجات في الفئة 15-19 سنة 55.5% يعشن مع

أهل الزوج مقابل 30% زوجات لرب الأسرة، وتصل إلى 3% و1.7% زوجة إبن رب الأسرة مقابل 95.4% و97% زوجة رب الأسرة في سن 40-44 سنة و45-49 سنة على التوالي.

جدول رقم 55: توزيع الذكور والإناث حسب فئات السن والعلاقة برب الأسرة

فئات السن لكل جنس		العلاقة برب الأسرة					
		رب الأسرة	زوج/زوجة رب الأسرة	ابن/حفيد/أخ رب الأسرة	صهر أو زوجة ابن رب الأسرة	علاقة أخرى	بدون علاقة
ذكور	15-19			96,2		3,8	
	20-24	30,5	0,5	67,7		1,4	
	25-29	44,6	0,1	54,4	0,3	0,5	
	30-34	60,1	0,1	39,4	0,3	0,1	
	35-39	74,2	0,4	24,8	0,4	0,2	
	40-44	87,7	0,4	11,2	0,4	0,1	0,1
	45-49	95,3	0,6	3,9	0,2	0,1	
	المجموع	75,7	0,4	23,4	0,3	0,2	0,0
إناث	15-19	0,4	29,9	8,8	55,5	5,1	0,4
	20-24	0,2	46,8	2,6	47,8	2,5	0,2
	25-29	0,1	63,3	1,2	33,7	1,7	0,1
	30-34	0,3	79,3	1,2	18,0	1,2	0,0
	35-39	0,5	89,3	0,9	8,4	0,9	0,0
	40-44	0,4	95,4	0,6	3,0	0,6	
	45-49	0,8	96,7	0,3	1,7	0,5	
	المجموع	0,4	79,9	1,1	17,3	1,2	0,0

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب المستوى الدراسي للزوج والزوجة ولرب الأسرة:

- المستوى الدراسي للزوجة والزوج

في كل المستويات الدراسية الخاصة بالذكور والإناث المتزوجين يظهر لنا إرتفاع نسبة الأسر التي يكون فيها الزوج رب الأسرة عن نسب الأسر التي يكون فيها الزوج إبنا أو حفيدا أو أخ لرب الأسرة كما نلاحظ أيضا أن نسب الأسر التي يكون فيها الزوج رب للأسرة تنخفض كلما زاد المستوى الدراسي وكلما زادت نسب الأسر التي يكون فيها الزوج أحد أفراد الأسرة الأصلية وليس المسئول عليها.

حيث نلاحظ أن نسبة الذكور من مجموع غير المتعلمين بلغت 87% من أرباب الأسر و12.4% فقط من الذين يعيشون تحت مسئولية أحد أفراد أسرتهم الأصلية، أما بالنسبة للذكور الذين تجاوز

مستواهم الدراسي المستوى الإبتدائي فنلاحظ أن نسبة الأسر التي يكون فيها هؤلاء الذكور أرباب الأسر تتراوح بين 72% و75% في حين تتراوح نسب الأسر التي يكون فيها الأزواج أعضاء من الأسرة الأصلية بين 24% وما يقارب 28% من مجموع الذكور في نفس المستوى الدراسي، وقد يرجع إرتفاع نسب الأسر المستقلة عن الأسرة الأصلية للزوج عند ذوي المستوى الإبتدائي والأقل من الإبتدائي مقارنة بالمستويات الأخرى إلى إستقرار هذه الفئة في عالم الشغل لخروجهم المبكر لميدان العمل بعد الإنقطاع على الدراسة، إضافة إلى ذلك فإن نسبة كبيرة من الذين لديهم مستوى دراسي أقل من المتوسط من الذين تجاوز سنهم 35 سنة وقد سبق وأن رأينا أنه كلما إرتفع السن زادت نسبة الأسر التي يكون فيها الزوج رب الأسرة.

جدول رقم 56: توزيع الذكور والإناث حسب المستوى الدراسي والعلاقة برب الأسرة

المستوى الدراسي حسب الجنس		العلاقة برب الأسرة					
		رب الأسرة	زوج/زوجة رب الأسرة	ابن/حفيد/أخ رب الأسرة	صهر أو زوجة ابن رب الأسرة	علاقة أخرى	بدون علاقة
ذكور	أقل من الإبتدائي	86,9	0,3	12,4	0,2	0,2	0,1
	ابتدائي	78,1	0,6	21,0	0,2	0,2	
	متوسط	71,7	0,3	27,5	0,3	0,1	0,0
	ثانوي	74,8	0,3	24,2	0,5	0,2	
	جامعي	72,7	0,3	26,2	0,5	0,4	
	لا أعلم	80,7		17,5	1,8		
	بدون إجابة	90,0		10,0			
	المجموع	75,7	0,4	23,4	,3	0,2	0,0
إناث	أقل من الإبتدائي	0,2	88,2	,5	10,0	1,1	0,0
	ابتدائي	0,3	83,4	1,0	14,5	0,9	
	متوسط	0,5	75,8	1,3	21,0	1,5	0,0
	ثانوي	0,7	76,7	1,2	20,2	1,1	0,1
	جامعي	0,4	69,0	2,4	26,4	1,7	0,1
	لا أعلم		16,7		83,3		
	المجموع	0,4	79,9	1,1	17,3	1,2	0,0

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

نسبة الأسر التي تكون فيها المرأة زوجة لرب الأسرة تنخفض بإرتفاع المستوى الدراسي للمرأة وبزيادة نسبة الأسر التي تكون فيها المرأة زوجة ابن رب الأسرة (كنة)، حيث تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها الزوج رب الأسرة في المستوى دون الإبتدائي والمستوى الإبتدائي عند الإناث 88.2% و83.2%

على التوالي ووصلت عند الجامعيات 69% مقابل 10% و14.5% في المستوى دون الإبتدائي والمستوى الإبتدائي و26.4% في المستوى الجامعي من الأزواج أبناء رب الأسرة. قد يرجع ذلك من جهة إلى أن أكثر الإناث من المستوى الأقل من المتوسط ينتمين إلى أجيال أكبر من 35 سنة والذين تزيد عندهم نسبة الأزواج أرباب الأسر، ومن جهة أخرى إلى أن الجامعيات أو حتى اللواتي لديهن مستوى ثانوي يتزوجن أكثر برجال من نفس المستوى الدراسي ونفس الجيل كما يتزوجن في سن أكبر من غيرهن وليس لديهن فرصة إختيار أو إنتظار زوج من نفس المستوى ونفس الجيل ويمكنه العيش في أسرة مستقلة عن أسرته الأصلية.

- المستوى الدراسي لرب الأسرة

بالنسبة للمستوى الدراسي لرب الأسرة فنلاحظ أنه كلما زاد المستوى الدراسي لرب الأسرة (الأب، الجد أو الأخ) قلت نسبة الأسر التي يكون فيها الزوج إبنا أو حفيدا أو أخا لرب الأسرة، أي كلما قل المستوى الدراسي للأب أو الجد أو الإبن قل إحتمال عيش الأبناء المتزوجين في أسر مستقلة عن الأسر الأصلية. حيث تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها الزوج أحد أفراد الأسرة الأصلية 59.2% عند رب الأسرة دون مستوى دراسي وتصل إلى 21% عند ذوي المستوى الإبتدائي وتقل عن 7% كلما زاد المستوى الدراسي عن الإبتدائي، نفس ما نلاحظه عند الإناث حيث تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها الزوج أحد أفراد الأسرة الأصلية 42% عندما يكون رب الأسرة بدون مستوى دراسي، و14.3% عندما يكون لديه مستوى إبتدائي وتقل عن 5% في باقي المستويات الدراسية.

جدول رقم 57: توزيع الذكور والإناث حسب المستوى الدراسي لرب الأسرة والعلاقة برب الأسرة

المستوى الدراسي لرب الأسرة حسب الجنس		العلاقة برب الأسرة					
		رب الأسرة	زوج/زوجة رب الأسرة	ابن/حفيد/أخ رب الأسرة	صهر أو زوجة ابن رب الأسرة	علاقة أخرى	بدون علاقة
ذكور	بدون مستوى دراسي	39,4	0,1	59,2	0,7	0,5	0,0
	إبتدائي	78,5	0,2	20,8	0,4	0,0	
	متوسط	92,9	0,4	6,5	0,1	0,0	
	ثانوي	93,8	0,7	5,5	0,1		
	جامعي	92,9	0,5	6,2	0,4	0,1	
	بدون إجابة	55,6		41,4		3,0	
إناث	بدون مستوى دراسي	0,2	54,3	2,2	42,0	1,2	0,1
	ابتدائي	0,3	83,1	1,3	14,3	1,1	
	متوسط	0,5	93,5	0,5	4,6	0,9	
	ثانوي	0,8	94,2	0,4	3,3	1,3	
	جامعي	0,4	93,9	0,5	3,6	1,6	
	بدون إجابة		70,3		25,0	4,7	

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب مكان الإقامة:

العلاقة برب الأسرة ومكان الإقامة عند الجنسين مظهر آخر من مظاهر تلاشي الفروق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، حيث نلاحظ أن نسب الأسر التي يكون فيها الزوج رب الأسرة أعلى من الأسر التي يكون فيها الزوج إبنا أو حفيدا أو أخا لرب الأسرة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء حيث نلاحظ أن 75.2% من الأسر في المناطق الحضرية و76.6% من الأسر في المناطق الريفية الزوج فيها رب الأسرة مقابل حوالي 23% في المنطقتين من الأسر التي يكون فيها الزوج أحد أفراد الأسرة الأم. وأن 79.5% في المناطق الحضرية و80.6% من المناطق الريفية هي نسبة الأسر التي فيها إناث زوجات رب الأسرة مقابل حوالي 17% من الأسر التي تكون فيها المرأة زوجة إبن رب الأسرة.

جدول رقم 58: توزيع الذكور والإناث حسب مكان الإقامة والعلاقة برب الأسرة

مكان الإقامة حسب الجنس		العلاقة برب الأسرة					
		رب الأسرة	زوج/زوجة رب الأسرة	ابن/حفيد/أخ رب الأسرة	صهر أو زوجة ابن رب الأسرة	علاقة أخرى	بدون علاقة
ذكور	حضري	75,2	0,5	23,6	0,5	0,2	0,0
	ريفي	76,6	0,1	23,0	0,1	0,2	0,0
	المجموع	75,7	0,4	23,4	0,3	0,2	0,0
إناث	حضري	0,6	79,5	1,2	17,5	1,1	0,0
	ريفي	0,1	80,6	0,9	17,0	1,3	0,0
	المجموع	0,4	79,9	1,1	17,3	1,2	0,0

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب المنطقة الجغرافية:

نسبة الأسر التي يكون فيها الزوج ربا للأسرة والتي تكون فيها المرأة زوجة لرب الأسرة متقاربة بين الوسط والشرق الجزائري(79% و80% بالنسبة للذكور وحوالي 83% عند الإناث) وتنخفض في منطقة الجنوب (77.4% ذكور و82% إناث) بينما تبلغ أدنى نسبة لها في منطقة الغرب الجزائري إلى 68% ذكور و73.3% إناث.

بإنخفاض نسب الذكور أرباب الأسر والإناث زوجات رب الأسرة من منطقة إلى أخرى تتزايد نسب الذكور المتزوجين أبناء أو حفدة أو إخوة رب الأسرة حيث تمثل 20.3% في منطقة الوسط، 19% في منطقة الشرق، 22.1% في منطقة الجنوب لتصل في منطقة الغرب الجزائري إلى 31.5%.

وبانخفاض نسب الإناث زوجات رب الأسرة تتزايد نسب زوجات رب الأسرة من منطقة لأخرى، حيث تمثل حوالي 14% في كل من منطقة الوسط والشرق وتقدر بـ16% في منطقة الجنوب لتتجاوز 23% في منطقة الغرب الجزائري

جدول رقم 59: توزيع الذكور والإناث حسب المنطقة الجغرافية والعلاقة برب الأسرة

المنطقة الجغرافية حسب الجنس		العلاقة برب الأسرة					
		رب الأسرة	زوج/زوجة رب الأسرة	ابن/حفيد/أخ رب الأسرة	صهر أو زوجة ابن رب الأسرة	علاقة أخرى	بدون علاقة
ذكور	الوسط	79,1	0,1	20,3	0,4	0,2	0,0
	الشرق	79,8	0,9	19,0	0,2	0,1	
	الغرب	67,6	0,2	31,5	0,4	0,3	0,0
	الجنوب	77,4	0,1	22,1	0,3	0,2	
	المجموع	75,7	0,4	23,4	0,3	0,2	0,0
إناث	الوسط	0,2	83,0	1,2	14,6	1,0	0,1
	الشرق	0,9	82,8	0,9	14,3	1,0	
	الغرب	0,3	73,3	1,5	23,4	1,3	0,1
	الجنوب	0,1	81,6	0,7	16,0	1,6	
	المجموع	0,4	79,9	1,1	17,3	1,2	0,0

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب الحالة الفردية:

يختلف تأثير الحالة الفردية على العلاقة برب الأسرة بإختلاف الجنس حيث نلاحظ أن أكبر نسبة للأسر التي فيها رب الأسرة هو الزوج تمثل 78.5% عند الذكور المشتغلين بينما تمثل 81% عند الإناث الماكثات بالبيت.

ترتفع نسبة الذكور المشتغلين أرباب الأسر وتنخفض نسبة الذين يعيشون تحت مسؤولية أحد أفراد الأسرة الأصلية منهم إلى 20.7%، بينما تنخفض نسب أرباب الأسر من غير المشتغلين وترتفع نسبة الأسر التي يكون فيها الزوج إبنا أو حفيدا أو أخا لرب الأسرة عند غير المشتغلين، مما يسمح لنا بالقول بأن إنعدام الدخل هو أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع بالأزواج إلى البقاء للعيش مع الأهل في المرحلة الأولى من الزواج قبل الحصول على منصب عمل.

بالنسبة للإناث غير الماكثات بالبيت تنخفض نسبتهن كزوجات رب الأسرة مقارنة بالماكثات بالبيت إلى 77.4% من المشتغلات، 59% عند البطالات و47% عند المتمدرسات وبالتالي ترتفع نسبتهن كزوجات إبن رب الأسرة إلى17.4% من المشتغلات، 33.8% من البطالات و30% عند المتمدرسات ويرجع ذلك إلى أن أكبر نسبة منهن لديها مستوى دراسي ثانوي أو جامعي وأن زواج هذه

الفئة يتم في سن متأخرة مقارنة بالماكثات بالبيت مما يدفع بهن لإلغاء شرط الإستقلال الأسري للقبول بالزواج، إضافة إلى أنهن يتزوجن بأزواج من نفس الجيل يكون في غالب الأحيان من إختيارهن.

جدول رقم 60: توزيع الذكور والإناث حسب الحالة الفردية والعلاقة برب الأسرة

الحالة الفردية حسب الجنس		العلاقة برب الأسرة					
		رب الأسرة	زوج/زوجة رب الأسرة	ابن/حفيد/أخ رب الأسرة	صهر أو زوجة ابن رب الأسرة	علاقة أخرى	بدون علاقة
ذكور	مشتغل	78,5	0,3	20,7	0,3	0,2	0,0
	بطال	61,5	0,5	37,3	0,4	0,3	
	ماكث بالبيت	8,2	1,4	87,7	1,4	1,4	
	متمدرس	5,1		92,3		2,6	
	فئة أخرى غيرنشطة	62,6	0,7	36,0	0,7		
	بدون إجابة	50,0		37,5	12,5		
	المجموع	75,7	0,4	23,4	0,3	0,2	0,0
إناث	مشتغلة	1,7	77,4	2,4	17,4	1,0	0,1
	بطالة	0,4	58,7	4,9	33,8	2,2	
	ماكثة بالبيت	0,3	80,8	0,8	17,0	1,2	0,0
	متمدرسة		46,9	20,3	29,7	3,1	
	فئة أخرى غيرنشطة		76,7	2,7	17,8	2,7	
	بدون إجابة		39,0	4,9	51,2	4,9	
	المجموع	0,4	79,9	1,1	17,3	1,2	0,0

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب مستوى مؤشر الرفاه:

تقدر نسبة الأسر التي يكون فيها الزوج هو رب الأسرة 80% عند الذكور و83.6% عند الإناث في الأسر الأكثر فقرا وتقريبا 71% عند الذكور و77% عند الإناث في الأسر الأكثر ثراء، رغم أن الفارق ليس كبيرا إلى أنه يبين أنه كلما زاد مستوى الغنى عند الأسر الأصلية للأزواج زاد إحتمال إستقرارهم فيها، حيث نلاحظ أن نسبة الأسر التي يكون فيها الزوج أحد أفراد الأسرة الأصلية تقدر تقريبا بـ20% في الأسر الأفقر وفي الأسر من المستوى الثاني، وتقدر بـ24.2% في المستوى المتوسط بينما تتراوح بين 26.5% و28% في المستوى الرابع والأغنى. وعند الإناث تمثل نسبة زوجات رب الأسرة 14.4% في الأسر الأفقر ومن المستوى الثاني وتصل إلى 18% في المستوى المتوسط لتصل إلى 20% عند الأسر في المستوى الرابع والأغنى.

جدول رقم 61: توزيع الذكور والإناث حسب مستوى مؤشر الرفاه والعلاقة برب الأسرة

مستوى مؤشر الرفاه حسب الجنس		العلاقة برب الأسرة					
		رب الأسرة	زوج/زوجة رب الأسرة	ابن/حفيد/أخ رب الأسرة	صهر أو زوجة ابن رب الأسرة	علاقة أخرى	بدون علاقة
الذكور	الأفقر	80,0	0,1	19,9	0,0	0,0	0,0
	الثاني	79,7	0,3	19,6	0,3	0,2	
	المتوسط	74,5	0,6	24,2	0,5	0,2	0,0
	الرابع	72,5	0,5	26,5	0,3	0,2	
	الأغنى	70,6	0,4	28,0	0,7	0,3	
	المجموع	75,7	0,4	23,4	0,3	0,2	0,0
الإناث	الأفقر	0,1	83,6	0,8	14,4	1,1	0,0
	الثاني	0,2	82,9	1,0	14,4	1,3	0,0
	المتوسط	0,6	78,7	1,2	18,2	1,3	0,0
	الرابع	0,7	77,2	1,0	19,9	1,1	0,1
	الأغنى	0,4	76,6	1,6	20,0	1,2	0,1
	المجموع	0,4	79,9	1,1	17,3	1,2	0,0

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب نوع المسكن:

يتبين من خلال الجدول الموالي أن أكبر نسبة من الأسر التي يكون فيها الزوج هو رب الأسرة تتعلق بالأسر الذين يعيشون في السكنات الهشة حيث تمثل نسبة 86% عند الذكور و89% عند الإناث، وقد يكون ذلك رغبة في الإستفادة من مشاريع السكنات الإجتماعية، ولنفس السبب ترتفع نسب الأسر التي يكون فيها الزوج أحد أفراد الأسرة الأصلية عند الذين يسكنون بالسكنات الأخرى غير اللائقة للعيش إلى 23% عند الذكور و18% عند الإناث.

وتقدر نسبة الذكور أرباب الأسر الذين يعيشون في شقق بـ83% مقابل 16% فقط منهم يعيشون في أسر كأبناء أو أحفاد أو إخوة لرب الأسرة، وعند الإناث تبلغ نسبة زوجات رب الأسرة اللواتي يعشن في شقق 86% وتقدر نسبة زوجات أبناء رب الأسرة 11.5% فقط من نفس نوع المسكن، ويرجع ذلك إلى ضيق السكنات وتقلص عدد الغرف بالمسكن الواحد، إضافة إلى رغبة الشباب في الإستقلال بأسرهم عن الأسرة الأصلية ويظهر ذلك من خلال توزيع السكنات الفردية (فيلا) والمنازل التقليدية حسب العلاقة برب الأسرة حيث نجد أن 28.3% عند الذكور و21.5% عند الإناث من الأسر التي تعيش بمسكن فردي و22% عند الذكور و15.6% من الإناث من الأسر التي تعيش بمنزل تقليدي يكون فيها الزوج أحد أفراد الأسرة الأصلية.

جدول رقم 62: توزيع الذكور والإناث حسب نوع المسكن والعلاقة برب الأسرة

نوع المسكن حسب الجنس		العلاقة برب الأسرة					
		رب الأسرة	زوج/زوجة رب الأسرة	ابن/حفيد/أخ رب الأسرة	صهر أو زوجة ابن رب الأسرة	علاقة أخرى	بدون علاقة
ذكور	مسكن فردي/ فيلا	71,0	0,2	28,3	0,3	0,2	0,0
	شقة	82,7	0,6	15,9	0,7	0,1	
	منزل تقليدي	77,6	0,1	22,0	0,2	0,1	0,0
	مسكن هش	85,9	0,4	13,4		0,2	
	أخرى	65,1	11,6	22,6		0,7	
	بدون إجابة	66,7		33,3			
	المجموع	75,7	0,4	23,4	0,3	0,2	0,0
إناث	مسكن فردي/ فيلا	0,2	75,7	1,2	21,5	1,3	0,1
	شقة	0,7	85,8	1,1	11,5	0,8	
	منزل تقليدي	0,2	81,9	1,0	15,6	1,3	
	مسكن هش	0,4	89,0	1,0	8,8	0,8	
	أخرى غير لائقة	10,7	69,7	1,1	18,0	0,6	
	بدون إجابة		72,7		27,3		
	المجموع	0,4	79,9	1,1	17,3	1,2	0,0

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب ملكية المسكن:

من خلال ملكية المسكن وعلاقة المتزوجين من الجنسين برب الأسرة (كما هو مبين في الجدول الموالي) يتبين لنا أن الأسر التي تعيش في مساكن ملك لأحد أفراد الأسرة يكون فيها نسبة الأزواج كأبناء أو أحفاد أو إخوة لرب الأسرة أكبر من المساكن المستأجرة حيث نلاحظ أن نسبتها أعلى بـ2.5 مرة من نسبة الأسر المستأجرة التي يكون فيها الزوج أحد أفراد الأسرة الأصلية عند الذكور والإناث معا. وأن نسبة الذكور أرباب الأسر ونسبة الإناث زوجات رب الأسرة القاطنين بسكنات مستأجرة أعلى بـ1.2 مرة من نسبة القاطنين بسكنات ملك لأحد أفراد الأسرة، كما أن نسبتهم من مجموع الذين يعيشون في سكنات لا ملك ولا مستأجرة في الغالب تكون سكنات مسكونة مجانا تقدر بحوالي 93% عند الجنسين. وبذلك يمكن القول أنه كلما تراجعت ملكية الأسرة للمسكن قلت نسبة الأسر التي يكون فيها الزوج أحد أفراد الأسرة الأصلية.

جدول رقم 63: توزيع الذكور والإناث حسب ملكية المسكن والعلاقة برب الأسرة

ملكية المسكن حسب الجنس		العلاقة برب الأسرة					
		رب الأسرة	زوج/زوجة رب الأسرة	ابن/حفيد/أخ رب الأسرة	صهر أو زوجة ابن رب الأسرة	علاقة أخرى	بدون علاقة
ذكور	ملك لأحد أفراد الأسرة	67,4	0,2	31,7	0,4	0,2	0,0
	مستأجر	86,0	0,6	12,7	0,6	0,1	0,1
	أخرى (لا ملك ولا إيجار)	92,5	0,6	6,8	0,1	0,1	
	بدون إجابة	100					
	المجموع	75,7	0,4	23,4	0,3	0,2	0,0
إناث	ملك لأحد أفراد الأسرة	0,3	74,0	1,4	23,0	1,3	0,1
	مستأجر	0,8	88,1	1,0	9,1	1,0	
	أخرى (لا ملك ولا إيجار)	0,6	93,3	,4	4,8	0,9	0,0
	بدون إجابة		91,7	8,3			
	المجموع	0,4	79,9	1,1	17,3	1,2	0,0

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب عدد الغرف في المسكن:

من خلال توزيع عدد الأفراد حسب عدد الغرف والعلاقة برب الأسرة تتبين لنا العلاقة العكسية بين عدد الغرف وكل من نسبة الذكور أرباب الأسر ونسبة الإناث زوجات رب الأسرة، حيث نلاحظ أنه كلما زاد عدد الغرف قلت نسبة الأزواج أرباب الأسر وزادت نسبة الأزواج كأحد أفراد الأسرة الأصلية. ففي المساكن التي بها من غرفة واحدة إلى 3 غرف نجد أن نسبة الذكور أرباب الأسر فيها لا تقل عن 61% ونسبة الإناث زوجات رب الأسرة أكبر من 71.5% في حين لا تتعدى نسبة الذكور أبناء وحفدة وإخوة رب الأسرة 38.2% ولا تتعدى نسبة الإناث زوجات إبن رب الأسرة 25.4%.

أما في المساكن التي بها أكثر من 3غرف فنلاحظ العكس أي مع تزايد عدد الغرف ترتفع نسب الأزواج الذين يعيشون مع أسرهم الأصلية وتنخفض نسب الأزواج أرباب الأسر، حيث تنخفض نسبة أرباب الأسر من الذكور من 33.2% إلى 22.2% ونسبة زوجات رب الأسرة من 46% إلى 31%، بينما ترتفع نسبة الأزواج أبناء أو أحفاد أو إخوة رب الأسرة من 65.3% إلى 77.3% وترتفع نسبة الإناث زوجات إبن رب الأسرة من 49% إلى 61%.

جدول رقم 64: نسب الذكور والإناث حسب عدد الغرف في المسكن والعلاقة برب الأسرة

عدد الغرف المخصصة للنوم حسب الجنس		العلاقة برب الأسرة					
		رب الأسرة	زوج/زوجة رب الأسرة	ابن/حفيد/أخ رب الأسرة	صهر أو زوجة ابن رب الأسرة	علاقة أخرى	بدون علاقة
ذكور	1	97,9	0,7	1,4	0,1	0,1	
	2	87,3	0,4	11,9	0,2	0,1	0,0
	3	61,0	0,2	38,2	0,4	0,2	0,0
	4	33,2		65,3	1,1	0,5	
	5	20,5		78,4	0,5	0,7	
	6	22,2		77,3		0,6	
	7 فأكثر	30,5		65,3	3,2	1,1	
	بدون إجابة	67,3		31,4	1,3		
	المجموع	75,7	0,4	23,4	0,3	0,2	0,0
إناث	1	0,7	98,0	0,2	1,0	0,2	
	2	0,5	89,4	1,0	8,3	0,8	0,0
	3	0,2	71,5	1,4	25,4	1,4	0,1
	4		45,8	2,3	49,0	2,8	0,1
	5		30,0	2,1	64,3	3,1	0,4
	6		31,3	1,9	61,1	5,8	
	7 فأكثر		39,2	4,8	48,0	8,0	
	بدون إجابة	0,5	72,5	2,5	23,0	1,5	
	المجموع	0,4	79,9	1,1	17,3	1,2	0,0

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

V. واقع حالات الإرتباط تعدد الزواج وإعادة الزواج في الجزائر

1. التوافق الزواجي:

نقصد بالتوافق الزواجي الزواج من نفس الفئة ويمكننا من خلال الدراسة الحالية دراسة السن الحالي للزوج والسن الحالي للزوجة، المستوى الدراسي للزوج والمستوى الدراسي للزوجة، ويتعذر علينا دراسة زواج القرابة والزواج من نفس الحالة الفردية أو نفس المهنة ... لغياب البيانات اللازمة الخاصة بالأزواج في المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2012-2013.

❖ السن الحالي للزوج والسن الحالي للزوجة:

نسبة النساء المتزوجات حاليا ولأول مرة برجال من نفس فئة السن أكبر عند البالغين من العمر 45-49 سنة من الجنسين حيث وصلت إلى 25.1% من مجموع النساء في هذه الفئة، وتتناقص عند الذين ينحصر سنهم بين 30 و45 سنة إلى ما بين 19 و21% ثم إلى 15% في فئة السن 15-29 سنة وتصل إلى 6.3% و1.7% من مجموع النساء في فئة السن 20-24 سنة و15-19 سنة على التوالي.

جدول رقم 65: توزيع المتزوجات حسب سن الزوج وسن الزوجة

		سن الزوج									
		20 -	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	60+
سن الزوجة	15-19	1,7	21,6	46,5	21,2	5,8	0,8	0,8	0,4	0,0	1,2
	20-24	0,2	6,3	39,1	37,5	12,3	2,1	0,2	0,1	0,2	2,1
	25-29	0,0	0,9	15,0	42,5	29,1	9,0	1,4	0,4	0,1	1,4
	30-34	0,1	0,4	1,2	20,8	38,7	26,6	8,7	1,5	0,4	1,7
	35-39	0,1	0,3	0,2	2,4	21,9	38,8	26,1	5,9	1,7	2,6
	40-44	0,0	0,2	0,0	0,3	2,3	19,0	43,6	21,6	6,6	6,4
	45-49	0,0	0,2	0,1	0,2	0,3	2,0	25,1	39,5	21,5	11,2
	المجموع	0,1	1,3	7,5	16,3	18,6	17,8	18,2	11,2	4,9	4,1

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ المستوى الدراسي للزوج والمستوى الدراسي للزوجة

نسبة زواج النساء برجال من نفس المستوى الدراسي بلغت 49.2% من مجموع النساء غير المتعلمات، 33.6% في المستوى الإبتدائي، تقريبا 42% في المستوى المتوسط، 37% في المستوى الثانوي و41% في المستوى الجامعي.

وما يمكن ملاحظته من خلال هذا التوزيع أن النساء هن الأكثر تنازلا وزواجا من الأقل منهن مستوى دراسي، وأن نسبة زواج نساء برجال أعلى منهن في المستوى الدراسي تتناقص كلما زاد المستوى الدراسي للزوج عن المستوى الدراسي للزوجة، حيث نلاحظ أن نسبة النساء المتزوجات من رجال جامعيين بلغت 1.1% من مجموع النساء بدون مستوى دراسي، 3.1%من النساء في المستوى الإبتدائي، 5.3% من مجموع النساء في المستوى المتوسط، 13.9% في المستوى الثانوي وأخيرا 40.7% من مجموع النساء الجامعيات.

إضافة إلى ذلك نلاحظ أن نسبة زواج نساء برجال أقل منهن مستوى دراسي تتناقص كلما قل المستوى الدراسي للزوج عن المستوى الدراسي للزوجة، فعند الجامعيات تصل نسبة المتزوجين برجال جامعيين 40.7%، ثم تنخفض بإنخفاض المستوى الدراسي للزوج إلى 33% في المستوى الثانوي، 20.4% في المستوى المتوسط، 5.3% في المستوى الإبتدائي و0.5% من المتزوجات بغير المتعلمين.

جدول رقم 66: توزيع المتزوجات حسب المستوى الدراسي لكل من الزوج والزوجة

المستوى الدراسي للزوجة	المستوى الدراسي للزوج					
	بدون مستوى دراسي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	بدون إجابة
بدون مستوى دراسي	49,2	23,6	17,4	7,4	1,1	1,3
ابتدائي	16,0	33,6	31,1	15,5	3,1	0,7
متوسط	6,7	19,6	41,6	26,4	5,3	0,4
ثانوي	3,0	12,7	33,2	36,9	13,9	0,2
جامعي	0,5	5,3	20,4	33,0	40,7	

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

2. فارق السن بين الزوجين

لدراسة الفارق بين الزوجين إرتأينا الإعتماد على توزيع النساء المتزوجات حاليا ولأول مرة من فئة السن 15–49 سنة وقد بلغ عددهن 18356 إمرأة ووجدنا أن ما يقارب 96% من النساء أصغر من أزواجهن، وتصل نسبة النساء اللواتي يكبرهن أزواجهن بفارق يتراوح بين 0 و9 سنوات 71.3% وكما هو مبين في الرسم البياني الموالي عدد النساء الأكبر من أزواجهن بأقل من 5 سنوات أعلى 5 مرات من عدد النساء الأكبر من أزواجهن بأكثر من 5 سنوات.

رسم بياني رقم 75: نسبة النساء حسب فارق السن بينهن وبين أزواجهن

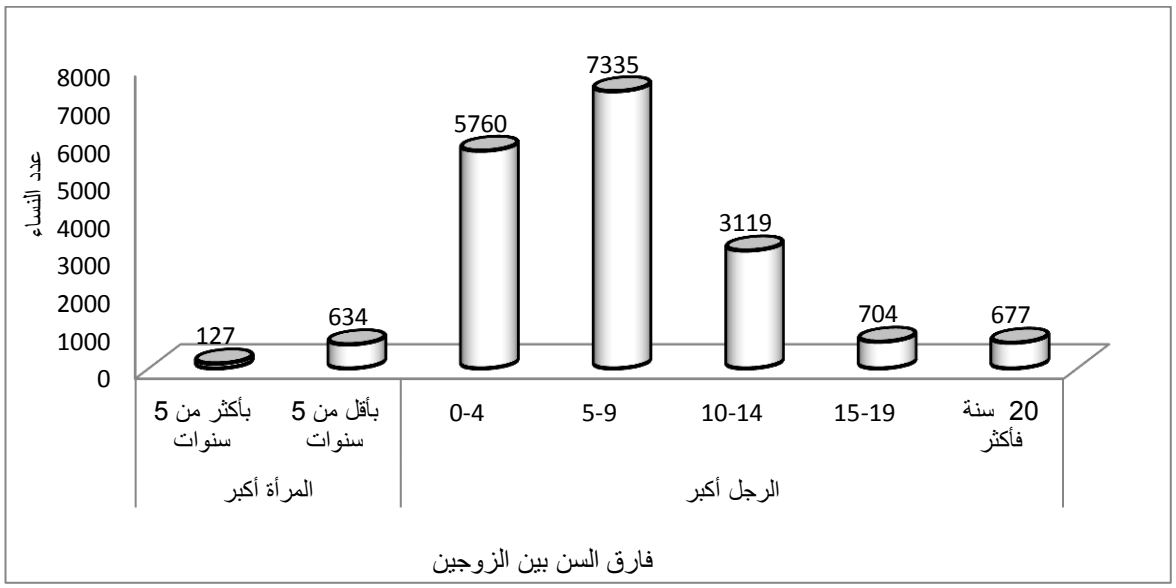

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب السن الحالي للمرأة

نلاحظ من خلال توزيع المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين والسن الحالي للمرأة أنه في كل فئة سن من السن الحالي للنساء، أكبر نسبة للمتزوجات يتراوح الفرق بينهن وبين أزواجهن بين 5 و9 سنوات إلا في الفئة 45–49 سنة فنلاحظ أن فارق السن بين 72.1% من النساء وأزواجهن يتراوح بين 0 و10 سنوات. كما نلاحظ أيضا أن المتزوجات الأقل من 20 سنة هن الأكثر عرضة للزواج بأزواج أكبر منهن بأكثر من 15 سنة.

جدول رقم 67: توزيع المتزوجات حسب السن الحالي للمرأة وفارق السن بين الزوجين

		السن الحالي للمرأة						
		15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49
من نفس الجيل	بأكثر من 5 سنوات		0,1	,2	0,6	0,8	0,9	1,4
	بأقل من 5 سنوات		0,4	2,2	3,5	4,7	4,0	5,0
من أجيال أخرى	0-4	9,5	21,2	29,8	32,5	34,2	31,7	36,4
	5-9	40,2	46,1	42,2	38,7	38,3	41,2	35,7
	10-14	36,5	24,3	19,1	17,5	15,5	12,9	13,8
	15-19	9,5	4,6	4,0	4,4	2,9	4,0	2,9
	20 سنة فأكثر	4,1	3,4	2,4	2,8	3,6	5,3	4,8

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب سن الزواج الأول

بتوزيع النساء المتزوجات حاليا ولأول مرة حسب فارق السن بين الزوجين وسن الزواج الأول، نجد أن فارق السن بين الزوجين يختلف بإختلاف سن الزواج الأول عند المرأة، حيث نجد أن أكبر نسبة من النساء اللواتي تزوجن قبل سن 25 سنة فارق السن بينهن وبين أزواجهن يتراوح بين 5 و9 سنوات خاصة عند اللواتي تزوجن في سن 15–19 سنة.

بالنسبة للمتزوجات اللواتي يتراوح سن الزواج الأول لهن بين 25 و39 سنة فهن الأكثر حظا في الزواج من رجال من نفس الجيل حيث يتقلص الفارق بينهن وبين أزواجهن إلى 0–4 سنوات، قد يكون ذلك راجع إلى أن نسبة كبيرة منهن مستواها الدراسي أكثر من الثانوي، وأن نسبة كبيرة منهن أيضا من المشتغلات مما يسمح لهن بإختيار أزواج من نفس الجيل.

أكبر نسبة من النساء المتزوجات لأول مرة بعد سن الأربعين يزيد فارق السن بينهن وبين أزواجهن عن 15 سنة، حيث قدرت نسبتهن بما يقارب 41% عند المتزوجات لأول مرة في فئة السن 40–44 سنة وتصل إلى 73% تقريبا عند المتزوجات لأول مرة في سن 45–49 سنة.

فيما يخص النساء الأكبر من أزواجهن فنلاحظ أن 14.4% منهن من فئة السن 30–34 سنة، 16.7 من فئة السن 35–39 سنة و18.3% من فئة السن 40–44 سنة بينما لا تتعدى 7% في باقي فئات السن.

جدول رقم 68: توزيع المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين وسن الزواج الأول

		سن الزواج الأول							
		10-14	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49
المرأة أكبر	بأكثر من 5 سنوات	0,9	0,6	0,4	0,7	1,9	4,1	4,2	
	بأقل من 5 سنوات	0,9	1,0	2,0	6,0	12,5	12,6	14,1	
الرجل أكبر	0-4	19,7	19,0	31,6	44,7	42,0	32,2	16,9	
	5-9	32,1	46,1	43,4	33,3	23,8	20,2	18,3	18,2
	10-14	28,8	24,4	16,8	9,9	10,7	9,5	5,6	9,1
	15-19	10,6	5,3	3,1	2,4	3,3	5,7	15,5	36,4
	20 سنة فأكثر	7,0	3,7	2,7	3,0	5,7	15,8	25,4	36,4

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

8. حسب مكان الإقامة:

عند المقارنة بين المناطق الريفية والحضرية فيما يخص فارق السن بين الزوجين، نجد تقارب كبير بين المنطقتين في نسبة النساء الأقل من أزواجهن، تتراوح فيها زيادة المناطق الحضرية عن الريفية بين 0.9 و2.4 نقطة في مجال الفارق من 5 إلى 19 سنة، بينما تزيد نسبتهن في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية بفارق 1.9 و0.8 نقطة في الفارق 0–4 سنوات و20سنة فأكثر على التوالي. والملاحظ أيضا أن نسبة زواج نساء برجال أقل منهن أكثر في المناطق الريفية حيث بلغت النسبة 5.2% مقابل 3.6% في المناطق الحضرية.

جدول رقم 69: توزيع المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين ومكان الإقامة

فارق السن بين الزوجين		مكان الإقامة	
		حضر	الريف
المرأة أكبر	بأكثر من 5 سنوات	0,63	0,82
	بأقل من 5 سنوات	2,99	4,37
الرجل أكبر	0-4	30,74	32,64
	5-9	40,27	39,35
	10-14	17,82	15,37
	15-19	4,17	3,18
	سنة فأكثر 20	3,39	4,27

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

رسم بياني رقم 76: توزيع نسب المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين ومكان الإقامة

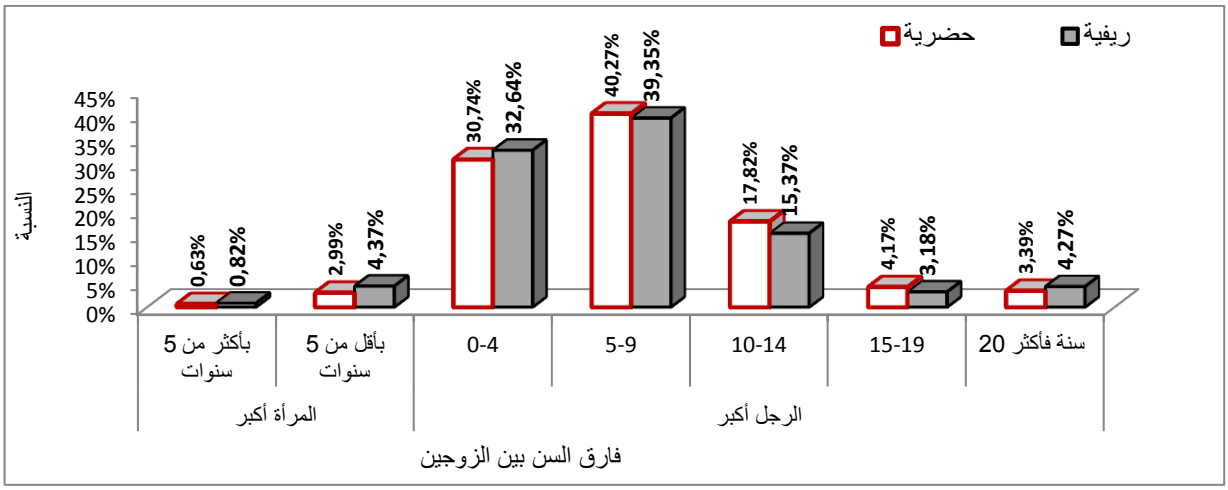

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات

❖ حسب المناطق الجغرافية:

نلاحظ في توزيع نسب المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين والمنطقة الجغرافية أن ما يفوق 70% من مجموع النساء في كل منطقة جغرافية يتراوح الفارق بينهن وبين أزواجهن من 0 إلى 9 سنوات، وأن 22% من مجموع النساء في الشرق الجزائري يقل سنهن عن سن أزواجهن بأكثر من عشر سنوات وتفوق 24% في باقي المناطق الجغرافية.

فيما يخص نسب النساء الأكبر من أزواجهن فتقدر بـ3.2% في منطقة الجنوب الجزائري وبحوالي 4% في باقي المناطق. وبذلك يمكن القول أن التباين في فارق السن بين الزوجين ضعيف بين المناطق الجغرافية.

جدول رقم 70: نسب المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين والمنطقة الجغرافية

		المنطقة الجغرافية			
		وسط	شرق	غرب	جنوب
المرأة أكبر	بأكثر من 5 سنوات	0,5	0,8	0,8	0,7
	بأقل من 5 سنوات	3,2	3,7	3,9	2,6
الرجل أكبر	0-4	30,9	35,4	30,0	27,9
	9-5	41,3	38,1	38,5	43,4
	14-10	17,2	15,2	18,1	17,6
	19-15	3,5	3,1	4,7	4,1
	20 سنة فأكثر	3,3	3,8	3,9	3,8

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب المستوى الدراسي للزوجة:

كلما قل المستوى الدراسي للزوجة زادت نسبة النساء الأكبر سنا من أزواجهن ونسبة النساء الأقل سنا من أزواجهن بأكثر من 10 سنوات، حيث نلاحظ أن هذه الأخيرة تتعدى ربع النساء في كل من المستويات الثلاث الأقل من المستوى الثانوي وتصل إلى 22.7% في المستوى الثانوي بينما لا تتعدى 18% من مجموع النساء في المستوى الجامعي. وأن نسبة النساء الأكبر من أزواجهن بلغت 5.4% من مجموع النساء بدون مستوى دراسي مقابل 3.3% من مجموع النساء الجامعيات.

كما نلاحظ أيضا أن إحتمال زواج نساء من نفس الجيل يزيد بإرتفاع المستوى الدراسي حيث قدرت نسبة النساء الأقل من أزواجهن بأقل من 5 سنوات بـ40% عند الجامعيات وأقل من 3/1 من مجموع النساء في باقي المستويات الدراسية. ويتراوح فارق السن بين 5 و9 سنوات عند 41.6% من ذوات المستوى الثانوي والمتوسط و39.6% من المستوى الإبتدائي يقدر بـ37.4% عند غير المتعلمات.

جدول رقم 71: نسب المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين والمستوى الدراسي للزوجة.

		المستوى الدراسي للزوجة					
		بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	بدون إجابة
الزوج أكبر	بأكثر من 5 سنوات	1,0	0,6	0,6	0,6	0,4	
	بأقل من 5 سنوات	4,4	3,6	3,1	2,9	2,9	
الزوج أصغر	0-4	31,8	30,4	28,2	32,3	40,0	100
	9-5	37,4	39,6	41,6	41,6	38,9	
	14-10	14,4	18,0	19,3	17,4	14,2	
	19-15	4,7	3,7	4,5	2,7	2,2	
	20 سنة فأكثر	6,2	4,0	2,8	2,6	1,3	

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ المستوى الدراسي للزوج:

في قاعدة البيانات الخاصة بالمسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات المستعملة في الدراسة لم يخصص سؤال للمستوى الدراسي للزوج ولكننا تمكنا من الحصول على هذه البيانات من خلال عنصر العلاقة برب الأسرة والمستوى الدراسي لرب الأسرة وتمكنا من الحصول على المستوى الدراسي لـ14822 زوج لنساء متزوجات حاليا ولأول مرة مما يبين لنا واقع العلاقة بين المستوى الدراسي

للأزواج وفارق السن بين المتزوجين. حيث وجدنا أنه بإرتفاع المستوى الدراسي للأزواج تقل نسبة النساء المتزوجات برجال أصغر منهن حيث قدرت نسبتهن بـ4.7% عند كل من المتزوجات برجال غير متعلمين والمتزوجات من رجال مستواهم إبتدائي وبـ3% عند المتزوجات برجال جامعيين، وبإرتفاع المستوى الدراسي أيضا تقل نسبة النساء اللواتي يقل سنهن عن سن أزواجهن بـ15 سنة فأكثر حيث تقدر بـ17% عند المتزوجات بأميين وتتراوح بين 8% و4.6% في باقي المستويات الدراسية.

أكثر من 71% من الزوجات في كل مستوى من المستويات الدراسية الأربع للأزواج فارق السن بينهن وبين أزواجهن يتراوح بين 0 و9 سنوات، بينما تتراجع النسبة إلى 62% عند المتزوجات برجال غير متعلمين لإرتفاع نسبة الأزواج الذين يكبر سنهم عن سن زوجاتهم أكثر من 10 سنوات.

رسم بياني رقم 77: نسب المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين والمستوى الدراسي للزوج

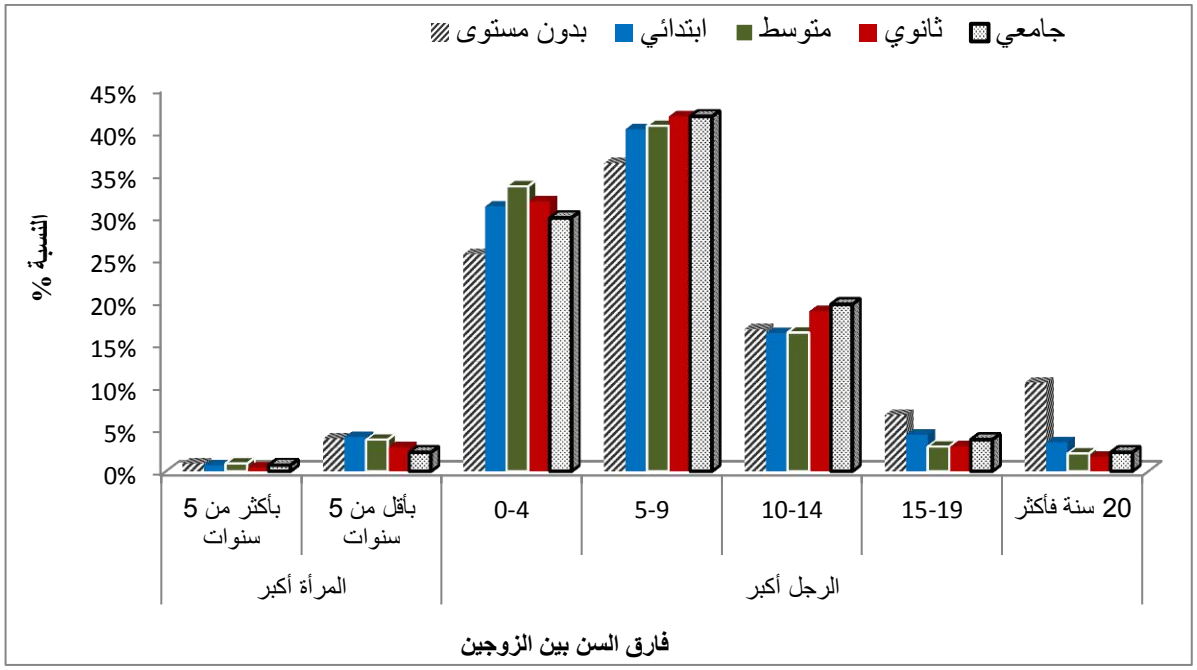

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب الحالة الفردية:

عند المقارنة بين نسب النساء المتزوجات حاليا ولأول مرة حسب الحالة الفردية وفارق السن بين الزوجين نلاحظ تقارب في السن بين الزوجين عند المتزوجات المشتغلات بصفة خاصة أكثر من الفئات الأخرى، ونجد أن أعلى نسبة للمشتغلات قدرت بـ40.1% عند فارق السن 0-4 سنوات بينما

لا تتعدى في باقي الفئات نسبة 31%، وتتقلص نسبة النساء المشتغلات عند فارق السن بين الزوجين 5-9 سنوات إلى 35.9% في حين ترتفع نسبتهن عند البطالات إلى 39% وعند المتمدرسات إلى 52% وبين 40% و43% في باقي الفئات.

فيما يخص نسبة النساء المتزوجات برجال أكبر منهن بأكثر من 10 سنوات، فهي تزيد عند غير المشتغلات حيث تمثل أكثر من ربع ¼ النساء في كل فئة من غير المشتغلات بينما تقل عن 19% عند المشتغلات، أما فيما يخص النساء الأكبر من أزواجهن فنلاحظ أن المشتغلات والبطالات هن الأكثر إرتباطا برجال أقل سنا منهن حيث بلغت النسبة 5.5% عند المشتغلات و4.8% عند البطالات، في حين بلغت 4% عن الماكثات بالبيت و2% عند المتمدرسات.

رسم بياني رقم 78: نسب المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين والحالة الفردية للزوجة.

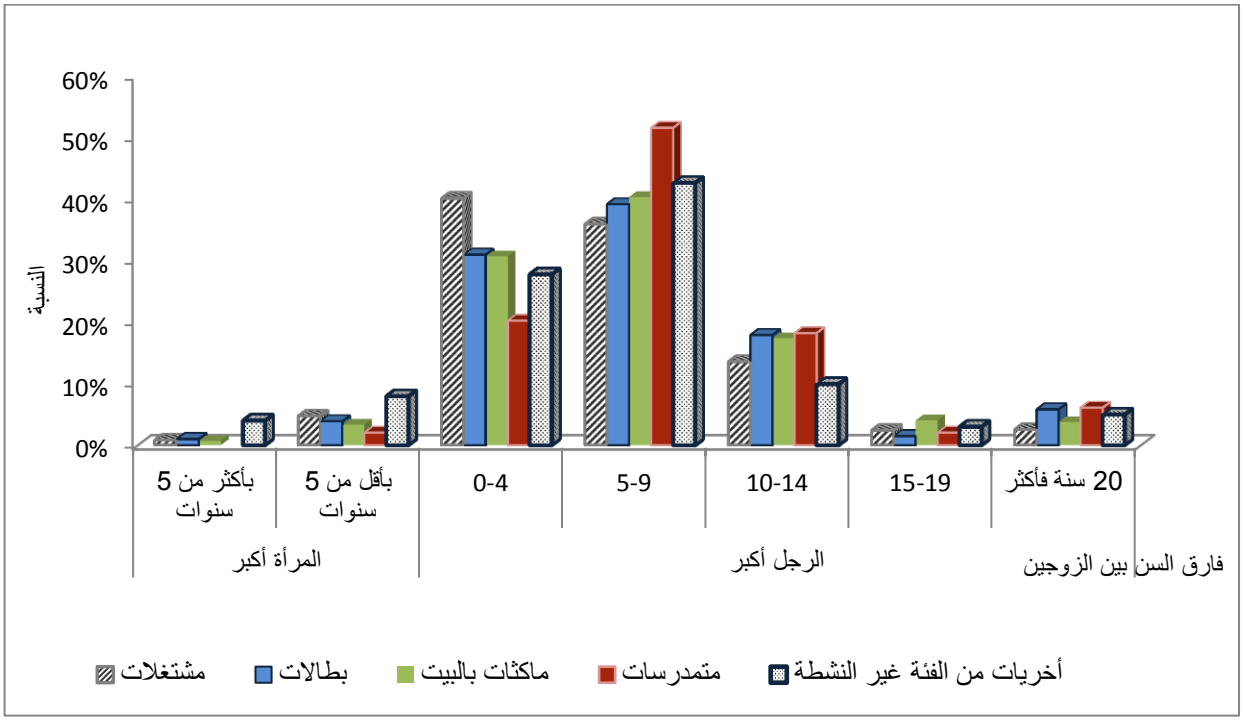

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

❖ حسب سن الزوج:

من خلال توزيع فئة النساء المتزوجات حاليا ولأول مرة حسب فارق السن بين الزوجين وسن أزواجهن نلاحظ أنه كلما إرتفع سن الزوج قلت نسبة الزوجات الأكبر من أزواجهن حيث قدرت في فئة السن 15-19 سنة بـ43% وفي فئة السن 20.24 سنة بـ31.3% وتصل إلى 3% في فئة السن 45-49 سنة بينما تنعدم في فئات السن التي تتجاوز 50 سنة.

يتجاوز إحتمال زواج النساء برجال من نفس الجيل (فارق السن بين 0 و5سنوات) 53% عند الأقل من 30 سنة، ويتراجع مع التقدم في العمر حيث يصل إلى 40.3% في فئة السن 30-34 سنة وإلى 20.1% في فئة السن 50-54 سنة وتتعدم عند الأكثر من 55 سنة.

رسم بياني رقم 79: نسب المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين وسن الزوج

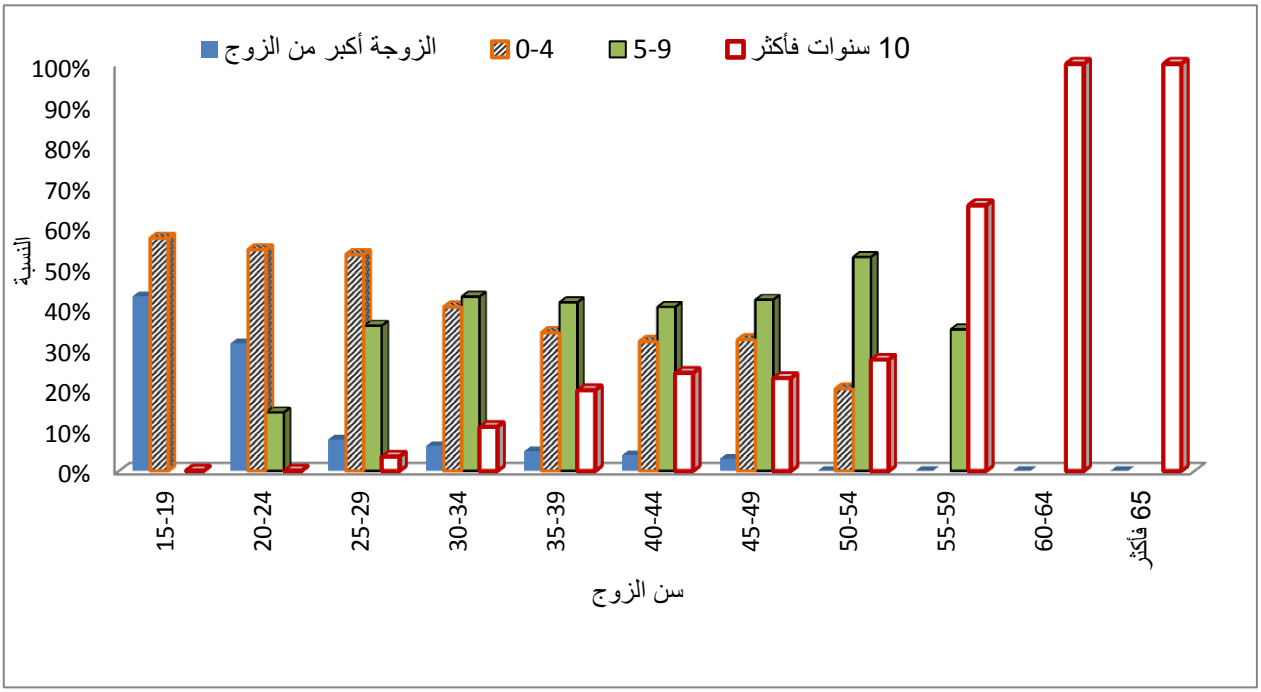

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

تتقارب نسب النساء اللواتي يتراوح فارق السن بينهن وبين أزواجهن بين 5 و9سنوات عند المتزوجات برجال يتراوح سنهم بين 30 و49 سنة حيث تتراوح نسبتهن بين 40.3% و43% بينما تزيد عند المتزوجات برجال من فئة السن 50-54 إلى 52.5% وتنخفض إلى 36% و14.3% عند المتزوجات برجال من فئة السن 25-29 سنة و20-24 سنة على التوالي.

نسبة النساء المتزوجات برجال أكبر منهن بـ10 سنوات فأكثر ترتفع بإرتفاع سن الزوج إذ تصل إلى 65.2% في فئة السن 55-59 سنة و100% عند المتزوجات بأزواج يزيد سنهم عن 60 سنة بينما لا تتجاوز نسبة 27.5% عند الأزواج الأقل من 55 سنة.

3. متوسط فارق السن العام بين الزوجين:

قمنا في هذا العنصر بدراسة فارق السن بين الزوجين عند كل النساء غير العازبات لذلك إرتأينا تسميته بفارق السن العام، بالإعتماد على متغير فارق السن بين الزوجين حسب الطريقة التي إعتمدها السيد نصر الدين حمودة، والتي قام فيها بدراسة فارق السن بين الزوجين إعتمادا على متغير فارق السن بين الزوجين حسب المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية بإستعماله لقاعدة بيانات المسح الوطني لصحة الأم والطفل لسنة 1992(Nacer-Eddine HAMMOUDA,2012, pages 32-33)

ووجدنا أن 50% من الزوجات فارق السن بينهن وبين أزواجهن أقل من 6 سنوات و50% يزيد فارق السن بينهن وبين أزواجهن عن 6 سنوات، وأن إنحراف فارق السن عن المتوسط ضعيف في كل متغير مدروس. متوسط الفارق بين الزوجين حوالي 7 سنوات في كل من المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، وفي كل المناطق الجغرافية مع زيادة بسيطة في الفارق في الغرب والجنوب الجزائري.

فارق السن بين الزوجين كبير عند المتزوجات اللواتي ينحصر سنهن بين15 و24 سنة، وكبير أيضا عند اللواتي يقل سن الزواج الأول لهن عن 20 سنة أو اللواتي يزيد عندهن عن 35 سنة. ويزيد متوسط الفارق بين الزوجين كلما قل المستوى الدراسي خاصة عند المرأة.

ينخفض فارق السن بين الزوجين عند كل من المشتغلات والجامعيات لأن لديهن فرصة أكبر في الإختيار الزواجي وفرصة أكبر في لقاء أزواج من نفس الجيل، كما يقل فارق السن بين المتزوجين أيضا عند النساء اللواتي يتراوح سن الزواج الأول لديهن بين 25 و35 سنة.

جدول رقم 72: فارق السن بين الزوجين حسب مقاييس النزعة المركزية (المتوسط، الوسيط والمنوال) وإنحرافه عن المتوسط حسب المميزات الإجتماعية والإقتصادية للنساء غير العازبات في فئة السن 15–49 سنة.

		المتوسط	الوسيط	المنوال	الإنحراف المعياري
المجموع		7,60	6,00	5,00	9.06
سن المرأة	15-19	10,62	10,00	10,00	9.21
	20-24	9,25	7,50	6,00	10.71
	25-29	7,64	6,00	6,00	8.63
	30-34	7,32	6,00	6,00	8.64
	35-39	7,09	6,00	4,00	8.72
	40-44	7,80	6,00	5,00	9.41
	45-49	7,04	5,00	4,00	8.76

مكان الإقامة	المناطق الحضرية	7,67	6,00	5,00	8.80
	المناطق الريفية	7,47	6,00	5,00	9.54
سن الزواج الأول	10-14	10,31	9,00	10,00	8,56
	15-19	9,01	8,00	7,00	8,86
	20-24	7,45	6,00	5,00	8,66
	25-29	5,97	4,00	3,00	8,66
	30-34	5,87	4,00	0,00	9,78
	35-39	9,00	5,00	,00a	13,27
	40-44	12,46	9,50	7,00	13,46
	45-49	18,43	17,00	5,00	9,75
المستوى الدراسي للمرأة	بدون مستوى دراسي	8,15	6,00	5,00	9.96
	إبتدائي	7,80	6,00	5,00	9.25
	متوسط	7,70	7,00	7,00	8.66
	ثانوي	7,21	6,00	6,00	8.70
	جامعي	6,18	5,00	3,00	7.65
المنطقة الجغرافية	الوسط	7,48	6,00	6,00	8.42
	الشرق	7,32	6,00	4,00	9.76
	الغرب	7,73	6,00	5,00	9.06
	الجنوب	8,07	7,00	6,00	8.95
مستوى مؤشر الرفاه	الأفقر	7,45	6,00	5,00	9.73
	الثاني	7,39	6,00	7,00	8.59
	المتوسط	7,74	6,00	5,00	9.25
	الرابع	7,94	7,00	4,00	8.82
	الأغنى	7,49	6,00	5,00	8.76
الحالة الفردية	مشتغلة	6,26	5,00	5,00	8.40
	في حالة بطالة	8,48	6,00	4,00	12.3
	ماكثة بالبيت	7,72	6,00	5,00	9.02
	متمدرسة	9,84	7,00	9,00	13.72
	أخرى غير نشطة	6,23	6,00	7,00	8,72
المستوى الدراسي للزوج	بدون مستوى دراسي	10,19	7,00	5,00	11.18
	إبتدائي	7,35	6,00	6,00	8.57
	متوسط	6,72	6,00	4,00	7.81
	ثانوي	7,00	6,00	7,00	7.60
	جامعي	7,21	6,00	6,00	7.35

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

4. الحالة الزواجية الحالية والسابقة للنساء:

خصصت في المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات أسئلة خاصة لمعرفة عدد المتزوجات حاليا وعدد اللواتي يعشن مع رجال كأزواج وعدد اللواتي سبق لهن الزواج أو سبق لهن العيش مع رجال كأزواج. وسؤال آخر خاص بعدد مرات الزواج أو التعايش كأزواج عند النساء بين 15-49 سنة بالإضافة إلى أسئلة خاصة بزوجات الزوج أو بنساء يتعايشن معهم كأزواج وعددهن إن وجدن وكانت الإجابات كالتالي:

من خلال توزيع النساء (ماعدا الأرامل كما أشرنا سابقا) حسب الحالة الزواجية الحالية للمرأة نلاحظ أن 50.4% من النساء غير متزوجة حاليا وهي نسبة أكبر بـ0.8 نقطة من نسبة المتزوجات حاليا.

جدول رقم 73: توزيع النساء حسب الحالة الزواجية الحالية للمرأة (متزوجة أو غير متزوجة).

هل أنت متزوجة حالياً أم تعيشين مع رجل كما لو كنتما متزوجين؟		
	العدد	%
نعم متزوجة حاليا أو تعيش مع رجل كزوجين	18897	49.6
لا	19214	50.4
المجموع	38111	100,0

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

يوزع عدد غير المتزوجات حاليا والذين بلغ عددهم 19214 إمرأة إلى قسمين كما هو مبين في الجدول الموالي، 5.3% سبق لهن الزواج و94.7% منهن لم يسبق لهن الزواج.

جدول رقم 74: النساء غير المتزوجات حاليا حسب الحالة الزواجية السابقة (متزوجة سابقا أم لا)

هل سبق أن تزوجت أو عشت مع رجل كما لو كنتما متزوجين؟		
	العدد	%
نعم تزوجت سابقا	1017	5.3
لا	18193	94.7
بدون إجابة	4	0.0
المجموع	19214	100,0

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

وبتوزيع مجموع النساء حسب حالتهن الزواجية الحالية (عازبات، متزوجات، مطلقات أو منفصلات) وحالة الزواج أو العيش مع رجل كزوجين حاليا أو سابقا، نجد أن 0.8% من مجموع المتزوجات حاليا أو

اللواتي يعشن مع رجل من فئة العازبات، المطلقات والمنفصلات وقد بلغ عددهن 149 إمرأة، إن لم تكن أخطاء بعملية إدخال البيانات في البرنامج فيمكن أن تدل هذه النسبة على نسبة الذين يتعايشون كأزواج، وقد تدل نسبة العازبات (من المتزوجات حاليا أو التي تعيش مع رجل) إن لم تكن نسبة العازبات اللواتي يعشن مع رجل في إطار غير رسمي على أنها نسبة الزيجات التي لم يتم إستهلاكها بعد.

بالنسبة للمتزوجات سابقا أو اللواتي عشن مع رجل سابقا كزوجين نجد أن 2.8% من النساء المتزوجات حاليا كانت متزوجة أو عاشت مع رجل قبل الزواج الحالي، وأن 3% ينتمين إلى فئة العازبات ويمكن أن تكون هذه النسبة إما نسبة الزيجات التي تم فيها العقد ولم تستهلك أو نسبة العازبات التي سبق لهن العيش مع رجل كزوجين.

أما فيما يخص النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج أو العيش مع رجل كأزواج فنلاحظ أن 97 إمرأة بنسبة 0.5% منهن متزوجة ويمكن تفسير ذلك بالزيجات التي لم يتم إستهلاكها بعد، بينما نجد أن 21 حالة طلاق وإنفصال ضمن النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج أو العيش مع رجل كزوجين، وهي الحالات التي قد تدل على عدم الإتفاق بين الطرفين بعد عقد الزواج لكن قبل إستهلاك الزواج مما يؤدي إلى ظهور فئة جديدة مطلقة أو منفصلة في حالة عزوبة.

جدول رقم 75: توزيع النساء بين 15–49 سنة حسب حالة الزواج أو العيش مع رجل كزوجين والحالة الزواجية

الحالة الزواجية		حالة الزواج أو العيش مع رجل كزوجين حاليا أو سابقا				المجموع
		متزوجة حاليا أو تعيش مع رجل كزوجين	متزوجة سابقا أو عاشت مع رجل كزوجين	لم يسبق لها الزواج ولم تعش مع رجل كزوجين سابقا	بدون إجابة	
عازبات	العدد	97	31	18075	1	18204
	%	0,5	3,0	99,4	25,0	47,8
متزوجات	العدد	18748	28	97	0	18873
	%	99,2	2,8	0,5	0,0	49,5
مطلقات	العدد	13	896	15	3	927
	%	0,1	88,1	0,1	75,0	2,4
منفصلات	العدد	39	62	6	0	107
	%	0,2	6,1	0,0	0,0	0,3
المجموع	العدد	18897	1017	18193	4	38111
	%	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

5. عدد مرات الزواج أو التعايش كأزواج:

نلاحظ من خلال الجدول الموالي أن نسبة غير العازبات اللواتي تزوجن أكثر من مرة بلغت 2.7% من مجموع المتزوجات، 11.5% من مجموع المطلقات و8.9% من مجموع المنفصلات.

جدول رقم 76: توزيع المتزوجات أو اللواتي يعشن مع رجل والمتزوجات سابقا أو اللواتي سبق لهن العيش مع رجل حسب عدد مرات الزواج أو التعايش والحالة الزواجية.

		عدد مرات الزواج أو التعايش كأزواج			المجموع
		مرة واحدة	أكثر من مرة	بدون إجابة	
عازبات	العدد	126	3	0	129
	%	97,7	2,3	0,0	100
متزوجات	العدد	18227	507	42	18776
	%	97,1	2,7	0,2	100
مطلقات	العدد	743	105	64	912
	%	81,5	11,5	7,0	100
منفصلات	العدد	88	9	4	101
	%	87,1	8,9	4,0	100
المجموع	العدد	19184	624	110	19918
	%	96,3%	3,1%	0,6	100

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

بتوزيع النساء اللواتي سبق لهن الزواج أو سبق أن عشن مع رجل نلاحظ أنه كلما زاد سن المرأة وكلما قل المستوى الدراسي وأيضا كلما قل مستوى الرفاه زادت نسبة اللواتي تزوجن أو عشن أكثر من مرة مع رجل، نسبة المتزوجات أو اللواتي عشن مع رجل أكثر من مرة أكبر في المناطق الحضرية وفي منطقة الجنوب الجزائري من باقي المناطق.

جدول رقم 77: توزيع المتزوجات أو اللواتي يعشن مع رجل والمتزوجات سابقا أو اللواتي سبق لهن العيش مع رجل حسب عدد مرات الزواج أو التعايش والمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية.

المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية		عدد مرات الزواج أو التعايش			المجموع
		للمرة الأولى	أكثر من مرة	بدون إجابة	
سن المرأة	15-19	99,2	0,8		247
	20-24	98,8	1,0	0,2	1870
	25-29	98,3	1,3	0,4	3566
	30-34	97,1	2,3	0,6	3860
	35-39	96,2	3,2	0,6	3697
	40-44	94,5	4,8	0,6	3564
	45-49	93,5	5,8	0,7	3114

المستوى الدراسي للمرأة	بدون مستوى دراسي	94,7	4,6	0,7	4962
	ابتدائي	95,4	3,8	0,7	3691
	متوسط	97,1	2,5	0,4	5432
	ثانوي	97,3	2,3	0,4	4166
	جامعي	98,0	1,6	0,4	1665
	بدون إجابة	100,0			2
مكان الإقامة	حضري	96,2	3,3	0,5	13285
	ريفي	96,5	2,9	0,6	6633
المنطقة الجغرافية	وسط	96,4	3,2	0,4	5712
	شرق	97,4	2,0	0,6	5145
	غرب	96,8	2,7	0,5	5951
	جنوب	93,4	5,8	0,8	3110
مستوى مؤشر الرفاه	الأفقر	95,7	3,5	0,8	4262
	الثاني	95,9	3,4	0,7	3802
	المتوسط	96,2	3,3	0,5	4090
	الرابع	96,6	3,0	0,4	4087
	الأغنى	97,3	2,4	0,4	3677

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

بالنسبة لتوزيعهن حسب سن الزواج الأول، فنلاحظ أن نسبة اللواتي يتزوجن أكثر من مرة ترتفع كلما كان سن الزواج الأول أكبر من 35 سنة وبدرجة أقل كلما كان أقل من 20 سنة.

جدول رقم 78: توزيع المتزوجات أو اللواتي يعشن مع رجل والمتزوجات سابقا أو اللواتي سبق لهن العيش مع رجل حسب عدد مرات الزواج أو التعايش وسن الزواج الأول.

سن الزواج الأول	عدد مرات الزواج			المجموع
	مرة واحدة	أكثر من مرة	بدون إجابة	
10-14	91,0	8,5	0,5	377
15-19	94,9	4,6	0,5	5244
20-24	97,2	2,3	0,4	8258
25-29	97,6	1,8	0,7	4184
30-34	96,2	2,8	1,0	1289
35-39	93,3	6,5	0,3	386
40-44	88,9	10,0	1,1	90
45-49	78,6	21,4		14
المجموع	19123	614	105	19842

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

6. حالات إرتباط الزوج بأكثر من إمرأة

ولمعرفة عدد النساء المرتبطات بزوج أو شريك مرتبط بدوره بإمرأة أخرى أو أكثر وعددهن تم طرح الأسئلة التالية:

- بالإضافة إليك، هل يوجد في عصمة زوجك / شريكك زوجات أو شريكات أخريات أم هل يعيش مع نساء أخريات كما لو كانوا متزوجين؟
- كم عدد الزوجات أو الشريكات الأخريات اللائي هنّ في عصمته؟

و كانت النتائج كالتالي:

3.6% من النساء المتزوجات حاليا أو اللواتي يعيش مع رجل كزوجين من غير العازبات يعشن مع رجال لديهم زوجة أو شريكة أخرى غيرهن بينما تعيش 96.1% منهن مع رجال غير مرتبطين بإمرأة أخرى.

جدول رقم 79: المتزوجات حاليا أو اللواتي يعيش مع رجل كزوجين من غير العازبات حسب إرتباط أزواجهن أو شريكهن بإمرأة أخرى أو أكثر.

ارتباط الشريك بإمرأة أخرى		
	العدد	%
نعم	682	3,6
لا	18066	96,1
لا أعلم	25	0,1
بدون إجابة	27	0,1
المجموع	18800	100,0

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

ونلاحظ من خلال الجدول الموالي أن النساء المتزوجات أو اللواتي عشن مع رجل أكثر من مرة أكثر إرتباطا برجال لديهن زوجة أو شريكة غيرهن، حيث بلغت نسبة النساء المرتبطات أكثر من مرة برجال يعشون مع إمرأة أخرى أو أكثر 27.3%، مقابل 2.9% من النساء المرتبطات مرة واحدة برجال مرتبطين بأكثر من إمرأة.

جدول رقم 80: المتزوجات حاليا أو اللواتي يعيش مع رجل كزوجين من غير العازبات حسب عدد مرات زواجهن أو عيشهن مع رجل وإرتباط أزواجهن بزوجة أو شريكة أخرى.

			للزوج أو الشريك أكثر من زوجة أو شريكة				المجموع
			نعم	لا	لا أعلم	بدون إجابة	
عدد مرات زواج المرأة أو عيشها مع رجل	مرة واحدة	العدد	534	17678	23	18	18253
		%	2,9	96,8	0,1	0,1	100
	لأكثر من مرة	العدد	138	365	1	2	506
		%	27,3	72,1	0,2	0,4	100
	بدون إجابة	العدد	10	23	1	7	41
		%	24,4	56,1	2,4	17,1	100
المجموع		العدد	682	18066	25	27	18800
		%	3,6	96,1	0,1	0,1%	100

المصدر: الدراسة الشخصية لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات.

خلاصة:

ترتبط الحالة الزواجية وسن الزواج للأفراد في الجزائر بالتوزيع حسب السن والجنس من جهة وبالظروف الإجتماعية والإقتصادية التي يعيشها الأفراد من جهة أخرى. إذ تزيد نسب العزاب عند الذكور ونسب المتزوجات من الإناث في فئة السن الأقل من 35 سنة، والعكس بعد هذا السن، حيث يزيد إقبال الذكور على الزواج وتتراجع حظوظ الإناث في الزواج، بما أدى مع تراكم نسب العازبات من فترات سابقة – نتيجة الأزمة الإقتصادية والأمنية التي عاشتها الجزائر– إلى تجاوز عدد كبير من الإناث سن الأربعين في حالة عزوبة.

ترتفع نسبة المتزوجين عن نسبة العزاب من الذكور عند فئة المشتغلين، وكلما زادت أهمية الشخص في المهنة، وعند ذوي المستوى الأقل من الثانوي نتيجة إلتحاقهم المبكر بسوق الشغل. وترتفع نسبة المتزوجات عن نسبة العازبات من الإناث، عند الماكثات بالبيت واللواتي يقل سنهن عن 35 سنة ومستواهن الدراسي عن الجامعي. بالنسبة لظروف المسكن والشغل تؤثر على زواج أو عزوبة الذكور أكثر من تأثيرها على الإناث.

تجاوز متوسط سن الزواج عند الذكور 31 سنة عند كل من المشتغلين والبطالين، وإرتفاعه بإرتفاع مستوى مؤشر الرفاه للأسرة التي يعيش بها الفرد قد تؤكد تزايد حب إستقلال الأفراد بأسرهم عن أسر آبائهم، وأن ظروف المسكن عائق كبير يواجه الأفراد في سن الزواج.

الخاتمة العامة

من أهم ما توصلنا إليه من خلال دراستنا السوسيو ديمغرافية لواقع الزواج في الجزائر، أن للزواج أهمية بالغة في حياة الفرد والمجتمع، يحفظ الصحة النفسية والجسمية للأفراد ويضمن إستمرار وإستقرار المجتمع. كان ولا يزال الزواج والأسرة من أهم ما يصبو الأفراد لتحقيقه، كما لا يزال له مكانة خاصة في المجتمع ويبقى أساس تكوين الأسرة الجزائرية، يبنى على أسس وقواعد محددة خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية وبالأعراف والتقاليد، رغم ما تعرض له من تغيرات مست نظام وتنظيم الأسرة والزواج معا، وغيرت مفهوم وتوقيت الزواج وظروف وشروط عقده.

فقد تغير نظام عقد الزواج في الجزائر، وتغيرت العلاقات الأسرية والزواجية، وتغيرت التركيبة السكانية والظروف المعيشية للأفراد، ودخلت المرأة المجال الإقتصادي ومجال التعليم بجميع التخصصات والمستويات المتوفرة، مما أثر على الحياة الأسرية والزواجية في المجتمع، ودفع إلى إنتشار فكرة عزوف الشباب عن الزواج أو تأخير الشباب من الجنسين لسن زواجهم وإنتشار عادات دخيلة على المجتمع زادت من حدتها وسائل التواصل الإجتماعي ووسائل النقل والإتصال. إلا أننا وجدنا من خلال دراسة ميدانية قمنا بها في مدينة وهران أن المرأة مهما كان مستواها الدراسي ومهما كانت حالتها الفردية تفضل الزواج والحياة الأسرية على حياة العزوبية وعلى العمل.

وعلى هذا الأساس إخترنا دراسة واقع الزواج والحالة الزواجية في الجزائر وواقع كل من العزاب والمتزوجين في فئة السن 15-49 سنة، لدراسة الحالة الديمغرافية والإجتماعية والإقتصادية للأفراد بإختلاف سنهم وجنسهم وحالتهم الزواجية، ودراسة سن الزواج عند الأفراد بإختلاف مميزاتهم الإجتماعية والإقتصادية وحالة إستقرار أسرهم عن أسر آبائهم حسب ظروفهم الإجتماعية والإقتصادية وحسب الظروف السكنية والأسرية لهم. إضافة إلى حالات التوافق والفروق بين الزوجين، وحالات تعدد الزواج وإعادة الزواج في الجزائر من خلال ما توفر من بيانات في قاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2012-2013 ويمكن تلخيص أهم ما توصلنا إليه فيما يلي:

تتميز فئة السن بين 15و49 سنة بزيادة النسبة العامة للذكور عن النسبة العامة للإناث بـ3 نقاط، إلا أننا وبعد مقارنتها حسب الجنس وفئات السن وجدنا أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور من نفس فئة

السن، في فئة السن 35–44 سنة وتمتد إلى الفئة 30–34 سنة في منطقة الجنوب. هذا الإختلال في التوازن بين الجنسين طال المناطق الحضرية والمناطق الريفية وكل المناطق الجغرافية. وعند مقارنة توزيع الذكور والإناث الأقل منهم بـ5 سنوات وجدنا أن عدد الذكور أقل من عدد الإناث في كل فئات السن الأكثر من 30 سنة ذكور و25 سنة إناث وبدرجة أكبر في فئة السن 40–44 سنة ذكور و35–39 سنة إناث، وفي المناطق الريفية. في كل المناطق الجغرافية يزيد عدد الإناث الأكثر من 25 سنة على الذكور الأكثر من 30 سنة، إلا أن هذا التزايد يزداد حدة في منطقة الجنوب الجزائري. يرجع هذا الإختلال في التوازن إلى مرحلة العشرية السوداء التي حصدت العديد من الأرواح خاصة في أوساط الشباب الذكور من جهة وإلى حركة الهجرة التي عرفتها الجزائر أثناء وبعد هذه المرحلة.

فيما يخص الحالة الزواجية عند الذكور، وجدنا أن 63% من مجموع الذكور في حالة عزوبة، تزيد نسبة العزاب منهم عن نسبة المتزوجين في كل الفئات الأقل من 35 سنة، وفي كل من المناطق الجغرافية، والمناطق الحضرية والريفية. ترتفع نسبة المتزوجين الذكور عن العزاب عند المشتغلين فقط مقارنة بباقي الحالات الفردية وكلما زادت أهمية وضعية الشخص في المهنة زادت نسبة المتزوجين عن نسبة العزاب، كما وجدنا أيضا أنه في كل النشاطات الإقتصادية يزيد عدد المتزوجين عن عدد العزاب. بينما نلاحظ أن إختلاف مستوى مؤشر الرفاه لا يؤثر على توزيع نسب العزاب والمتزوجين وتبقى نسب العزاب أكبر في كل مستوى من مستويات مؤشر الرفاه.

بالنسبة للحالة الزواجية عند الإناث، نجد أن نسبة المتزوجين والعزاب منهن متقاربة في كل من المناطق الحضرية والريفة، وكل المناطق الجغرافية ما عدى منطقة الشرق الجزائري الذي تزيد فيه نسبة العازبات عن نسبة المتزوجات. وأن الحالة الفردية الوحيدة التي يزيد فيها عدد المتزوجات عن عدد العازبات هي فئة الماكثات بالبيت، فالمشتغلات مهما كانت وضعيتهن في المهنة ونشاطهن الإقتصادي (ما عدى النشاط الفلاحي) تزيد نسبة العازبات منهن عن نسبة المتزوجات. وأنه بإرتفاع المستوى الدراسي عند كل من الذكور والإناث ترتفع نسبة العزاب عن نسبة المتزوجين.

توزيع معدلات العزوبة حسب السن والجنس يبين تسارع إنخفاض معدلات العزوبة عند الإناث مع إرتفاع السن أكثر من وتيرة إنخفاضها عند الذكور، وأن معدلات العزاب عند الإناث تتجاوز معدلات

العزاب عند الذكور بعد سن 35 سنة. نتيجة تزايد إقبال الذكور على الزواج وتباطؤ وتيرة الزواج عند الإناث مع إرتفاع السن.

معدل العزوبة النهائية عند الذكور قدر بـ4.4% وعند الإناث بـ6.2%، تنتشر معدلات العزوبة النهائية في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية، يزيد معدل العزوبة النهائية عند الإناث كلما زاد المستوى الدراسي لهن، ويزيد عند الجنسين كلما زاد مستوى مؤشر الرفاه، كما يزيد عند البطالين أكثر من المشتغلين. أدنى معدل عزوبة نهائية سجل بمنطقة الجنوب الجزائري عند الجنسين.

من خلال معدل الزيجات الأولى حسب سن المرأة وسن زواجها، وتوزيع النساء حسب السن الحالي للمرأة وسن زواجها، يتبين التراجع الكبير للزواج في فئة السن 10–14 سنة و15–19 سنة، وتزايد كبير لمعدلات الزواج في الفئات الموالية خاصة بين 20 و30 سنة، ويؤكد توزيعهن حسب سنة الزواج أيضا أن تراجع نسب المتزوجات في سن 15–19 سنة وإرتفاع نسبهن عند الأكثر من 20 سنة بدأ في منتصف سنوات الثمانينات، خاصة في الفئة 20–24 سنة، حيث تراجعت نسبة الإناث المتزوجات لأول مرة في سن أقل من 25 سنة إلى 70% بفارق 4. نقاط مقارنة بالمتزوجات اللواتي يتراوح سنهن بين 45–49 سنة. الجامعيات، المشتغلات والإناث من المناطق الحضرية، هن الأكثر زواجا في سن أكثر من 25 سنة، منطقة الجنوب هي المنطقة التي تزيد فيها نسبة زواج الإناث في سن أقل من 25 سنة. كل هذا جعلنا نتأكد ونؤكد على أن متوسط سن الزواج بطريقة المتوسطات الحسابية أقرب من الحقيقة عن الطريقة غير المباشرة خاصة مع تراكم نسب العازبات وإرتفاع معدل العزوبة النهائية عند الإناث.

متوسط سن الزواج مرتفع عند الذكور أكثر من إرتفاعه عند الإناث، وأهم ما يمكن إستخلاصه من توزيع متوسط سن الزواج عند الجنسين سواء بطريقة Hajnal أو بطريقة المتوسطات الحسابية المرجحة، أن متوسط سن الزواج يزيد بإرتفاع المستوى الدراسي وبإرتفاع مستوى مؤشر الرفاه، ويتجاوز 31 سنة عند كل من المشتغلين والبطالين الذكور، في حين نرجح النتائج التي تحصلنا عليها في طريقة المتوسطات الحسابية المرجحة عند الإناث التي تؤكد أن متوسط سن الزواج عند المشتغلات أعلى من متوسط سن الزواج عند الماكثات بالبيت والبطالات.

المتزوجين في سن أقل من السن القانوني ضعيف جدا عند الجنسين إلا أنه أكبر عند الإناث من الذكور، وفي المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية، نسبة 50% من الإناث المتزوجات في

هذا السن من الشرق الجزائري، أكبر نسبة من المتزوجات في هذا السن لديها مستوى دراسي أقل من الثانوي، وأكبر نسبة منهن من الماكثات بالبيت.

عدد الإناث المتزوجات في فئة السن 19–35 سنة تقريبا ضعف عدد المتزوجين الذكور، أكبر نسبة للمتزوجين من الجنسين في هذه الفئة من السن من ذوي المستوى الأقل من الثانوي، وعند المشتغلين خاصة عند المستقلين والأجراء الدائمين من الذكور وبالنسبة للإناث سجلت عند الماكثات بالبيت.

بلغت نسبة الذكور المتزوجين أرباب الأسر بـ54% من مجموع المتزوجين الذكور، وبلغت نسبة المتزوجات اللواتي أزواجهن هم أرباب الأسر65.8%. نسبة المتزوجين من الذين يسكنون في مساكن متكونة من أقل من 3غرف بلغت 51.1% من الذكور و61.6% من الإناث. 43.1% ذكور و41.3% إناث يقيمون في أسر معيشية عدد أفرادها أقل من 5أفراد.

عدد العزاب في فئة السن 19–35 سنة أعلى من عدد المتزوجين من نفس فئة السن بما يقارب4 مرات عند الذكور وبـ1.3 مرة عند الإناث، يزيد معدل الذكور العزاب على الإناث العازبات بأكثر من 1.5 ذكر أعزب لكل أنثى في حالة عزوبة في كل المناطق الجغرافية، يؤثر المستوى الدراسي للإناث في هذه الفئة من السن على حالة العزوبة أكبر من تأثيره على حالة الزواج وأكثر من تأثيره على حالة عزوبة أو زواج الذكور، حيث ترتفع نسبة العازبات كلما زاد المستوى الدراسي. 97.9% من العزاب في هذه الفئة من السن يعيشون تحت مسؤولية رب الأسرة المعيشية الذي قد يكون الأب، الأخ أو الجد. حوالي 71% من الذكور و73% من الإناث يقيمون في مساكن بها غرفتين أو ثلاث غرف. 6 من كل 7 من العزاب الذكور يعيشون في أسر معيشية عدد أفرادها بين 5 و8 أفراد، 74.4% منهم في مساكن تتكون من غرفتين إلى 3غرف.

العزاب في سن 35–49 سنة، تمثل نسبة العزاب من الإناث في هذه الفئة من السن نسبة 18.9% من مجموع الإناث من نفس الفئة، بينما تمثل عند الذكور نسبة 15.4% من مجموع الذكور في هذه الفئة من السن، يتميز العزاب في هذه الفئة من السن أنهم من سكان المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية، 34.6% من الذكور العزاب من منطقة الغرب و32.2% من العازبات من منطقة الشرق الجزائري. عدد العزاب في كل المناطق الجغرافية أقل من عدد العازبات خاصة في منطقتي

الشرق والجنوب الجزائري حيث قدر معدل العزاب لكل أنثى في حالة عزوبة 0.72 و0.67 على التوالي. 36% فقط من العزاب الذكور و35% من العازبات مستواهم الدراسي ثانوي فأكثر. 97.2% من الذكور العزاب في هذه الفئة من المشتغلين، و57% من الإناث ماكثات بالبيت و28% منهن فقط مشتغلات. حسب الوضعية في المهنة 73% من المشتغلين الذكور و68.5% من المشتغلات الإناث في عمل دائم ومستقر، تقريبا 50% من المشتغلين العزاب الذكور و78% إناث مشتغلات عازبات في فئة السن 35-49 سنة يشتغلون في مجال الإدارة والخدمات، 55.5% من المشتغلين الذكور العزاب يشتغلون في القطاع الخاص، و74% من الإناث المشتغلات العازبات يشتغلون في القطاع العام. تزيد نسبة العزاب بزيادة مستوى مؤشر الرفاه عند الجنسين، 80% من الذكور وتقريبا 79% من الإناث في هذه الفئة من السن يعيشون تحت مسؤولية الأب أو الأم، 70% من الذكور يعيشون في مساكن عدد غرفها أقل من 4 غرف ويتجاوز عدد أفرادها 4 أفراد.

نسبة المتزوجين في فئة السن 15-49 سنة من المستقلين بأسرهم عن أسر آبائهم أكبر 3مرات من نسبة الذين يعيشون وسط أسرهم الأصلية وأن نسبة الإناث زوجات رب الأسرة أكبر بـ5 مرات من نسبة النساء زوجات إبن رب الأسرة ومن خلال توزيع المتزوجين حسب السن والعلاقة برب الأسرة تبين أنه كلما كان السن أكبر كلما كانت نسبة إستقلالية أسرة الزوج عن أسرته الأصلية أكبر.

غير المتعلمين هم الأكثر إستقلالا بأسرهم عن أسرة الزوج وكلما زاد المستوى الدراسي لهم زادت نسبة الأسر المنتمين للأسرة الأصلية، وكلما زاد المستوى الدراسي لرب الأسرة الأصلية قلت نسبة الأسر التي يكون فيها الزوج إبنا أو حفيدا أو أخا لرب الأسرة أي زادت إستقلالية أسر الأبناء عن أسر الآباء. الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية ضعيفة جدا فيما يخص إستقلالية أسر الأبناء عن أسر الآباء.

بالنسبة للمستوى المادي للأسرة وجدنا أن المشتغلين من الذكور والماكثات بالبيت من الإناث هم الأكثر إستقلالا بأسرهم عن أسرة أهل الزوج، نسب أسر الأبناء المستقلة عن أسر الآباء أكبر مهما كان مستوى الرفاه لدى أسرة أهل الزوج ومهما كان نوع المسكن لديها ومهما كانت درجة إمتلاكها للمسكن، لكننا وجدنا أنه كلما زاد مستوى الرفاه لدى أسرة أهل الزوج وكلما كان مسكن الآباء أكثر

راحة وأكثر ملائمة للعيش و أيضا كلما زادت درجة ملكية أسرة أهل الزوج للمسكن زادت نسبة الأبناء المنتمين بأسرهم إلى أسر آبائهم.

لعدد الغرف أيضا تأثير كبير على نسبة إنتماء أسر الأبناء بأسر الآباء فكلما زاد عدد الغرف في المسكن عند الأسرة الأصلية للزوج زادت نسبة الأزواج أبناء أو أحفاد أو إخوة رب الأسرة.

فيما يخص إعادة الزواج وتعدد الزيجات، بلغت نسبة النساء اللواتي تزوجن أكثر من مرة 3.1%، وتقل كلما زاد مستوى مؤشر الرفاه وكلما قل سن المرأة وتزيد مع إنخفاض المستوى التعليمي. 3.6% فقط من النساء متزوجات برجال لديهم زوجة أخرى أكثرهن من المتزوجات لأول مرة.

فيما يخص التوافق الزواجي، في الغالب نسبة النساء المتزوجات برجال من نفس فئة السن ضعيفة، وغالبا ما يختار الزوج زوجته من الفئة أو الفئتين الأقل سنا، كما يبين التوزيع حسب المستوى الدراسي لكل من الزوج والزوجة أن نسبة كبيرة من النساء يتزوجن برجال من نفس المستوى الدراسي، وأن النساء هن الأكثر تنازلا عن الزواج برجال أقل منهن مستوى دراسي.

وعن فارق السن بين الزوجين، 71.3% من الأزواج فارق السن بينهم يتراوح بين 0 و9 سنوات، الإناث الأقل من 20 سنة هن الأكثر عرضة لزواج رجال أكبر منهن بأكثر من 15 سنة. النساء المتزوجات لأول مرة في سن 25–39 سنة، وكل من المشتغلات والجامعيات بصفة خاصة هن الأكثر حظا في زواج رجال من نفس الجيل، وكلما زاد المستوى الدراسي للمرأة زادت نسبة اللواتي يتراوح فارق السن بينهن وبين أزواجهن بين 0 و9 سنوات، وكلما إرتفع سن الزوج زاد فارق سن الزواج.

متوسط فارق السن بين الزوجين حوالي 7 سنوات، 50% من النساء المتزوجات فارق السن بينهن وبين أزواجهن أقل من 6 سنوات. فارق السن بين الزوجين كبير عند المتزوجات اللواتي يقل سن الزواج الأول لهن عن 20 سنة أو اللواتي يزيد عندهن عن 35 سنة.

وإنطلاقا من ذلك يمكن القول أن العزوبة عند الذكور مؤقتة، والعزوبة النهائية تمس الإناث بدرجة أكبر، واللواتي فاتتهم مرحلة الزواج في سن أقل من 30 سنة، نتيجة الأزمة الإقتصادية والأمنية

والسياسية التي عاشتها الجزائر مع بداية سنوات الثمانينات والتي إمتدت آثارها إلى بداية سنوات الألفية الجديدة.

إستنادا على نتائج متوسط سن الزواج وفارق السن بين الزوجين يمكن القول أن سن زواج الذكور أعلى من سن زواج الإناث، ومرتبط بتحسن الظروف الإجتماعية والإقتصادية وخاصة السكنية للأفراد وليس لأسرهم الأصلية، وإستنادا أيضا على النتائج المتحصل عليها وعلى نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها في مدينة وهران أن تأخر سن الزواج عند المرأة مرتبط بدرجة كبيرة بتأخر سن زواج الذكور، وليس بالظروف الإجتماعية والإقتصادية لهن وأن فئة السن 20-29 سنة للإناث تبقى الفئة المفضلة للزواج عندهن بإختلاف مستوياتهن وحالتهن الفردية وتبقى الفئة الأكثر إختيارا للزواج عند الذكور.

ويمكن القول أيضا، أن أكبر نسبة من الأزواج يفضلون الإستقلال بأسرهم عن أسر آبائهم في كل المناطق الجغرافية وفي كل من المناطق الحضرية والريفية بدون إستثناء، ومهما كانت الظروف المادية لأسرهم أو أسر آبائهم، إلا أن إرتفاع مستوى الرفاه لدى أسرة أهل الزوج وتوفر المسكن المريح والملائم للعيش لديها إضافة إلى إمتلاك أحد أفرادها للمسكن، عوامل محفزة تساعد على إنتماء أسر الأبناء لأسر الآباء.

الملاحق

جدول رقم 01: التكفل بالمدمنين حسب الحالة الزواجية، الحالة الفردية، الجنس وفئة السن لسنة 2014

	الفئة	العدد	%
الحالة الزواجية	متزوج	3580	19
	أعزب	14860	78.7
	أخرى	430	2.3
الحالة الفردية	طلبة	1420	7.5
	عمال	5736	30.4
	عاطلين عن العمل	11714	62.1
الجنس	ذكور	17620	93.4
	إناث	1250	6.6
الفئة العمرية	15- سنة	540	2.9
	25 - 16	7099	37.6
	35 - 26	7238	38.4
	35 +	3993	21.2

المصدر: المجلس الإقتصادي والإجتماعي، 2016، ص138

رسم بياني رقم01: توزيع نسب وفيات الأمهات حسب العمر(%)

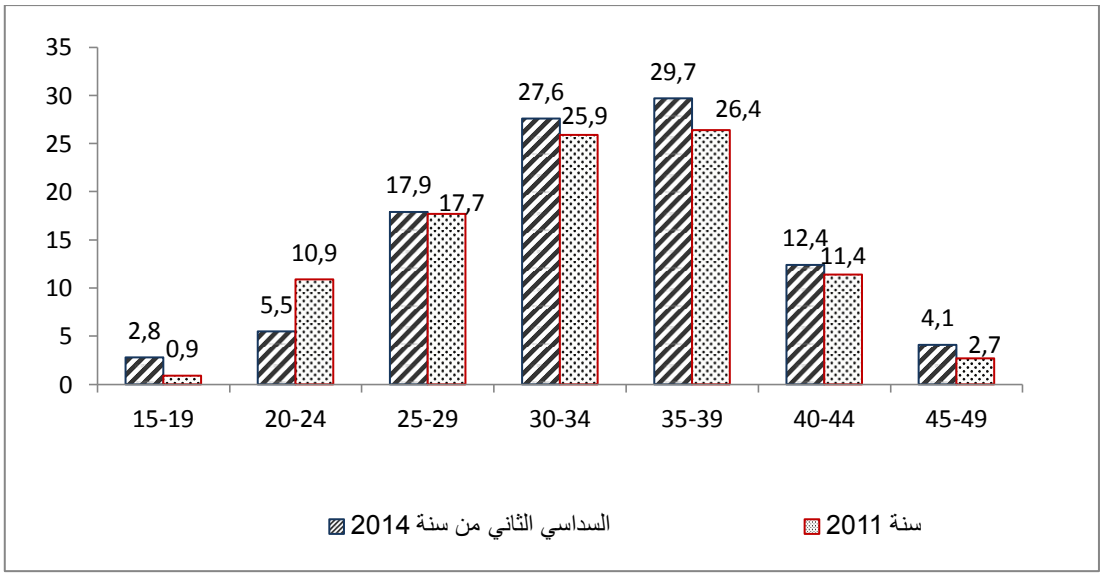

المصدر: المجلس الإقتصادي والإجتماعي،2016، ص108

جدول رقم 02: توزيع أفراد العينة في الملف الجديد الخاص بالأسرة المعيشية وأفرادها حسب رقم الأسرة في البيانات المنقولة من ملف الأسرة المعيشية ورقم الأسرة في البيانات المنقولة من ملف أفراد الأسرة المعيشية

Effectif		**Tableau croisé Numéro du ménage * Numéro du ménage**																									
Numéro du ménage		Numéro du ménage																									Total
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	
	1	2245	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2245
	2	0	2503	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2503
	3	0	0	2499	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2499
	4	0	0	0	2552	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2552
	5	0	0	0	0	2697	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2697
	6	0	0	0	0	0	2780	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2780
	7	0	0	0	0	0	0	2845	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2845
	8	0	0	0	0	0	0	0	2871	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2871
	9	0	0	0	0	0	0	0	0	2906	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2906
	10	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3010	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3010
	11	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3068	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3068
	12	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3077	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3077
	13	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3183	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3183
	14	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3273	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3273
	15	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3384	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3384
	16	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3492	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3492
	17	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3587	0	0	0	0	0	0	0	0	3587
	18	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3670	0	0	0	0	0	0	0	3670
	19	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3806	0	0	0	0	0	0	3806
	20	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3953	0	0	0	0	0	3953
	21	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4076	0	0	0	0	4076
	22	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4231	0	0	0	4231
	23	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4391	0	0	4391
	24	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4785	0	4785
	25	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5112	5112
Total		2245	2503	2499	2552	2697	2780	2845	2871	2906	3010	3068	3077	3183	3273	3384	3492	3587	3670	3806	3953	4076	4231	4391	4785	5112	83996

جدول رقم 03: توزيع حسب فئات السن من المميزات المأخوذة من الملف الأول والتوزيع حسب السن من المميزات المأخوذة من الملف الثاني

Tableau croisé AGE REGROUPE DE LA FEMME (WIFE AGE) * AGE REGROUPE									
Effectif									
		AGE REGROUPE							Total
		15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	
AGE REGROUPE DE LA FEMME (WIFE AGE)	15-19	6385	0	0	0	0	0	0	6385
	20-24	0	6902	0	0	0	0	0	6902
	25-29	0	0	6637	0	0	0	0	6637
	30-34	0	0	0	5786	0	0	0	5786
	35-39	0	0	0	0	4911	0	0	4911
	40-44	0	0	0	0	0	4360	0	4360
	45-49	0	0	0	0	0	0	3566	3566
Total		6385	6902	6637	5786	4911	4360	3566	38547

جدول رقم 04 : توزيع النساء في الملف الجديد الخاص بالنساء المؤهلات في سن الإنجاب بين 15 و49 سنة حسب رقم الأسرة من البيانات المنقولة من ملف أفراد الأسرة المعيشية نساء والبيانات المأخوذة من ملف النساء في سن الإنجاب.

Tableau croisé Numéro du ménage * Numéro du ménage

		Numéro du ménage																									
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	Total
Numéro du ménage	1	1057	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1057
	2	0	1208	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1208
	3	0	0	1181	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1181
	4	0	0	0	1251	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1251
	5	0	0	0	0	1256	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1256
	6	0	0	0	0	0	1288	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1288
	7	0	0	0	0	0	0	1341	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1341
	8	0	0	0	0	0	0	0	1307	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1307
	9	0	0	0	0	0	0	0	0	1319	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1319
	10	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1400	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1400
	11	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1455	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1455
	12	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1425	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1425
	13	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1423	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1423
	14	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1508	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1508
	15	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1583	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1583
	16	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1612	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1612
	17	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1614	0	0	0	0	0	0	0	0	1614
	18	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1704	0	0	0	0	0	0	0	1704
	19	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1772	0	0	0	0	0	0	1772
	20	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1807	0	0	0	0	0	1807
	21	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1791	0	0	0	0	1791
	22	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1902	0	0	0	1902
	23	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1967	0	0	1967
	24	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2135	0	2135
	25	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2241	2241
Total		1057	1208	1181	1251	1256	1288	1341	1307	1319	1400	1455	1425	1423	1508	1583	1612	1614	1704	1772	1807	1791	1902	1967	2135	2241	38547

جدول رقم 05: توزيع السكان حسب السن و الجنس عبر التعدادات في الجزائر

الفئة العمرية	1966		1977		1987		1998		2008	
	عدد الذكور	عدد الإناث	عدد الذكور	عدد الإناث	عدد الذكور	عدد الإناث	عدد الذكور	عدد الإناث	عدد الذكور	عدد الإناث
4 - 0	1185172	1152874	1542314	1479633	1941049	1859991	1627670	1552105	1 750 097	1 654 821
9 - 5	906441	879351	1298291	1245060	1735044	1665121	1820858	1753339	1 475 674	1 412 702
14 - 10	777490	723458	1079114	1029466	1485426	1399450	1918833	1849852	1 662 260	1 596 513
19 - 15	551422	549103	846946	839297	1263639	1238577	1782614	1716677	1 847 311	1 787 859
24 - 20	361077	430181	661994	691499	1122123	1103455	1472255	1442581	1 895 704	1 867 802
29 - 25	316699	403595	493665	524165	846235	818300	1259989	1242625	1 730 409	1 691 968
34 - 30	307717	373580	349125	393796	721979	672633	1056110	1044683	1 379 085	1 361 910
39 - 35	267207	305489	309081	366470	529048	515207	841768	825603	1 167 249	1 175 529
44 - 40	219051	238005	300978	345274	358783	376812	691275	686994	1 007 683	1 010 644
49 - 45	189215	197568	254619	282462	341768	367949	565289	543581	817 004	812 432
54 - 50	171331	172130	205583	221113	317822	346336	371843	390816	682 357	664 337
59 - 55	152355	148449	171814	182592	262173	275747	345318	353181	547 181	515 398
64 - 60	129512	127487	150229	154702	198403	211707	301247	320912	354 694	356 788
69 - 65	98692	101102	132030	128470	156670	166578	252003	258614	314 958	316 345
74 - 70	63396	76632	95292	92631	114450	113450	163292	168869	248 672	256 254
79 - 75	40322	45675	56366	55929	177320	175361	107732	110243	181 478	182 364
80 فأكثر	46008	57975	32869	33719	/	/	111711	126109	/	/
غير مصرح	9143	10434	2575	1222	1684	1198	8782	15495	93 472	93 657
المجموع	5792249	5993088	7982884	8067499	11573616	11307872	14698589	14402279	17 155 288	16 757 323

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات RGPH 1966, RGPH 1977, RGPH 1987, RGPH 1998, RGPH 2008

جدول رقم 06: توزيع نسب السكان في فئة السن 15 فأكثر حسب الحالة الزواجية والجنس.

الحالة الزواجية		1966	1977	1987	1998	*2008	2012-2013**
العزاب	ذكور	37,7	50,5	55,2	69	51,1	47,8
	إناث	21,9	37	43,6	62	41,6	36,4
المتزوجين	ذكور	59,6	47,8	43,7	30	47,9	50,8
	إناث	60	50,2	46,4	32	49,4	53,5
المطلقين	ذكور	0,9	0,1	0,4	0,3	0,4	0,4
	إناث	2,5	0,6	2	1,2	1,9	2,6
الأرامل	ذكور	1,7	1,6	0,7	0,4	0,6	0,9
	إناث	15,4	12,3	7,9	5,1	7	7,5

حساب شخصي اعتمادا على توزيع السكان حسب السن و الحالة الزواجية، الجداول رقم (12 إلى 15) بالملاحق

*NACER-EDDINE HAMMOUDA,2012, page 36

**استعمال شخصي لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعددالمؤشرات2012-2013

جدول رقم 07: تطور عدد الزيجات ومعدل الزواج بين 1966 و 2015 في الجزائر.

السنة	عدد الزيجات المسجلة	معدل الزواج ‰
1966	61 497	5,11
1972	85 422	6,02
1977	124 421	7,29
1982	125 222	6,3
1987	137 624	5,95
1990	149 345	5,97
1991	151 467	5,91
1992	156 380	6,07
1993	153 137	5,69
1995	156 780	5,48
1996	156 870	5,49
1997	157 831	5,43
1998	158 298	5,36
1999	163 126	5,44
2000	177 548	5,84
2001	194 237	6,29
2002	218 620	6,97
2003	240 463	7,55
2004	267 633	8,27
2005	279 548	8,5
2006	295 295	8,82
2007	325 485	9,55
2008	331 190	9,58
2009	341 321	9,68
2010	344 819	9,58
2011	369 031	10,05
2012*	371 280	9,9
2013*	387 947	10,13
2014*	386 422	9,88
2015*	369074	9,24

المصدر: الحوصلة الإحصائية 1962-20011، * مصادر مختلفة للديوان الوطني للإحصائيات

جدول رقم 08: تطور متوسط سن أول زواج وفارق السن حسب مكان الإقامة والجنس عبر المسوحات حسب طريقةHajnal

مكان الإقامة	1992		2002		2006		2012-2013*	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
حضري	31,2	26,9	33,7	30	34,2	30	33,2	28,8
ريفي	28,8	24,5	31,9	29,1	32,6	29,7	31,9	28,6
الفارق	2,4	2,4	1,8	0,9	1,6	0,3	1,3	0,2

المصدر: EASME 1992, EASF 2002, MICS3 2006

2012-2013*حساب شخصي باستعمال قاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع

جدول رقم 09: تطور متوسط سن أول زواج حسب المستوى الدراسي والجنس عبر المسوحات بطريقة Hajnal

المستوى الدراسي	1992		2002		2006		2012-2013*	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أمي	27,4	23,6	31	28,3	30,4	28,7	30,6	30,5
ابتدائي	31	25,6	33,4	29,3	32,9	29,6	32,4	26,9
متوسط	30,9	26,9	33,2	30,7	33,9	29	32,8	26,3
ثانوي + جامعي	31,6	30,3	35,5	33,2	34,3	33,2	33,4	29,95

المصدر: EASME 1992, EASF 2002, MICS3 2006

2012–2013حساب شخصيباستعمال قاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع

جدول رقم 10: تطور نسب العزاب في الجزائر عبر التعدادات حسب الجنس والسن.

فئات السن	1966		1977		1987		1998		2008*	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
15-19	95	53,6	97,5	76,4	99,2	90,4	99,9	97,4	99,9	97,3
20-24	54,4	11,2	71	31	89,1	52,1	97,2	76,5	98,1	77,7
25-29	19,5	4	29,7	10,9	49,4	22,1	77,7	45,2	82,4	51,6
30-34	8,4	2,2	8,5	3,6	16,2	9,1	37,9	22,4	50	34,7
35-39	5	1,6	3,7	1,8	5,7	4,3	12,7	11,2	24,3	23,3
40-44	3,4	1,3	2,5	1,3	3	2,1	4,4	5,4	10,3	12,8
45-49	2,6	1,2	1,9	1	2,4	1,4	2,3	3,1	4,8	6,7

المصدر: Annuaires statistiques de l'Algérie 1977-70 à 2000

*NACER-EDDINE HAMMOUDA,2012, p36

جدول رقم 11: معدل الإناث العازبات لكل ذكر في حالة عزوبة في كل تعداد

2008	1998	1987	1977	1966	
0,993	1,002	1,0135	1,076	0,9855	إ15-19/ذ20-24
0,944	0,984	1,0552	1,043	0,5761	إ20-24/ذ25-29
1,032	1,195	1,2901	1,286	0,4730	إ25-29/ذ30-34
1,432	1,770	1,4734	0,971	0,4286	إ30-34/ذ35-39
2,265	2,532	1,3367	0,719	0,4693	إ35-39/ذ40-44
2,766	2,366	0,9114	0,675	0,5101	إ40-44/ذ45-49
3,000	2,059	0,4953	0,693	0,5012	إ45-49/ذ50-54

المصدر: حساب شخصي من خلال توزيع السكان حسب السن والحالة الزواجية

جدول رقم 12: توزيع السكان حسب السن و الجنس و الحالة الزواجية بالجزائر لسنة 1966

	العزاب		المتزوجين		المطلقين		المنفصلين		الأرامل		غير المسجلين		المجموع	
السن	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
15-12	599467	515620	845	17571	9	539	7	349	31	179	11	28	600370	534286
19-15	398726	191532	25191	225441	336	6781	219	4046	176	2105	136	115	424784	430020
24-20	218050	47287	176154	348294	3164	12086	1636	5994	1429	7778	474	230	400907	421669
29-25	75030	16356	300866	364633	4505	10495	1920	4526	2605	16860	533	204	385459	413074
34-30	29381	8200	313267	330693	3375	8050	1452	3384	3047	28366	467	211	350989	378904
39-35	15074	4848	276818	257948	2481	5697	897	2311	2904	33478	352	181	298526	304463
44-40	7860	3095	218441	190539	1565	4367	668	1829	2897	37926	238	155	231669	237911
49-45	5154	2236	191740	145256	1324	3533	499	1568	3197	42255	186	134	202100	194982
54-50	4088	2045	168686	116556	1258	3312	479	1508	3990	55200	176	162	178677	178783
59-55	3114	1643	147577	78762	1094	2608	442	1194	4622	57712	113	144	156962	142063
64-60	2435	1885	122635	56813	1016	2285	407	1035	6267	72784	130	187	132890	134989
أكثرأو يساوي65	3709	4040	215191	58886	2000	3667	1129	1687	30727	208654	294	429	253050	277363
غير مسجلين	4472	2874	4361	5748	65	155	37	86	155	1412	1202	525	10292	10800
المجموع	1366560	801661	2161772	2197140	22192	63575	9792	29517	62047	564709	4312	2705	3626675	3659307

Ons, 1970, p42

جدول رقم 13: توزيع السكان حسب السن و الجنس و الحالة الزواجية بالجزائر لسنة 1977

	العزاب		المتزوجين		المطلقين		المنفصلين		الأرامل		غير المسجلين		المجموع	
السن	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
14-10	1069422	1016572		2033		89		14		210			1069422	1018918
19-15	793041	613266	20245	180079	231	5141	57	2345	174	1433	2	20	813750	802284
24-20	459464	214862	183075	449551	2489	16943	899	6132	995	4988	61	22	646983	692498
29-25	147954	55816	341625	427482	4356	16969	1784	4285	1650	8741	136	35	497505	513328
34-30	26618	12922	282888	327106	2869	10130	841	2729	1514	11139	112	18	314842	364044
39-35	11346	6638	293771	328921	2505	8782	542	2351	2014	23883	201	31	310379	370606
44-40	7371	4206	283586	282932	1881	6724	518	2194	2577	40452	77	53	296010	336561
49-45	4565	2707	237002	215010	1586	4904	484	2164	3062	53623	26	22	246725	278430
54-50	2748	1726	188428	144779	1157	3564	294	1739	3212	56561	17	37	195856	208406
59-55	2595	1822	161314	107688	1185	3151	260	1681	4510	70050	19	12	169883	184404
64-60	1631	1002	131380	72030	981	2490	381	1449	5302	69416	23	8	139698	146395
69-65	1586	1053	117716	47469	1065	1957	444	872	8049	74368	21	27	128881	125746
74-70	928	693	77117	21158	632	1308	440	652	7625	55761	3	3	86745	79575
أكثرأو يساوي	1132	919	77452	14313	1065	1297	512	628	16327	86518	1	16	96489	103691
غير مسجلين	2250	767	260	359		5		18	6	77	55		2571	1226
المجموع	2532651	1934971	2395859	2620910	22002	83454	7456	29253	57017	557220	754	304	5015739	5226112

Ons, 1977, pp 2-4

جدول رقم 14: توزيع السكان حسب السن و الجنس و الحالة الزواجية بالجزائر لسنة 1987

	العزاب		المتزوجين		المطلقين		المنفصلين		الأرامل		غير المسجلين		المجموع	
السن	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
14-10	1467407	1381891	53	1552		66		65		61		116	1467460	1383751
19-15	1239827	1107889	7670	110992	110	3247	1	1083	101	1274	759	376	1248468	1224861
24-20	990889	571242	117403	496362	924	16365	328	3717	241	4188	471	537	1110256	1092411
29-25	415254	179652	414844	595298	5142	22722	1163	3525	869	8401	702	178	837974	809776
34-30	122957	61884	584751	567928	4460	20830	1045	3405	1612	11943	207	253	715032	666243
39-35	33007	23783	485530	450018	3209	14208	834	2604	984	19083	19	11	523583	509707
44-40	12383	8820	338599	326002	2319	10760	416	2145	969	24762	60	305	354746	372794
49-45	8753	5362	324569	299420	1662	10055	603	2710	1547	45321	42	261	337176	363129
54-50	9349	5198	300189	260339	1581	6972	428	2855	2027	67420	6	188	313580	342972
59-55	5829	4022	247072	180054	1253	5536	780	2316	2896	79782	120	767	257950	272477
64-60	5873	3327	183506	116192	1055	4144	437	2096	4619	83429	191	834	195681	210022
أكثرأو يساوي 65	19128	13349	378158	143992	3227	6998	1627	3709	37308	279168	2072	4424	441520	451640
غير مسجلين	1411	1188	112		43		37				65		1668	1188
المجموع	4332067	3367607	3382456	3548149	24985	121903	7699	30230	53173	624832	4714	8250	7805094	7700971

Ons, 1989, pp 2-3

جدول رقم 15: توزيع السكان حسب السن و الجنس و الحالة الزواجية بالجزائر لسنة 1998

	العزاب		المتزوجين		المطلقين		الأرامل		غير المسجلين		المجموع	
السن	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
19-15	1780900	1672607	1555	42622	70	1110	45	310	45	28	1782615	1716677
24-20	1431738	1103010	39815	327927	552	9582	94	2035	57	27	1472256	1442581
29-25	979415	562337	276261	647747	3651	24983	572	7480	89	78	1259988	1242625
34-30	399812	234374	646657	762789	8181	32921	1344	14510	115	88	1056109	1044682
39-35	106709	92863	725406	680892	7805	29835	1760	21939	88	73	841768	825602
44-40	30704	37448	653091	593830	5646	24096	1771	31540	62	80	691274	686994
49-45	13024	16829	546707	466318	3422	18536	2079	41809	57	88	565289	543580
54-50	5591	6842	362045	321834	2018	12400	2142	49657	44	83	371840	390816
59-55	3742	4109	336256	265400	1705	9726	3570	73810	45	137	345318	353182
64-60	3179	3389	291159	208277	1489	7636	5372	101444	49	166	301248	320912
أكثرأو يساوي 65	9160	9384	577942	260311	3531	11499	43805	381821	302	822	634740	663837
غير مسجلين	4731	4075	3328	7003	90	363	213	3200	421	853	8783	15494
المجموع	4768705	3747267	4460222	4584950	38160	182687	62767	729555	1374	2523	9331228	9246982

ons, 2000, pp 40-41

جدول رقم 16: توزيع نسب السكان(%) حسب السن و الجنس و الحالة الزواجية بالجزائر لسنة 2008

	العزاب		المتزوجين		المطلقين		الأرامل	
السن	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
19-15	99,9	97,3	0,1	2,7	0	0	0	0
24-20	98	77,7	1,9	21,8	0	0,4	0	0,1
29-25	82,5	51,6	17,4	46,9	0,2	1,2	0	0,3
34-30	50	34,7	49,5	62,4	0,5	2,1	0,1	0,8
39-35	24,3	23,3	74,8	71,9	0,7	3	0,2	1,7
44-40	10,3	12,8	88,7	80,1	0,8	3,7	0,2	3,4
49-45	4,8	6,7	93,9	82,9	0,9	3,9	0,4	6,3
54-50	2,3	4,1	96,5	81,8	0,6	3,6	0,6	10,4
59-55	1,4	2,6	97	77,4	0,6	3,4	0,9	16,5
64-60	1	1,7	96,9	70,6	0,5	2,8	1,6	24,8
69-65	0,8	1,2	96,1	60	0,5	2,3	2,7	36,2
74-70	0,8	1,2	94,4	47,3	0,5	1,8	4,3	49,5
79-75	0,8	1,4	91,3	33,6	0,5	1,6	7,4	63
84-80	1	1,5	86,6	20,9	0,4	1,4	11,9	75,7
أكثرأو يساوي 85	1	1,5	78,4	12,2	0,8	1,3	19,8	84,5
المجموع	51,1	41,6	47,9	49,4	0,4	1,9	0,6	7

Nacer-Eddine Hammouda,2011,p36

جدول رقم 17: تطور المؤسسات التعليمية من 1962 إلى 2014

	الإبتدائي	المتوسط	الثانوي
1962/1963	2263	364	39
2008/2009	17552	4579	1591
2010/2011	17790	4801	1749
2011/2012	17945	5025	1883
2012/2013	17995	5086	1956
2013/2014	18143	5159	2043
2014/2015	18333	5239	2141

المصدر: المجلس الإقتصادي و الإجتماعي، 2015، ص93

جدول رقم 18: تطور عدد التلاميذ والطلبة بين 1994-1995 و2015-2016.

السنة الدراسية	التعليم الأساسي		التعليم الثانوي		التعليم العالي	
	عدد المسجلين	نسبة الإناث	عدد المسجلين	نسبة الإناث	المسجلين في التدرج	ما بعد التدرج
1994/1995	6 200 377	45,39	821 059	49,84	238 427	
1995/1996	6 309 289	5,66	853 303	50,44	252 504	
1996/1997	6 437 708	46,11	855 481	2,54	285 278	
1997/1998	6 556 768	46,50	879 090	53,73	339 518	18 126
1998/1999	6 677 618	46,80	909 927	54,89	372 647	19 225
1999/2000	6 739 064	47,09	921 959	6,02	407 995	20 846
2000/2001	6 736 320	47,19	975 862	56,15	466 084	22 533
2001/2002	6 807 957	47,31	1 041 047	56,24	543 869	26 060
2002/2003	6 798 912	47,42	1 095 730	56,73	589 993	26 579
2003/2004	6 729 498	47,59	1 122 395	57,54	622 980	30 221
2004/2005	6 617 976	47,69	1 123 123	57,73	721 833	33 630
2006/2007	6 522 131	48,18	1 035 863	57,57	820 664	43 458
2007/2008	6 527 622	48,11	974 748	58,56	952 067	48 764
2008/2009	6 405 375	48,00	974 736	57,94	1 048 899	54 924
2009/2010	6 360 433	47,98	1 171 180	58,25	1 034 313	58 945
2012/2013	6 227 981	47,55	1 497 875	57,57	-	-
2013/2014	6 336 000	7,65	1 499 740	58,22	1 119 515	70 734
2014/2015	6 462 767	47,65	1 526 779	7,63	1 165 040	76 510
2015/2016	6 695 939	47,71	1 378 860	56,72	1 315 744	76 961

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/-Education-.html

جدول رقم 19: تطور عدد الطلبة بين 2001/2000 و 2014/ 2015

		2000 /2001	2003 /2004	2008 /2009	2011 /2012	2013 /2014	2014 /2015
التعليم العالي 3+2+1	مج	541443	716452	1186046	1231576	1283707	-
	ذكور	266294	330740	475952	508329	519925	-
	إناث	275149	385712	710094	723247	763782	-
التعليم العالي التدرج (1)	مج	466084	622980	1051600	1090592	1119343	1165040
	ذكور	220840	275606	399608	436269	442357	-
	إناث	245244	347374	651992	654323	676986	-
التعليم العالي ما بعد التدرج (2)	مج	22533	30221	53573	64212	70629	76510
	ذكور	13758	17183	27820	32778	34243	-
	إناث	8775	13038	25753	31434	36386	-
جامعة التكوين المتواصل (3)	مج	52826	63251	80873	77004	93735	-
	ذكور	31696	37951	48524	38867	43325	-
	إناث	21130	25300	32349	38137	50410	-

المصدر: المجلس الإقتصادي و الإجتماعي، 2015، ص195

جدول رقم 20: معدل المتمدرسين (%) حسب الجنس من فئة السن 15–19 سنة و20–24 سنة في الجزائر بين 1966 و2002

	1966	1987	2002
الذكور			
19-15	29.8	49.9	44.3
24-20	3.2	12.9	11.9
الإناث			
19-15	9.6	35.8	49.5
24-20	0.5	7.8	15.5

المصدر: Zahia Ouadah–Bedidi, 2016, p7 ,

جدول رقم 21: تطور عدد السكان النشطين حسب السن و الجنس بالآلاف بين 2009 و 2015

	2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
20 -	492	48	451	48	368	32	369	38	391	39	348	32	308	44
20-24	1 384	274	1 375	285	1 241	308	1 224	319	1 276	318	1 243	275	1 129	254
25-29	1 554	439	1 583	447	1 548	471	1 590	517	1 728	551	1 576	527	1 560	554
30-34	1 211	286	1 275	303	1 260	327	1 433	420	1 519	415	1 482	394	1 541	463
35-39	1 003	231	1 038	231	1 075	234	1 125	275	1 163	295	1 150	289	1 300	349
40-44	949	199	963	193	943	205	1 070	212	1 109	281	1 078	216	1 128	256
45-49	881	134	924	158	972	144	1 002	181	939	188	964	166	1 010	192
50-54	641	84	651	90	664	90	710	102	785	110	763	112	865	124
55-59	440	43	483	40	484	47	504	52	506	50	510	44	490	46
60 +	223	27	246	28	222	25	254	26	272	29	263	23	283	37
مج	8 778	1 765	8 989	1 823	8 777	1 883	9281	2142	9688	2276	9377	2078	9614	2319

المصدر :موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

جدول رقم 22: تطور عدد المشتغلين في الجزائر بين 1977 و2015 (بالآلاف)

	1977	1987	1989	1990	1991	1992	1995	1997
الذكور	2198,7	3772,6	4115,4	4182,9	4177,9	4213,2	4534	4819
الإناث	138,2	365,1	316,6	333,5	360,4	364,3	902	889
المجموع	2336,9	4137,7	4432,0	4516,4	4538,3	4577,5	5436	5708
	1999	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الذكور	5002	5345,2	5751	6439,2	6870,4	7371,4	7247,9	7718
الإناث	882	883,5	933	1359,3	1173,9	1469,9	1346,9	1428
المجموع	5884	6228,7	6684	7798,5	8044,3	8841,3	8594,8	9146
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الذكور	8025	8261	8038	8393	8884	8516	8660	
الإناث	1447	1474	1561	1778	1904	1723	1934	
المجموع	9472	9735	9599	10171	10788	10239	10594	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

جدول رقم 23: تطور عدد الزيجات وعدد المشتغلين الذكور والإناث بين 1977 و2015

	عدد الزيجات المسجلة	المشتغلين (بالآلاف)	
السنة		الذكور المشتغلين	الإناث المشتغلين
1977	124 421	2198,7	138,2
1987	137 624	3772,6	365,1
1989	147 250	4115,4	316,6
1990	149 345	4182,9	333,5
1991	151 467	4177,9	360,4
1992	159 380	4213,2	364,3
1995	152 786	4534	902
1997	157 831	4819	889
1999	163 126	5002	882
2001	194 273	5345,2	883,5
2003	240 463	5751	933
2004	267 633	6439,2	1359,3
2005	279 548	6870,4	1173,9
2006	295 295	7371,4	1469,9
2007	325 485	7247,9	1346,9
2008	331 190	7718	1428
2009	341 321	8025	1447
2010	344 819	8261	1474
2011	369 031	8038	1561
2012	371 280	8393	1778
2013	387 947	8884	1904
2014	386 422	8516	1723
2015	369074	8660	1934

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

جدول رقم 24: توزيع معدلات البطالة عند كل من الذكور والإناث ومعدلات الزواج بين 1966 و2015

السنة	معدل الزواج ‰	معدل البطالة عند الإناث	معدل البطالة عند الذكور
1966	5,11	13,65	33,36
1977	7,29	11,44	22,75
1987	5,95	13,25	22,19
1995	5,48	28,13	28,1
1999	5,44	25,57	24,66
2000	5,84	26,4	29,3
2001	6,29	31,4	26,6
2003	7,55	25,4	23,4
2004	8,27	18	17,5
2005	8,5	17,5	14,6
2006	8,82	14,4	11,8
2007	9,55	18,3	12,9
2008	9,58	17,4	10,1
2009	9,68	18,1	8,6
2010	9,58	19,1	8,1
2012	9,9	17	9,6
2013	10,13	16,3	8,3
2014	9,88	17,1	9,2
2015	9,24	16,6	9,9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

المخطط رقم 01 يمثل هيكلة النظام التربوي

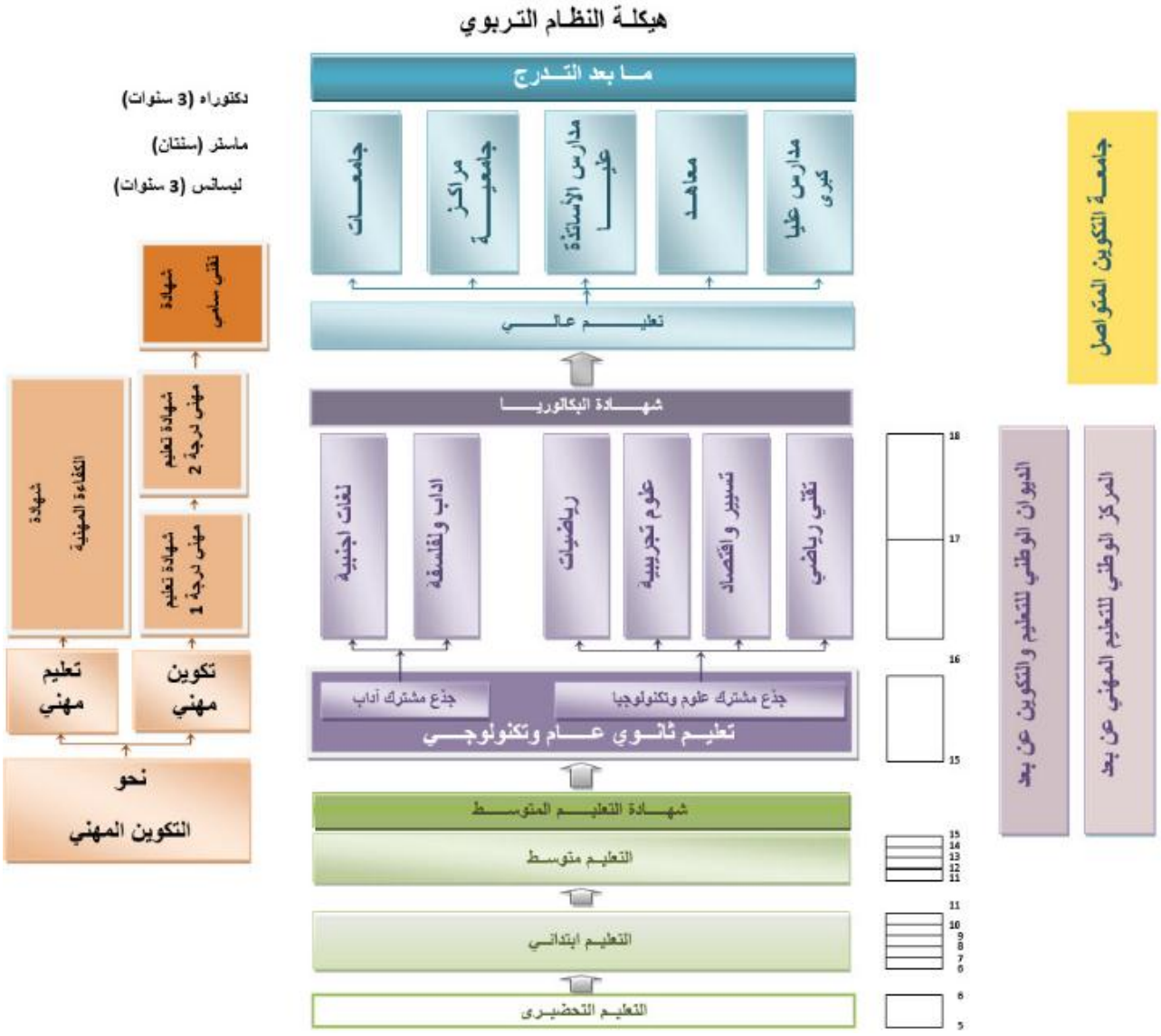

المصدر http://www.education.gov.dz :

جدول رقم 25:توزيع نسب أفراد العينة حسب السن والجنس والمستوى الدراسي.

المستوى الدراسي حسب الجنس		فئات السن							المجموع
		15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	
الذكور	بدون مستوى	5,0	10,3	15,0	13,7	13,9	18,0	24,2	2946
	الإبتدائي	7,9	15,7	19,6	16,1	11,4	13,0	16,2	6345
	متوسط	22,4	19,6	19,2	15,1	10,6	7,2	5,9	17439
	ثانوي	25,5	17,5	14,7	13,7	12,7	8,9	7,0	11227
	جامعي	4,6	30,7	27,3	15,8	9,1	6,4	6,1	5197
	لا أعلم	2,3	6,9	11,5	16,1	16,1	26,4	20,7	87
	بدون إجابة	4,5	9,1	31,8	13,6	13,6	13,6	13,6	22
	المجموع	17,7	19,2	18,7	14,9	11,3	9,2	9,0	43263
الإناث	بدون مستوى	3,5	7,1	13,0	15,5	18,5	21,0	21,3	6820
	الإبتدائي	7,7	12,4	16,6	19,3	14,3	15,6	14,1	5806
	متوسط	22,6	18,3	18,5	14,8	11,5	8,5	5,8	10976
	ثانوي	32,4	17,2	13,1	12,5	11,9	8,3	4,7	10624
	جامعي	7,2	39,8	27,1	13,8	6,5	3,5	2,3	6499
	لا أعلم			57,1	14,3	28,6			7
	بدون إجابة			100,0					1
	المجموع	17,3	18,7	17,3	14,8	12,4	10,8	8,7	40733

المصدر: استغلال شخصي لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات

جدول رقم 26: توزيع أفراد العينة حسب الحالة الفردية، فئات السن و الجنس

الفئة		الحالة الفردية							المجموع
		مشتغل	بطال	ماكثة بالبيت	متمدرس	متقاعد	أخرى	بدون إجابة	
15-19	ذكور	505	1193	48	4051	20	208	30	6055
	إناث	62	157	1196	3949	8	98	19	5489
	المجموع	567	1350	1244	8000	28	306	49	11544
بين 19- 35 سنة	ذكور	12050	8111	146	2768	101	1239	40	24455
	إناث	3303	1472	13575	3403	58	422	55	22288
	المجموع	15353	9583	13721	6171	159	1661	95	46743
35 سنة فأكثر	ذكور	9876	2038	49	13	460	309	8	12753
	إناث	1819	321	10492	50	127	134	13	12956
	المجموع	11695	2359	10541	63	587	443	21	25709
المجموع	ذكور	22431	11342	243	6832	581	1756	78	43263
	إناث	5184	1950	25263	7402	193	654	87	40733
	المجموع	27615	13292	25506	14234	774	2410	165	83996

المصدر: استغلال شخصي لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات

جدول رقم 27: توزيع نسب (%) السكان الأكثر من 15 سنة حسب الحالة الزواجية، السن و الجنس لسنة 2012

	عزاب		متزوجين		مطلقين		منفصلين		أرامل		غير مصرح	
السن	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
15-19	99,5	95,9	0,3	3,9		0,1	0,0	0,1	0,0		0,1	0,0
20-24	97,3	74,2	2,7	24,8	0,0	0,8	0,0	0,1		0,1	,0	0,0
25-29	81,2	47,4	18,6	50,2	0,1	1,9	0,1	0,3	0,0	0,2	,0	0,1
30-34	50,0	34,1	49,2	61,4	0,6	3,4	0,2	0,4	0,0	0,7	0,0	0,0
35-39	25,8	25,0	72,7	69,1	1,1	4,2	0,2	0,5	0,1	1,2	0,1	
40-44	11,8	16,6	87,0	76,0	0,9	4,4	0,3	0,4	0,0	2,6	0,0	0,1
45-49	5,3	8,1	93,5	81,7	1,0	4,3	0,1	0,6	0,1	5,3		
40-44	3,5	4,3	94,6	81,3	0,7	3,9	0,2	0,8	0,9	9,6	0,0	0,0
45-49	1,2	2,6	96,3	79,6	0,6	3,8	0,1	0,6	1,8	13,2	0,0	0,1
50-54	1,2	1,9	95,5	70,0	0,4	2,9	0,1	0,9	2,7	24,2	0,1	0,1
55-59	0,5	1,0	95,4	65,7	0,3	2,1	0,1	0,6	3,7	30,4		0,1
60-64	0,3	1,2	93,7	48,6	0,3	1,3	0,2	1,1	5,4	47,8	0,1	0,1
65 et +	1,1	1,3	86,8	26,3	0,5	1,1	0,2	1,1	11,6	70,2	0,1	0,1
المجموع	49,0	37,9	49,5	51,8	0,4	2,5	0,1	0,4	0,9	7,3	0,1	0,0

المصدر: استغلال شخصي لقاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي الرابع متعدد المؤشرات

المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

I. المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

1) بدران أبو العينين بدران، الفقه المقارن للأحوال الشخصية بين المذاهب الأربعة السنية والمذهب الجعفري والقانون، الجزء الأول الزواج والطلاق، سنة 1968، دار النهضة العربية، بيروت، عدد الصفحات 591 صفحة.

2) حسن الساعاتي، بحوث إسلامية في الأسرة والجريمة والمجتمع، 1996، دار الفكر العربي، مصر، عدد الصفحات 263.

3) سامية حسن الساعاتي، علم اجتماع المرأة رؤية معاصرة لأهم قضاياها، دار الفكر العربي، 1999، مصر، عدد الصفحات 248.

4) سامية منيسي، المرأة في الإسلام – دراسة مقارنة–، سنة1996، دار الفكر العربي، القاهرة عدد الصفحات 207.

5) سامية منيسي، المرأة وتنظيم الأسرة في الإسلام، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، عدد الصفحات 64.

6) سناء الخولي، 2002، أزمة السكن ومشاكل الشباب، دار المعرفة الجامعية، مصر، عدد الصفحات 208.

7) السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، سنة 2000، دار المعرفة الجامعية، مصر، عدد الصفحات 533 صفحة.

8) عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية نيويورك، 1988، مطابع القبس التجارية، عدد الصفحات 386

9) عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع العائلي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003، عدد الصفحات 245.

10) عبد الفتاح تركي موسى، بدون سنة، البناء الإجتماعي للأسرة، المعهد العالي للخدمة الإجتماعية، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر

11) عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية – دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1999، عدد الصفحات 304.

12) العربي بلحاج، 1999، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري – مقدمة الخطبة، الزواج، الطلاق، الميراث و الوصية– الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية.

13) عمار بقيوة، التشريع الجزائري،1995، ENAL، الجزائر.

14) فضيل سعد، 1986، شرح قانون الأسرة الجزائري –الزواج و الطلاق، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر

15) محمد أبو زهرة، تنظيم الأسرة وتنظيم النسل، 1988، دار الفكر العربي، القاهرة، عدد الصفحات 112.

16) مصطفى بوتفنوشنت،العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

17) مها عبد الله الأبرش، الأمومة و مكانتها في الإسلام في ضوء الكتاب و السنة، الجزء الأول والثاني، 1996، مطبعة جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

18) نجلاء اسماعيل أحمد، قضايا إعلامية وثقافية، 2017، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، عدد الصفحات 362.

19) نهى القاطرجي، الإغتصاب دراسة تاريخية نفسية اجتماعية، 2003، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، عدد الصفحات 464.

2- المقالات

1) طويل شهر زاد وصالحي محمد، مقال بعنوان إختيار المرأة بين الزواج وبين العمل والدراسة – دراسة ميدانية في مدينة وهران– مجلة العلوم الإجتماعية، لكلية العلوم الإجتماعية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، المجلد السابع، العدد 28، جانفي 2018، من 279 إلى295.

2) علاوة بوشوشة، مقال بعنوان "الزواج بين العقد العرفي و العقد المدني و أثره على الأسرة– مقاربة في ضوء الفقه الاسلامي وقانون الأسرة الجزائري والتطبيقات القضائية لدى المحكمة العليا، مجلة آفاق العلوم، المجلد4، العدد7، 2017، جامعة الجلفة.

3) تركي حسان، حجام العربي، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد الثالث، 2016، مجلة مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة شلف.

4) زينب حميدة بقادة، مشكلات التعليم الأساسي ودوافع الإصلاح التربوي في الجزائر، مجلة عالم التربية، العدد 14، الجزء الثالث ص 123–161، أفريل 2013

5) بلخير حفيظة، مقال بعنوان: تصور الشباب غير المتزوج لعملية الإختيار الزواجيفيمدينة سيدي بلعباس، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد9، الجزء الأول، 2012، جامعة ورقلة ، من 299 إلى 308

3–الرسائل الجامعية

1) يحي لعمارة محامد، الحالة المدنية في الجزائر، دراسة ميدانية على عينة من بلديات الوطن، رسالة دكتوراه، جامعة احمد بن احمد 2 وهران السنة الجامعية 2014–2015.

2) فوزية شنافي، تقييم المنظومة الاحصائية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة احمد بن احمد 2 وهران السنة الجامعية 2013–2014.

3) راشدي خضرة، الانتقالية الديمغرافية والتحولات السوسيو ديمغرافية للأسرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا، جامعة وهران، 2012–2013.

4) فيصل بوطيبة، العائد من التعليم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2009–2010

5) شهرزاد طويل، المميزات السوسيو–ديمغرافية للزواج في بلدية عين الترك، عن طريق ملفات عقود الزواج بين سنتي 2000 و 2003 رسالة ماجستير، السنة الدراسية 2005–2006 بجامعة وهران.

4–التقارير والمنشورات

1) المجلس الإقتصادي والإجتماعي، التقرير الوطني للتنمية البشرية، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، الجزائر

2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2016، التنمية للجميع، سنة2016، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية،عدد الصفحات 288.

3) المديرية العامة للأسرة و قضايا المرأة و التلاحم الإجتماعي، دليل لأفضل إعادة إدماج مهني للمرأة، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2015 عدد الصفحات 36

4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، سنة2013، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية،عدد الصفحات 228

5) منظمة العفو الدولية، بكين+15، رقم الوثيقة A77/005/2010 ، فبراير شباط 2010، رابط الوثيقة file:///C:/Users/pc%202012/Downloads/act770052010ara.pdf

6) شعبة السكان، إدارة الشؤون الإجتماعية والإقتصادية، السكان والتعليم والتنمية، التقرير الموجز، 2003، الأمم المتحدة، نيويورك

7) شعبة السكان بإدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية للأمم المتحدة، السكان الحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية مع التركيز على وجه الخصوص على فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.

8) الحوصلة الإحصائية، 1962–2011، الديوان لوطني للإحصائيات، على الموقع http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH1_20DEMOGRAPHIE_20Arabe-2.pdf

9) سلسلة ديمغرافيا الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات

5-الجرائد الرسمية والاتفاقيات والوثائق الدولية

1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، الصادرة في 24 شوال 1435هـ الموافق لـ 20 غشت سنة 2014م.يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذيالحجة عام 1389 الموافق لـ 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية.
2) وثيقة منظمة العفو الدولية، رقم ACT 2010/005/77، سنة 2010، بعنوان بكين+15 إحقاق حقوق المرأة، الرابط: file:///C:/Users/pc%202012/Downloads/act770052010ara.pdf
3) وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08 - 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، فيفري 2008
4) الجريدة الرسميةللجمهورية الجزائرية، القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق لـ9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم، 2007. الجزائر.
5) وزارة العدل، 1994، قانون الأسرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
6) إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الأمم المتحدة) رقم الوثيقة 60793-03 من موقع الأمم المتحدة عبر الرابط:
http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf
7) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، الصادرة في 31 ذو الحجة1379هـ الموافق لـ27 فبراير سنة 1980م.الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذيالحجة عام 1389 الموافق لـ 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية.

6-معجم:

رولان بريسا، ترجمة حلا نوفل رزق الله، معجم مصطلحات الديمغرافيا، الطبعة الأولى، 1990، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

II. المواقع الإلكترونية:

1) عبد الرحيم الشريف،2011 موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة، الموقع الإلكتروني:الزواج-آية-من-آيات-الله-تبارك-وتعالى/2822/(http://quran-m.com/quran/article
2) نعمان عبد القادر، مارس 2016، المدرسة العليا للقضاء
http://middi.over-blog.com/2016/03/2007.html

3) الموقع الالكتروني لمجموعة البنك الدولي:http://www.albankaldawli.org
4) الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة Unicef: mics.unicef.org
5) موقع الأمم المتحدة www.un.org
6) موقع وزارة التربية الوطنية http://www.education.gov.dz
7) موقع الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz
8) موقع منظمة العفو الدولية: www.amnesty.org

III. المراجع باللغة الفرنسية:

1- الكتب:

1) Kamel kateb, l'émergence des femmes au Maghreb,une révolution inachevée, APIC édition, 2015, Alger.

2- الرسائل الجامعية:

1) Bouriche Lahcène, les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique (1980-2009), thèse de doctorat en science économiques, université Aboubakr Bekaid Tlemcen, 2012-2013.

3- المنشورات والتقارير

1) CNES, Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie?, PNUD, Algérie, ANEP 2016.

2) Rapport final, Enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS4) Suivie de la situation des enfants et des femmes, 2012-2013 Algérie 2015.

3) Rapport D'enquête, enquête sur l'emploi du temps, ENET Algérie 2012, Décembre 2013, ONS.

4) Ons, Rétrospective Statistique 1962 – 2011,CHAPITRE - II – EMPLOI, 20 pages (53-72)

5) CNES, Rapport National sur le Développement HumainAlgérie 2007, Juillet 2008, PNUD, Algérie.

6) Rapport principal,Enquête nationaleà indicateurs multiples (MICS3-2006) Suivie de la situation des enfants et des femmes, Algérie 2008.

7) Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement,Rapport établi par le gouvernement algérien, Juillet 2005. Algérie, Imprimé en Algérie avec l'aimable assistance du Système des Nations-Unies

8) Rapport Principal, Enquête Algérienne Sur LaSante De La Famille2002, ons, mesrs, Ligue des Etats Arabes, 2004

9) Annuaire statistique de l'Algérie, 2000, résultat 1997-1999, N°19, ONS, Alger

10) Rapport Principal, Enquête Algérienne Sur LaSante De la mére et de l'enfant (EASME) 1992, ons, mesrs, Ligue des Etats Arabes.

11) ONS, 1987, la nuptialité Algérienne a travers l'état matrimonial, collection statistiques, N°50, ONS, Alger.

12) Commissariat national au recensement et enquête statistique, RGPH 1977, tableau premier analyse globales, série B, volume 1, CNRES, Alger.

13) Commissariat national au recensement de la population, 1970, RGPH 1966 , résultat pour L'Algérie entière, série 1, volume XVII, tome1, CNRP, Alger.

4- أوراق العمل

1) Zahia Ouadah-Bedidi, Inégalités d'instruction Hommes-Femmes en Algérie: quand les écarts s'inversent, Documents de Travail, n° 231, Paris, INED, 2016, 20 p
2) MohammedMedjdoub, Pr M. Semmar, Cancer du sein de la femme jeune, Santé-MAG N°38 - Mars 2015, p37à 42, sur site :

http://santemag-dz.com/pdf/n38/n38p37-42.pdf

3) Zahia Ouadah-Bedidi Et Nourredine Saadi, document de travail N°214, Algérie : femmes et familles entre droit et réalités, INED, 2014 .

4) Centre d'Information et de Documentation sur les Droits de l'Enfant et de la Femme, annuaire statistique, 2013, 40 pages, sur site : https://www.ciddef-dz.com/pdf/autres-publications/annuaire2013.pdf

5) Nacer-EdineHammouda, Dynamique Démographique en Algérie caractéristiques émergentes, Direction de la population, ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière, édition et publications ANDS, 2012.

6) Ouadah Rebrab Saliha, la politique de l'habitat en Algérie entre monopole de l'état et son désengagement, Ecole Nationale Supérieure de Statistique et d'Economie Appliquée ENSSEA communication, Colloque international Le 9-10 Octobre 2012.

7) Zahia Ouadah-Bedidi, Fécondité et nuptialité différentielles en Algérie : l'apport du recensement de 1998, Document de travail n° 185, INED, Octobre 2012, 53 pages

8) Kamel Kateb, « Scolarisation féminine massive, système matrimonial et rapports de genre au Maghreb », *Genre, sexualité & société* [En ligne], 6 | Automne 2011, mis en ligne le 01 décembre 2011, URL : http://journals.openedition.org/gss/1987 ; DOI : 10.4000/gss.1987.

9) Éva Beaujouan, Séparations, nouvelles unions : quelles influences sur la fécondité? Population & Sociétés n° 464, février 2010, INED, https://www.ined.fr/fichier/s_rubrique/19132/464.fr.pdf

10) Babak Khoshnood, Marie-Hélène Bouvier-Colle, Henri Leridon, et Béatrice Blondel, Journal de Gynécologie Obstétrique et Biologie de La Reproduction, volume 37, n°8, décembre 2008, Elsevier Masson, pages 733-747 URL : (http://www.em-consulte.com/en/article/195918)

11) Henri Rohefort et Jacques Rouessé, cancer du sein, incidence et prévention, 2008, ADMY, département des Yvelines. 7p, sur site : http://www.admy78.org/Documents/Rapport_adopt%C3%A9_le_8_janvier_2008-2.pdf

12) Unicef , centre de recherche Innocenti, digest innocenti N°7, le mariage précoce, unicef, Florence, Itali, 2001

13) Abdellaziz Bouisri, mortalité maternelle en Algérie (1999), XXIVe congres général de population de L'UIESP Salvador, Bahia, brésil, 20 aout au 24 aout 2001, association maghrébine pour l' étude de la population (a.m.e.p), http://archive.iussp.org/Brazil2001/s80/OtherPosters_P07_Bouisri.pdf

14) Kouaouci Ali, 1992, familles, femmes et contraception, CENEAP, FNUAP , Alger.

قائمة الجداول والرسومات البيانية

قائمة الجداول

- جدول رقم 01: بنية أرباب الأسر حسب السن والوسط السكني 2006 و2012
- جدول رقم 02: شدة الزواج ومعدل العزوبة النهائية في الجزائر بين 1987 و2008
- جدول رقم 03: تطور عدد المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- جدول رقم 04: تطور معدلات التمدرس عند السكان بين 6 و14 سنة عبر التعدادات
- جدول رقم 05 تطور معدلات الأمية عبر التعدادات
- جدول رقم 06: تطور معدل النشاط الإقتصادي عند البالغين 15 سنة فأكثر بين 1987 و2015
- جدول رقم 07: تطور نسب السكان النشطين حسب السن والجنس بين 2009 و2015
- جدول رقم 08: معدلات النشاط الإقتصادي حسب الجنس، المستوى الدراسي والشهادة المتحصل عليها بين 2010 و2015
- جدول رقم 09: معدلات الشغل حسب الجنس والمستوى الدراسي والشهادة المتحصل عليها بين 2010 و2015
- جدول رقم 10: تطور عدد المشتغلين والنشطين والعاطلين عن العمل حسب الجنس بين 2009 و2015.
- جدول رقم 11: تطور معدل البطالة حسب الجنس بين 1966 و2015 (%)
- جدول رقم 12: توزيع معدلات البطالة حسب السن والجنس بين 2010 و2015
- جدول رقم 13: معدلات البطالة حسب الجنس، المستوى الدراسي والشهادة المتحصل عليها بين 2010 و2015
- الجدول رقم 14: توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس
- الجدول رقم 15: توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس ومكان الإقامة
- الجدول رقم 16: توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس والمنطقة الجغرافية.
- الجدول رقم 17: الفارق بين الذكور والإناث في كل فئة سن حسب المناطق الجغرافية
- الجدول رقم 18: توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس والحالة الفردية
- جدول رقم 19: توزيع نسب الأفراد بين 15–49 سنة حسب السن، الجنس والحالة الزواجية

- جدول رقم 20: توزيع نسب الأفراد بين 15–49 سنة حسب الجنس، الحالة الزواجية والمنطقة الجغرافية.
- جدول رقم 21: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية والمستوى الدراسي
- جدول رقم 22: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية والحالة الفردية
- جدول رقم 23: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية والوضعية في المهنة
- جدول رقم 24: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية والنشاط الإقتصادي
- جدول رقم 25: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية ومستوى مؤشر الرفاه
- جدول رقم 26: نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية وعدد أفراد الأسرة المعيشية
- جدول رقم 27: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية ونوع المسكن
- جدول رقم 28: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية وملكية السكن
- جدول رقم 29: نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية وعدد الغرف المستعملة للنوم
- جدول رقم 30: نسب أفراد العينة حسب الجنس في كل حالة زواجية حسب العلاقة برب الأسرة
- جدول رقم 31: متوسط العمر عند الزواج الأول حسب الجنس والمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية
- جدول رقم 32: معدل العزوبة النهائية حسب الجنس والمؤشرات الإجتماعية والإقتصادية
- جدول رقم 33: معدل الزيجات الأولى عند الإناث في كل فئة سن حسب سن الزواج الأول (‰)
- جدول رقم 34: نسب النساء غير العازبات حسب سن الزواج الأول والسن الحالي للمرأة.
- جدول رقم 35: نسب النساء غير العازبات حسب سن الزواج الأول وسنة الزواج الأول
- جدول رقم 36: نسب النساء غير العازبات حسب سن الزواج الأول والمستوى الدراسي للمرأة.
- جدول رقم 37: نسب النساء غير العازبات حسب سن الزواج الأول ومكان الإقامة
- جدول رقم 38: توزيع النساء غير العازبات حسب سن الزواج الأول والمنطقة الجغرافية
- جدول رقم 39: توزيع النساء غير العازبات حسب الحالة الفردية وسن الزواج الأول
- جدول رقم 40: توزيع النساء غير العازبات حسب الوضعية في المهنة وسن الزواج الأول
- جدول رقم 41: توزيع النساء غير العازبات حسب النشاط الإقتصادي وسن الزواج الأول
- جدول رقم 42: ملخص نتائج اختبار العلاقة الإحصائية بين سن أول زواج عند المرأة ومتغيرات اجتماعية واقتصادية

- جدول رقم43: نسب العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس ومكان الإقامة
- جدول رقم 44: توزيع نسب العزاب والمتزوجين حسب الجنس، فئات السن والمنطقة الجغرافية
- جدول رقم 45: نسب العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس والمستوى الدراسي
- جدول رقم 46: نسب العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس والوضعية في المهنة
- جدول رقم 47: توزيع العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس والنشاط الإقتصادي
- جدول رقم 48: نسب العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس والقطاع الإقتصادي
- جدول رقم 49: توزيع نسب العزاب في كل فئة سن حسب الجنس ومستوى مؤشر الرفاه
- جدول رقم 50: نسب العزاب والمتزوجين حسب الجنس، فئات السن والعلاقة برب الأسرة
- جدول رقم 51: نسب العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس ونوع المسكن
- جدول رقم 52: نسب العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس وعدد الغرف
- جدول رقم 53: نسب العزاب والمتزوجين في كل فئة سن حسب الجنس وعدد أفراد الأسرة
- جدول رقم 54: نسب الذكور العزاب الأكثر من 19 سنة حسب عدد الغرف وعدد أفراد الأسرة
- جدول رقم 55: توزيع الذكور والإناث حسب فئات السن والعلاقة برب الأسرة
- جدول رقم 56: توزيع الذكور والإناث حسب المستوى الدراسي والعلاقة برب الأسرة
- جدول رقم 57: توزيع الذكور والإناث حسب المستوى الدراسي لرب الأسرة والعلاقة برب الأسرة
- جدول رقم 58: توزيع الذكور والإناث حسب مكان الإقامة والعلاقة برب الأسرة
- جدول رقم 59: توزيع الذكور والإناث حسب المنطقة الجغرافية والعلاقة برب الأسرة
- جدول رقم 60: توزيع الذكور والإناث حسب الحالة الفردية والعلاقة برب الأسرة
- جدول رقم 61: توزيع الذكور والإناث حسب مستوى مؤشر الرفاه والعلاقة برب الأسرة
- جدول رقم 62: توزيع الذكور والإناث حسب نوع المسكن والعلاقة برب الأسرة
- جدول رقم 63: توزيع الذكور والإناث حسب ملكية المسكن والعلاقة برب الأسرة
- جدول رقم 64: نسب الذكور والإناث حسب عدد الغرف في المسكن والعلاقة برب الأسرة
- جدول رقم 65: توزيع المتزوجات حسب سن الزوج وسن الزوجة
- جدول رقم 66: توزيع المتزوجات حسب المستوى الدراسي لكل من الزوج والزوجة
- جدول رقم 67: توزيع المتزوجات حسب السن الحالي للمرأة وفارق السن بين الزوجين

- جدول رقم 68: توزيع المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين وسن الزواج الأول
- جدول رقم 69: توزيع المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين ومكان الإقامة
- جدول رقم 70: نسب المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين والمنطقة الجغرافية
- جدول رقم 71: نسب المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين والمستوى الدراسي للزوجة
- جدول رقم 72: فارق السن بين الزوجين بين مقاييس النزعة المركزية (المتوسط، الوسيط والمنوال) وانحرافه عن المتوسط حسب المميزات الإجتماعية والإقتصادية للنساء غير العازبات في فئة السن 15-49 سنة
- جدول رقم 73: توزيع النساء حسب الحالة الزواجية الحالية للمرأة (متزوجة أو غير متزوجة)
- جدول رقم 74: النساء غير المتزوجات حاليا حسب الحالة الزواجية السابقة (متزوجة سابقا أم لا)
- جدول رقم 75: توزيع النساء بين 15-49 سنة حسب حالة الزواج أو العيش مع رجل كزوجين والحالة الزواجية
- جدول رقم 76: توزيع المتزوجات أو اللواتي يعشن مع رجل والمتزوجات سابقا أو اللواتي سبق لهن العيش مع رجل حسب عدد مرات الزواج أو التعايش والحالة الزواجية
- جدول رقم 77: توزيع المتزوجات أو اللواتي يعشن مع رجل والمتزوجات سابقا أو اللواتي سبق لهن العيش مع رجل حسب عدد مرات الزواج أو التعايش والمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية
- جدول رقم 78: توزيع المتزوجات أو اللواتي يعشن مع رجل والمتزوجات سابقا أو اللواتي سبق لهن العيش مع رجل حسب عدد مرات الزواج أو التعايش وسن الزواج الأول
- جدول رقم 79: المتزوجات حاليا أو اللواتي يعيش مع رجل كزوجين من غير العازبات حسب ارتباط أزواجهن أو شريكهن بإمرأة أخرى أو أكثر.
- جدول رقم 80: المتزوجات حاليا أو اللواتي يعيش مع رجل كزوجين من غير العازبات حسب عدد مرات زواجهن أو عيشهن مع رجل وارتباط أزواجهن بزوجة أو شريكة أخرى

قائمة الرسومات البيانية

- رسم بياني رقم 01: تطور نسب كل من الذكور والإناث في الجزائر حسب السن عبر التعدادات
- رسم بياني رقم 02: تطور الحالة الزواجية للذكور في فئة السن 15 سنة فأكثر بين 1966 و2012
- رسم بياني رقم 03: تطور الحالة الزواجية للإناث في فئة السن 15 سنة فأكثر بين 1966 و2012
- رسم بياني رقم 04: تطور عدد الزيجات في الجزائر بين 1966 و2015
- رسم بياني رقم 05: تطور معدل الزواج في الجزائر بين 1966 و2015 (‰)
- رسم بياني رقم 06: تطور متوسط سن الزواج في الجزائر مابين 1966 و2012 حسب الجنس
- رسم بياني رقم 07: تطور متوسط سن الزواج الأول عند الذكور حسب مكان الإقامة عبر المسوحات
- رسم بياني رقم 08: تطور متوسط سن الزواج الأول عند الإناث حسب مكان الإقامة عبر المسوحات
- رسم بياني رقم 09: تطور متوسط سن الزواج الأول حسب المستوى الدراسي عند الذكور عبر المسوحات
- رسم بياني رقم 10: تطور متوسط سن الزواج الأول حسب المستوى الدراسي عند الإناث عبر المسوحات
- رسم بياني رقم 11: تطور متوسط سن الزواج الأول حسب الحالة الفردية عند الإناث بين 1987 و2012
- رسم بياني رقم 12: تطور نسب الذكور العزاب في الجزائر عبر التعدادات حسب السن
- رسم بياني رقم 13: تطور نسب الإناث العزاب في الجزائر عبر التعدادات حسب السن
- رسم بياني رقم 14: توزيع نسب العزاب وفارق نسب العزاب عند الذكور لسنتي 1966 و2008 حسب السن

- رسم بياني رقم 15: توزيع نسب العزاب وفارق نسب العزاب عند الإناث لسنتي 1966 و2008 حسب السن
- رسم بياني رقم 16: تطور معدل الإناث العازبات لكل ذكر في حالة عزوبة في كل تعداد
- رسم بياني رقم 17: توزيع نسب غير العزاب من فئة السن 19-45 سنة حسب السن والجنس في كل تعداد
- رسم بياني رقم 18: تطور المؤسسات التعليمية من 1962 إلى 2013
- رسم بياني رقم 19: تطور عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي من السنة الدراسية 1995/1994 إلى 2016/2015
- رسم بياني رقم 20: تطور نسب الإناث المسجلين في التعليم الأساسي بين 1995/1994 و2016/2015
- رسم بياني رقم 21: تطور عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي بين 1995/1994 و2016/2015
- رسم بياني رقم 22: تطور نسب الإناث المسجلين في التعليم الثانوي بين 1995/1994 و2016/2015
- رسم بياني رقم 23:عدد الإناث المسجلات/ عدد الذكور المسجلين في كل طور بين 1990 و2014
- رسم بياني رقم 24: تطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج بين 1995/1994 و2016/2015
- رسم بياني رقم 25: تطور عدد المسجلين في جامعة التكوين المتواصل بين 2001/2000 و2014/2013
- رسم بياني رقم 26: الفارق بين عدد الإناث وعدد الذكور المسجلين في التعليم العالي وجامعة التكوين المتواصل بين 2001/2000 و2015/2014
- رسم بياني رقم 27: معدل المتمدرسين (%) حسب الجنس من فئة السن 15-19 سنة و20-24 سنة في الجزائر بين 1966 و2002
- رسم بياني رقم28: تطور مؤشر التعليم في الجزائر بين سنتي 1995 و2014
- رسم بياني رقم 29: تطور المدة المتوقعة ومتوسط مدة التمدرس

- رسم بياني رقم 30: تطور الفارق بين معدل الإناث ومعدل الذكور المشاركين في سوق العمل بين 1987 و2015
- رسم بياني رقم 31: تطور عدد المشتغلين في الجزائر بين 1977 و2015 حسب الجنس (بالآلاف)
- رسم بياني رقم 32: سحابة نقاط توضح تأثير زيادة عدد المشتغلين الذكور على زيادة عدد الزيجات
- رسم بياني رقم 33: سحابة نقاط توضح تأثير زيادة عدد المشتغلين الإناث على زيادة عدد الزيجات
- رسم بياني رقم 34: سحابة نقاط توضح تأثير معدل البطالة عند الذكور على معدلات الزواج
- رسم بياني رقم 35: سحابة نقاط توضح تأثير معدل البطالة عند الإناثعلى معدلات الزواج.
- رسم بياني رقم 36: توزيع أفراد العينة لكل جنس حسب فئة السن
- رسم بياني رقم37: توزيع أفراد العينة في كل فئة سن حسب الجنس
- رسم بياني رقم 38: توزيع أفراد العينة حسب السن ومكان الإقامة
- رسم بياني رقم 39: الفارق بين نسب الذكور والإناث في كل فئة السن حسب مكان الإقامة
- رسم بياني رقم 40: مقارنة عدد الذكور بعدد الإناث الأقل منهم بـ5 سنوات في كل فئة سن حسب مكان الإقامة
- رسم بياني رقم 41: توزيع نسب أفراد العينة حسب فئات السن والمناطق الجغرافية.
- رسم بياني رقم 42: مقارنة عدد الذكور بعدد الإناث الأقل منهم بـ5 سنوات في كل فئة سن حسب المناطق الجغرافية
- مخطط رقم01: تطور سن الأفراد الذين يتراوح سنهم بين 15-49 سنة في سنة 2012-2013 حسب السنوات والأجيال التي ينتمون إليها
- رسم بياني رقم 43: توزيع نسب الذكور حسب فئات السن والمستوى الدراسي
- رسم بياني رقم 44: توزيع نسب الإناث حسب فئات السن والمستوى الدراسي
- رسم بياني رقم 45: توزيع الذكور حسب فئات السن والحالة الفردية
- رسم بياني رقم 46: توزيع الإناث حسب فئات السن والحالة الفردية
- رسم بياني رقم47:توزيع نسب الأفراد بين 15-49 سنة حسب الجنس والحالة الزواجية

- رسم بياني رقم48: توزيع نسب المتزوجين بين 15–49 سنة حسب الجنس
- رسم بياني رقم49: توزيع نسب المطلقين والمنفصلين حسب السن والجنس
- رسم بياني رقم50: نسب الأفراد بين15–49 سنة حسب الجنس، الحالة الزواجية ومكان الإقامة
- رسم بياني رقم51: توزيع نسب الأفراد حسب الجنس، الحالة الزواجية والمنطقة الجغرافية
- رسم بياني رقم52:توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية والمستوى الدراسي
- رسم بياني رقم53: توزيع نسب كل من الذكور والإناث حسب الحالة الزواجية والحالة الفردية
- رسم بياني رقم54: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية والوضعية في المهنة
- رسم بياني رقم55: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية والنشاط الإقتصادي
- رسم بياني رقم56: نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية ومستوى مؤشر الرفاه
- رسم بياني رقم57: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية وعدد أفراد الأسرة المعيشية.
- رسم بياني رقم 58: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية ونوع المسكن
- رسم بياني رقم 97: توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، الحالة الزواجية وملكية السكن
- رسم بياني رقم 60: نسب أفراد العينة حسب الجنس،الحالة الزواجية وجنس رب الأسرة
- رسم بياني رقم 61: نسب أفراد العينة حسب الجنس،الحالة الزواجية في كل علاقة برب الأسرة
- رسم بياني رقم62: معدلات العزوبة حسب الجنس وفئات السن
- رسم بياني رقم63: مقارنة بين عدد الذكور العزاب وعدد الإناث العازبات الأقل منهم بـ5 سنوات
- رسم بياني رقم 64: نسب النساء غير العازبات حسب سن الزواج الأول ومستوى مؤشر الرفاه
- رسم بياني رقم 65: توزيع عدد العزاب والمتزوجين حسب الجنس وفئات السن الكبرى
- رسم بياني رقم66: أعداد العزاب والمتزوجين حسب الجنس، فئات السن ومكان الإقامة
- رسم بياني رقم67: مقارنة بين عدد الذكور وعدد الإناث من العزاب حسب فئات السن والمنطقة الجغرافية.
- رسم بياني رقم68: مقارنة بين عدد العزاب والمتزوجين في فئة سن 19–35 و35–49 سنة في كل منطقة جغرافية.
- رسم بياني رقم69: عدد العزاب والمتزوجين حسب السن والجنس وأهم الحالات الفردية

- رسم بياني رقم70: عدد المشتغلين الأجراء الدائمين وغير الدائمين والمشتغلين المستقلين من العزاب والمتزوجين حسب الجنس وفئات السن.
- رسم بياني رقم71: توزيع العزاب والمتزوجين حسب الجنس وفئات السن والقطاع الإقتصادي
- رسم بياني رقم72: توزيع الذكور المتزوجين حسب السن والعلاقة برب الأسرة
- رسم بياني رقم73: توزيع الإناث المتزوجات حسب السن والعلاقة برب الأسرة
- رسم بياني رقم 74: نسبة النساء حسب فارق السن بينهن وبين أزواجهن
- رسم بياني رقم 75: توزيع نسب المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين ومكان الإقامة
- رسم بياني رقم 76: نسب المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين والمستوى الدراسي للزوج
- رسم بياني رقم 78: نسب المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين والحالة الفردية للزوجة
- رسم بياني رقم 79: نسب المتزوجات حسب فارق السن بين الزوجين وسن الزوج